٦٥٠١ - (إنَّ غلاماً كانَ في بني إسرائيلَ على جَبَلٍ ، فقال لأُمِّه : مَنْ خلَقَ السَّمَاءَ؟ قالت : اللهُ عز وجل ، قال : فمنْ خلَقَ الأرضَ؟ قالت : اللهُ عز وجل ، قال : فمنْ خلَقَ الجبَالَ؟ قالت : اللهُ عز وجل . قال : فمنْ خلَقَ الغيْمَ؟ قالت : اللهُ عز وجل . قال : إني لأسمعُ للهِ شأناً . ثم رَمَى بِنَفْسِهِ من الجبلِ ، فتقطَّع) .

منكر جداً . أورده الغزَّالي في (كتاب آداب السماع والوجد) من « الإحياء » (٢ / ٢٨١) ، جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ قائلاً :

« فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه ذكر غلاماً كان في بني إسرائيل . . . » إلخ .

فقال الحافظ العراقي في تخريجه :

« رواه ابن حبان » . ولم يزدْ ، وكذلك نقله عنه العلامة الزبيدي في شرحه على « الإحياء » ، لم يذكرا من حال إسناده شيئاً ، فأوردته هنا لنكارته الظاهرة ، ولعلي أقف على إسناده ، فما حصلته .

ومن المصطلح عليه عند العلماء ؛ أن إطلاق العزو لابن حبان إنما يعني : أنه في « صحيح ابن حبان » . ولا أظن أنه فيه ، وذلك ؛ لأنه على شرط الهيثمي في « موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان » ، وليس فيه ! فأنا بفضل الله تعالى من أعرف الناس بأحاديثه ؛ فقد كنت وضعت له - منذ سنتين - فهرساً لأطرافه ، بإعانة بعض الإخوة ، ثم جعلتُه قسمين : « صحيح الموارد » و « ضعيف الموارد » ؛ كما كنت جريت عليه في « السنن الأربعة » وغيرها وهما الآن تحت الطبع(*) ، وقبل بضعة

(*) وقد صدرا بعد وفاة الشيخ رحمه الله بشهور . (الناشر) .

أشهر نُشر « صحيح الأدب المفرد » للبخاري ، و « ضعيف الأدب المفرد » له .

ولعلمي بأن الهيثمي قد فاته أحاديثُ كثيرة - هي على شرطه - لم يذكرها في « موارده » ، واستدركت عليه في القسمين عشرات الأحاديث ، ولذلك فقد افترضت أنه من المحتمل أن يكون هذا الحديث من تلك الأحاديث التي فاتته ، فبحثت عنه في مظانه من أصل « الموارد » ، ألا وهو « صحيح ابن حبان » ، بواسطة ترتيبه المسمى بـ « الإحسان » ، واستعنتُ على ذلك بفهارس طبعة المؤسسة منه ؛ فلم أظفر به .

ثم افترضت أن الإطلاق المذكور غيرُ مقصود من الحافظ العراقي فقلت : لعله يعني « ثقات ابن حبان » ، فراجعت فهرس أحاديثه من وضع (حسين إبراهيم زهران) ؛ فلم أحظ به .

ثم استمررت في البحث ، فتتبعت أحاديث كتابه « المجروحون » حديثاً [حديثاً] دون جدوى .

ثم قلبت صفحات كتابه « روضة العقلاء » صفحة صفحة عبثاً .

ثم قلت : لعل الصواب : (ابن حيان) . . بالمثناة التحتية ؛ وهو : أبو الشيخ صاحب كتاب « العظمة » ، ومع أن هذا احتمال بعيد ؛ لكن الأمر كما قيل : الغريق يتعلق ولو بخيوط القمر ، فمررت بأحاديثه حديثاً [حديثاً] ، فرجعت بخُفَّي حُنَيْن !

فمن كان عنده عِلمٌ ؛ فليتفضل به علينا ، وجزاه الله خيراً .

٦٥٠٢ - (إنَّ بينَ يَدَي الله عز وجل وبين الخَلْقِ سبعينَ ألفَ حجابٍ ، وأقربُ الخَلْقِ إلى الله عز وجل جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ ، وإنَّ بينهم

وبينه أربعَ حُجُبٍ : حجابٍ مِنْ نارٍ ، وحجابٍ مِنْ ظُلْمَةٍ ، وحجابٍ مِنْ غَمَامٍ ، وحجابٍ مِنَ الماءِ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في « الأفراد » (ج ٣ / رقم ٥١ - منسوختي) ، ومن طريقه ابنُ الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١١٦) من طريق **حبيب بن أبي حبيب** : ثنا هشام بن سعد وعبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الدارقطني :

« حديث غريب من حديث أبي حازم ، تفرد به حبيب بن أبي حبيب » . وقال ابن الجوزي :

« حديث لا أصل له ، وحبيب ليس بثقة ، كان يكذب . وقال يحيى : ليس بشيء . وقال النسائي : متروك . وقال ابن عدي : كان يضع الحديث » . قلت : وزاد ابنُ عدي في « الكامل » (٢ / ٤١٤) :

« أحاديثه موضوعة » . وقال ابن حبان (١ / ٢٦٥) :

« يروي عن الثقات الموضوعات ، كان يُدْخِلُ عليهم ما ليس من أحاديثهم » .

(تنبيه) : اختلط في « تهذيب التهذيب » كلام ابن عدي المتقدم بكلام ابن حبان هذا ؛ فقد سقط من طابع « التهذيب » قوله : « وقال ابن عدي » ، فالتصق كلامه بكلام ابن حبان ! فاقتضى التنبيه .

وروى العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ١٥٢) - في ترجمة عمر بن الحكم - ، وأبو يعلى (١٣ / ٥٢٠ / ٧٥٢٥) ، والطبراني في « الكبير » (٨ / ١٨٢ / ٥٨٠٢) من طريق **موسى بن عُبَيْدة** عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن عبد الله بن عمرو بن

العاص ، وعن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً بلفظ :

« دون الله تبارك وتعالى سبعون ألف حجاب من نور وظلمة ، وما يسمع من نفسٍ شيئاً من حسن تلك الحُجُبِ ؛ إلا زهقت نفسُها » .

وقال العقيلي :

« وقد روي هذا من غير هذا الوجه مرسلاً ، فأسنده من هو نحو موسى بن عبيدة أو دونه » .

قلت : فهو من منكرات موسى بن عبيدة الرَّبذي ، فكان ينبغي أن يذكر في ترجمته ، وليس في ترجمة شيخه عمر بن الحكم ؛ فإنه صدوق - كما قال الذهبي - .

٦٥٠٣ - (والَّذي نَفْسِي بِيَده ! إنَّ اللهَ لَيُوحي إلى شَجَرِ الجَنَّة : أنْ أسْمِعِي عبادي الذينَ شَغَلُوا أنفُسَهم عَن المعازِف والمزَامير بِذِكْرِي ، فَتُسْمِعُهم بأصواتٍ ما سَمعَ الخلائقُ مثلَهَا قطُّ ؛ بالتَّسْبِيحِ والتَّقْدِيسِ) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (١ / ١٦٢ - ١٦٣) من طريق نصر بن طريف عن يحيى بن إسحاق عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رجل : يا رسول الله ! هل في الجنة سَمَاعٌ ؛ فإني أُحِبُّ السَّمَاع؟ قال :

« نعم ، والذي نفسي بيده ! . . . » .

قلت : نصر هذا ؛ متفقٌ على تضعيفه ؛ قال يحيى :

« من المعروفين بوضع الحديث » . وقال ابن حبان (٣ / ٥٢) :

« كان يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، كأنه كان المتعمد لها » . وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

٦٥٠٤ ـ (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه ؛ اسْتَحَقَّ ولايةَ الله وطاعَتَهُ : حِلْمٌ أصيلٌ يدفعُ سفَهَ السَّفِيه عن نفسهِ ، وَوَرَعٌ صَادِقٌ يحجُزُه عن معاصي اللهِ ، وخُلُقٌ حَسَنٌ يُدَاري بهِ الناسَ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الأولياء » (١٠٣ / ١٠ ـ مجموعة الرسائل) من طريق المعلى بن عيسى : نا نهشل بن سعيد القشيري عن الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (نهشل بن سعيد) ؛ قال الذهبي في « المغني » (٧٠٢ / ٦٦٧٣) :

« بصري واهٍ ؛ قال ابن راهويه : كان كذاباً » . وقال الحافظ :

« متروك ، وكذَّبه إسحاق بن راهويه » .

والمعلى بن عيسى ـ وهو : الوزان الرازي ـ ؛ مجهول ؛ قال ابن أبي حاتم :

« روى عن نهشل بن سعيد ، سمع منه أبي قديماً في صِبَاه » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات» (٧ / ٤٩٢ ـ ٤٩٣) من رواية خالد بن خداش بن عجلان عنه قال : سمعت مالك بن دينار يقول : خلطت دقيقي برمادٍ ؛ فأَضْعَفَنِي ، ولو قَوِيتُ عليه ؛ ما أكلتُ غيرَهُ !

ثم إنه منقطعٌ ؛ فإن الضحاك لم يَلْقَ ابنَ عباس .

وقد تعامى عن هذه العلل - وبخاصة الأولى منها - الشيخُ عبدُ الله الغماري ؛ كما هي عادته في أحاديث الفضائل ونحوها ، مما له فيها هوى ، فإنه اقتصر على تضعيف إسناده ، فقال في أول كتابه « الحجج البينات في إثبات الكرامات » (ص ١١) :

« وروى ابن أبي الدنيا في « كتاب الأولياء » بسندٍ ضعيف عن ابن عباس رفعه . . . » فذكره !

وله من مثل هذا التعامي الشيء الكثير ، وقد ذكرت له أمثلة أخرى في رسالتي « غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض الأعمال ، والرد على الغماري في تصحيحه إياه - بصحيح المقال » . وهي تحت يدي لتبييضها ؛ إعداداً لطبعها قريباً إن شاء الله تعالى .

ثم إن في الحديث علةً أخرى ، وهي تَفَرُّد هذا الكذاب بذكر : (ولاية الله) فيه ؛ فقد رُوي الحديثُ بنحوه من طرق أخرى دونها ، وقد كنت خرجتها في « الروض النضير » تحت حديث علي بن أبي طالب نحوه (٦٨١) ، ومنها طريق أخرى عن ابن عباس بلفظ :

« ثلاثٌ مَنْ لم تكن فيه واحدة منهنَّ ؛ فلا تعتدَّنَّ بشيء من عمله : تقوى تحجزه عن معاصي الله ، أو حلمٌ يكف به السفيه ، أو خُلُقٌ يعيش به في الناس » .

أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٣٩ / ٢٥ - ٢٤ - تحقيق الدكتورة سعاد) : حدثنا أحمد بن موسى المعدل البزار : ثنا ابن أبي الزرد الأَيْلي : ثنا ياسين بن حماد : ثنا الخليل بن مُرَّة عن إسماعيل بن إبراهيم عن عطاء عن

ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الخليل بن مرة ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه يحيى بن معين » . وجزم الحافظ في « التقريب » بضعفه .

وياسين بن حماد ؛ لم أجد له ترجمة ، ومن غرائب الدكتورة المحققة ؛ أنها لما ترجمت له قالت :

« ياسين بن حماد بن عبد الرحمن الكلبي من أهل قنسرين ، كان أبوه مجهولاً ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث . ترجمته في « الجرح والتعديل » (٣ / ١٤٣ / ٦٢٨) » !

ووجه الغرابة ظاهر من ترجمتها لحماد بن عبد الرحمن أبي ياسين ، وليس له ذكر في الإسناد ؛ فلا يجوز إعلاله به - كما لا يخفى على أحد - . ثم ما يدريها أنه ابن حماد هذا ؛ ولم يذكر في ترجمة أبيه ، ولا ذكر في الإسناد أنه (قنسريني) أو (كلبي) !

ومن أوهامها : قولُهَا في ترجمة (أحمد بن موسى المعدل البزار) شيخ الخرائطي :

« روى عنه أبو حاتم وقال : هو مجهول ، والحديث الذي رواه باطل . ترجمته في « الجرح والتعديل » (١ / ٧٥ / ١٥٥) » !

وهذا وهم فاحش ؛ فإن الذي في المكان الذي أشارت إليه إنما هو قول ابن أبي حاتم :

« كتبت عنه مع أبي ، وهو صدوق » . وسبب الوهم أنه انتقل بصرها إلى

ترجمة (أحمد بن معدان العبدي) التي بعد الأولى ؛ ففيها قال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : هو مجهول . . . » إلخ .

وثمة وهم آخر ، وهو قولها :

« روى عنه أبو حاتم » !

فإن هذا ليس له ذكر في أي من الترجمتين !!

٦٥٠٥ - (إنَّ ثلاثَةَ نَفَرٍ مِنْ بني إسرائيلَ خَرجوا يرتَادُونَ لأهليهم ، فأصَابَهم المطَرُ ، فَأَوَوا تحتَ صخرةٍ ، فانطبقَتْ عليهم ، فنظر بعضُهم إلى بعضٍ ، فقالوا : إنّه لا ينجيكُم مِنْ هذا إلا الصِّدق ، فلْيدْعُ كلُّ رجُلٍ منكم بأفضلِ عَمَلٍ عَمِلَهُ ، فقال أحدُهم : . . . - الحديث بطوله ، وفيه : -

ثم قال الثالثُ : كنتُ في غَنَم أرعاها ، فحضرتِ الصلاةُ ، فقمتُ أُصلي . فجاء الذئبُ ، فدخلَ الغنم ، فكرهْتُ أنْ أقْطَعَ صلاتي ، فصبرتُ حتى فرغتُ من صلاتي ، اللهم ! إنْ كُنتَ تعلم أني إنما فعلتُ هذا ابتغاءَ مَرْضَاتِكَ ، واتقاءَ سَخَطِكَ ؛ فافْرُجْ عنَّا ، قال : فانفرجتِ الصخرة ، قال عقبة رضي الله عنه : فسمعتُ رسولَ الله ﷺ وهو يحكيها حينَ انفرجتْ قالت : طَاق . فخرجوا منها) .

منكر بهذا اللفظ في النفر الثالث . أخرجه الطبراني في « الدعاء » (٢ / ٨٧١ - ٨٧٢) من طريق ابن لهيعة : حدثني يزيد بن عمرو المعافري أن أبا سلمة (الأصل : سلمى) القتباني : أخبره عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علّتان :

الأولى : أبو سلمة القتباني - واسمه (سلمان) - ؛ غير معروف إلا في هذه الرواية ، ولم يذكرها الطبراني في « المعجم الكبير » ، وقد ترجم فيه لكل من روى من التابعين عن عقبة ، وسرد أحاديث كل واحد منهم تحت اسمه (١٧ / ٢٦٩ / ٣٥١) ، وليس فيهم هذا ، ولا ذكره الذهبي في « المقتنى من الكنى » ، فبدا لي من ذلك أنه مجهول لا يعرف ، ولا سيما أنني لم أجده عند أحد من المؤلفين في التراجم - فيما علمت - وإنما عرفت اسمه من ترجمة (يزيد بن عمرو المعافري) من « تهذيب الكمال » ، فقد ذكره فيها في شيوخه .

وأما الدكتور البخاري ؛ فقال في تعليقه على « الدعاء » :

« وأبو سلمى لم أقف على ترجمته » ! ولم يزد .

والعلة الأخرى : ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف من قبل حفظه - كما هو معروف - ، ولذلك ضَعَّفَ الحديثَ الحافظُ - كما يأتي - .

وله علة ثالثة : وهي نكارة متنه في الجملة الثالثة ، ومن أجلها خَرَّجتُهُ هنا .

وإلا ؛ فالقصة صحيحة مشهورة من رواية جماعة من الصحابة - استوعب طرقها عنهم الطبراني (٢ / ٨٦٣ - ٨٧٦) ، وتمام في « الفوائد » (ق ٥٩ / ٢ - ٦١ / ٢) [1] ، والبزار (٢ / ٣٦١ - ٣٧٠ / كشف الأستار) وغيرهم - ومنهم :

عبد الله بن عمر ، وعنه أخرجه الشيخان : البخاري (٣٤٦٥) ، ومسلم (٨ / ٨٩ - ٩١) ، وكذا ابن حبان (٢ / ١٢٧ / ٨٩٤) ، والبيهقي (٦ / ١١٧) ، وفي

---

(١) انظر « الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام » (٤ / ١٤ - ٢٥) .

« شعب الإيمان » (٦ / ١٨٤ ـ ١٨٥) ، وأحمد (٢ / ١١٦) ، وابن عدي (٤ / ١٤٢) . وفي حديثه وحديث الآخرين أن الثالث قال :

« اللهم ! إني كنت استأجرت أجيراً بِفَرْقِ أرز ، فلما قضى عمله ، قال : أعطني حقي . فعرضت عليه فَرْقَهُ ، فرغب عنه ، فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقراً ورعاءها ، فجاءني ، فقال : اتق الله ولا تظلمني حقي . قلت : اذهب إلى تلك البقر ورعائها فخذها ! فقال : اتق الله ولا تستهزئ بي [إنما لي فَرْق من أرز] ، فقلت : إني لا أستهزئ بك ، خذ ذلك البقر ورعاءها [فإنها من ذلك الفَرْق] فذهب به . فإن كنتَ تعلمُ أني فعلتُ ذلك ابتغاء وَجهك ؛ فافْرُجْ لنا ما بقي ، فَفَرَّجَ الله ما بقي ، [فخرجوا من الغار يمشون] » .

والسياق لمسلم ، والزيادات بعضها له ، والأخرى للبخاري وابن حبان ، وقال الحافظ في آخر شرحه للحديث (٦ / ٥١٠ ـ ٥١١) :

« لم يخرج الشيخان هذا الحديث إلا من رواية ابن عمر ، وجاء بإسناد صحيح عن أنس ، أخرجه الطبراني في « الدعاء » ، ومن وجه آخر حسن ، وبإسناد حسن عن أبي هريرة ، وهو في « صحيح ابن حبان » ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة ، وعن النعمان بن بشير من ثلاثة أوجه حسان ، أحدها عند أحمد والبزار ، وكلها عند الطبراني ، وعن علي وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي أوفى بأسانيد ضعيفة ، وقد استوعب طرقه أبو عوانة في « صحيحه » ، والطبراني في « الدعاء » واتفقت الروايات كلها على أن القصص الثلاثة : في الأجير ، والمرأة ، والأبوين ؛ إلا حديث عقبة بن عامر ؛ ففيه بدل الأجير أن الثالث قال : كنتُ في غنم أرعاها ، فحضرت الصلاة . . . ، فلو كان إسناده قوياً ؛ لَحُمِلَ على تعدُّد القصة » .

قلت : ومثله في النكارة - أو الشذوذ على الأقل - طريق أخرى عن ابن عمر ؛ يرويها عمر بن حمزة : أخبرنا سالم بن عبد الله عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من استطاع منكم أن يكون مثل صاحب فَرْقِ الأرز ؛ فليكن مثله ، قالوا : ومن صاحب فَرْق الأرز يا رسول الله؟ . . . » فذكر حديث الغار .

أخرجه أبو داود (٣٣٨٧) ، وأحمد أيضاً ، ومن طريقه : الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣١٨٨) ، وابن عدي (٥ / ١٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٢٣٤) من طريقين عن أبي داود به .

قلت : وعمر بن حمزة مع كونه من رجال مسلم ، فهو ضعيف ؛ كما جزم الحافظ في « التقريب » ، ونحوه الذهبي في « الكاشف » ؛ لكنه ذكر أن مسلماً روى له متابعة ، وكذا في كتابه « المغني » ، وأما في « الميزان » فقال :

« واحتج به مسلم » . وهذا هو ظاهر كلام الحافظ المزي في « التهذيب » ؛ فإنه قال :

« استشهد به البخاري في « الصحيح » ، وروى له في « الأدب » ، وروى له الباقون سوى النسائي » .

وبياناً للحقيقة أقول :

يبدو لي أن مسلماً احتج به ؛ فقد أخرج له في « النكاح » حديث أبي سعيد الخدري في تحريم إفشاء سر المرأة ، ولم يَسُقْ في الباب غيرَهُ ؛ ولكنه ليس أهلاً للاحتجاج به - كما بينته في مقدمة كتابي « آداب الزفاف » طبعة المعارف ؛ رداً على

بعض الجهلة بهذا العلم - ثم خرجته في « الضعيفة » (٥٨٢٥) ، وتوسعت فيه بالرد عليه ، وبيان جهله ؛ كما بينت اضطراب عمر بن حمزة في رواية متن حديث أبي سعيد هذا ، بما يؤكد ضعفه ، وأنه لا شاهد له !

وتفرده بهذه الزيادة مما يزيد الباحث قناعة بضعفه وأنه لا يحتج به ؛ فإنه ليس فقط زاد على تلك الطرق ؛ بل إنه خالف الإمام الزُّهْرِيَّ ؛ فقد قال : حدثني سالم ابن عبد الله به ؛ دون الزيادة .

أخرجه البخاري (٢٢٧٢) ، ومسلم ، وتمام ، والطبراني (١٩٧ ، ١٩٨) من طرق عنه .

وفي ترجمته أورد ابن عدي هذا الحديث ، وحكى تضعيفه عن جمع ، وختمها بقوله :

« وهو ممن يكتب حديثه » .

(تنبيه) : لم يتنبه أخونا الفاضل حمدي عبد المجيد السلفي للفرق بين رواية عمر بن حمزة هذه وغيرها من الروايات الصحيحة ؛ فعزاه لأحمد والشيخين وأبي داود !

٦٥٠٦ - (إذا كانَ يومُ القِيَامَةِ ؛ قالَ اللهُ : أينَ الذينَ كانوا يُنَزِّهُونَ أَسْمَاعَهُمْ وأبصَارهمْ عنْ مزامِيرِ الشَّيْطان؟ ميِّزوهم ، فَيُمَيَّزُون في كُثُبِ المِسْك والعَنْبَرِ ، ثمَّ يقولُ للملائكةِ : أسْمِعُوهُم تَسْبِيحي وتَمْجِيدي ، قال : فَيَسْمَعُون بأصواتٍ لم يَسْمَع السَّامِعُونَ بمثلها قط) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١٣٨ - ١٣٩) من

طريق عبد الله بن إبراهيم الغفاري : حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن المنكدر عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الله بن إبراهيم الغفاري ؛ اتهمه ابن حبان والحاكم بالوضع ، وتقدمت له أحاديثُ موضوعة ، فانظر مثلاً من المجلد الأول الحديث (٩٢ و ٩٩) .

وشيخه عبد الله بن أبي بكر بن المنكدر لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره المزي في شيوخ الغفاري الذين روى عنهم . وقد خالفه الإمام مالك ؛ فقال : عن محمد بن المنكدر قال : . . . فذكره مقطوعاً موقوفاً على محمد بن المنكدر لم يجاوزه .

هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » (ق ٩ / ٢) ، ومن طريقه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٦٣ / ٣١٢) : حدثني داود بن عمرو الضَّبِّيُّ : ثنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ؛ فثبت أن الحديث موقوفٌ مقطوعٌ ، وأن رَفْعَهُ إلى جابر عن النبي ﷺ هو من عمل الغفاري أو شيخه ، إن لم يكن الغفاري افتراه عليه . والله أعلم .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » ، وفي « الدر المنثور » (٥ / ١٥٣) معزواً للديلمي ـ ساكتاً عليه ؛ كما هي عادته في الغالب ـ . وذكره ابن تيمية في كتابه القيِّم « الاستقامة » (١ / ٢٣٣) قائلاً :

« وقد ورد في الأثر . . . » فذكره بنحوه ، ولم يصرح برفعه ، فكأنه يشير إلى المقطوع ؛ فكان هذا كله من دواعي تخريجه ، وبيان وضعه مرفوعاً . والله ولي التوفيق .

٦٥٠٧ - (هَلْ كانَ يُكْثِرُ ذِكْرَ الموتِ؟ قالوا : لا ، قال : فهلْ كانَ يَدَعُ كثيراً مِمَّا يَشْتَهي؟ قالوا : لا ، قال : ما بَلَغ صاحِبُكُمْ كثيراً مِمَّا تذهبونَ إليه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٢٨ / ٥٩٤١) من طريق إبراهيم بن المستمر العُرُوقي : ثنا حاتم بن عباد بن دينار الحرشي : ثنا يحيى ابن قيس الكندي : ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال :

مات رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، فجعل أصحاب رسول الله ﷺ يُثْنونَ عليه ، ويذكرون من عبادته ، ورسول الله ﷺ ساكت ، فلما سكتوا ، قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير حاتم بن عباد هذا ؛ فلم أجد له ترجمة ، وقد ذكره المزي في شيوخ إبراهيم بن المستمر العروقي . وأما المنذري ؛ فقال (٤ / ١٣٠) - وتبعه الهيثمي (١٠ / ٣٠٩) - :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وما أظنهما وقفا على ترجمة لحاتم هذا ، فضلاً عن توثيق من أحد من الأئمة ، وقد قال فيه الهيثمي - في حديث آخر له - :

« لم أر من ذكر له ترجمة » . وقال في مكان آخر :

« لم أعرفه » . انظر الحديث المتقدم (٦٠٤٥) .

ورواه البزار في « مسنده » (٤ / ٢٤٠ / ٣٦٢٢) من طريق يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس به مختصراً جداً . وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا يوسف » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي ، وتبعه العسقلاني في « التقريب » ، وهو بمعنى قوله في « مختصر الزوائد » (٢/ ٤٦٧ / ٢٢٢٨) :

« وهو ضعيف جداً » .

قلت : فلا يستشهد به ، ولا سيما ولفظه مختصر .

٦٥٠٨ - (قَدِمَ المدينةَ ، فلمَّا قَدِمَ المدينةَ ؛ جاءَتِ الأنصارُ برجالِهَا ونسائِهَا ، فقالوا : إلينا يا رسولَ اللهِ ! فقال :

دعوا الناقة ؛ فإنها مأمورة ، فبركت على باب أبي أيوب ، قال : فخرجت جَوارٍ من بني النجار يضربن بالدفوف ، وهن يَقُلْنَ :

نحن جَوارٍ من بني النجار   يا حبذا محمد من جار

فخرج إليهم رسول الله ﷺ فقال :

أتحبوني؟ فقالوا : إي واللهِ يا رسولَ اللهِ ! قال :

أنا واللهِ أُحِبُّكُم ، وأنا والله أُحبكم ، وأنا والله أُحبكم) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٥٠٨) من طريق أبي عبد الله الحاكم بسنده عن محمد بن سليمان بن إسماعيل بن أبي الورد قال : حدثنا إبراهيم بن صِرمة قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ آفته إبراهيم بن صِرمة ـ وهو : الأنصاري ـ ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) :

« حدث عن يحيى بن سعيد الأنصاري بنسخ لا يحدِّث بها غيره ، ولا يتابعه على حديث منها » . ثم قال :

« وعامة أحاديثه ؛ إما أن تكون مناكير المتن ، أو تنقلب عليه الأسانيد ، وبَيِّنٌ على أحاديثه ضَعْفُه » . وفي « اللسان » :

« وقال ابن معين : كذاب خبيث »[١] .

والراوي عنه محمد بن سليمان بن إسماعيل بن أبي الورد ؛ لم أجد له ترجمة . وفي « الجرح والتعديل » (٣ / ٢٦٩) ما نصه :

« **محمد بن سليمان الأنصاري** ، روى عن . . . (كذا الأصل ، يشير إلى أنه لا يُقرأ) سمعت أبي يقول : هو مجهول » . فيحتمل أن يكون هو هذا . والله أعلم .

ولقصة الجواري ، والضرب بالدف شاهد من حديث أنس ؛ ولكن ليس فيه أن ذلك كان عند قدومه ﷺ المدينة ، بل في رواية أن ذلك كان في عرس ، وهو الراجح ـ كما تقدم بيانه في تخريج حديث أنس برقم (٣١٥٤) ، من المجلد السابع من « الصحيحة » ـ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما ما ذكره الغزالي في « الإحياء » (٢ / ٢٧٧) من إنشاد النساء على السطوح بالدف والألحان ، عند قدوم رسول الله ﷺ :

---

(١) زاد الخطيب (٦ / ١٠٤) : « يكذب على الله ورسوله » . وقال الخطيب : « في حديثه غرائب لا يتابع عليها » .

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع   وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

فهو مما لا أصل له ، وإنما رواه البيهقي وغيره من طريق ابن عائشة ، قال : . . . فذكره مختصراً ؛ دون ذكر السطوح والدف والألحان ، ثم هو ضعيف معضل ـ كما تقدم بيانه في المجلد الثاني برقم (٥٩٨) ـ ، وأزيد هنا فأقول : قال الحافظ في « الفتح » (٧ / ٢٦٢) :

« وهو سند معضل ، ولعل ذلك كان في قدومه من غزوة تبوك » .

وإن مما يؤكد نكارة ذكر الدفوف في قصة استقباله ﷺ قول البراءِ بنِ عازب رضي الله عنه :

ثم قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ ، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله ﷺ ؛ حتى جعل الإماء يَقُلْنَ : قدم رسول الله ﷺ .

رواه البخاري (٣٩٢٥) وغيره ، وهو مخرج في « تخريج فقه السيرة » (ص ١٦٩ ـ دار القلم) .

ومثله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

إني لأسعى في الغلمان يقولون : جاء محمد ، فأسعى ، فلا أرى شيئاً ، ثم يقولون : جاء محمد ، فأسعى فلا أرى شيئاً . قال : حتى جاء رسول الله ﷺ وصاحبه أبو بكر ، فكنا في بعض حِرار المدينة ، ثم بعثنا رجلاً من أهل المدينة ليؤذن بهما الأنصار ، فاستقبلهما زهاء خمس مئة من الأنصار حتى انتهوا إليهما ، فقالت الأنصار : انطلقا آمنين مُطاعين ، فأقبل رسول الله ﷺ وصاحبه بين أظهرهم ، فخرج أهل المدينة ، حتى إن العواتق لفوق البيوت يتراءينه ؛ يقلْن : أيهم

هو؟ قال : فما رأينا منظراً شبيهاً به يومئذٍ .

قال أنس بن مالك : ولقد رأيته يوم دخل علينا ، ويوم قبض ؛ فلم أر يومين شبيهاً بهما .

أخرجه البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ٦ ـ هندية) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٥٠٧) ، وأحمد (٣ / ٢٢٢) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس . وأخرجه أحمد (٣ / ١٢٢) من طريق آخر عن ثابت مختصراً .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » (٧ / ٢٥١) رضىً به ـ كما هي قاعدته ـ .

وتابعه عبد العزيز بن صهيب عن أنس به نحوه مطولاً .

أخرجه البخاري (٣٩١١) ، وأحمد (٣ / ٢١١) .

والمقصود ؛ أن هذه الأحاديث الصحيحة تؤكد نكارة ذكر الدفوف والغناء في حديث الترجمة ونحوه .

ويمكن أن يقال مثل ذلك في قصة الناقة ، وبخاصة في بروكها على باب أبي أيوب ؛ فإن المعروف في كتب السيرة : أنها بركت حين أتت دار بني مالك بن النجار على باب مسجده ﷺ ، وهو يومئذٍ مِرْبَد لغلامين يتيمين من بني النجار ؛ هكذا ساقه ابن هشام في « السيرة » (٢/ ١١٢ ـ ١١٣) عن ابن إسحاق معضلاً بدون إسناد مطولاً ، وفيها تكرار جملة :

« خلوا سبيلها ؛ فإنها مأمورة » كلما مر ﷺ بدارٍ من دور الأنصار ، وقالوا له : أقم عندنا في العدَد والعُدَّة والمنعة . ومن رواية ابن إسحاق هذه ساقها بطولها ابن

كثير في « البداية » (٣ / ١٩٨ - ١٩٩) ولم يسندها .

(تنبيه) : عزا الحافظ في « الفتح » حديث الترجمة في موضعين منه (٧ / ٢٤٥ ، ٢٦١) إلى الحاكم ، وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن كثير ؛ ولكنه قرنه بتحفظ غريب غير معتاد ، فقال بعدما ساقه من رواية البيهقي بإسناده (٣ / ٢٠٠) :

« هذا حديث غريب من هذا الوجه ، لم يروه أحد من أصحاب « السنن » وقد أخرجه الحاكم - كما يروى - » !

فقوله : « كما يروى » لعله يعني رواية البيهقي عنه ، وحينئذٍ فلا فائدة تذكر منه . وعلى كل حالٍ ؛ فهذا القول - أو القيد - منه خير من إطلاق الحافظ عزوه للحاكم ؛ لأنه يوهم أنه في « مستدركه » وليس فيه ، ثم إنه سكت عنه ، فأوهم حسنه على الأقل عنده ؛ وليس كذلك - كما تقدم - . ولقد كان هذا من الدواعي على إخراجه ، والكشف عن علته ، واقترن مع ذلك الاستطراد لذكر أحاديث صحيحة تدل على نكارته . والله ولي التوفيق .

٦٥٠٩ - (هذا ثوبٌ لا يؤدَّى شكرُه . يعني : الطَّيلسان) .

منكر . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٦١) من طريق عبد السلام ابن حرب : حدثني موسى الحارثي - في زمن بني أمية - قال :

وُصف لرسول الله ﷺ الطينسان ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ، رجاله ثقات ، وموسى الحارثي : الظاهر أنه (موسى بن مسلم أبو عيسى الطحان) المعروف بـ (موسى الصغير) ؛ فقد ذكروا في الرواة عنه عبد السلام بن حرب هذا . وقد وقع في « تهذيب التهذيب »

(الحزامي) ، وهنا (الحارثي) ، فأحدهما محرف . والله أعلم .

والحديث أعله الحافظ في موضعين من « الفتح » (٧ / ٢٣٥ و ١٠ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥) بالإرسال . والصواب إعلاله بالإعضال ـ كما تقدم معنا ـ ؛ لأن موسى هذا لم يذكروا له رواية عن الصحابة ، ولذلك ذكره الحافظ نفسه في الطبقة السابعة من « التقريب » ، وهي طبقة أتباع التابعين .

(فائدة) : الطيلسان : ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف ، أو يحيط بالبدن ، خال عن التفصيل والخياطة . أو هو ما يعرف في العامية المصرية بـ (الشال) . فارسي معرب : (تالسان) أو (تالشان) . « المعجم الوسيط » .

إذا عرفت هذا ؛ فقد أشار ابن القيم في أول « زاد المعاد » إلى تضعيف الحديث بقوله :

« وأما الطيلسان ؛ فلم ينقل عنه ﷺ أنه لبسه ، ولا أحد من أصحابه ، بل قد ثبت في « صحيح مسلم » من حديث النواس بن سمعان عن النبي ﷺ أنه ذكر الدجال ، فقال :

« يخرج معه سبعون ألفاً من يهود أصبهان ، عليهم الطيالسة » .

ورأى أنسٌ جماعةً عليهم الطيالسةُ ، فقال : ما أشبههم بيهود خيبر . ومن ههنا كره لُبْسها جماعةٌ من السلف » .

ثم احتج على الكراهة بحديث : « مَنْ تَشَبَّه بقوم ؛ فهو منهم » . وهو حديث حسن صحيح مخرج في « جلباب المرأة المسلمة » (٢٠٣ ـ ٢٠٤) عن ابن عمر وغيره .

وأثر أنس أخرجه البخاري في « صحيحه » برقم (٤٢٠٨) .

لكن قوله : « ولا أحد من أصحابه » . ففيه نظر ، وإن مر عليه المعلقان على « الزاد » (١ / ١٤٢ - طبع المؤسسة) فلم يعلقا عليه بشيء ! كما أنهما لم يخرجا أكثر مادة الكتاب حديثاً وآثاراً ، ومن ذلك أثر أنس هذا ! وقد كنت ذكرت في « التعليقات الجياد على زاد المعاد » أن القسطلاني في « المواهب اللدنية » تعقبه بأن ابن سعد روى من طريقين : أن الحسن بن علي رضي الله عنهما كان يلبس الطيالسة .

ثم رأيت مثله عن جماعة من السلف في « مصنف ابن أبي شيبة » (كتاب اللباس) منهم : إبراهيم - وهو : ابن يزيد النخعي - رقم (٤٧٣٩) ، والأسود بن هلال (٤٧٤١) ، وعبد الله بن يزيد (٤٧٤٢) ، وسعيد بن المسيب (٤٧٤٣) ، وعبد الله بن مغفل رضي الله عنه (٤٧٤٦) .

قلت : فالقول بالكراهة مع لبس هؤلاء الأفاضل للطيلسان - لاسيما وفيهم الصحابي الجليل عبد الله بن مغفل - بعيد جداً ، أضف إلى ذلك أن بعضهم كان يغالي بشرائه ؛ فروى ابن أبي شيبة (٤٩٦٣) عن مغيرة قال :

كان إبراهيم لا يرى بأساً أن يلبس الثوب بخمسين درهماً ؛ يعني : الطيلسان .

و(٤٩٦٤) عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن مسروق قال :

كان لا يغالي بثوب إلا بطيلسان .

فبهذه الآثار التي خفيت على ابن القيم - يرد القول بالكراهة ، وليس بحديث الترجمة - كما فعل الحافظ (١٠ / ٢٧٤) - ؛ لضعفه وإعضاله .

وأما أثر أنس فيحمل على ما إذا كان شعاراً لهم ؛ لحديث ابن عمر المتقدم ، قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٧٥) :

« وإنما يصلح الاستشهاد بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالسة من شعائرهم ، وقد ارتفع ذلك في هذه الأزمنة ، فصار داخلاً في عموم المباح ، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة » .

قلت : وقوله : « البدعة المباحة » لعله يعني البدعة اللُّغوية ؛ لأن البدعة الشرعية لا توصف بمباحة أو حسنة ، بل كلها ضلالة بنص رسول الله ﷺ - كما هو مبين في محله - . على أن وصفها بالبدعة اللُّغوية فيه نظر أيضاً - لما سبق من الآثار السلفية - ، فالظاهر أن ابن عبد السلام لم يقف عليها ، كما أن الحافظ لم يذكر شيئاً منها ، وهذا من غرائبه !

(تنبيه) : تقدم في كلام ابن القيم عزو حديث (يهود أصبهان) لـ « صحيح مسلم » من حديث النواس بن سمعان ، وهذا سبق قلم منه أو ذهن ؛ فإنه عنده (٨ / ٢٠٧) من حديث أنس بن مالك ، وكذلك رواه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٠٨٠) ، وخرجت له فيه بعده شاهداً من حديث جابر ابن عبد الله ، وأما حديث النواس بن سمعان فهو حديث طويل عند مسلم (٨ / ١٩٧ - ١٩٨) ، ولكن ليس فيه ما ذكره ابن القيم ، ومن العجيب أن الحافظ تبعه على ذلك في « الفتح » (١٠ / ٢٧٤) ! ثم القسطلاني في « المواهب » وشارحه الزرقاني (٥ / ٢٧) !! وحديث النواس رواه أحمد وغيره ؛ كما في « مسلم » ، وهو مخرج في « الصحيحة » أيضاً برقم (٤٨١) .

٦٥١٠ - (ما وُصِفَ لِي أعرَابيٌّ قَط فَأَحْبَبْتُ أن أرَاهُ إلا عَنْترة) .

منكر . أخرجه أبو الفرج الأصبهاني في « الأغاني » (٧ / ١٤٤ - تصحيح الشنقيطي) عن عمر بن شبة : حدثنا ابن عائشة قال :

أُنشِد النبي ﷺ قول عنترة :

ولقد أبيت على الطوى وأظله   حتى أنال به كريم المأكل

فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ فإن ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد وأبي داود وهذه الطبقة ، فبينه وبين النبي ﷺ مفاوز ، واسمه : عبيد الله بن محمد بن حفص . . القرشي التيمي ، يعرف بـ (العيشي) وبـ (العائشي) وبـ (ابن عائشة) ؛ لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله ، وهو راوي قصة « طلع البدر علينا . . . » ، ومضت (٢ / ٦٣) .

وأبو الفرج الأصبهاني - اسمه : علي بن الحسين - فيه كلام كثير ، مترجم في « السير » (١٦ / ٢٠١ - ٢٠٣) و« الميزان » و« اللسان » ، ولخص القول فيه الذهبي في « المغني » فقال :

« شيعي يأتي بعجائب ، يحتمل لسعة اطلاعه ، فالله أعلم . قال ابن أبي الفوارس : خلط قبل موته » .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث أن حفيدة من حَفَدَتي سألتني عنه؟ فأنكرته . ثم سألتها : أين قرأتيه؟ فقدمت إلي كتاب (المطالعة والنصوص للصف الأول الثانوي الأدبي والعلمي والتجاري) ، فإذا هو فيه (ص ٥٥) -

جازمين فيه بنسبته إلى النبي ﷺ - ! فبادرت إلى تخريجه أداءً للأمانة العلمية ، وتحذيراً من أن ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقل .

٦٥١١ - (إنَّ هذا القُرآنَ نَزَلَ بحُزْن ، فإذا قَرأتُمُوه ؛ فَابكُوا ، فإنْ لم تَبْكُوا ؛ فَتباكَوْا) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٣٣٧) ، وأبو يعلى (٢ / ٥٠ / ٦٨٩) ، ومن طريقه المزي في « التهذيب » (١٧ / ١٢٨ - ١٢٩) ، وأبو العباس الأصم في « حديثه » (٢ / ١٤٨) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ٢٣١) ، وفي « الشعب » (٢ / ٣٦١ / ٢٠٥١) من طريق الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن رافع : حدثني ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن السائب قال :

قدم سعد بن مالك ، فأتيته مسلِّماً ، فنسبني ، فانتسبت ، فقال : مرحباً بابن أخي ، بلغني أنك حسن الصوت بالقرآن ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وزاد :

« وتغنوا به ، فمن لم يتغن به ؛ فليس منَّا » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الرحمن بن السائب - وهو : ابن أبي نَهيك المخزومي - ، مجهول الحال ، وفي « التقريب » :

« مقبول » ، وقد اختلف في اسمه - كما هو مبين في « التهذيب » - ، ولعل ذلك لجهالته ؛ ولكنه قد توبع على الزيادة - كما يأتي - .

وإسماعيل بن رافع ضعيف واهٍ ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » .

وقال البوصيري في « زوائد ابن ماجه » (١ / ١٥٧) :

« ضعيف متروك » .

وقد توبع من مثله ؛ فقال البزار في « البحر الزخار » (٤ / ٦٩ / ١٢٣٥) : وحدثنا إسماعيل بن حفص قال : نا الوليد بن مسلم قال : نا عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن أبي مليكة مختصراً بلفظ :

« اقرأوا القرآن وابكوا ، فإن لم تبكوا ؛ فتباكوا » .

قلت : وعبد الرحمن بن أبي بكر ـ هو : المليكي ـ ، ضعيف اتفاقاً . وبعضهم تركه ، وقال البزار عقب الحديث :

« ليِّن الحديث » .

وقد خالفهما الليث بن سعد وغيره ؛ فرواه عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نَهيك عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً مختصراً جداً بلفظ :

« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » .

أخرجه أبو داود وغيره ؛ دون القصة والبكاء .

وعبيد الله ؛ هو : عبد الرحمن المذكور في رواية إسماعيل ، وهو من الاختلاف الذي أشرت إليه آنفاً ، وهذا قد وثقه النسائي وغيره ؛ مع أنهم لم يذكروا له راوياً غير ابن أبي مليكة ؛ لكن قد تابعه سعيد بن أبي سعيد المقبري عند أبي داود ـ كما كنت ذكرت في « صحيح أبي داود » رقم (١٣٢١) ـ ثم تبين لي من طرق الحديث في « مشكل الآثار » للطحاوي (٢ / ١٢٧ ـ ١٢٨) أنه ليس متابعاً ، وإنما هو شك من بعض الرواة ، ففي رواية من طريق الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن ابن

أبي نَهيك عن سعيد بن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ .

وفي ثانية قال : عن سعيد عن رسول الله ﷺ .

وفي ثالثة : عن سعد أو سعيد .

وفي رابعة : عن سعد .

وهذا هو الصواب ؛ لأن أكثر الرواة عن الليث عليه ، وقد توبع عليه ـ كما ذكرت هناك ـ .

وإذ قد تبين هذا ، فقد رجع الحديث إلى أنه عن ابن أبي نَهيك ، وقد علمت ما فيه من تفرد ابن أبي مليكة عنه . لكن قد ذكرت هناك ما يدل على أن ابن أبي مليكة سمعه من أكثر من واحد ، وهذا مما يعطي الحديث قوة ؛ لأنهم جمع من مساتير التابعين . ولعل أبا داود أشار إلى ذلك بأن ساق الحديث من طريق عبد الجبار ابن الورد قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال عبيد الله بن أبي يزيد :

مر بنا أبو لبابة ؛ فاتبعناه . . فسمعته يقول . . فذكر الحديث بلفظ :

« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » .

ورواه البيهقي (٢ / ٥٤) من طريق أبي داود ، ومن طريق غيره (١٠ / ٢٣٠) عن عبد الجبار به . وكذلك رواه الطبراني في « الكبير » (٥ / ٢٤ ـ ٢٥) ؛ لكن وقع فيه (عبيد الله بن أبي نَهيك) ، وهو خطأ لمخالفته لما قبله ، ولأنهم لم يذكروا لابن أبي نَهيك رواية عن أبي لبابة ـ وهو : ابن المنذر ـ ، وإنما ذكروها لابن أبي يزيد ـ وهو المكي الثقة ـ عن أبي لبابة ـ وهو : ابن المنذر ـ رضي الله عنه .

وعبد الجبار هذا ؛ ثقة ؛ قال البخاري :

« يخالف في بعض حديثه » ؛ كما في « مغني الذهبي » ، ولذلك اقتصرت على تحسين إسناده في « صحيح أبي داود » (١٣٢٢) ، فيخشى أن يكون قوله : عن أبي لبابة . وهماً منه . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة ضعيف ؛ لتفرد إسماعيل بن رافع مع مخالفته للثقات الذين رووه عن شيخه ابن أبي مليكة بغير لفظه .

ومتابعة المليكي لا تفيده ولا تقويه ؛ لأن روايته ليس فيها الشطر الأول من الحديث ، ولأنه في نفسه ضعيف اتفاقاً ـ كما تقدم ـ .

وأما الزيادة فصحيحة لرواية الثقات عن ابن أبي مليكة ، واختلافهم في صحابيه ـ هل هو سعد ، أو أبو لبابة ـ لا يضر ؛ لأن الصحابة كلُّهم عدول ، ولعله لذلك قال الحافظ في « الفتح » (٩ /٧٢) :

« أخرجه أبو داود بإسناد صحيح » .

وقد بقي شيء ، وهو قوله فيها : « وتغنوا به » ، فهذا له شاهد في « سنن الدارمي » (٢ / ٤٣٩) وغيره بسند صحيح عن عقبة بن عامر رفعه . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٢٨٥) ، و« التعليق الرغيب » (٢ / ٣١٤) .

هذا ، وقد أورد الإمام الشاطبي الشطر الثاني من الحديث دون أن يرفعه ، ساقه كأنه من الحِكَم ، وذلك من دقته وتحريه ، فعلق عليه السيد رشيد رضا رحمه الله تعالى بقوله (١ / ٣٦١) :

« لعله أراد حديث : « اتلوا القرآن وابكوا ، فإن لم تبكوا ؛ فتباكوا » . فاقتبسه بالمعنى ، وهو في « سنن ابن ماجه » من حديث سعد بن أبي وقاص بسند جيد » !

كذا قال ، ولا وجه لهذا التجويد مطلقاً ، وأظن أن ذلك من حفظه ؛ دون أن يرجع إلى إسناده ، وإلا ؛ فضعفه ظاهر لا يخفى عليه إن شاء الله ، ومما يؤكد ظني : أن اللفظ الذي عزاه لابن ماجه ليس هو عنده إلا بلفظ الترجمة ، فهو إذن رواه بالمعنى ، وما ادعاه من (الاقتباس) ينافي ما ذكرته من التحري ، والابتعاد عن رواية ما لم يصح ، فهذا هو اللائق بالإمام الشاطبي .

ثم رأيت الحديث قد أورده الزمخشري في تفسيره : « الكشاف » باللفظ الذي ذكره السيد ، وخرجه الحافظ (١٠٦ / ٣٤٦) من رواية إسحاق والبزار عن المليكي ، ومن رواية أبي يعلى والحارث والبيهقي في « الشعب » - بغير لفظ الزمخشري وبنحو مما تقدم - وضعفه بالمليكي وإسماعيل .

٦٥١٢ - (إنَّ أَحسَنَ النَّاس قراءةً : من إذا قرأَ ؛ يَتَحزَّنُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٧ / ١١٠٨٥٢) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ١٩) : حدثنا **عثمان بن يحيى بن صالح** : ثنا أبي : ثنا **ابن لهيعة** عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه ؛ إلا ما كان من رواية العبادلة ونحوهم ، وهذا ليس عن أحدهم ، وبه أعله الهيثمي ؛ لكنه قال (٧ / ١٧٠) :

« رواه الطبراني ؛ وفيه ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث ، وفيه ضعف » .

وعثمان بن يحيى بن صالح ؛ لم أجد له ترجمة ، ولا هو في شيوخ الطبراني الذين أخرج لهم في « المعجم الصغير » و « المعجم الأوسط » ؛ كما يستفاد من

فهرس كل منهما - من وضعي - ولا ذكره ابن عساكر في الرواة عن أبيه في ترجمة هذا (١٨ / ١٣٦) ، وتبعه الحافظان المزي والعسقلاني في كتابيهما « التهذيب » ، فالظاهر أنه من الشيوخ المجهولين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٨) من طريق أخرى عن ابن إشكيب : ثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري : ثنا أبي : ثنا ابن لهيعة به ؛ إلا أنه قال : عن يزيد بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به .

قلت : فانكشف لنا بهذه الرواية أن في رواية الطبراني وهماً ؛ كان سبباً لجهلنا بحال شيخه (عثمان بن يحيى بن صالح) ؛ فإنه من المقلوب ، وأن صوابه (يحيى ابن عثمان بن صالح) ، وهذا معروف في شيوخ الطبراني ، خرج له في « المعجم الصغير » ثلاثة أحاديث ، وهذه أرقامها من كتابي « الروض النضير » (١٠٥٨ ، ١٠٨٧ ، ١٢٠٨) ، ولم يذكر له في « الأوسط » شيئاً ، بل لم يترجم في حرف الياء منه لأحد إلا لمن اسمه (يعقوب) ! فلا أدري أهكذا هو بتأليفه أم في النسخة خرم؟ وهذا الثاني أقرب ، فإنه من المستبعد جداً أن لا يروي لأحد منهم ، وفي « المعجم الصغير » نحو ثلاثين شيخاً منهم غير من يسمى (يعقوب) فضلاً عمن روى لهم في « المعجم الكبير » ، فهذا مثلاً (يحيى بن عثمان بن صالح) قد روى له عشرات الأحاديث في المجلد الحادي عشر منه فقط ، وهذه أرقامها التي تيسرت لي : (١٠٩١٤ ، ١٠٩٤٧ ، ١٠٩٦٩ ، ١١١٨١ ، ١١١٨٩ ، ١١١٩٣ ، ١١٢٥١ ، ١١٤٠٥ ، ١١٤٢٨ ، ١١٤٢٩ ، ١١٤٣٠ ، ١١٤٣١ ، ١١٤٨٩ ، ١١٤٩٩ ، ١١٥٠٧ ، ١١٥١٤) ، وبعضها من روايته عن أبيه ، وتقدم له غيرَ بعيد حديثان برقم (٦٠٥٢ ، ٦٢٢٦) ، ثم هو مترجم في « التهذيب » و « الميزان » ، وفيه بعض الكلام تقدم هناك ، فلا أدري أهذا الاختلاف الذي وقع في الإسناد بين رواية

الطبراني وأبي نعيم من فوق ابن لهيعة ، هو منه أو من ابن لهيعة؟ فإنه رواه عن شيخ آخر بإسناده عن عائشة ، فجعله من مسند عائشة ، وهو عند الطبراني بإسناده المذكور عن ابن عباس ، أم هو خطأ من الطبراني أو ناسخه ؛ كما أخطأ في اسم شيخه كما تقدم؟ ذلك مما يحتاج إلى مزيد من التحقيق ، وليس لدي الآن إلا ما ذكرت . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وهناك خلاف آخر بين الكتابين في متن الحديث ، فإنه هنا بلفظ :

« إذا قرأ يتحزن » . وعند أبي نعيم بلفظ :

« إذا قرأ ؛ رُئيت أنه يخشى الله » .

وهذا أرجح عندي لمجيئه من طريق أخرى عن طاوس وغيره عن ابن عباس ؛ ولذلك كنت خرجته في « الصحيحة » (١٥٨٣) ، واعتمدته في « صفة الصلاة » .

٦٥١٣ - (كنّا معَ رسولِ اللهِ ﷺ في سفرٍ ، وحادٍ يحدُو :

طافَ الخيالانِ فهاجا سَقَماً ... خيال تكْنى وخيال تُكتما

قامت تريكَ خشيةً أنْ تصرما ... ساقاً بَخَنْداةً وكعباً أدْرَما

والنبي ﷺ لا ينكر ذلك) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٨٠) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٦ / ٢٨٦) من طريق عمر بن شَبَّة أبي زيد : حدثني **أبو حرب البناني** - رجل من حمير من آل حجاج بن باب (وفي التاريخ : ثابت) - : ثنا يونس بن حبيب عن رؤبة بن العجاج عن أبيه عن أبي الشعثاء عن أبي هريرة

قال : . . . فذكره . وقال أبو زيد :

« وهذا خطأ ، إن الشعر للعجاج ، والعجاج إنما قال الشعر بعد موت النبي ﷺ بدهر طويل ؛ إلا أن أبا عبيدة قال : قد قال العجاج من رجزه في الجاهلية » .

قلت : وهذا إسناد مظلم مسلسل بالمجهولين :

الأول : العجاج والد رؤبة ، لا يعرف إلا برواية ابنه هذا ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٨٧) ؛ مع أن ابنه لا يعرف ـ كما يأتي ـ .

الثاني : رؤبة بن العجاج ، فهو وإن كان معروفاً أكثر من أبيه ، فقد روى عنه جماعة من الثقات ؛ لكن يبدو من ترجمته المطولة في « كامل ابن عدي » (٣ / ١٧٩ ـ ١٨٢) ، و« تاريخ ابن عساكر » (٦ / ٢٨٤ ـ ٢٩٢) أن شهرته إنما هي في روايته للشعر ، ونظمه إياه ، وليس في الحديث ، بدليل أنهم لم يذكروا له إلا هذا الحديث ؛ بل صرح ابن عَدي بأنه ليس له غيره ، وأشار إلى ذلك العقيلي ، فإنه قال عقب هذا الحديث من طريق أخرى عنه ـ كما يأتي ـ :

« كان شاعراً ؛ ليس له رواية يختبر بها » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » . وأما ابن حبان فذكره أيضاً في « الثقات » (٦ / ٣١٠) !

الثالث : أبو حرب البناني ؛ لم أجد له ترجمة .

وقد خالفه في إسناده ومتنه معمر بن المثنى أبو المثنى فقال : عن رؤبة بن العجاج عن أبيه قال :

أنشدت أبا هريرة هذه القصيدة التي فيها :

« وكعباً أدرما » . فقال : كان النبي ﷺ يعجبه نحو هذا من الشعر ، أولها :

طاف الخيالان فهاجا سقماً .

أخرجه العقيلي (٢ / ٦٥) ، والبزار (٣ / ٧ / ٢١١١) ، وابن عدي (٣ / ١٧٩) ، وابن عساكر (٦ / ٢٨٥) ، وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه » . يعني : رؤبة بن العجاج .

ومعمر بن المثنى ؛ صدوق أخباري ، ووثقه الذهبي ، فرواية هذا أرجح من رواية أبي حرب المجهول - كما لا يخفى - ، ولذلك خطَّأ روايته عمرُ بن شَبَّة - وهو صدوق مصنف - . وخَطَؤُه في الإسناد : أنه أدخل (أبا الشعثاء) بين العجاج وأبي هريرة .

وأما خطؤه في المتن ؛ فهو أنه زعم أن الحادي أنشد البيتين بحضرة النبي ﷺ ، وأنه لم ينكر ذلك . ورواية معمر أن الإنشاد كان بحضرة أبي هريرة بعد موت النبي ﷺ ، وهذا أقرب ، ومع ذلك فهو منكر عندي ؛ لتفرد رؤبة عن أبيه به .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث : أنني رأيت ابن الجوزي قد ساقه مساق المسلمات ، في رده على محمد بن طاهر المقدسي ، في كتابه « تلبيس إبليس » فقال (ص ٣٥٥) :

« وقال ابن طاهر : (باب الدليل على استماع الغزل) ، قال العجاج : سألت أبا هريرة رضي الله عنه : طاف الخيالان فهاجا سقماً ؟ فقال أبو هريرة رضي الله عنه : كان يُنشَد مثلُ هذا بين يدي رسول الله ﷺ » .

قلت : فرد عليه ابن الجوزي بقوله :

« فانظر إلى ابن طاهر ما أعجبه ! كيف يحتج على جواز الغناء بإنشاد الشعر !

وما مثله إلا كمثل من قال : يجوز أن يضرب بالكف على ظهر العود ؛ فجاز أن يضرب بأوتاره ! أو قال : يجوز أن يعصر العنب ويشرب منه في يومه ؛ فجاز أن يشرب منه بعد أيام ! وقد نسي أن إنشاد الشعر لا يطرب كما يطرب الغناء ! » .

وهذا رد صحيح ؛ ولكن سكوته عن تضعيفه للحديث يوهم عامة القراء أنه صحيح ، ولا سيما وقد ذكره عقب حديث استنشاده ﷺ الشريد من شعر (أمية) وهو في « صحيح مسلم » ، ولذلك فقد أحسن الأخ علي الحلبي بحذفه إياه من كتابه « المنتقى النفيس من [كتاب] تلبيس إبليس » .

(**فائدة**) : في رواية لابن عساكر قال عثمان بن الهيثم :

سألت رؤبة : ما (بخنداة) ؟ قال : الصوت الذي لعص (كذا) عليها الخلخال .

قلت : هكذا وقعت فيه (لعص) مهملة فلم أفهمها ، ولا وجدت ما يدل على معنى الجملة ذاتها . فقد قال ابن الأثير :

« (البخنْداة) : التامة القَصَب الريا » .

وفي « القاموس » و « شرحه » :

« و(القَصَب) محركة ـ أيضاً ـ : عظام الأصابع من اليدين والرجلين ، وامرأة تامة القصب ، وهو مجاز » .

(**تنبيه**) : الحديث عند البزار هكذا : حدثنا رفيع بن سلمة : ثنا معمر بن المثنى . . . إلخ . وهو في « مجمع الزوائد » (٨ / ١٢٨) هكذا :

« رواه الطبراني عن شيخه رفيع بن سلمة ، ولم أعرفه . وبقية رجاله ثقات » .

قلت : فذكره (الطبراني) مكان (البزار) أظنه سبق قلم منه أو من الناسخ ؛ فإنه من المستبعد جداً أن يشارك الطبراني البزار في روايته عن شيخ البزار ، لتأخر طبقة الطبراني عنه . وليس في رواة الطبراني في « المعجم الصغير » فضلاً عن شيوخه من اسمه (رفيع بن سلمة) - كما يستفاد من فهرسي لـ « الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير » - . وقد غفل عن هذه الحقيقة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » (٣ / ٧) فعقب على قول الهيثمي المتقدم بقوله :

« قلت : رواه البزار أيضاً عن رفيع بن سلمة ، فليس بمجهول » !!

فنفى عنه الجهالة بناء على غفلته المذكورة . وقد تنبه لذلك الخطأ المعلق على « مختصر الزوائد » الفاضل صبري أبو ذر (٢ / ٢٣٤) ؛ ولكنه لم ينبه على خطأ الشيخ الأعظمي المذكور ، ولا على قول الحافظ عقب الحديث :

« قلت : هو عندي بإسناد حسن ؛ إلا أنه اختلف فيه على (رؤبة) ، وعلى (العجاج) » .

قلت : فإن التحسين ينافي ما تقدم تحقيقه من جهالة رؤبة وأبيه ! فتنبه .

٦٥١٤ - (كنتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ ، فَمَرّ بِقِدرٍ لبعض أهْله فيها لحم يُطْبَخ ، فَنَاوَله بَعْضُهم مِنها كتفاً فأكَلَها وهو قَائمٌ ، ثمّ صلى ولَم يَتَوضّأ) .

منكر بذكر : (وهو قائم) . أخرجه ابن حبان (١٢٢١ ٥ - الإحسان) من طريق زيد بن أبي أنيسة ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣١٠ / ٩٨٥) من طريق عبد الله بن عَرَادة : ثنا سليمان بن أبي داود كلاهما عن شرحبيل بن سعد

الأنصاري عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمتن منكر ، وله آفتان :

الأولى : ضعف شرحبيل بن سعد الأنصاري ، ضعفه الجمهور ، وقال الذهبي في « المغني » :

« اتهمه ابن أبي ذئب ، وضعفه الدارقطني وغيره » .

والأخرى : مخالفته للثقات الذين رووه عن أبي رافع مختصراً ـ يزيد بعضهم على بعض الشيء بعد الشيء ـ ، ولم يذكر أحد منهم قوله :

« فأكلها وهو قائم » .

وهذه مصادر رواياتهم التي وقفت عليها :

مسلم (١ / ١٨٨) ، والنسائي في « الكبرى » (٤ / ١٥٥) ، والبيهقي وابن أبي شيبة (١ / ٤٨) ، وأحمد (٦ / ٨ ، ٩ ، ٣٩٢) ، والروياني في « مسنده » (ق ١٣١ / ١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠) ، و« المعجم الأوسط » (١ / ٤١ / ٢ / ٧١٥ و ٢ / ٢٨٤ / ٢ / ٩٢٩٥ ـ بترقيمي) .

بل إن عند بعض المذكورين ما يمكن أن يستشعر منه أن الحديث مقلوب المتن ، وهو بلفظ :

« أكل كتفاً ، ثم قام إلى الصلاة » . وهو رواية ابن أبي شيبة وأحمد وغيرهما .

فانقلب على الراوي هذا اللفظ : « قام إلى الصلاة » وذلك بعد الأكل . إلى :

« فأكلها وهو قائم » !

هذا ، وإن مما يسترعي الانتباه ، ولفت النظر إليه أن ابن حبان هو ممن روى الحديث باللفظ المحفوظ الذي ذكرته آنفاً ؛ لكن الغريب أنه رواه بنفس السند والشيخ الذي روى الحديث المنكر ، فقال (رقم ١١٤٦) : أخبرنا الحسين بن محمد ابن أبي معشر قال : حدثنا محمد بن وهب بن أبي كريمة قال : حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن شرحبيل بن سعد الأنصاري عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال :

أهديت لرسول الله ﷺ شاة ، فشوي له بعضها ، فأكل منها ، ثم قام يصلي ولم يتوضأ .

ولذلك لما ساق الهيثمي الحديث في « موارد الظمآن » (٢١٦) بدأ بهذا اللفظ فساقه مع السند ـ كعادته فيه ـ ، ثم قال :

« قلت : وبسنده إلى أبي رافع قال : كنت مع رسول الله ﷺ » . فساق حديث الترجمة .

والمقصود : أنني أستبعد جداً أن يكون كل فرد من هؤلاء الرواة تلقى الحديث أحدهم عن الآخر إلى شرحبيل بن سعد باللفظين المختلفين ؛ فأخشى أن يكون أحدهم دخل عليه حديث في حديث ، ـ كما يقع ذلك لبعض الرواة أحياناً ـ ؛ فإن اللائق برواية هذا الحديث المنكر إنما هو سليمان بن أبي داود الحراني الذي في الطريق الثاني ؛ فإنه متفق على ضعفه ، بل قال البخاري في « التاريخ » :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٣٧) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات » .

قلت : فهو آفة هذا الحديث ؛ لمخالفته لزيد بن أبي أنيسة ، عند ابن حبان والطبراني ، وروايته المطابقة له عند ابن حبان خطأ لا ندري منشأه ، هذا ؛ إن سلم من شرحبيل نفسه . والله أعلم .

وإن من غرائب التخريجات ، وضحالة التحقيقات : الخلط في التخريج والحكم بين حديث الترجمة المنكر ، والحديث المحفوظ الخالي من الإنكار ، ذلك ما فعله المعلقان على طبعتهما الجديدة لـ « موارد الظمآن » (١ / ٣٥٢ - ٣٥٣) ؛ فإنهما خلطا في التخريج بينهما ، وأوهما القراء بأنهما صحيحان بالشواهد التي خرجاها ؛ دون أن يسوقا ألفاظ أكثرها ، ولو أنهما فعلا ذلك ؛ لما تنبه للنكارة إلا القليل جداً من القراء . وأما العامة فلا بد من التصريح لهم بذلك - كما لا يخفى - . ولم لا ، وهؤلاء المتخصصون في علم الجرح والتعديل ، والتضعيف والتصحيح - فيما يُظن - لم يتنبهوا لذلك؟!

وقد سبقهم إلى مثله الشيخ شعيب ، ومن تحت يده من المعاونين له ؛ فإنه لما خرج (٣ / ٢٢٧ - ٢٢٨) اللفظ المحفوظ وضعف راويه شرحبيل بن سعد ؛ قواه ببعض الشواهد ؛ فأحسن ؛ ولكنه لما خرج اللفظ المنكر (١٢ / ٥٠) ، وضعَّف شرحبيل أيضاً ؛ لم يخرجه ، وإنما أحال به على تخريجه فيما تقدم هناك ، فأوهم بذلك أنه قوي أيضاً ؛ فأساء ! ثم صار هذا الإيهام حقيقة عنده ، فصرح بصحة اللفظين في طبعته الجديدة لـ « الموارد » (١ / ١١٦ - ١١٧) ! فهكذا ؛ فليكن التخريج والتحقيق !!

ومن ذلك : قول الأخ الداراني في راوي حديث أحمد المتقدم (ص ٣٩) :

رواه (٦ / ٨ ، ٩) من طريق عباد بن عبيد الله بن أبي رافع ، فزعم أن (عباد) محرف في المكانين ! والحقيقة أن هذا لقبه ـ كما في « التهذيب » وغيره ـ ، واسمه : عبد الله ، ويتكرر ذكره بلقبه في كثير من الأسانيد ، فيتوهم من لا علم عنده أنه تحريف . والله المستعان .

وإذا علمت أن الحديث منكر لا يصح ؛ فإنه يتبين لك بوضوح سقوط ترجمة ابن حبان له بقوله : (ذكر الإباحة للمرء أن يأكل الطعام وهو قائم) .

وبمثل ذلك ترجم لحديث ابن عمر الآتي في (٢١ ـ الأشربة / ٣ ـ باب الشرب قائماً والأكل) ، وسأذكر هناك ما فيه(*) .

واعلم أنه لا يوجد حديث في الأكل قائماً غير هذا المنكر ؛ بل صح عن أنس رضي الله عنه أنه قال : هو أشر وأخبث من الشرب قائماً . وقد نهى عنه النبي ﷺ ؛ كما في « صحيح مسلم » وغيره ، وقد سبق تخريجه في المجلد الأول من « الأحاديث الصحيحة » رقم (١٧٧) ، وقبله حديثان آخران يدلان على التحريم ؛ فراجع إن شئت .

إذا عرفت هذا ؛ فقد ابتدع الكفار في العصر الحاضر ـ استكباراً منهم وتجبراً ـ أن يأكلوا جميعاً قياماً ، مع توفر الجلوس على المقاعد ، وقلدهم في ذلك كثير من المسلمين المترفين ، أو ممن لا علم عندهم ، ولا التزام للدين وأحكامه لديهم .

والسنة : الأكل جلوساً على الأرض ، أو على الكراسي ، وأما الأكل قياماً ؛ فسنة الكفار ، وقد نهينا عن التشبه بهم ، وأمرنا بمخالفتهم ؛ حتى فيما ليس من صنعهم واختيارهم ، ـ كما هو مبين في آخر كتابي « جلباب المرأة المسلمة» ؛

(*) بيّن الشيخُ رحمه الله ما فيه في «الصحيحة» (٣١٧٨) . (الناشر) .

فراجعه ـ . وليس من هذا القبيل الأكل ماشياً ؛ لأنه يكون للحاجة عادة ؛ كما سيأتي بيانه هناك عند حديث ابن عمر إن شاء الله تعالى .

٦٥١٥ ـ (الغِناءُ واللهو يُنبِتَانِ النِّفَاق في القلبِ ؛ كما يُنْبِتُ الماء العشبَ ، والذي نفْسي بيدِه ، إنّ القرآنَ والذكْرَ ليُنْبِتانِ الإيمانَ في القلب ؛ كما يُنبِتُ الماءُ العشْبَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٧٥ ـ الغرائب الملتقطة) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود : حدثنا هشام بن عمار : حدثنا مسلمة بن علي : حدثنا عمر مولى غُفْرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن الجارود هذا ، قال الخطيب :

« كان كذاباً » .

قال الذهبي : ومن بلاياه حديث :

« جمال الرجل فصاحة لسانه » . وقد مضى تخريجه برقم (٣٤٦٦) .

ومسلمة بن علي ؛ متهم ، وساق له ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٣١٣ ـ ٣١٨) عدة أحاديث . وقال عقبها :

« وله غير ما ذكر ، وكل أحاديثه ـ ما ذكرته وما لم أذكره ـ كلها أو عامتها غير محفوظة » .

وتقدمت له أحاديث ، وهذه أرقام بعضها (١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ٨٦٤) .

وعمر مولى غفرة ـ وهو : ابن عبد الله ـ ؛ ضعيف .

وإنما ثبت الحديث مقطوعاً من قول الشعبي رحمه الله بسند حسن عنه ، خرجته في (الفصل الثامن) من رسالتي في الرد على ابن حزم في إباحته للملاهي وآلات الطرب (ص ٩٥ - بخطي)(*) .

وثبت الطرف الأول منه موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه - كما هو مخرج هناك - ، وروي عنه مرفوعاً بإسناد فيه من لم يسم ، وسبق تخريجه برقم (٢٤٣٠) .

٦٥١٦ - (من لَهَا بالغِنَاء ؛ لَم يُؤذَن لَهُ أنْ يَسْمَعَ صوت الروحانيين يَومَ القِيَامَة . قيل : وما الروحانيُّون؟ قال : قرّاءُ أهلِ الجنّةِ) .

موضوع . أخرجه الواحدي في تفسيره « الوسيط » (٣ / ٤٤١ - ٤٤٢ - طبع دار الكتب العلمية) من طريق حماد بن عمرو عن أبي موسى - من ولد أبي هريرة - عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع آفته (حماد بن عمرو) - وهو : النصيبي - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« روى عن الثقات موضوعات ، قاله النقاش ، وقال النسائي : متروك » .

قلت : وهو معدود فيمن يضع الحديث ؛ كما قال ابن عدي وغيره - كما يأتي في الحديث الذي بعده - . ولذلك فاقتصار المعلقين من الشيوخ والدكاترة (!) على قولهم : « حديث ضعيف » في تعليقهم على « الوسيط » ؛ تقصير فاحش ، هذا لو كان المعلق واحداً ؛ فكيف وهم أربعة ؛ شيخان ودكتوران !

(*) صفحة (١٤٨) في المطبوع ، وأثر ابن مسعود خرج فيه (ص ١٤٥ - ١٤٨) . (الناشر) .

٦٥١٧ - (مَنْ حَمَلَ طرفة مِنَ السُّوق إلى وَلده ؛ كان كحامل صدَقة حتّى يضعَها فيهم ، ولْيبدأ بالإناثِ قبل الذّكور ؛ فإنّ الله رقّ للإناث ، ومَنْ رقّ لأنثى ؛ كانَ كَمَنْ بَكَى مِنْ خشيةِ الله عز وجل ، ومَنْ بَكى من خشية الله عز وجل ؛ غفر له ، ومَنْ فَرَّحَ أُنْثَى ؛ فَرَّحه اللهُ يومَ الحُزن) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٥٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٢٤٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٧٦) من طريق **حماد بن عمرو النصيبي** عن **عبد الله بن ضرار بن عمرو الملطي** عن **أبيه** عن **يزيد الرقاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه جماعة ضعفاء ؛ فمنهم : يزيد الرقاشي ، كان فيه تدين ؛ لكنه كان يغلط في الحديث ، فربما قلب كلام الحسن ؛ فجعله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم .

ومنهم : ضرار بن عمرو ؛ قال يحيى : ليس بشيء ، ولا ابنه عبد الله ، ولا حماد بن عمرو . قال ابن حبان : كان حماد يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب » .

قلت : فهو آفة الحديث ، ولما أورده ابن عدي في ترجمة عبد الله بن ضرار بن عمرو ، وروى عن ابن معين أنه قال : ليس بشيء ولا يكتب حديثه ؛ قال عقبه(٤ / ٢٤٠) :

« وهذا الحديث لعل إنكاره من حماد بن عمرو النصيبي ، لا من عبد الله بن ضرار ؛ لأن حماد بن عمرو قد عده السلف فيمن يضع الحديث » .

فإن قيل : قد ذكر له السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٧٧) متابعاً من رواية

الخرائطي في « مكارم الأخلاق » قال (٢ / ٦٤٧ / ٦٩٣) : حدثنا سعدان بن يزيد البزار : ثنا صاحب لنا يقال له : **عبيد** الله عن عبد الله بن ضرار به .

فأقول : هذه المتابعة لا تسمن ولا تغني من جوع ؛ لأن عبيد الله هذا لم ينسب ، ولم أجد من ذكره ؛ فهو مجهول ، فمن المحتمل أن يكون سرقه من حماد ، ومع ذلك فإنه إن سلم منهما ؛ فما هو سالم ممن فوقهما ، وقد قال العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٥٣) :

« أخرجه الخرائطي بسند ضعيف جداً » .

ومع جهالته ، فقد ذكر مكان (يزيد الرقاشي) في الإسناد (**أبان بن أبي عياش**) وهو متروك .

ثم أخرجه الخرائطي (رقم ٦٩٢) من طريق أخرى عن يزيد الرقاشي به مختصراً ، وفيه **أبو جعفر الراسبي** لم يذكروه في الكنى ولا في الأنساب ؛ فهو مجهول أيضاً .

ثم ساق له السيوطي شاهداً من رواية الديلمي بسنده عن ابن عباس مرفوعاً مثل حديث الترجمة ، وسكت عنه ، وفيه **علي بن حاتم المكفوف** ، ولم أعرفه ، وفي « الميزان » و« اللسان » :

« علي بن حاتم أبو معاوية ، يجهل ، وأتى بمنكر من القول » .

ثم ساق بإسناده عنه عن عبيد الله بن موسى بسنده عن مجاهد :

﴿ وقفوهم إنهم مسؤولون ﴾ قال : عن ولاية علي .

قلت : فالظاهر أنه هذا ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وتردد في ذلك ابن عراق في

« تنزيه الشريعة » (٢ / ٢١١) . ويحتمل عندي أنه سرقه أيضاً ، ولا يستبعد ذلك منه ، وقد أتى بهذا التفسير المنكر ؛ بل الباطل بسند صحيح إلى التابعي الجليل مجاهد ، وهو بريء منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

وبالجملة ؛ فليس للحديث من المتابعات والشواهد ما يقويه ، كيف ولوائح الوضع ظاهرة عليه ، وفيه نسبة الرقة إلى الله تعالى ! وهذا مما لم يرد في الأحاديث المعروفة في صفات الله عز وجل .

٦٥١٨ - (مَنْ أَخرَجَ أذى مِنَ المسجدِ ؛ بَنَى الله لهُ بيتاً في الجنّة) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٥٠ / ٧٥٧) من طريق **محمد بن صالح المدني** : حدثنا مسلم بن أبي مريم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف في محمد بن صالح المدني - وهو : الأزرق - ، تناقض فيه ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » (٧ / ٣٧٥) برواية جمع عنه . ثم ذكره في « الضعفاء » وقال (٢ / ٢٦٠) :

« شيخ يروي المناكير عن المشاهير ، لا يجوز الاحتجاج بخبره ؛ إذا انفرد » .

ثم علق له هذا الحديث .

وأشار إلى تضعيفه ابن أبي حاتم عن أبيه بقوله :

« شيخ » ؛ أي : يستشهد به .

وذكر الذهبي تناقض ابن حبان في « الميزان » ، وساق له هذا الحديث . ثم قال :

« وقال غير ابن حبان : لا بأس به » .

ولم أدر من الذي يعنيه بقوله : « غير ابن حبان » .

والحديث أورده أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » وقال (ص ٨٠) :

« فيه محمد بن صالح المدني ، يروي المناكير عن الثقات » . وإليه أشار المنذري بقوله في « الترغيب » (١ / ١١٩) :

« رواه ابن ماجه ، وفي إسناده احتمال للتحسين » .

والعلة الأخرى : الانقطاع بين مسلم بن أبي مريم وأبي سعيد الخدري ، قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (١٣٠) عن أبيه :

« مرسل ، بينهما علي بن عبد الرحمن المعاوي » .

وأما حديث : « ومن أخذ منه القذاة بقدر ما تقذى منه العين ؛ كان له كفلان من الأجر » .

فهو موضوع ، تقدم في الحديث (٣٢٩٤) .

٦٥١٩ - (كانَ إذا قامَ من الليل يريدُ أن يتهجّدَ ؛ قال - قبل أنْ يكبّر - : لا إله إلا اللهُ ، لا إله إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ كبيراً ، أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيم ؛ من همْزِه ونفْثِه ونفْخِه . ثم يقولُ : اللهُ أكبر . ورفع عمران يديْه ؛ يَحْكي) .

منكر بهذا السياق . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٨٨ / ٣٢) : حدثنا

أبو كامل : أن خالد بن الحارث حدثهم : حدثنا عمران بن مسلم أبو بكر عن الحسن : أن رسول الله ﷺ كان . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي كامل - واسمه : فضيل بن حسين البصري - فهو من رجال مسلم ؛ فهو إسناد صحيح ؛ لولا أنه مرسل من مراسيل الحسن - وهو : البصري - ، ومراسيله كالريح - كما يقول بعض الحفاظ - ، وهذا الحديث مما يؤكد ذلك ؛ فإن التهليل والتكبير المذكور فيه منكر لا نعرفه إلا في هذا الحديث ، وكذلك الاستعاذة ، بل هذه ذكرُها هنا قبل تكبيرة الإحرام أشد نكارة ؛ لأنها وردت في حديث أبي سعيد بعد دعاء الاستفتاح ، وقبل قراءة الفاتحة ، وهو الذي صرح القرآن الكريم به : ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ ؛ والأحاديث المشار إليها ؛ تراها مخرجة في « إرواء الغليل » (٢ / ٥٣ - ٥٧) .

وقد وهم في هذا الحديث رجلان :

أحدهما : المعلق على « المراسيل » ؛ فإنه قال :

« ويشده حديث أبي سعيد الخدري . . قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل ؛ كبر ، ثم يقول : « سبحانك اللهم . . . » ثم يقول : « لا إله إلا الله » (ثلاثاً) ، ثم يقول : « الله أكبر كبيراً (ثلاثاً) ، أعوذ بالله السميع العليم [من الشيطان الرجيم] من همزه ونفخه ونفثه » . ثم يقرأ . وسنده حسن » .

قلت : فهذا مما يوهنه - كما ترى ، وكما ذكرت آنفاً - .

والآخر : مضعّف الأحاديث الصحيحة ؛ فإنه قال في تعليقه على « إغاثة اللهفان » لابن القيم (١ / ١٣٥) بعد تخريجه لحديث أبي سعيد المذكور :

« قلت : ومرسل الحسن أخرجه أبو داود في « مراسيله » (٣٢) نحو هذا » !!

وهذا من بالغ غفلته وجهله بالفرق الشاسع بين الحديثين ؛ فإن لفظة (نحوه) تعني في علم المصطلح ؛ أي : في المعنى . وقد تبين أنه مختلف ، وكأنه اغتر بكلام المعلق الأول ـ وهو شيخه كما يزعم ـ ثم لخصه بقوله : « نحوه » . ومع أن شيخه قد حسن إسناد حديث أبي سعيد كما رأيت ـ وهو في ذلك مصيب ـ فإن التلميذ العاق قد شرد عنه بعيداً ؛ فإنه قد أتبع الحديثين بشاهدين من حديث عبد الله بن مسعود ، وحديث أبي أمامة ، أخذ تخريجهما ، وتخريج ما قبلهما من كتابي « الإرواء » ، ثم قال عقب ذلك ـ مشيراً إلى مخالفة تصحيحي للحديث بمجموع طرقه ، قال المجتهد الأكبر الذي ينبغي للقراء أن يخضعوا لقوله ـ :

« وأرى أن يتمهل في تحسين هذا الحديث (يشير إلى تحسين شيخه) ، أو تصحيحه بهذه الشواهد » ! يشير إلى تصحيحي !

هكذا قال ـ هداه الله ـ دون أن يذكر سبباً ! والعلماء في مثل هذا الموقف يعللون ذلك بمثل قولهم : لشدة ضعف هذه الشواهد ، أو لشذوذها ، أو نكارتها ، أو مخالفتها للقرآن ، أو لما عليه علماء الإسلام ، أو لتضعيف علماء الحديث ، ونحو ذلك من العلل ، ولكنه لما كان الأمر على خلاف ذلك ـ وأظن أنه هو على معرفة به ـ فالشواهد خالية من الضعف الشديد كما يتبين ذلك من تخريجه هو ـ مع أنه مبتور ـ وعمل به علماء المسلمين ، وصححه بعض الحفاظ ، وعليه مذهب أحمد وغيره ؛ كما ذكر ابن القيم نفسه في « الإغاثة » الذي سود عليه (المصنف) تعليقه ، إذن ؛ ما هو السبب؟ الجواب : هو الهوى وحب الظهور ، ولو بالمخالفة والمشاكسة والمعاندة وبطر الحق . والعياذ بالله تعالى . وهذا أمر ظاهر في كل تعليقاته ، يعرف ذلك كل من تتبعها . والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم رأيت الرجل قد مهد بقوله المذكور آنفاً ؛ ليقول بعد صفحة :

« وجملة القول : أن الاستعاذة قبل القراءة بـ « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه » وزيادة « السميع العليم » قبل القراءة ، وفي غيرها لم يصح فيه حديث البتة » !

فضرب بهذا التصريح كل تلك الأحاديث ، وأقوال من عمل بها من الأئمة كأحمد وإسحاق وغيرهم ممن ذكرهم ابن القيم في « الإغاثة » ، وهكذا فليكن التخريب من (مضعّف الأحاديث الصحيحة) !!

٦٥٢٠ - (يخرجُ رجلٌ يقالُ له : السفيانيّ في عمْق دمشقَ ، وعامّةُ من يتبعه من كَلْب ، فَيَقتل ؛ حتى يبقرَ بطون النساء ، ويقتلَ الصّبيان ، فتجمع لهم قيسٌ ، فيقتُلها ؛ حتّى لا يُمنَعُ ذَنَبُ تَلْعَة ، ويخرجُ رجلٌ من أهْل بيتي في الحرّة ، فيبلغُ السفيانيَّ ، فيبعثُ إليه جُنداً من جنده ، فيهزمُهم ، فيسيرُ إليه السفيانيّ بمن معَه ؛ حتّى إذا صارَ ببيداءَ من الأرضِ ؛ خُسِفَ بهم فلا ينجُو منهم إلا المخبِّرُ عنهم) .

منكر . أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٤ / ٥٢٠) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر من ناحيتين :

الأولى : أن ابن أبي سمينة لم يخرج له مسلم .

والأخرى : عنعنة الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية ، وهو أن يسقط شيخ شيخه ؛ أي : شيخ الأوزاعي ، فقد جاء في ترجمته :

عن الهيثم بن خارجة قال : قلت للوليد بن مسلم : قد أفسدت حديث الأوزاعي ! قال : وكيف؟ قلت : تروي عنه عن نافع ، وعنه عن الزهري ، وعنه عن يحيى - يعني : ابن أبي كثير - [1] وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع (عبد الله بن عامر الأسلمي) ، وبينه وبين الزهري (قرة) ؛ فما يحملك على هذا؟ فقال : أُنَبِّلُ الأوزاعيَّ أن يروي عن مثل هؤلاء ! قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء المناكير - وهم ضعفاء - فأسقطتهم أنت ، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ؛ ضُعِّفَ الأوزاعي ! فلم يلتفت إلى قولي !

ذكره العلائي في « المراسيل » (ص ١١٨) ، والحافظ في « التهذيب » ومن قبله الذهبي في « السير » (٩ / ٢١٥) ، ومن قبله المزي في « تهذيبه » (٣١ / ٩٧) ، ومن قبلهم ابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٩٠٦) .

وذكروا نحوه عن الإمام الدارقطني .

وإذا عرفت هذا ، وأن الوليد كان يدلس تدليس التسوية أيضاً ؛ فمن الغريب أن لا يفصح الذهبي في كتبه عن ذلك ! ومنها : « السير » ؛ فقال فيه :

« ثقة حافظ ؛ لكنه رديء الحفظ ، فإذا قال : حدثنا ؛ فهو حجة » .

ومثله قوله في « الكاشف » :

---

(١) كذا في « المراسيل » ، وفي « السير » أيضاً ؛ دون قوله : « يعني » ، وهذا موافق لما في إسناد حديثنا ، وفي المصادر الأخرى (يحيى بن سعيد) . فالله أعلم .

« . . . وكان مدلساً ؛ فيتقى من حديثه ما قال فيه : (عن) » .

ولعله يعني ذلك في كل سلسلة إسناده ، أعني : كما عنعن هنا بين الأوزاعي وشيخه يحيى ، وبين هذا و (أبي سلمة) ، ويحتج به ؛ إذا صرح بالتحديث مكان العنعنة .

هذا التأويل محتمل يساعد عليه ما تقدم ؛ لكنني رأيته قد أفصح بخلافه ، فقال في « المغني » :

« فإذا قال : حدثنا الأوزاعي ؛ فهو حجة » !

وهذا تقصير منه بلا شك ، فالصواب وصفه بالنوعين من (تدليس السماع) ، وهو ما صرح به الحافظ في « التقريب » و « مقدمة الفتح » ، فقال فيه (٤٥٠) :

« عابوا عليه كثرة التدليس ، والتسوية . . وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي ، و . . و . . »

لكن في هذا الإطلاق المتعلق باحتجاج الشيخين به نظر ؛ فقد قال الذهبي عقب رواية الهيثم المتقدمة وغيرها :

« قلت : البخاري ومسلم قد احتجا به ؛ ولكنهما ينتقيان حديثه ، ويتجنبان ما ينكر له » .

قلت : ولعل حديثنا هذا من قبيل ما تجنباه ؛ لنكارته ، ولما فيه من العنعنة ، ولذلك فقد وهم الذهبي - فضلاً عن الحاكم - في تصحيحه على شرطهما ؛ لما علمت من ترجمة ابن أبي سمينة ، ولأنه ليس فيه تحديث الأوزاعي فمن فوقه .

يضاف إلى ذلك : أن يحيى بن أبي كثير مدلس أيضاً عن شيوخه معروف

بذلك ؛ كما في « مراسيل العلائي » وغيره .

والخسف المذكور في آخر الحديث ، قد صح من حديث حفصة رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول :

« ليؤمَّنَّ هذا البيت جيش يغزونه ؛ حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض ؛ يخسف بأوسطهم ، وينادي أولُهم آخرهم ، ثم يخسف بهم ، فلا يبقى إلا الشريد الذي يخبر عنهم » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٩٢٤ و ٢٤٣٢) .

٦٥٢١ ـ (لَيَأتينَّ على العُلماءِ زمَانٌ يُقتلُون فيه ؛ كما يُقتلُ اللصوصُ ، فيا ليتَ العلماءَ يومئذٍ تَحامقُوا) .

منكر . أخرجه أبو عمر والداني في « الفتن » (ق ٢٩ / ١ ـ ٢) من طريق بقية بن الوليد عن الوضين بن عطاء عمن حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ بقية بن الوليد مدلس ، وقد عنعن .

والوضين بن عطاء من أتباع التابعين ـ كما في « ثقات ابن حبان » (٧ / ٥٦٤) ـ ، وهو سيئ الحفظ ـ كما في « التقريب » ـ .

وشيخه الذي لم يسم الظاهر أنه تابعي ؛ فهو مرسل .

والحديث مع ضعفه ؛ فقد تحقق ـ مع الأسف ـ الشطر الأول منه ؛ فقد نشرت بعض الجرائد : أن بعض الطغاة في بعض البلاد العربية ، قد قتلت بعض العلماء

وطلاب العلم في هذه الأيام أوائل هذه السنة (١٤١٥) ، بعد أن سجنوهم شهوراً وسنين بتهمة الانتساب للوهابية ! وهم يعلمون أنه لا أصل لها في واقع العالم الإسلامي ، وأنها كانت اختلقت لغرض سياسي ، وسرعان ما تبين للناس أنها لا حقيقة لها ؛ حتى تعفنت وماتت ، ثم أحيتها السياسة الغاشمة مجدداً لتفريق الأمة ، وخدمة لليهود ومن وراءهم ! فنسأل الله تعالى أن يكفينا شرهم جميعاً ، إنه خير مسؤول .

٦٥٢٢ - (لا يزالُ الميتُ يَسمعُ الأذانَ ؛ ما لم يطيَّنْ قبرُه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٣٤٤) معلقاً عن الحاكم ، ووصله ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٣٨) عنه بسنده عن **محمد بن القاسم الطايكاني** : حدثنا **أبو مقاتل السمرقندي** : حدثنا **محمد بن ثابت الأنصاري** عن **كثير بن شِنظير** عن الحسن عن ابن مسعود رفعه . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، أما الحسن ؛ فإنه لم يسمع من ابن مسعود ، وأما كثير بن شنظير ؛ فقال يحيى : ليس بشيء . وأما أبو مقاتل ؛ فقال ابن مهدي : والله ما تحل الرواية عنه . غير أن المتهم بوضع هذا الحديث محمد بن القاسم ؛ فإنه كان عَلَماً في الكذابين الوضاعين ، قال أبو عبد الله الحاكم : كان يضع الحديث » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤٣٩) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٦٣) .

ومحمد بن ثابت الأنصاري ؛ الظاهر أنه (محمد بن ثابت بن عمرو بن أخطب

الأنصاري أبو النضر ، أخو علي وعزرة ابني ثابت) ، قال أبو حاتم (٣ / ٢ / ٢١٦) :

« لا أعرفه » .

وأبو مقاتل ـ اسمه : (حفص بن سَلْم) ـ ؛ قال في « المقتنى » :

« واهٍ بمرة » .

واتهمه بعضهم بوضع الحديث ، وهو صاحب كتاب « العالم والمتعلم » . ترجمته في « اللسان » ببسط .

ومن الغرائب أنه جاء في كنى « تهذيب العسقلاني » ؛ دون المزي مرموزاً له بـ (ت) ؛ أي : من رجال الترمذي ، وكذا في « التقريب » وقال :

« مقبول » ! !

وأما إعلاله بكثير بن شنظير فلا وجه له ؛ فإنه من رجال الشيخين ، وإن كان في حفظه ضعف .

٦٥٢٣ ـ (مَنْ أتى كاهناً فصدّقه بما يقولُ ؛ فقد برئ مما أُنزل على محمّدٍ ﷺ .

ومن أتاه غيرَ مصدِّق له ؛ لم تقبلْ له صلاةُ أربعينَ يوماً)[*] .

منكر للفقرة الثانية . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٧ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٥٦) من طريق **محمد بن [أبي] السري** : ثنا **رِشدين بن سعد** عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك قال : قال رسول

(*) كُتب بهامش أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ : « تقدم برقم (٥٢٨١) ويأتي (٦٥٥٥) » .

الله ﷺ : . . . فذكره . وقالا :

« لم يروه عن قتادة إلا جرير ، ولا عنه إلا رشدين ، تفرد به محمد بن [أبي] السري » .

قلت : هو محمد بن المتوكل بن أبي السري ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« حافظ وثِّق ، وليّنه أبو حاتم » . وقال الحافظ :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

ورشدين بن سعد ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة . وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ؛ فخلط في الحديث » .

قلت : وأنا أظن أن هذا من تخاليطه ، وقد ذكره ابن عدي ، ثم الذهبي من مناكيره ، وهو ظاهر النكارة ؛ فإن الفقرة الثانية إنما صحت في المصدق بلفظ :

« من أتى عرافاً ؛ فصدقه بما يقول ؛ لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » .

أخرجه أحمد بسند صحيح على شرط الشيخين ، ورواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « غاية المرام » (١٧٢ - ١٧٣) ؛ ولهذا أشار الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢١٧) إلى نكارة حديث الترجمة بعد أن لين سنده .

وقد غفل عن هذه النكارة المعلق على « مجمع البحرين » (٧ / ١٣٨) ؛ فقال :

« قلت : إسناده ضعيف ؛ لكن المتن ثابت من وجوه أخرى » !

٦٥٢٤ - (لا سمَرَ إلا لثلاثةٍ : مصلٍّ ، أو مسافرٍ ، أو عروسٍ) .

منكر بذكر : (عروس) . أخرجه سَمَّوَيه في « الفوائد » (ق ٣٨ / ٢) عن معاوية ابن صالح عن أبي عبد الله الأنصاري عن عائشة أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه أبو يعلى في « مسنده » (رقم ٤٨٧٩) عن معاوية : حدثني أبو عبد الله الأنصاري عن عائشة قالت : . . . فذكره موقوفاً عليها .

وهكذا ذكره الهيثمي في « المجمع » (١ / ٣١٤) من رواية أبي يعلى ، وكذلك الحافظ في « المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي » (١ / ١١٢) ؛ لكنه في « المطالب العالية » (١ / ٨٠ / ٢٨١) زاد بعد (عائشة) : « رفعته » .

فوافق رواية (سَمويه) المرفوعة ؛ لكن تعقبه الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه بقوله :

« كذا في المجردة ، وهو سهو من المجرد ؛ لأنه موقوف على عائشة . راجع « المسندة » و« الزوائد » » .

قلت : وهو في « المسندة » (ق ٧ / ١ - ٢) - كما قال - موقوف دون زيادة : « ترفعه » . فالله أعلم .

وعلى كل حال ؛ فسواء كان الصواب رواية الرفع أو الوقف ؛ فإن مدارها على أبي عبد الله الأنصاري - كما ترى - ، وقد أورده البخاري في « الكنى » (٤٨ / ٤١٧) ، وابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٩١٢) بهذا الحديث موقوفاً ، ولم يذكرا فيه شيئاً ؛ فهو في حكم المجهول .

ولهذا ؛ فقد وهم الهيثمي في قوله :

« رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح » !

كذا قال ! ولست أدري من أبو عبد الله الأنصاري عنده حتى جعله من رجال الصحيح ! فإن المزي وغيره لم يذكروا أحداً بهذه الكنية في ترجمة معاوية بن صالح - وهو : أبو عمرو الحضرمي - وقد ترتب من هذا الوهم وهم آخر ، أو وهمان من بعضهم ، فقال المعلق على « مسند أبي يعلى » (٨ / ٢٨٩) :

« منقطع ؛ معاوية بن صالح لم يسمع أبا عبد الله - وهو : الجدلي - » ! وقلده في ذلك المعلق على « المقصد العلي » . وفي ظني أن منشأ هذا الوهم إنما هو قول الهيثمي المتقدم ؛ فإنه استلزم منه أن رجاله ثقات ، وغض النظر عن كونه ليس من رجال الصحيح ، فرجع إلى كنى « التهذيب » ؛ فوجد فيها (أبو عبد الله الجدلي) ، وأنه روى عن (عائشة) ، فألقي في نفسه أنه (الأنصاري) ؛ ففسره به كما تقدم : (وهو : الجدلي) ، وجمع بين النسبتين مقلِّدُه - وهو أجهل منه - فقال :

« . . . معاوية بن صالح لم يسمع من أبي عبد الله الجدلي الأنصاري » . مع أنهما رأيا أمامهما في « مسند أبي يعلى » تصريحه بالسماع بقوله :

« حدثني أبو عبد الله الأنصاري » .

وكذلك صرح في « تاريخ البخاري » ، وقد فرق هو وابن أبي حاتم بينه وبين (الجدلي) ؛ فترجما لهذا في (الأسماء) بـ (عبد بن عبد) ، ويقال : (عبد الرحمن ابن عبد) أبو عبد الله الجدلي .

وثمة احتمال آخر ؛ أنه استلزم ذلك من كون هذه النسبة (الجدلي) هي نسبة

إلى (جديلة الأنصاري) ، ولا تلازم ما دام أن الحفاظ فرقوا بين (أبي عبد الله الأنصاري) و(أبي عبد الله الجدلي) .

ثم إن الحديث قد جاء مرفوعاً من طرق عن ابن مسعود ؛ دون ذكر « عروس » ؛ ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٢٤٣٥) ، وذكرت هذا شاهداً له . ثم عرض ما اقتضى إفراده بالتخريج ههنا .

٦٥٢٥ ـ (إنّ الحمْدَ لله ، نستعينُه ونستغفرُه ، ونستهديه ونستنصرُه ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ، ومن سيّئاتِ أعمالنا ، من يهده اللهُ ؛ فلا مضلّ له ، ومن يضللْ ؛ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ ، وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، من يطعِ اللهَ ورسولَه ؛ فقد رشَدَ ، ومن يعصِ الله ورسولَه ؛ فقد غوى حتى يفيءَ إلى أمْرِ الله) .

منكر جداً بزيادة (الاستهداء والاستنصار وغيره) . أخرجه الشافعي في « الأم » (١ / ١٧٩) : أخبرنا إبراهيم بن محمد قال : حدثني إسحاق بن عبد الله عن أبان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ خطب يوماً فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته إبراهيم بن محمد ـ وهو : ابن أبي يحيى الأسلمي ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

قلت : وكذبه كبار الأئمة مثل : يحيى القطان ، وابن معين ، وابن المديني ؛ فالظاهر أن الإمام الشافعي لم يعرفه . وقد طول الذهبي ترجمته في « الميزان » وكأنه

لشدة ضعفه تحاشى الإمام البيهقي - مع خدمته المعروفة لكتب الشافعي - رواية حديثه هذا ، مع أنه ساق فيه جُلَّ الأحاديث الواردة في هذه الخطبة ، وهي التي تعرف بخطبة الحاجة ، ولي فيها رسالة مطبوعة ، جمعت فيها أحاديثها ، وهي سبعة عن الصحابة ، وثامنها عن الزهري ، ثالثها من حديث ابن عباس من طريق أخرى عنه مختصراً ، رواه مسلم .

ومجموع هذه الأحاديث تشهد لحديث إبراهيم هذا إلا الزيادة ، وإلا قوله في آخره :

« حتى يفيء إلى أمر الله » .

فهي منكرة جداً ؛ [تفرد] هذا الواهي بها .

ولقد كان من الدواعي لتخريجه هنا ؛ أنني كنت علقت على هذه الخطبة في مقدمة المجلد الخامس من « الصحيحة » بقولي :

« سمعت غير واحد من الخطباء يزيد هنا قوله : « ونستهديه » . ونحن في الوقت الذي نشكرهم على إحيائهم لهذه الخطبة في خطبهم ودروسهم ، نرى لزاماً علينا أن نذكرهم بأن هذه الزيادة لا أصل لها في شيء من طرق هذه الخطبة ؛ (خطبة الحاجة) التي كنت جمعتها في رسالة خاصة معروفة ، و﴿ الذكرى تنفع المؤمنين ﴾ » .

فأشكل هذا النفي على بعض إخواننا الناصحين ، فلفت النظر إلى هذا الحديث ، مع تنبهه لضعف إسناده ، ولا إشكال فيه ؛ لأن النفي ليس عاماً ؛ فإنه ينصب على الطرق المذكورة في الرسالة ، وعبارتي في ذلك صريحة ، فلو فرض أنه عُثر على طريق صحيح للزيادة ؛ فذلك لا يرد على النفي المذكور ، غاية ما في الأمر

أنه ينبغي أن يستدرك ، وهذا حق نعترف به ، ونحققه دائماً إذا ما وجدنا مجالاً للاستدراك ، لا فرق بين أن المستدرك علي هو أنا أو غيري ، كل ذلك عندي سواء ، ولسان حالي ، بل وقالي أحياناً يقول : « رحم الله امرأً أهدى إلي عيوبي » ﴿ ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ﴾ ﴿ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ .

٦٥٢٦ - (الموتُ غنيمةٌ ، والمعصيةُ مصيبةٌ ، والفقرُ راحةٌ ، والغنى عقوبةٌ ، والعقلُ هديةٌ من الله ، والجهلُ ضلالةٌ ، والظلمُ ندامةٌ ، والطاعةُ قُرةُ العين ، والبكاءُ من خشية الله النجاةُ من النّار ، والضحكُ هلاكُ البدن ، والتائبُ من الذنب كمنْ لا ذنْبَ له) .

منكر جداً إلا الجملة الأخيرة . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٣٨٨ / ٧٠٤٠) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٨٧) من طريق **الفضل ابن عبد الله بن مسعود اليشكري** : نا **أحمد بن عبد الله أبو علي النهرواني** : نا روح بن عبادة عن محمد بن مسلم عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً . وقال البيهقي :

« تفرد به هذا النهرواني وهو مجهول ، وقد سمعته من وجه آخر عن روح ، وليس بمحفوظ » .

وذكره الذهبي في « المغني » و« الميزان » ، وقال :

« اتهمه ابن ماكولا بحديث : في الجنة نهر زيت » .

والفضل بن عبد الله اليشكري ؛ أورده ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢١١)

وقال :

« يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . . . » .

وأما جملة : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، فهو حسن لشواهده ؛ كما قال الحافظ ابن حجر وغيره ، وقد ذكرت شواهده تحت الحديث (٦١٥) المتقدم .

٦٥٢٧ ـ (الفريضةُ في المسجدِ ـ أو المساجدِ ـ ، والتطوعُ في البيتِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » ؛ كما في « المقصد العلي » للهيثمي (١ / ١٢٩ / ٢٤٩) : حدثنا عثمان : حدثنا أبو خالد : حدثنا زياد عن معاوية بن قرة قال : حدثني الثلاثة الرهط الذين سألوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الصلاة في المسجد ـ يعني : التطوع ـ فقال عمر رضي الله عنه : سألتموني عما سألت عنه رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير زياد ، وهما (زيادان) في هذه الطبقة ، وكلاهما بصري يروي [عن] معاوية بن قرة ؛ لكنهم لم يذكروا في الرواة عن أي منهما (أبا خالد) هذا ـ وهو : سليمان بن حيان شيخ عثمان وهو : ابن أبي شيبة ـ ولذلك ؛ لم أتمكن من الجزم بالمراد منهما ، وهما : (زياد بن أبي زياد الجصاص) ، والآخر : (زياد بن مخراق) ، وهذا ثقة ، وذاك ضعيف ، ولعله هو صاحب هذا الحديث ؛ لأنه هو الذي يليق به مثل هذا الحديث الغريب .

وما أشبهه بما ذكره الهيثمي أيضاً في « المقصد العلي » (١ / ٩٧ / ١٦٨) من

طريق عاصم بن عمرو عن عمير - مولى عمر - قال :

جاء نفر من أهل العراق إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لهم : ما جاء بكم؟ قالوا : جئناك نسألك عن ثلاث . قال : ما هن؟ قالوا : صلاة الرجل في بيته ، ما هي؟ وما يصلح للرجل من امرأته وهي حائض؟ وعن الغسل من الجنابة ؟

فقال : أما صلاة الرجل في بيته تطوعاً [فنور] ، فنوّر بيتك ما استطعت . . . الحديث ، وهذا مختصر منه .

وأورده الهيثمي في « المجمع » أيضاً (١ / ٢٧٠ - ٢٧١) من رواية أبي يعلى ، ولم أره في « المسند » المطبوع ، ولا هو أشار في « المقصد العلي » أنه في « مسنده الكبير » ، وقد رواه عنه الضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » ، وقد خرجته فيما علقته عليه ، وبينت أن فيه جهالة (١ / ٥١ - ترجمته رقم ٢٤٨ ، ٢٤٩) ، وفي « التعليق الرغيب » (١ / ١٥٩) .

٦٥٢٨ - (نهى أنْ تَزوَّجَ المرأةُ على العمّةِ والخالةِ ، قال : إنّكنّ إذا فعلتنّ ذلك قطعتُنّ أرْحامكنّ) .

منكر بزيادة (الشطر الثاني) . أخرجه ابن حبان (١٢٧٥ - موارد) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٣٣٧ / ١١٩٣١) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١٨ / ٢٧٧ - ٢٧٨) من طريق المعتمر بن سليمان قال : قرأت على الفضيل بن ميسرة عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد فيه علتان :

إحداهما : (أبو حريز) ـ واسمه : عبد الله بن الحسين ـ قاضي (سجستان) قال الذهبي في « الكاشف » :

« مختلف فيه ، وقد وثِّق ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه » .

قلت : قال ابن عدي هذا في « الكامل » (٤ / ١٥٨ ـ ١٦١) بعد أن ساق له أحاديث هذا أحدها ، مشيراً بذلك إلى نكارته ، وتبعه على ذلك الذهبي في « الميزان » ؛ ولكن يحتمل أن العلة من الراوي عنه ، وهي :

الأخرى : الفضيل بن ميسرة ؛ فإنه مع كونه صدوقاً ثقة ؛ ففي روايته عن أبي حريز خاصة [نظر] ، فقد ذكروا في ترجمته : عن يحيى بن سعيد قال :

« قلت للفضيل بن ميسرة : أحاديث أبي حريز؟ قال : سمعتها فذهب كتابي ؛ فأخذته بعد ذلك من إنسان » .

فالعلة منه ، أو من شيخه .

وقد أخطأ في هذا الإسناد رجلان :

أحدهما : (مضعِّف الأحاديث الصحيحة) في تعليقه على « إغاثة اللهفان » ؛ فإنه جهل أو تجاهل أن العلة من أحد الراويين ، وحط بها على المعتمر فقال (١ / ٥٠٢) :

« ولعلها وهم من المعتمر بن سليمان ؛ فإن عنده أوهاماً » .

وهذا إعلال باطل ؛ فإن (المعتمر) هذا ثقة محتج به في « الصحيحين » ، ولم يغمز من قناته أحد ؛ بل هو من كبار العلماء ؛ كما قال الذهبي في « السير » (٨ / ٤٢٠) ، ولا سيما وفي إسناد الحديث قوله : « قرأت على الفضيل بن ميسرة » ،

فمن أين لو كان له أوهام ؛ كما يزعم (المضعّف) ؟! ولولا أن من عادته الطعن في الثقات من الرواة ـ تظاهراً بالتحقيق ! ـ لكان هناك احتمال كبير أن يكون قلمه سبقه ـ لأنه كثير التحويش ـ أراد أن يقول : (الفضيل بن ميسرة) فكتب (المعتمر ابن سليمان) ، ولا سيما وهو مجرد ناقل غير حافظ ! وهذا يذكرني بحكاية (جحا) الراعي حين فجأ أهل القرية ـ مازحاً ـ بأن الذئب سطا على الغنم ؛ فصدقوه ، وفي المرة الأخرى كذبوه ؛ مع أنه كان صادقاً فيها !!

والرجل الآخر : الشيخ شعيب ؛ فإنه قال في التعليق على « الإحسان » :

« حديث حسن ، أبو حريز حديثه حسن في الشواهد ؛ فقد توبع » .

ثم خرجه من طريقين آخرين ضعيفين عن عكرمة قال : « به » ؛ مع أنه ليس فيهما الزيادة ، وفي أحدهما زيادة أخرى مستنكرة ، خرّجته من أجلها في « ضعيف أبي داود » (٣٥٢) ، وهو بدون الزيادتين متفق عليه من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ٢٨٨ ـ ٢٩٠) مع أحاديث أخرى نحوه ، وبعضها في « الإحسان » (٤٠٦٨ ، ٤١١٧ ، ٤١١٨) . ولذلك ؛ فإني أستبعد صدور مثل هذا التحسين والتخريج الهزيل ممن مضى عليه زمن طويل في هذا الفن ، ويغلب على الظن أنه من بعض المتمرنين على يديه من الموظفين ، وهذا من شؤم الإعراض عن قول العلماء : (من بركة العلم عزو كل قول إلى قائله) . وإن من آثار هذا الإعراض : تعدد أسماء المحققين على الكتاب الواحد ؛ حتى وصلت في بعض المطبوعات إلى خمسة أسماء أو أكثر ! وبذلك تضيع مسؤولية الأخطاء العلمية التي تقع في الكتاب ! وهذا يذكرني بإلغاء وظيفة (المفتي) ، واستبدال (لجنة الإفتاء) بها ، ومن أسباب ذلك قلة العلماء .

ثم ألقي في البال : أنه لعل ذلك التحسين الهزيل هو من المعلق على الطبعة الجديدة لكتاب « موارد الظمآن » ؛ فقد رأيته قد نحا ذاك النحو في التحسين ؛ دون أن ينبه للزيادة التي عزاها لمن لم يخرجها ، كدت أن أجزم بذلك ؛ لأنني قد علمت من بعض كتاباته ومقدمته أنه كان يعمل يوماً ما مع الشيخ شعيب في « الإحسان » ، فصدني عن الجزم به أنني رأيت الشيخ وقرينه في تحقيق طبعة المؤسسة للكتاب المذكور (١ / ٥٤٨) قد حسَّنا الحديث في ذيله . وقد زادا في الطين بِلَّةً ، وفي الوهم غفلة : أنهما علقا عليه ما نصه :

« جاء في حاشية الأصل : علقه البخاري . قلت : علقه البخاري بإثر حديث (٥١٠٨) المختصر من حديث أبي هريرة ، وليس من حديث ابن عباس » .

فأوهما بهذا التعليق أن الحديث بالزيادة عند البخاري عن أبي هريرة ؛ لأنهما لم يأخذا على (المحشي) إلا أنه أوهم أنه عند البخاري عن ابن عباس ! ظلمات بعضها فوق بعض ، فالحديث ليس في البخاري عن ابن عباس مطلقاً ، ولا عن أبي هريرة ؛ إلا بدون الزيادة ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ .

ويغلب على ظني أن الذي حملهم على التحسين وقوفهم مع قول الحافظ في « التلخيص » (٣ / ١٦٨) :

« وثقه ابن معين وأبو زرعة ، وضعفه جماعة ؛ فهو حسن الحديث » .

قلت : هذا الحكم من الحافظ نحوه قوله فيه في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

فمثله ينتقى حديثه ، ويتقى منه ما ظهر خطؤه فيه ، كهذا ؛ على ما سبق بيانه

من كلام ابن عدي والذهبي . على أنه إن سلم منه ؛ فلا يسلم من الفضيل بن ميسرة ؛ لاعترافه بأن كتابه عن أبي حريز ضاع ، فأخذه فيما بعد من إنسان مجهول . فينبغي الانتباه لهذا .

نعم ؛ قد قال الحافظ عقبه :

« وفي الباب ما أخرجه أبو داود في « المراسيل » عن عيسى بن طلحة قال : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على قرابتها » .

قلت : وإسناده في « المراسيل » هكذا (١٨٢ / ٢٠٨) : حدثنا محمد بن عمر ابن علي : حدثنا أبو عامر : حدثنا سفيان الثوري عن خالد بن سلمة المخزومي عن عيسى بن طلحة به .

وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٢٤٨) قال : ابن نمير عن سفيان به وزاد :

« مخافة القطيعة » . ونحوه في « مصنف عبد الرزاق » (١٠٧٦٧) .

وهذا إسناد مرسل صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ؛ ولكنه شاذ أو منكر ؛ لأن قوله : « على قرابتها » أعم من قوله في حديث أبي هريرة المتفق عليه : « العمة والخالة » - كما هو ظاهر - ، وقد ذهب قوم إلى ذلك فقالوا مثلاً : لا يجوز الجمع بين ابنتي العم . قال ابن عبد البر :

« والصحيح أنه لا بأس بذلك . . . وعليه فقهاء الأمصار . . . » . وانظر تمام البحث فيه .

٦٥٢٩ - (من قالَ في دُبُر كلِّ صلاةٍ : ﴿ سبحانَ ربّك ربِّ العزّة عمّا يصفونَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمْدُ لله ربِّ العالمين ﴾ ؛ ثلاثَ مرّاتٍ ؛ فقد اكْتالَ بالجريبِ الأوفى من الأجْر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٤٠ / ٥١٢٤) : حدثنا أحمد بن رِشدين المصري : ثنا **عبد المنعم بن بشير الأنصاري** : ثنا **عبدالله بن محمد الأنَسي** من ولد أنس عن عبد الله **بن زيد بن أرقم** عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد المنعم هذا ؛ قال أحمد وغيره :

« كذاب » . وقال الحاكم :

« يروي عن مالك وعبد الله بن عمر الموضوعات » .

واللذان فوقه لم أعرفهما ، ولعلهما شخصان وهميان اختلقهما الأنصاري .

والحديث أشار المنذري (٢ / ٢٦١ - ٢٦٢) إلى تضعيفه ، وأعله الهيثمي (١٠ / ١٠٣) بالأنصاري فقال :

« وهو ضعيف جداً » .

ولكنهما قالا : « وعن عبد الله بن أرقم عن أبيه » ، وهو خطأ سقط (زيد) من بين (عبد الله) و(أرقم) . ففي ترجمة (زيد بن أرقم) أورده الطبراني ، وكذلك ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » ، و« الدر المنثور » (٥ / ٢٩٥) ، ومن قبله ابن كثير (٤ / ٢٥) .

وقد روي من فعله ﷺ بسندٍ واهٍ جداً عن أبي سعيد الخدري - تقدم برقم (٤٢٠١) - ، وضعفه ابن كثير .

٦٥٣٠ - (من سرّه أن يكْتالَ بالمكيالِ الأوفَى من الأجْر يومَ القيامة ؛ فلْيقلْ آخرَ مجْلسه حين يريدُ أنْ يقومَ : ﴿ سبحانَ ربّك ربِّ العزّة عمّا يصفونَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمْدُ لله ربِّ العالمين ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » من طريق **يونس عن أبي إسحاق عن الشعبي** قال : قال رسول الله ﷺ . . . ذكره ابن كثير (٤ / ٢٥) .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ لإرساله ، وعنعنة أبي إسحاق - وهو السبيعي - ، واختلاطه .

ويونس - هو : ابنه - ؛ مختلف فيه ، وهو صدوق يهم قليلاً - كما قال الحافظ - ؛ لكن لم يذكروه فيمن سمع من أبيه قبل الاختلاط ، ولعله لذلك كان أحمد يضعف حديثه عن أبيه .

قلت : وعلى هذا فقول الحافظ في « نتائج الأفكار » (١ / ١٥٧ / ٢) :

« أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » من مرسل الشعبي بسند صحيح إليه » ؛ فيه تساهل ظاهر .

ولا يقويه أن البغوي وصله في « تفسيره » (٧ / ٦٦) من طريق الثعلبي بسنده عن ثابت بن أبي صفية عن أصبغ بن نباتة عن علي قال :

« من أحب أن يكتال . . . » الحديث .

أقول : لا يقويه ؛ لأن (أصبغ بن نُباتة) متروك ـ كما في « التقريب » وغيره ـ .

وثابت بن أبي صفية ؛ ضعيف .

والمحفوظ عن النبي ﷺ في كفارة المجلس إنما هو :

« سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

وفي ذلك عدة أحاديث خرجها الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧) ، وتكلمت على أسانيدها في « التعليق الرغيب » ، و« الكلم الطيب » (١١٤) ، و« المشكاة » (٢٤٣٣) ، و« الروض النضير » (٣٠٥ ، ٣٠٨) ، و« الصحيحة » (٣١٦٤) .

وروي حديث الترجمة من طريق واهية جداً بزيادة في متنه ، ونقص من طريق بشر بن الحسين : ثنا الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« من سره أن يكال له بالقفيز الأوفى ؛ فليقل : ﴿ سبحان الله حين تمسون ﴾ إلى قوله : ﴿ وكذلك تخرجون ﴾ ، ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ . . . » إلى آخره .

أخرجه الثعلبي في « التفسير » (ق ٦٨ ـ ٦٩) ، والواحدي في « الوسيط » (٣ / ١٨٥ / ١) .

وآفته بشر هذا ؛ فإنه كذاب روى عن الزبير بن عدي موضوعات ، رماه بذلك أبو حاتم وغيره . وتقدمت له أحاديث .

٦٥٣١ - (ما أنتَ بمنته يا عمرُ ؟!) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٤٠) من طريق **إسحاق بن عبد الله** عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس قال :

سألت عمر رضي الله عنه : لأي شيء سميت (الفاروق)؟ قال :

أسلم حمزة قبلي بثلاثة أيام ، ثم شرح الله صدري للإسلام ، فقلت : الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى ، فما في الأرض نسمة أحب إلي من نسمة رسول الله ﷺ ، قلت : أين رسول الله ﷺ ؟ قالت أختي : هو في دار الأرقم بن [أبي](*) الأرقم عند الصفا ، فأتيت الدار وحمزة في أصحابه جلوس في الدار - و رسول الله ﷺ في البيت ، فضربت الباب ، فاستجمع القوم ، فقال لهم حمزة : ما لكم ؟ قالوا : عمر ! قال : فخرج رسول الله ﷺ فأخذ بمجامع ثيابه ثم نتره نترة ، فما تمالك أن وقع على ركبتيه فقال :

« ما أنت بمنته يا عمر ؟! » .

قال : فقلت : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

قال : فكبر أهل الدار تكبيرة سمعها أهل المسجد . قال : فقلت : يا رسول الله ! ألسنا على الحق ؛ إن متنا وإن حيينا ؟ قال :

« بلى ، والذي نفسي بيده ! إنكم على الحق ؛ إن متم وإن حييتم » .

قال : فقلت : ففيم الاختفاء ؟ والذي بعثك بالحق لتخرجن ! فأخرجناه في صفين ؛ حمزة في أحدهما ، وأنا في الآخر ، له كديد ككديد الطحين حتى دخلنا

(*) مابين المعقوفتين ليست في أصل الشيخ رحمه الله ؛ تبعاً لـ « الحلية » . (الناشر) .

المسجد ، قال : فنظرت إليَّ قريش وإلى حمزة ، فأصابتهم كآبة لم يصبهم مثلها ، فسماني رسول الله ﷺ يومئذٍ (الفاروق) ، وفرق الله به بين الحق والباطل .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق بن عبد الله - وهو : ابن أبي فروة - ؛ قال البخاري :

« تركوه » . وقال أحمد :

« لا تحل - عندي - الرواية عنه » . وكذبه بعضهم .

ثم أخرجه أبو نعيم ، وكذا البزار (٣ / ١٦٩ - ١٧١) من طريق **إسحاق بن إبراهيم الحنيني** : ثنا أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده قال : قال لنا عمر رضي الله عنه : أتحبون أن أعلمكم أول إسلامي؟ قلنا : نعم . قال : . . . فذكر قصة إسلامه مطولة جداً ، وليس فيها سبب تسميته بـ (الفاروق) ، ولا ذكر لـ (الصفين) ، واختصر منها أبو نعيم قصته قبل إسلامه مع أخته وزوجها ، وقال البزار عقبه :

« لا نعلم رواه بهذا السند إلا (الحنيني) ، ولا نعلم في إسلام عمر أحسن من هذا الإسناد ، على أن (الحنيني) خرج من المدينة ؛ فكف واضطرب حديثه » .

قلت : هو نحو ابن أبي فروة - أو قريب منه - ؛ قال البخاري :

« في حديثه نظر » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن عدي :

« ضعيف ، ومع ضعفه يكتب حديثه » .

ومن طريقه أخرجه عبد الله بن أحمد في « فضائل الصحابة » (١ / ٢٨٥ -

٢٨٨) ، وذكر في إسلام عمر رضي الله عنه عدة روايات لا يصح شيء من أسانيدها ـ مع وضوح التعارض بينها ـ ، ومن أحسنها إسناداً مع الاختصار ما أخرجه أحمد (١ / ١٧) ، ومن طريقه ابن الأثير في « أسد الغابة » (٣ / ٦٤٤) من طريق شريح بن عبيد قال : قال عمر رضي الله عنه :

خرجت أتعرض رسول الله ﷺ قبل أن أسلم ، فوجدته قد سبقني إلى المسجد ، فقمت خلفه ، فاستفتح سورة (الحاقة) فجعلت أعجب من تأليف القرآن ، قال : فقلت : هذا والله شاعر ـ كما قالت قريش ـ ، قال : فقرأ ﴿ إنه لقول رسول كريم . وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون ﴾ ، قال : فقلت : كاهن ! قال : ﴿ ولا بقول كاهن قليلاً ما تذكرون . تنزيل من رب العالمين . ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل . لأخذنا منه باليمين . ثم لقطعنا منه الوتين . فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين ﴾ إلى آخر السورة ، قال : فوقع الإسلام في قلبي كل موقع .

ورجال إسناده ثقات ، فالإسناد صحيح ؛ لولا أن شريح بن عبيد لم يدرك عمر ابن الخطاب . ونحوه في « المجمع » (٩ / ٦٢) ؛ إلا أنه وقع فيه معزواً للطبراني في « الأوسط » ، وهو وهم لعله من غيره .

(تنبيه) : عزا الحافظ حديث ابن عباس لأبي جعفر بن أبي شيبة ، وحديث عمر للبزار ، وسكت عنهما في « الفتح » (٧ / ٤٨) فما أحسن ؛ لأنه يوهم ـ حسب اصطلاحه ـ أن كلاً منهما حسن ، وليس كذلك ـ كما رأيت ـ . ولعل ذلك كان السبب أو من أسباب استدلال بعض إخواننا الدعاة على شرعية (المظاهرات) المعروفة اليوم ، وأنها كانت من أساليب النبي ﷺ في الدعوة ! ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية تتظاهر بها ، غافلين عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم

التي تتناسب مع زعمهم أن الحكم للشعب ، وتتنافى مع قوله ﷺ : « خير الهدى هدى محمد ﷺ » .

ثم رأيت لحديث الترجمة شاهداً ؛ يرويه إسحاق بن يوسف الأزرق قال : أخبرنا القاسم بن عثمان البصري عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره مطولاً بنحوه ليس فيه سبب تسميته بـ (الفاروق) ولا ذكر (الصَّفين) .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٢٦٧ - ٢٦٩) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٢١٩ - ٢٢٠) .

وعلته القاسم هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : له أحاديث لا يتابع عليها ، قلت : حدث عنه إسحاق الأزرق بمتن محفوظ[1] ، وبقصة إسلام عمر ، وهي منكرة جداً » .

وزاد الحافظ في « اللسان » :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الدارقطني في « السنن » : ليس بالقوي » .

قلت : وقال ابن حبان (٥ / ٣٠٧) :

« ربما أخطأ » .

وحديث البزار عن الحنيني أعله الهيثمي (٩ / ٦٤) بشيخه أسامة فقال :

---

(١) قلت : كأنه يشير إلى حديثه عن أنس عن أبي ذر قال : أوصاني خليلي بثلاث . . . الحديث . رواه (بحشل) في « تاريخ واسط » (ص ٢١٢) عن إسحاق عنه .

« وفيه أسامة بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف » .

فكتب الحافظ ابن حجر تعليقاً عليه فقال - كما في الحاشية - :

« فيه من هو أضعف من أسامة ، - وهو : إسحاق بن إبراهيم الحنيني - ، وقد ذكر البزار أنه تفرد به » .

قلت : فمن الغرائب أن الحافظ سكت عن إسناده في كتابه « مختصر زوائد مسند البزار » (٢ / ٢٩٢) كما سكت عنه في « الفتح » !!

٦٥٣٢ - (ما أنتِ بمنتهيةٍ يا حُميراءُ عن ابنتي ؟ إنّ مَثَلي ومَثَلك كأَبي زرْع مَعَ أمِّ زرع . . .) .

منكر . أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حيان بسندٍ له مرسل من طريق سعيد بن عفير عن القاسم بن الحسن عن عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغافري قال :

دخل رسول الله ﷺ على عائشة وفاطمة ؛ وقد جرى بينهما كلام ، فقال : . . . فذكره . كذا في « فتح الباري » (٩ / ٢٥٧ - ٢٥٨) وعلى حاشيته :

« الأسود بن جبر غير مذكور في « الإصابة » ، وسائر السند يحتاج إلى تحقيق » .

فأقول :

أولاً : لا يوجد في الرواة هذا الاسم (الأسود بن جبر المغافري) ، ويغلب على ظني أنه محرف (الأسود بن خير) - وهو : أبو خير المصري - ، روى عن بكر بن عمرو المعافري ، وعنه عبد الله بن يزيد المقرئ ومعاوية بن يحيى أبو مطيع ؛ كما في

« تاريخ البخاري » (١ / ١ / ٤٤٥) ، و« الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٩٤) ؛ لكن فيه (المهري) مكان (المصري) ، وفي « ثقات ابن حبان » (٨ / ١٢٩) : (البصري) ولعل ما في « التاريخ » أصح ؛ لأن سائر رجاله المعروفين مصريون .

ثانياً : قوله : (المغافري) بالغين المعجمة ، ولا وجود أيضاً لهذه النسبة في كتب « الأنساب » - فيما علمت - ، فالظاهر أنه محرف (المعافري) نسبة إلى (معافر) اسم جَد ينسب إليه كثير من المصريين .

ثالثاً : وأظن أن المعافري هذا - هو : بكر بن عمرو المعافري - المذكور في ترجمة (الأسود بن خير) سقط حرف (عن) بينه وبين (المعافري) . وإذا صح هذا فيكون الإسناد معضلاً ؛ لأن (بكراً) من الطبقة السادسة عند الحافظ ، وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ، بل هو معضل على كل حال ؛ فإن ابن حبان أورد (الأسود) هذا في الطبقة الرابعة ، وهي عنده : الذين رووا عن أتباع التابعين . والله أعلم ؛ فإنه يحتمل أن يكون من رواية الأقران بعضهم عن بعض .

رابعاً : سعيد بن عفير - هو : سعيد بن كثير بن عفير - نسب إلى جده .

خامساً : لم أجد لشيخه (القاسم بن الحسن) ، ولا لمخرجه (أبو القاسم عبد الحكيم بن حيان) ترجمة .

والحديث قد أشار الحافظ إلى تضعيفه بقوله آنفاً : إنه مرسل . ويؤيده قوله في حديث آخر صحيح فيه ذكر (الحميراء) - كنت خرجته في « الصحيحة » برقم (٣٢٧٧) - :

« إسناده صحيح ، ولم أر في حديث صحيح ذكر (الحميراء) إلا في هذا » .

ثم إن هناك سبباً آخر لحديث (أم زرع) ذكره الحافظ أيضاً من رواية النسائي ، يعني : في « الكبرى » (٥ / ٣٥٨ / ٩١٣٨) من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت :

فخرت بمال أبي في الجاهلية ، وكان ألف ألف أوقية ، فقال النبي ﷺ :

« اسكتي يا عائشة ! فإني كنت لكِ كأبي زرع لأم زرع » .

قلت : وسكت عليه فأشعر بثبوته ، بل قد صرح بصحته قبيل ذلك (٩ / ٢٥٧) ، وفيه نظر ، فقد أخرجه النسائي ، وكذا البخاري في « تاريخه » (١ / ١ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٥٧٨ / ١٢٣٨) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ١٧٣ ـ ١٧٦) من طريق محمد بن محمد أبي نافع : حدثني القاسم بن عبد الواحد : حدثني عمر بن عبد الله بن عروة به .

قلت : وتصحيح هذا الإسناد من الحافظ من غرائبه ؛ فإن هؤلاء الثلاثة من عمر ، ومن دونه هم في « تقريبه » من (المقبولين) ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث ؛ كما نص عليه في « مقدمته » . أعني لـ « تقريبه » ، يعني : أن أحدهم يكون ضعيف الحديث عند التفرد ، وبالأولى عند المخالفة ـ كما هو الشأن هنا ـ ؛ فإن هذا السبب لم يرد في شيء من طرق الحديث عن عروة ، وقد تكلم الحافظ عليها ، وأشار إلى زوائدها وفوائدها ، ومنها هذا الطريق ، وأنا أرى أن مثله لا ينبغي أن يعتد بما فيه من زيادة ، أو فائدة وهو مسلسل بـ (المقبولين) عنده ، ولا سيما والحافظ الذهبي قد أورد هذا الحديث في « الميزان » من مناكير (القاسم بن عبد الواحد) وقال عقبه :

« قلت : « ألف » الثانية باطلة قطعاً ، فإن ذلك لا يتهيأ لسلطان العصر » .

وهذا القطع ، وإن كان الحافظ قد غمز منه في آخر ترجمة (القاسم) هذا من « التهذيب » بقوله عقبه :

« كذا قال ! » .

فإني لا أجد فيه ما يستلزم رده ، بل لعل الإمام البخاري قد أشار إلى استنكاره للحديث بإيراده إياه في ترجمة (القاسم) هذا .

على أنني أرى بأن الحمل في هذا الحديث على محمد بن محمد أبي نافع أولى من الحمل على شيخه القاسم ؛ لأنه لم يرو عنه غير واحد بخلاف من فوقه ، ولذلك قال في « الميزان » :

« لا يكاد يعرف ، روى حديثاً عن القاسم بن عبد الواحد ، رواه عنه عبد الملك الجدي ، ذكره ابن حبان في « ثقاته » » . وقال في « المغني » :

« فيه جهالة » . وأشار إلى تليين توثيق ابن حبان في « الكاشف » فقال :

« وُثق » . وهو في « ثقات ابن حبان » (٩ / ٣٨) برواية الجدي هذا .

٦٥٣٣ - (لا ربا بين أهلِ الحرب وأهلِ الإسلامِ) .

منكر . قال الشافعي في « الأم » (٧ / ٣٢٦) - وعنه البيهقي في « المعرفة » (٧ / ٤٧ - ٤٨) - :

« قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين ؛ لم يكن بذلك بأس ؛ لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم ، فبأي وجه أخذ أموالهم برضى منهم ؛ فهو جائز » .

قال الأوزاعي : الربا عليه حرام في أرض الحرب وغيرها ؛ لأن رسول الله ﷺ قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك ، وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبد المطلب ، فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم الله عليه دماءهم وأموالهم؟ ! وقد كان المسلم يبايع الكافر في عهد رسول الله ﷺ ؛ فلا يستحل ذلك .

وقال أبو يوسف : القول ما قال الأوزاعي : لا يحل هذا ولا يجوز ، وقد بلغتنا الآثار التي ذكر الأوزاعي في الربا ، وإنما أحل أبو حنيفة هذا ؛ لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكر الحديث .

قال الشافعي رحمه الله :

« القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف ، والحجة كما احتج الأوزاعي ، وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت ؛ فلا حجة فيه » .

قلت : ومن تعصب بعض الحنفية لإمامهم أبي حنيفة رحمه الله : قول العيني في « البناية شرح الهداية » (٦ / ٥٧١) عقب قول الشافعي المذكور :

« قلت : لا نسلم عدم ثبوته ؛ لأن جلالة قدر الإمام لا تقتضي أن يجعل لنفسه مذهباً من غير دليل واضح . وأما قوله : ولا حجة فيه . فبالنسبة إليه ؛ لأن مذهبه عدم العمل بالمرسلات ؛ إلا مرسل سعيد بن المسيب ، والمرسل عندنا حجة على ما عرف في موضعه . والله أعلم » .

قلت : وهذا رد عجيب غريب لا يصدر من عالم فقيه ، ورده من وجوه :

الأول : قوله : « . . . من غير دليل واضح » .

فأقول : وكذلك شأن سائر الأمة ، ومنهم الذين خالفوه : الأوزاعي والشافعي وأبو يوسف . فهل خالفوه « من غير دليل واضح »؟! أم الأدلة متناقضة؟ كلا ، لا هذا ولا هذا . وإنما هو صواب وخطأ ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ ، فالتعصب لإمام منهم معناه الرضا بالتنازع والعياذ بالله .

الثاني : التزام القول بثبوت الحديث يعني القول بإباحة الربا في دار الحرب سواء كان الربا لصالح المسلم ، أو لصالح الحربي ، وهذا ينافي تعليلهم الإباحة بأن مال الحربي مباح ، وهم لا يقولون بذلك ، ولهذا قال ابن الهمام في « فتح القدير » (٦ / ١٧٨) :

« وقد التزم الأصحاب في الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما إذا حصلت الزيادة للمسلم نظراً إلى العلة ، وإن كان إطلاق الجواب خلافه . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب » .

قلت : وبهذا يظهر تناقضهم ؛ فإنهم إن أصروا على تصحيح الحديث ؛ بطل تعليلهم ، ووجب عليهم الأخذ بعمومه ، وهنا تتجلى المخالفة التي من أجلها رفض الحديث الأئمة الثلاثة ، وإن ظلوا متمسكين بالتعليل ؛ لم يستفيدوا من الحديث شيئاً ؛ لأن التعليل أغناهم عن دلالته التي قيدوه به !

وإن من العجيب أيضاً أن ابن الهمام قرن مع الربا (القمار) ، وهذا لا يمكن أن يضمن كونه في صالح المسلم - كما هو ظاهر - ، وهذا في الواقع مما يشعر أنهم يقولون بعموم الحديث . ولعل هذا من أسباب إقبال كثير من أغنياء المسلمين ودولهم على إيداع أموالهم في بنوك الحربيين . والله المستعان .

وأما الحافظ الزيلعي الحنفي ؛ فقد أورد الحديث بلفظه في « الهداية » :

« لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب » . وقال (٤ / ٤٤) :

« غريب » .

يعني : لا أصل له بهذا اللفظ . ثم خرجه من رواية البيهقي عن الشافعي ، ونقل قوله المتقدم في تضعيفه ، وأقره .

وكذا في « الدراية » للحافظ ابن حجر (٢ / ١٥٨) .

الثالث : قوله : « والمرسل عندنا حجة على ما عرف في موضعه » .

قلت : ليس هو حجة عندهم على إطلاقه ؛ بحيث يشمل كل عدل - كما هو المشهور عندهم - ، وجرى عليه الشيخ التهانوي في كتابه الذي سماه « قواعد في علوم الحديث » ، وكان الأحرى به أن يضيف إليه : « على مذهب الحنفية » ؛ لأنه هو حال هذا الكتاب ، والأدلة على ذلك كثيرة ، وحسبنا الآن ما نحن بصدده ؛ فإنه عقد فيه فصلاً خاصاً في (أحكام المراسيل) ، قال بعد أن ذكر الخلاف في قبول مرسل أهل القرون الثلاثة (ص ١٤٠) :

« والمختار قبول مراسيل العدل مطلقاً » .

ثم بين (ص ١٤٧) أن ذلك ليس مقيداً بالتابعي ؛ بل هو يشمل القرون الثلاثة ؛ فإنه سرد أسماء كثير من الرواة العدول ، وأقوال المحدثين فيهم قبولاً ورفضاً لمراسيلهم ، ومنهم : الحسن البصري وسفيان بن عيينة ، وقول بعض المحدثين في مراسيلهما : إنها كالريح !

فتعقب ذلك بقوله (ص ١٥٧) :

« قلت : وهذا الكلام لا يتمشى على أصلنا ؛ فإن كل هؤلاء من أهل القرن الثاني أو الثالث ، ومراسيلهم مقبولة عندنا » !

ثم ختم الشيخ التهانوي فصله بأن ألحق (المدلِّس) من القرون الثلاثة بـ (المرسِل) منهم ! (ص ١٥٨ ـ ١٥٩) .

وعلى هذا فإني أقول : على علم الحديث السلام ، وعلى جهود المحدثين في حفظهم للأسانيد ، ومعرفة طبقات الرواة ووفياتهم ، وعلل الحديث ، كالإرسال ، والانقطاع ، والإعضال ، والتدليس وأنواعه ، فقد عاد كل ذلك على مذهبهم مما لا قيمة له تذكر ؛ فإن أصحاب الكتب الستة مثلاً كلهم من القرن الثالث ، وآخرهم وفاة الترمذي (٢٧٩) ، فإذا قال أحدهم : قال رسول الله ﷺ ـ أو من فوقه ـ ؛ صار الحديث عندهم صحيحاً ! ولذلك كثرت الأحاديث الضعيفة ؛ بل والموضوعة في كتبهم أكثر مما هي في كتب غيرهم من بقية المذاهب الأربعة ، وكثير منها لا سنام لها ولا خطام ، وبنوا عليها مع ذلك علالي وقصوراً وأحكاماً ، وهي التي يتلطف نابغتهم الحافظ الزيلعي في الحكم عليها بقوله : « غريب » ! مكان قول المحدث : « لا أصل له » !

وبعد ؛ فإن المقصود هنا : أن بعض محققيهم كأنه رأى أن في إطلاق لفظ (العدل) في تعريفهم للحديث (المرسل) توسعاً غير مرضي ، ولا هو محمود العاقبة ، وبخاصة مع ذاك التوسع الآخر « القرون الثلاثة » ! فقيَّده بقوله :

« المرسل : قول الإمام الثقة : قال عليه الصلاة والسلام » .

هكذا قاله المحقق ابن الهمام وهو من كبار علمائهم ، وله آراء يخالف فيها مذهبهم ، مما يدل على أنه من المجتهدين في المذهب ، قال ذلك في كتاب « التحرير

في أصول الفقه » .

وفسر شارحه[1] كلمة (الإمام) بقوله (٣ / ١٠٢) :

« من أئمة النقل ، وهو من له أهلية الجرح والتعديل » .

قلت : وبهذا القيد ضاقت جداً دائرة الإطلاق ، فلم تعد تشمل كثيراً من الثقات المتقدمين فضلاً عن المتأخرين ، ثم انحصرت في أئمة النقل وهم المحدثون ، فخرج منها الفقهاء المجتهدون الذين لا يعرفون بأنهم من أئمة النقل والجرح والتعديل ، فكيف إذا كان أئمة الجرح قد تكلموا فيهم؟ هذا ما أردت كَتْبَه بياناً للحقيقة ، وتبصيراً للأذهان .

ومن الغرائب حقاً : أن الشيخ التهانوي لم يتعرض لكلام ابن الهمام هذا بذكر ! ولا المعلق عليه الشيخ أبو غدة الحلبي ، بل إنه لم [يرد] له ذكر في الكتاب إلا مرة واحدة ؛ ناقلين عنه (ص ٥٧) أن المجتهد إذا استدل بحديث ؛ كان تصحيحاً له !

وهذا من مخالفاتهم للمقرر في علم المصطلح .

٦٥٣٤ - (حوضي أشربُ منه يومَ القيامة ومن اتبعني من الأنبياءِ ، ويبعثُ اللهُ ناقةَ ثمود لصالح فيحتلبها ويشربُها والذين آمنوا معَه ؛ حتّى توافَى بها الموقف معه ولها رُغاء ، فقالَ له رجلٌ من القوم - وأظنّه معاذَ ابن جبل - : يا رسول الله ! وأنت يومئذ على العضْباء؟ قال : لا ؛ ابنتي فاطمةُ على العضْباء ، وأحشرُ أنا على البُراق ، وأختصُّ به دونَ الأنبياءِ . ثم نظَرَ إلى بلال فقال : يحشرُ هذا على ناقةٍ من نُوقِ الجنّة ، فيقدمنا

---

(١) هو (أمير باد شاه) . وكذا في الشرح الآخر لابن أمير الحاج (٢ / ٢٨٨) .

بالأذانِ محضاً ، فإذا قالَ : أشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله ؛ قالت الأنبياءُ مثلها : ونحنُ نشهدُ أن لا إله إلاّ اللهُ ، فإذا قالَ : أشهدُ أن محمّداً رسولُ الله ، فمِنْ مقبولٍ ومن مردود عليه ، فيتلقّى بحلّة من حُلَلِ الجنّةِ ، وأوّلُ من يُكْسى يوم القيامةِ من حُلَلِ الجنّةِ بعْدَ الأنبياءِ الشّهداءُ ، وصالحُ المؤمنين) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٤) عن **عبد الكريم بن كيسان** عن سويد بن عمير مرفوعاً . وقال :

« عبد الكريم مجهول بالنقل ، وحديثه هذا غير محفوظ » . قال الذهبي :

« قلت : هو موضوع » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

ثم رأيت الحديث في « موضوعات ابن الجوزي » (٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥) من طريق العقيلي ، وقال :

« هذا حديث موضوع لا أصل له » . ثم ذكر كلام العقيلي .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤٤٤ - ٤٤٥) بما رواه ابن عساكر في « تاريخه » من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس : حدثنا **سلام بن سلم** (الأصل : سلام) : حدثنا جبلة بن عثمان عمن حدثه عن مكحول عن كثير بن مرة الحضرمي مرفوعاً . وبما رواه أبو الشيخ في « كتاب الأذان » من طريق **عمر بن صبح** عن مقاتل بن حيان عن كثير بن مرة الحضرمي [عن] ابن أبي أوفى مرفوعاً .

وسكت عنه هو وابن عراق ، بل وأورده هذا (٢ / ٣٨٠) ، وانصرف عن الكشف عن علته بالتحدث عن ترجمة (سويد بن عمير) !

وفي الطريق الأولى (سـلام بن سلم) ـ وهو : الطويل ـ ؛ متـروك ، وكـذبه بعضهم . وفي الأخرى (عمر بن صبح) متروك أيضاً ، وكذبه ابن راهويه .

ومما تقدم يعلم تساهل الهيتمي في « الفتاوى الحديثية » (١ / ١٨) بسكوته على الحديث ، وكذا الشيخ (البربهاري) بإشارته إليه محتجاً به في كتابه « شرح السنة » (٧٢ / ١٩) ، وهو ممن لا يعتمد عليه في الحديث .

٦٥٣٥ ـ (مَـثَلُ الذي يلعبُ بالنّرد ، ثمّ يقـومُ فـيـصلّي ، مَـثَلُ الذي يتـوضّأُ بالقيحِ ، ودمِ الخنزيرِ ، ثمّ يقـومُ فـيـصلّي ـ وفي رواية : يقـولُ : ـ لا تقبلُ صلاتُه) .

منكر . أخرجه أحـمـد (٥ / ٣٧٠) : ثنا مكي بن إبراهيم : ثنا الجعـيـد عن موسى بن عبد الرحمن الخطمي أنه سمع محمد بن كعب ـ وهو يسأل عبد الرحمن ـ يقول : أخبرني مـا سـمـعت أباك يقول عن رسـول الله ﷺ ؟ فقـال عبد الرحـمن : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٢٩١ ـ ٢٩٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١١٠٤ و ١١٢٠) ، والبيهقي في « السنن » (١٠ / ٢١٥) ، وفي « شـعـب الإيمان » (٥ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨) كلهم من طريق مكي به ، إلا أن الرواية الثانية ليست إلا في رواية أبي يعلى ورواية « الشعب » .

وقال أبو يعلى : (عبـد الرحمن بن أبي سعـيد) ! وهي شـاذة ، وعليهـا يكون صحابي الحديث (أبو سعـيد الخـدري) ! وإنما هو (أبو عبـد الرحمـن الخطمي) ؛ كما في رواية أحمد وغيره عن مكي ؛ وبخاصة أنه قد توبع ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٩٢ ـ ٢٩٣) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة :

ثنا منجاب بن الحارث وسعيد بن عمرو الأشعثي قالا : ثنا حاتم بن إسماعيل : ثنا الجعيد بن عبد الرحمن به ؛ لم يقل : « ابن أبي سعيد » .

قلت : وهذه متابعة قوية من حاتم بن إسماعيل الثقة ؛ لكن شيخ الطبراني (محمد بن عثمان بن أبي شيبة) فيه كلام كثير ؛ فأخشى أن يكون هذا من أوهامه . والله أعلم .

وفي ترجمة أبي عبد الرحمن الخطمي ذكر الحديث في « الإصابة » من رواية البخاري والطبراني .

وعلة الحديث موسى بن عبد الرحمن هذا ؛ فقد أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٥٠) ، ولم يذكرا له راوياً غير الجعيد هذا ؛ فهو مجهول ، وهو ما صرح به الحسيني ، وأقره الحافظ في « التعجيل » (٤١٥ / ١٠٨٠) ، وخفي ذلك على شيخه الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٨ / ١١٣) - بعدما عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني - :

« وفيه موسى بن عبد الرحمن الخطمي ، ولم أعرفه ، وباقي رجاله ثقات » .

ومن الغريب أن الحافظ لما ذكر الحديث في « التلخيص » (٤ / ١٩٩) لم يزد على أن ساق إسناد أحمد به ! وكذلك المجد ابن تيمية في « المنتقى » عزاه لأحمد ساكتاً على عادته ! وأما شارحه الشوكاني فما صنع شيئاً ؛ سوى أنه نقل ما في « التلخيص » و« المجمع » ! فانظر (٨ / ٧٨ - ٧٩) ، وفي « السيل الجرار » (٤ / ٣٧٨) نقل كلام الهيثمي فقط ! بعد أن ساق بعض الأحاديث الصحيحة في النرد ، واحتج بها على تحريم النرد وقال :

« إن دلالتها واضحة بينة » . وهو كما قال رحمه الله ، وفيما صح ما يغني عما

لم يصح .

وقد أشار إلى ذلك البعض المعلق على « مسند أبي يعلى » بقوله :

« وفي الباب عن بريدة . . . و » إلخ . وهذا اصطلاح قل من يفهمه من القراء ، فكان الأولى أن يشار إلى ذلك بمثل قوله : وفي النهي عن اللعب بالنرد أحاديث صحيحة تغني عن هذا مثل حديث بريدة بلفظ كذا . . . و . . . ؛ فقد يفهم الكثير من إطلاق لفظ (الباب) أنه نفس الحديث .

٦٥٣٦ - (ما مِنْ آدمي إلا وله خطايا وذنوب يقترفُها ، فمَنْ كانت سجيّته العقْلَ وغريزتُه اليقينَ ؛ لمْ تضرّه ذنوبُه ، قيلَ : وكيفَ ذلك يا رسول الله؟ قال : لأنّه كلّما أخطأَ ؛ لمْ يَلْبَثْ أنْ يتداركَ ذلك بتوبةٍ وندامةٍ على ما كانَ منه ، فيمحقُ ذلك ذنوبَه ، ويَبقَى له فضْلٌ يدخلُ به الجنّة) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٠٠ / ٢ - زوائد المسند) : حدثنا **داود بن المحبر** : ثنا **ميسرة** عن موسى بن عبيدة عن الزهري عن أنس بن مالك قال :

قيل : يا رسول الله ! الرجل يكون حسن العقل ، كثير الذنوب؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ميسرة - وهو : ابن عبد ربه - ؛ كذاب مشهور ، تقدمت له أحاديث ؛ فانظر الحديث (٢٢١) .

ومثله داود بن المحبر ؛ فانظر الحديث (١) .

وهذا الحديث ذكره الحافظ في جملة أحاديث ساقها في « المطالب العالية » (٣ / ١٣ - ٢٣ رقم ٢٧٤٢ - ٢٧٧١) تحت قوله :

« ومن كتاب « العقل » لداود بن المحبر أودعها الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » وهي موضوعة كلها » .

٦٥٣٧ - (ما مِنْ أحد من بني آدم يقولُ أحدَ عشَر مرةً : لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، أحداً صَمَداً ﴿ لمْ يلدْ ولمْ يولدْ ﴾ ؛ إلا كتبَ اللهُ له ألفيْ ألف حسنةٍ ، ومن زادَ زادَه اللهُ) .

منكر جداً . ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٨٢ / ٢٠٤٢) فقال :

« سألت أبي عن حديث رواه مروان عن فايد عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ قال : . . . (فذكره) قال أبي : هذا حديث منكر » .

قلت : وفايد - هو : أبو الورقاء - ؛ قال الحافظ :

« متروك اتهموه » . وقال الذهبي في « المغني » :

« تركه أحمد والناس » .

ومروان - هو : ابن معاوية الفزاري - ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ثقة عالم صاحب حديث ؛ لكن يروي عمن هب ودب ، فيُستأنى في شيوخه » .

٦٥٣٨ - (ما تحتَ أديمِ السّماء إلهٌ يعبدُ من دونِ اللهِ أعظمُ من هوىً متّبعٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١١٨) عن بقية عن عيسى ابن إبراهيم عن راشد عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عيسى بن إبراهيم هذا - هو : ابن طهمان الهاشمي - ، قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال البخاري (٣ / ٢ / ٤٠٧) :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم (٣ / ١ / ٢٧٢) :

« متروك الحديث » . وقال النسائي ؛ كما في « الميزان » :

« متروك » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٢١) :

« يروي المناكير عن جعفر بن برقان ؛ كأنه جعفر آخر ، لا يجوز الاحتجاج به » .

قلت : فهو مجمع على تركه ؛ فالعجب من مضعف الأحاديث الصحيحة ، وهدام كتب الأئمة بتعليقاته الكثيرة الجاهلة !

أقول : العجب منه وهذا حاله من التشدد في التضعيف الذي لم يسبق إليه ، كيف قنع في هذا الإسناد على التضعيف اليسير بقوله في تعليقه على « إغاثة اللهفان » لابن القيم - وقد ضعف في التعليق عليه ، وعلى غيره مئات الأحاديث الصحيحة (٢ / ١٨٦) - :

« أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١١٨) من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف » !

أقول : هذا مع العلم بأن ابن القيم لم يصرح بأنه حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ؛ فإنه قال :

« وفي الأثر . . . » . وهذا يحتمل كلاً من الوقف والرفع في اصطلاح العلماء . والله أعلم .

على أن الإسناد أسوأ حالاً مما ذكرنا عند التحقيق ؛ فإنه يبدو أنه قد سقط من إسناد أبي نعيم راويان واهيان جداً : الحسن بن دينار ، والخصيب بن جحدر ؛ فقد أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٨ / ٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٠١) ، وأبو القاسم الأصبهاني (ق ٣٥ / ١ و ٤٤ / ١) من طرق عن بقية : حدثنا عيسى بن إبراهيم : حدثني ابن دينار عن الخصيب عن راشد بن سعد به .

وقد توبع بقية ؛ فقال الخرائطي في « اعتلال القلوب » (١ / ١٥ / ٢) : حدثنا عباد بن الوليد : حدثنا إسماعيل الصفار : حدثنا الحسن بن دينار به .

ومن طريق الخرائطي أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣٩) ، وقال :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه جماعة ضعاف ، والحسن ابن دينار والخصيب كذابان عند علماء النقل » .

قلت : ترجمتهما سيئة جداً ، وقد كذبهما غير واحد ؛ فراجع ؛ إن شئت « الميزان » و« اللسان » .

و« الضعاف » الذين أشار إليهم ابن الجوزي لم أعرفهم غير المتهمَين المذكورين ، وأما شيخه عباد بن الوليد ـ وهو : أبو بدر المؤدب البغدادي ـ ؛ فهو صدوق ـ كما قال ابن أبي حاتم والحافظ ـ ، وروى عنه جماعة من الثقات والحفاظ .

وأما (إسماعيل الصفار) ووقع في « اللآلي » (٢ / ٣٢٢) (إسماعيل بن نصر الصفار) ولم أعرفه ، ويحتمل أن يكون فيه شيء من التحريف ؛ فقد أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٢٢ ـ ١٢٣) من طريق أحمد بن يونس : ثنا إسماعيل بن عياش عن الحسن بن دينار به .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٨٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه الحسن بن دينار ، وهو متروك الحديث » .

كذا قال ! وفوقه من هو مثله أو أسوأ منه ؛ فإعلاله به أولى من إعلاله بمن هو دونه ـ كما هو ظاهر ـ ، أو بهما كليهما ، وهو الأولى .

٦٥٣٩ ـ (نهى عن عشْرٍ : عن الوشْرِ ، والوشْمِ ، والنتْفِ ، وعن مُكامعةِ الرجلِ للرجل بغير شِعارٍ ، ومكامعةِ المرأةِ للمرأةِ بغير شِعار ، وأنْ يجعلَ الرجلُ أسفلَ ثيابه حريراً مثلَ الأعاجم ، و يجعلَ على منكبيه حريراً مثلَ الأعاجم ، وعن النُّهْبى ، وعن ركوبِ النّمور ، ولبوسِ الخاتم ؛ إلا لذي سلطان) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٠٤٩) ، والنسائي (٢ / ٢٨٢) ـ مختصراً ـ والبيهقي (٣ / ٢٧٧) ، وأحمد (٤ / ١٣٥) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١٧ / ١٠٤) من طريق أبي الحصين الهيثم بن شفى قال :

خرجت أنا وأبو عامر المعافري نصلي بـ (إيلياء) ـ وكان قاضيهم رجلاً من الأزد يقال له : (أبو ريحانة) من الصحابة ـ قال أبو الحصين : فسبقني صاحبي إلى المسجد ، ثم أدركته ، فجلست إلى ناحيته ، فسألني : هل أدركت قصص (أبي ريحانة)؟ قلت : لا . قال : سمعته يقول :

نهى رسول الله ﷺ عن عشر . . . الحديث .

وأخرج منه جملة الركوب فقط ابن أبي شيبة (٨ / ٤٩٤) ، وعنه ابن ماجه (٣٦٥٥) من طريق أبي الحصين هذا عن عامر (كذا) الحجري قال : سمعت أبا ريحانة صاحب النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

كذا وقع فيه (عامر) ! وهو خطأ قديم ، وقد جاء في « التهذيب » :

« والصحيح : (أبو عامر) » ـ كما تقدم في رواية الجماعة ـ ، واسمه : (عبد الله ابن جابر) ؛ ولم يوثقه أحد ، ولم يورده ابن حبان في « ثقاته » ؛ لا في (الكنى) ، ولا في (الأسماء) ، وفي « التقريب » :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة ـ كما هو نصه في المقدمة ـ ، ولم أجد له متابعاً حتى اليوم ، وأنكر ما فيه جملة الخاتم ، والله تعالى أعلم .

ولكثير من الخصال الأخرى شواهد معروفة في « الصحيحين » وغيرهما ، منها : جملة ركوب النمور . فانظر « الصحيحة » (١٠١١) ، و«الرد على حسان» (رقم ١١) .

٦٥٤٠ - (لا تشْربوا في الثُّلْمةِ التي تكونُ في القَدَح ؛ فإنّ الشيطانَ يشربُ من ذلك) .

منكر . أخرجه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٦٢ / ١) ، وكذا أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ٨٨ / ٢) ، ومن طريقه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٥٤) من طريق إبراهيم بن بسطام : ثنا روح بن عبادة عن ابن جريج عن عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان عن عمه عَمرو بن أبي سفيان أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أعله الحافظ بالإرسال في ترجمة (عمرو بن أبي سفيان) هذا ، أورده في (القسم الرابع) من الإصابة ، وهو (فيمن ذكر من الصحابة خطأ) ، وقال فيه :

« تابعي مشهور ، روى عن أبي موسى وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم ، روى عنه ابن أخيه عبد الملك والزهري وابن أبي حسين وغيرهم . أخرج له الشيخان وأبو داود والنسائي » .

وخفي هذا على جمع من المتقدمين ؛ فذكروه في (الصحابة) منهم : ابن الأثير تبعاً لأبي نعيم وغيره ، وعليه جرى الذهبي في « التجريد » (٢ / ٤٠٩) وقال :

« له حديث غريب . ذكره ابن منده » .

وأظن أنه يشير إلى هذا .

وعبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان ؛ أورده البخاري وابن أبي حاتم ، ولم

يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ غير أن البخاري قال :

« قال ابن إسحاق : وكان واعية جالس العلماء » .

وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ١١٦) وقال :

« روى عن عثمان بن عفان . روى عنه أهل الحجاز » .

وأما إبراهيم بن بسطام ؛ فلم أره إلا في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٨٥) وقال :

« . . . الأبلي . روى عن البصريين ، مات بعد سنة خمسين ومائتين . ثنا عنه أحمد بن يحيى بن زهير وغيره » .

وقد أخرج له في « صحيحه » (١ / ١٩٦ / ١٦٩ - الإحسان) حديثاً غير هذا من طريق أحمد بن يحيى ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٨٢٦) برواية الشيخين وغيرهما .

٦٥٤١ - (هذا في الجنّةِ - يعني : علياً - وإن من شِيعتِه قوْماً يعلمونَ الإسلامَ ثم يرفضُونه ، لهم نَبَز يسمّون : الرافضةَ ، من لقيهم فلْيقتلْهم ؛ فإنّهم مشْركُون) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٢ / ١١٦ - ١١٧) : حدثنا أبو سعيد الأشج : حدثنا ابن إدريس عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن محمد ابن عمرو الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة بنت محمد قالت :

نظر النبي ﷺ إلى علي فقال : . . . فذكره .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٢) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن زينب بنت علي لم تسمع من فاطمة فيما أعلم . والله أعلم » .

قلت : فيه ملاحظتان :

الأولى : عزوه للطبراني ، أظن أنه وهم أراد أن يقول : أبو يعلى ؛ فسبقه القلم ! أو أنه خطأ من الناسخ أو الطابع .

والأخرى : توثيقه لرجاله ، إنما هو بالنظر لما وقع في إسناد أبي يعلى : « ابن إدريس » ؛ فإنه كذلك في « المقصد العلي » للهيثمي (٣ / ١٦ / ٩٩٣) ، و « المطالب العالية » أيضاً (ق ٤٨٧ / ١ - المسندة) ، وهو خطأ لا أدري منشأه ، والصواب (أبو إدريس) ، واسمه : (تليد بن سليمان) ؛ فهو الذي يروي عن (أبي الجحاف) وعنه أبو سعيد الأشج ، وإن كان هذا يروي أيضاً عن (ابن إدريس) ؛ لكن ابن إدريس ليس له رواية عن أبي الجحاف ، وإنما يروي عن هذا (أبو إدريس) ، قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٤ - ٢٠٥) :

« تليد بن سليمان ، كنيته : (أبو إدريس) الكوفي ، روى عن أبي الجحاف داود ابن أبي عوف ، روى عنه الكوفيون ، وكان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ ، وروى في فضائل أهل البيت عجائب ، وقد حمل عليه ابن معين حملاً شديداً ؛ وأمر بتركه ، روى عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف . . . » .

قلت : فساق هذا الحديث ، وإسناده هكذا : حدثنا محمد بن عمرو بن يوسف : ثنا أبو سعيد الأشج : ثنا تليد بن سليمان عن أبي الجحاف » .

ومن طريق ابن حبان ساقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ١٥٩ - ١٦٠) وقال :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ ، قال أحمد وابن معين : (تليد) كذاب » .

وقد غفل عن هذا التحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ؛ فقال في تعليقه على « المطالب العالية » فقال (٣ / ٩٥) :

« إسناده أمثل من الحديث السابق (يعني : حديث ابن عباس المتقدم برقم ٦٢٦٧) ، وفيه أبو الجحاف من غلاة الشيعة . . . » .

قلت : ولكنه ثقة ، وليس هو الآفة ، وإنما (أبو إدريس) ولم يتنبه ؛ لكونه تحرف إلى (ابن إدريس) ، وهو معذور ؛ لأنه يحكم على ما بين يديه مما يبدو له بادي الرأي ، فهو لا يبحث ولا يحقق ؛ خلافاً لما يقتضيه ما أعطي له وقيل فيه ترويجاً للكتاب : « تحقيق الأستاذ المحقق الشيخ . . . » !

وقد تبعه على هذه الغفلة المعلق على « مسند أبي يعلى » فقال :

« إسناده صحيح إن كانت زينب [سمعت] من أمها ؛ وإلا فهو منقطع . . . » !

(تنبيه) : قوله في علي رضي الله عنه : « هذا في الجنة » ثابت عن النبي ﷺ من طرق ، وهي عقيدة أهل السنة ، وأنه من العشرة المبشرين بالجنة ؛ كما جاء في غير ما حديث مرفوع عن النبي ﷺ . فانظر « تخريج العقيدة الطحاوية » (ص ٤٨٨ - ٤٨٩) .

٦٥٤٢ - (من قرأَ القرآنَ ظاهراً أو نظَراً ؛ أُعطيَ شجرةً في الجنّة ، لو أنّ غُراباً أفرخَ تحتَ ورقةٍ منها ، ثم أدْرك ذلك الفرخُ فنهضَ ؛ لأدركَه الهرمُ قبل أن يقطعَ تلك الورقة) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣ / ٥٥٤) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٨) ،

والطبراني في « المعجم الكبير » (ج ٦٩ / ٢٠٦ / ٢) ، والشيروي في « العوالي » (ق ٢١١ - ٢١٢) ، وابن عـــدي في « الكامل » (٢ / ٣ / ٣٩٨ - ٣٩٩ - ط دار الفكر) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٤٩ / ٢٠٠٤) من طريق محمد بن بحر الهجيمي : ثنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« وهذا يروى مرسلاً » .

قلت : لم أقف عليه ، والموصول أورده في ترجمة محمد بن بحر هذا وقال :

« منكر الحديث كثير الوهم » . وسكت عنه الحاكم ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : محمد منكر الحديث » .

قلت : وتوبع ؛ فقال البزار (٣ / ٩٣ / ٢٣٢٢) : حدثنا عبد الله بن شبيب : ثنا الوليد بن عطاء ومحمد بن الحسن الحسرى (!) قالا : ثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة به .

لكن عبد الله بن شبيب ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٦٥) :

« رواه البزار والطبراني ، وفيه محمد بن محمد الهجيمي ، ولم أعرفه ، وسعيد ابن سالم القداح مختلف فيه ، وبقية رجال الطبراني ثقات ، وإسناد البزار ضعيف » .

قلت : كذا وقع فيه (محمد بن محمد . . .) فلا أدري ، أهو خطأ مطبعي أو

نسخي ، أو هكذا وقع في نسخة الهيثمي من « معجم الطبراني »؟ ولعله الأرجح ؛ فإني أستبعد أن لا يعرف (محمد بن بحر) ، وهو مترجم عند العقيلي و« الميزان » ، وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٠ ـ ٣٠١) :

« يروي عن الضعفاء أشياء لم يحدث بها غيره عنهم ؛ حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم ، فلست أدري البلية في تلك الأحاديث منه أو منهم ، ومن أي كان ؛ فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات » .

فمثله من المستبعد جداً أن تخفى ترجمته على الهيثمي ، فالغالب أن الخطأ في نسخته من « المعجم » . والله أعلم .

وقال البزار عقب روايته المتقدمة :

« لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا ابن الزبير . ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير ، فتابع نافع بن عمر » .

قلت : وكذا في « مختصر الزوائد » للحافظ (٢ / ١٣٦ ـ ١٣٧) ، ولم يتعقبه بشيء !

وعبد المجيد بن عبد العزيز ـ هو : ابن أبي رواد ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

فهو متابع لا بأس به لسعيد بن سالم القداح ؛ إن صح السند إليه ؛ فإني لم أجد من وصله . فقد اتفق الاثنان على روايته عن ابن جريج معنعناً ، مما يلقي في النفس ثبوته عن ابن جريج ؛ فتكون العلة منه ؛ فإنه كان مدلساً معروفاً بذلك ، وقد عنعنه ، فمن المحتمل أنه تلقاه من بعض الضعفاء ؛ فأسقطه ، ولعله : محمد بن

عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن ابن أبي مليكة به مختصراً ؛ دون قوله : « لو أن غراباً . . . » إلخ .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٤٧) ، وابن عدي (٦ / ٢٢١) في ترجمة الليثي هذا ، وروى تضعيفه عن جمع ، فقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

(تنبيه) : وقع الحديث في « مجمع الهيثمي » من حديث (عبد الله بن مسعود) ، وهو خطأ أظنه من الطابع أو الناسخ ، ولم يتنبه لذلك الشيخ الأعظمي ؛ فقال في تعليقه على « البزار » (٣ / ٩٤) :

« أورده الهيثمي من حديث ابن مسعود ، وعزاه للبزار ، وضعف إسناده ، ولم يذكر حديث عبد الله بن الزبير » !!

٦٥٤٣ ـ (من مشى عن ناقةٍ عُقْبَةً ؛ كان له عَدلُ رقبةٍ) .

منكر . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٢٣٢ / ٣٠١) من طريق إبراهيم بن عمرو عن الوضين ـ وهو عندي ابن عطاء ـ : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ الوضين بن عطاء من أتباع التابعين ، وهو سيئ الحفظ .

وإبراهيم بن عمرو ـ هو : الصنعاني ـ ؛ قال ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٤٨٥) :

« لا أعرفه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مستور » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لـ (ك عن ابن عمر) ، وما وجدته في « المستدرك » له ، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه - كما نص عليه في مقدمته - ، وقد أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٢٠٥ / ٧٩١٢) من طريق **أحمد بن يزيد بن دينار أبي العوام** : نا **محمد بن إبراهيم** - يعني : **الحارثي** - عن حنظلة بن أبي سفيان السدوسي عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً به . وقال :

« أحمد وشيخه الحارثي مجهولان » .

ونقله الحافظ في « اللسان » وأقره .

ثم وجدته موصولاً من طريق أخرى عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد عن أبي الدرداء مرفوعاً .

أخرجه ابن عساكر (١٨ / ٣٧٦) وزاد :

« ومن سافر منكم ؛ فليرجع إلى أهله بهدية ؛ ولو بالحجارة في مخلاته » .

وقد تقدمت هذه الزيادة لوحدها من طريق أخرى عن الوضين عن مكحول عن ابن عمر ، هذه خير من تلك ، (رقم ١٤٣٧) ، ومن حديث عائشة وغيرها برقم (١٤٣٦) و(٢٦١٣) .

٦٥٤٤ ـ (اللهمّ داحي المدحوّاتِ ، وبارئ المسمُوكات ، وجبّار القلوبِ على فطراتها شقيّها وسعيدها ، اجعل شرائف صلواتِك ، ونوامِي بركاتك ، ورافع[1] تحيّتك على محمّدٍ عبدك ورسولك ، الخاتم لما سبقَ ، والفاتح لما أغلق . . .) . الحديث بطوله .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٧٩ / ١ / ٩٢٤٣ ـ بترقيمي) : حدثنا مسعدة بن سعد : نا سعيد بن منصور : نا نوح بن قيس : نا سلامة الكندي قال :

كان علي رضي الله عنه يعلم الناس الصلاة على نبي الله يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به نوح بن قيس الطاحي » .

قلت : هو ثقة ومن رجال مسلم ، وإنما العلة من شيخه سلامة الكِندي ؛ فإنه لا يعرف إلا برواية نوح ؛ كما في « تاريخ البخاري » و« الجرح والتعديل » ، وأشار إلى هذا الحديث ، وذكر أنه « مرسل » . يعني : أنه منقطع بينه وبين علي رضي الله عنه . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وسلامة الكندي ؛ روايته عن علي مرسلة ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : ما عدا ـ طبعاً ـ شيخ الطبراني مسعدة بن سعد ـ وهو : العطار المكي ـ ولم أجد له ترجمة ، ويظهر أنه من شيوخه المعروفين ؛ فقد روى له في « الأوسط » نحو خمسة وستين حديثاً .

---

(١) كذا الأصل ، وفي « المجمع » (رأفة) . وكذا في « القول البديع » .

ولم يذكر الهيثمي في (سلامة الكندي) توثيقاً ، وهذا منه غريب ؛ فإن الرجل ممن وثقه ابن حبان (٤ / ٣٤٣) على قاعدته في توثيق المجهولين ، وقلما يفوت الهيثمي العزو إليه .

والحديث قال السخاوي في « القول البديع » (ص ٣٤) :

« أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم ، وسعيد بن منصور ، والطبري في « مسند طلحة » من « تهذيب الآثار » له ، وأحمد بن سنان القطان في « مسنده » ، وعنه يعقوب بن شيبة في « أخبار علي » وابن فارس ، وابن بشكوال هكذا موقوفاً بسند ضعيف . . . وقال ابن كثير : هذا مشهور من كلام علي . . . ؛ إلا أن في إسناده نظراً » .

٦٥٤٥ - (ما بالُ أحدكم يؤذي أخاهُ في الأمْرِ ؛ وإنْ كان حقّاً ؟!)(*) .

منكر . أخرجه ابن سعد (٤ / ٢٤ - ٢٥) - والسياق له - ، وأبو داود في « المراسيل » (٣٤٥ - ٣٤٦) - مختصراً - من طريق داود بن أبي هند عن العباس ابن عبد الرحمن :

أن رجلاً من المهاجرين لقي العباس بن عبد المطلب ، فقال : يا أبا الفضل ! أرأيت عبد المطلب بن هاشم و (الغيطلة) - كاهنة بني سهم - جمعهما الله جميعاً في النار؟ فصفح عنه ، ثم لقيه الثانية ، فقال له مثل ذلك ، فصفح عنه . ثم لقيه الثالثة ، فقال له مثل ذلك ؛ فرفع العباس يده فوجأ أنفه ؛ فكسره ! فانطلق الرجل - كما هو - إلى النبي ﷺ ، فلما رآه ؛ قال :

(*) سبق للشيخ رحمه الله تخريج هذا الحديث في «المجلد التاسع» برقم (٤٤٢٩) ، وهو هنا بزيادة في التخريج والتحقيق . (الناشر) .

« ما هذا؟ » .

قال : العباس . فأرسل إليه ؛ فجاءه فقال :

« ما أردت إلى رجل من المهاجرين ؟! » .

فقال : يا رسول الله ! والله لقد علمتُ أن عبد المطلب في النار ؛ ولكنه لقيني فقال : يا أبا الفضل ! أرأيت عبد المطلب بن هاشم و (الغيطلة) - كاهنة بني سهم - جمعهما الله جميعاً في النار؟ فصفحت عنه مراراً ، ثم والله ما ملكت نفسي ، وما إياه أراد ، ولكنه أرادني . فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ العباس بن عبد الرحمن هذا لا يعرف إلا برواية داود هذا - كما في « التهذيب » تبعاً لـ (الكتابين) - ؛ ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مستور » .

وحقه أن يقول : « مجهول » ؛ لأنه من المرتبة (التاسعة) التي قال فيها :

« . . . من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ (مجهول) » .

فهذا الوصف يصدق عليه ؛ فإنه مع تفرد داود عنه ، لم يوثق حتى ولا من ابن حبان ! ولعله سقط عنه ؛ فإنه ذكره راوياً عن كندير الآتي ذكره قريباً .

والحديث أخرج المرفوع منه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٥٤) من طريق الروياني بسنده عن داود عن العباس بن عبد الرحمن عن العباس بن عبد المطلب رفعه . كذا قال : (عن العباس بن عبد المطلب) فأسنده !

ولداود بن أبي هند هذا حديث آخر ؛ يرويه عن عباس بن عبد الرحمن عن **كندير بن سعيد عن أبيه قال :**

حججت في الجاهلية ؛ فإذا أنا برجل يطوف بالبيت وهو يقول :

ربِّ ردَّ إليّ راكبي محمّدا ردّه لي واصطنع عندي يدا !

قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا عبد المطلب بن هاشم ؛ ذهبت إبل له فأرسل ابنه في طلبها ؛ فاحتبس عليه ، ولم يرسله قط في حاجة إلا جاء بها . قال :

فما برحت أن جاء النبي ﷺ ، وجاء بالإبل معه ، فقال : يا بني ! لقد حزنت عليك حزناً لا يفارقني أبداً .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » (٣ / ١٣٦ / ١٢٤٢ - المقصد العلي) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٧٨ / ٥٥٢٤) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٨١ / ١ - ٢) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٢٠ - ٢١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة العباس هذا - كما تقدم - ومثله شيخه كندير ؛ فإنه لا يعرف إلا برواية هذا المجهول عنه . ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٣٤٢) ، وهذا من تساهله المعروف ؛ بل ومن مخالفته لبعض شروطه فيه - كما نبهت عليه في كتابي « تيسير الانتفاع » يسر الله نشره - .

وينبغي أن يلحق به أبوه سعيد ؛ فإنه لا يعرف إلا من هذا الوجه ، وتساهل ابن حبان أيضاً ؛ فذكره في « الصحابة » (٣ / ١٥٦) ، ولذلك قال الحافظ في « الإصابة » - بعد أن ذكر له هذا الحديث - .

« قلت : لم أره في شيء من طرق حديثه أنه لقي النبي ﷺ بعد البعثة ، فالله

أعلم ، وتقدم نحو هذه القصة لحيدة القشيري » .

قلت : ومما سبق يتبين لك تساهل الهيثمي أيضاً في قوله في « مجمع الزوائد » (٨ / ٢٢٤) :

« رواه أبو يعلى والطبراني ، وإسناده حسن » !

وهذا من إفراطه في الاعتماد على توثيق ابن حبان ؛ كما يفعل بعض الناشئين والمعلقين اليوم ! ويقابلهم آخرون ؛ منهم من اشتهر بتتبع الأحاديث الصحيحة ؛ لتضعيفها بغير علم ولا كتاب منير ؛ فلا يعتد بتوثيقه مطلقاً ، ولو كان الموثق منه روى عنه جماعة من الثقات ، ووثقه بعض الحفاظ المتأخرين أو صححوا حديثه ، والحق وسط بين هؤلاء وهؤلاء .

وأما حديث (حيدة القشيري) الذي أشار إليه الحافظ ؛ فقد عزاه في ترجمته من « الإصابة » إلى رواية الباوردي والبيهقي في « الدلائل » من طريق داود بن أبي هند عن بهز بن حكيم عن أبيه عن حَيدة بن معاوية ـ وهو جده ـ :

أنه خرج معتمراً في الجاهلية نحوه .

فأقول : لم أره في « الدلائل » من طريق داود بن أبي هند ، وهو إسناد غريب ؛ فإنهم لم يذكروا لداود رواية عن (بهز) ، ولا لـ (حكيم بن معاوية) ـ والد (بهز) ـ رواية عن جده (حيدة بن معاوية) ، وقد ذكر الحافظ في ترجمته عن البلاذري أنه لا تثبت له صحبة .

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فالبيهقي إنما أخرجه (٢ / ٢١) من طريق عيسى الغنجار :

حدثنا خارجة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن معاوية بن حيدة قال :

خرج حيدة بن معاوية معتمراً الحديث نحوه .

فجعله من مسند (معاوية بن حيدة) ، وصحبته ثابتة مشهورة ؛ لكن خارجة - وهو : ابن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي - ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

قلت : وبالجملة ؛ فهذه القصة لا تصح ، وما أشبه حال (حيدة بن معاوية) بـ (سعيد بن حيوة) من حيث عدم ثبوت الصحبة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن حديث الترجمة يغني عنه من حيث المعنى قوله ﷺ :

« لا تسبوا الأموات ؛ فتؤذوا الأحياء » .

صححه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٣٩٧) .

٦٥٤٦ - (الصَّلاةُ مَثْنى مَثْنى ؛ تشهّد في كلِّ ركْعتينِ ، وتضرّع وتخشّع ، وتمسْكَن ، ثم تقْنع يديك - يقول : ترْفعهما - إلى ربِّك مستقبلاً ببطونهما وجْهَك ، وتقولُ : يا ربِّ يا ربِّ ! فمن لمْ يفعلْ ذلك ؛ فهيَ خِداجٌ) .

منكر . أخرجه عبد الله بن المبارك في « الزهد » (٤٠٤ / ١١٥٢) ، ومن طريقه الترمذي (٣٨٥) ، وكذا النسائي في « السنن الكبرى » (١ / ٤٥٠ / ١٤٤٠) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣ / ٢٥٩ / ٢٦٠) ، وأحمد (١ / ٢١١) - كلهم عن ابن المبارك - ، والبخاري تعليقاً في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤) ،

وابن خزيمة في « صحيحه » (١٢١٣) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ٢٤) ، والبيهقي في « السنن » (٢ / ٤٨٧) ، وأحمد أيضاً (٤ / ١٦٧) ، وأبو يعلى (١٢ / ١٠١ ـ ١٠٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣١٠ ـ ٣١١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٩٥ / ٧٥٧) ، و« الدعاء » (٢ / ٨٨٤ ـ ٨٨٥) كلهم عن الليث بن سعد قال : حدثنا عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس مرفوعاً .

وخالفه شعبة ؛ فقال : عن عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن عبد الله بن الحارث عن المطلب مرفوعاً .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٩٥ / ١٣٦٦) : حدثنا شعبة به .

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري أيضاً تعليقاً (٢ / ١ / ٢٨٤) ، وأبو داود (١٢٩٦) ومن طريقه ابن عبد البر في « التمهيد » (١٣ / ٢٤٦) ، والنسائي أيضاً (١٤٤١) ، وابن ماجه (١٣٢٥) ، وابن خزيمة (١٢١٣) ، والطحاوي ، والدارقطني (١ / ٤١٨ / ٤) ، والبيهقي (٢ / ٤٨٨) ، وأحمد (٤ / ١٦٧) ، والعقيلي (٢ / ٣١١) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٢٢٦) ، والطبراني (٢ / ٨٨٥ ـ ٨٨٦) من طرق عن شعبة به . وقال العقيلي :

« وفي الإسنادين جميعاً نظر » .

قلت : وذلك ؛ لأن مدارهما على (عبد الله بن نافع بن العمياء) ؛ قال البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٢١٣) :

« لم يصح حديثه » . يشير إلى هذا ـ كما قال ابن عدي ـ .

وقال ابن المديني :

« مجهول » . وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٧ / ٥٣) ! وهذا من تساهله المعروف .

وفي الحديث علة أخرى ؛ وهي : الاختلاف في إسناده بين الليث وشعبة ، وقد اتفق الحفاظ على ترجيح رواية الليث ، وتخطئة شعبة في روايته ؛ فقال أحمد عقب رواية الليث :

« هذا هو عندي الصواب » . وقال الطبراني :

« وضبط الليث إسناد هذا الحديث ، ووهم فيه شعبة » . وذكر نحوه الطحاوي .
وقال البخاري عقب رواية شعبة :

« وقد توبع الليث ، وهو أصح » . وزاد الترمذي والبيهقي عنه :

« وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع :

١ ـ قال : عن (أنس بن أبي أنس) . . وإنما هو : (عمران بن أبي أنس) .

٢ ـ وقال : عن (عبد الله بن الحارث) . . وإنما هو : عن (عبد الله بن نافع) عن (ربيعة بن الحارث) ؛ و (ربيعة بن الحارث) هو : (ابن المطلب) .

٣ ـ فقال هو : (عن المطلب) . . ولم يذكر فيه : (عن الفضل بن عباس) » .

ولذلك قال ابن عبد البر في « التمهيد » (١٣ / ١٨٦) :

« إسناد مضطرب ضعيف ، لا يحتج بمثله » .

والمتابعة التي أشار إليها البخاري ، قد أخرجها الطحاوي من طريق ابن لهيعة : ثنا عبد ربه بن سعيد به . مثل رواية الليث .

وخالفهم جميعاً يزيد بن عياض ؛ فقال :

عن عمران بن أنس عن عبد الله بن نافع بن أبي العمياء عن المطلب بن ربيعة . . . مرفوعاً .

أخرجه أحمد .

وابن عياض هذا كذبوه ؛ فلا وزن لمخالفته البتة .

وإذا ثبت أن الصواب رواية الليث بن سعد ؛ فيرد هنا سؤال : من هو (ربيعة ابن الحارث) الراوي عن (الفضل بن العباس) ؟ وما حاله ؟

أما الجواب عن الأول ؛ فقد تقدم في كلام البخاري الذي نقله عنه الترمذي والبيهقي : أنه (ربيعة بن الحارث بن المطلب) ، وزاد الطحاوي فقال (٢ / ٢٥ - ٢٦) :

« هو ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، ويكنى (أبا أروى) ، وكانت وفاته في خلافة عمر بالمدينة ، وكان أسن من عمه العباس . . . » .

ونحوه في « العلل » لابن أبي حاتم الرازي (١ / ١٣٢) ؛ فقد سأل أباه عن اختلاف الليث وشعبة في إسناد الحديث ؟ فقال :

« ما يقول الليث أصح ؛ لأنه قد تابعه عمرو بن الحارث وابن لهيعة ، وعمرو والليث كانا يكتبان ، وشعبة صاحب حفظ .

قلت لأبي : هذا الإسناد عندك صحيح؟ قال : حسن .

قلت لأبي : من ربيعة بن الحارث؟ قال : هو : ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب .

قلت : سمع من الفضل؟ قال : أدركه .

قلت : يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن .

فكررت عليه مراراً ؛ فلم يزد على قوله : حسن . ثم قال :

الحجة سفيان وشعبة .

قلت : فـ (عبد ربه بن سعيد)؟ قال : لا بأس به .

قلت : يحتج بحديثه؟ قال : هو حسن الحديث » .

قلت : ومن هذه الأجوبة تكونت في الذهن إشكالات ؛ أحدها يتعلق بالجواب الذي نحن في صدد بيانه ، والإشكال هو : إذا كان (ربيعة بن الحارث) ، في هذا الحديث هو (ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) ؛ وهو صحابي معروف مترجم في (الصحابة) ، بل وابنه (عبد المطلب) مترجم أيضاً في الصحابة ، وقصة إرساله مع الفضل بن العباس من أبويهما ربيعة والعباس إلى النبي ﷺ ليؤمِّرهما على الصدقة مروية في « صحيح مسلم » (٣ / ١١٨) من حديث عبد المطلب هذا نفسه(١) .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فكيف يصح مع هذا قول أبي حاتم فيه بأنه أدرك الفضل ؛ أي : عاصره ، ولم يلقه ؟! ثم قوله : بأنه لا يحتج به ، وأن حديثه حسن

---

(١) وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٣٨٦) .

فقط ، ويصر على ذلك . . . فهذا وذاك يدل دلالة واضحة على أن ربيعة هذا ليس بصحابي عند أبي حاتم ؛ بل هو آخر تابعي أدرك عصر الصحابة . ويؤيد هذا قوله في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٤٧٣) :

« ربيعة بن الحارث : روى عن الفضل بن عباس . روى عنه عبد الله بن نافع ابن العمياء » .

وكأنه في ذلك تابع للبخاري ؛ فإنه قال عقب حديث الليث ـ وقد ساقه تحت ترجمة (ربيعة بن الحارث) ـ :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض » .

وقد تبعهما ابن حبان ؛ فأورده في طبقة (التابعين) من كتابه « الثقات » (٤ / ٢٣٠) ؛ ولكنه ذكر (ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) في (الصحابة) ، وأرَّخ وفاته سنة (٢٣) ، وعلى ذلك جرى المؤلفون في (الصحابة) ؛ فالعجب من البخاري وابن أبي حاتم ؛ كيف لم يذكراه في كتابيهما ، مع ذكرهما (ربيعة بن الحارث) التابعي هذا ؟!

ولما ترجم الحافظ المزي لربيعة الصحابي وذكر تحته هذا الحديث ؛ استشكل ذلك فقال :

« وقد قيل : إن ربيعة بن الحارث راوي هذا الحديث : رجل آخر من التابعين ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه . . . (فذكر ما تقدم آنفاً) وإن سن ربيعة الصحابي قريب من سن عمه العباس بن عبد المطلب ، ثم أشار إلى قصة الإرسال ، ثم قال (٩ / ١١١ ـ ١١٢) :

« وفي ذلك دلالة ظاهرة على أن ربيعة بن الحارث ـ راوي هذا الحديث ـ رجل آخر ، مع ما في إسناد حديثه من الاختلاف . والله أعلم » . وتعقبه الحافظ بقوله :

« ليس في هذا دلالة ظاهرة على أنه غيره ؛ بل روايته عن الفضل من رواية الأكابر عن الأصاغر » !

وأقول : كان يمكن القول بهذا لو أن (ابن العمياء) كان ثقة حافظاً ، وصرح في روايته عن (ربيعة) أنه : (ابن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي) ، والأمران معدومان هنا ؛ ففي كل الطرق لم يزد على قوله : (ربيعة بن الحارث) ، فمن أين نأخذ أنه : (ابن عبد المطلب الهاشمي) ؟ أما الأمر الأول : فقد سبق أنه مجهول حتى عند الحافظ ، فما ادعاه أنه من باب (رواية الأكابر عن الأصاغر) مجرد دعوى .

وأيضاً ؛ فإن من المستبعد جداً أن يخفى ذلك على الحفاظ الثلاثة : البخاري ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، ولا سيما و (ربيعة بن الحارث الهاشمي) ليس له رواية عن رسول الله ﷺ ، وإنما جاء ذكره في القصة المتقدمة ، وهي من رواية ابنه المطلب ابن ربيعة ، وقول ابن الأثير في ترجمة أبيه في « أسد الغابة » (٢ / ٥٨) :

« روى عن النبي ﷺ أحاديث منها : « إنما الصدقة أوساخ الناس » . روى عنه ابنه عبد المطلب » .

فأقول : هذا خطأ مزدوج ؛ فليس له رواية في كتب السنة ـ فيما علمت ـ ؛ لا في « المسند » ، ولا « المعاجم » ، ولا في كتب (الصحابة) ، حتى ولا في « جامع المسانيد » للحافظ ابن كثير .

والحديث الذي ذكره ، هو من رواية ابنه في القصة ، وليس له رواية عنه ولا عن غيره .

والخلاصة : أنه ليس لدينا ما يرجح أن راوي هذا الحديث هو : (ربيعة الهاشمي) الصحابي ، وبخاصة أنه لم يذكر في الرواة من الصحابة ـ كما تقدم ـ .

فالظاهر أنه غيره ـ كما استظهره الحافظ المزي ـ . والله أعلم .

وبهذا يتم الجواب عن السؤال الأول .

وأما الجواب عن السؤال الثاني ، وهو ما حال ربيعة بن الحارث ؟

فأقول : في اعتقادي أن الجواب يمكن استفادته مما سبق نقله عن البخاري وأبي حاتم في ترجمتهما له ، وأنهما لم يذكرا له راوياً غير (ابن العمياء) المجهول ، وإن ذكرهما ابن حبان في « الثقات » ؛ فذلك من تساهله ـ كما تقدم ـ .

إلا أنه يشكل عليه جواب أبي حاتم لابنه بأنه « حسن الإسناد » ؛ فإن هذا الجواب لا يلتقي لا من قريب ولا من بعيد من تصريحه بجهالة من ليس له إلا راو واحد في غالب الأحيان ؛ ولو كان الراوي عنه ثقة ؛ فكيف إذا كان مجهولاً مثل (ابن العمياء) هذا ؟!

فهل معنى هذا التحسين إذن أنه وقف له على راو آخر ، أو رواة آخرين ؛ فاطمأنت نفسه من أجل ذلك إليه ؛ فحسن إسناده ، أو أنه حسنه لتابعيته ؟ كل ذلك محتمل ، ولكني لا أجد الآن ما يؤيد شيئاً منه .

نعم ؛ قد وجدت عن البخاري ما يشبه شيئاً منه ؛ فقد روى الترمذي (٥٥٠) من طريق أبي بسرة الغفاري عن البراء بن عازب حديثاً استغربه . وقال :

« سألت محمداً عنه . . . فلم يعرف اسم أبي بسرة الغفاري ، ورآه حسناً » .

ووجه الشبه أن أبا بسرة هذا حاله كحال (ربيعة بن الحارث) ؛ لم يرو عنه غير

صفوان بن سليم ، ووثقه ابن حبان والعجلي أيضاً ، ومع ذلك حسن البخاري حديثه !

ثم إن في جواب أبي حاتم لابنه لما سأله عن ربيعة هل سمع من الفضل؟ فأجابه بقوله : « أدركه » .

ففيه لفتة نظر مهمة ، وهي أن المعاصرة كافية في إثبات الاتصال ، ولذلك حسن إسناده جواباً عن سؤاله : « يحتج بحديث ربيعة ؟ » ؛ لكن في ذلك كله إشارة قوية إلى أن مرتبة حديث مثله دون مرتبة من ثبت لقاؤه لمن عنعن عنه .

وحينئذٍ فلا تعارض بين هذا وبين ما هو معروف عنه من إعلاله للأسانيد بعدم اللقاء بين الراوي المعنعِن والمعنعَن عنه ؛ فإن الجمع بين هذا وبين ما تقدم أن يحمل هذا على نفي الصحة لا الحسن ، وبهذا يجمع بين قول من اشترط في الاتصال اللقاء ـ كالبخاري ـ ، وبين قول من اكتفى بالمعاصرة ـ كمسلم ـ ، فهذا شرط صحة وذاك شرط كمال . ولذلك قال بعضهم : إن (الاتصال) إنما هو شرط للبخاري في « صحيحه » دون غيره . ولعله يشهد لهذا تحسين البخاري لحديث أبي بسرة الغفاري المشار إليه آنفاً ؛ لأنه لم يصرح بالسماع ولا باللقاء ، وإنما هي المعاصرة . وفي اعتقادي أن الأمثلة في هذا تكثر ؛ لو تيسر تتبعها . والله أعلم .

٦٥٤٧ ـ (كانَ يَصفُّ عبدَ الله ، وعبيدَ الله ، وكثيراً ـ من بني العباس ـ ، ثمّ يقول :

من سبقَ إليّ ؛ فلَه كذا وكذا .

قال : فيستبِقُون إليه ، فيقعُون على ظهْره وصدْره ، فيقبّلهم ويلزَمهم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٢١٤) : ثنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن

عبد الله بن الحارث قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ يزيد بن أبي زياد ، ـ هو : الهاشمي مولاهم ـ : قال الذهبي في « الكاشف » :

« صدوق رديء الحفظ ، لم يترك » . ونحوه في « المغني » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ؛ كبر فتغير ، وصار يتلقن » .

قلت : فالعجب منه كيف يقول ـ مع هذا التضعيف ، في ترجمة كثير بن العباس المذكور في الحديث ـ :

« وهو مرسل جيد الإسناد » !

وأما أنه مرسل ؛ فلأن عبد الله بن الحارث ـ وهو : ابن نوفل ـ ولد في عهد النبي ﷺ ، روى عنه مرسلاً ـ كما في « التهذيب » وغيره ـ . ويغلب على الظن أنه لما جوده لم يكن مستحضراً إسناده ، وأنه اتبع في ذلك شيخه الهيثمي ؛ فإنه قال في موضعين من « مجمعه » (٩ / ١٧ و ٢٨٥) :

« رواه أحمد ، وإسناده حسن » .

وهذا أعجب ؛ فإنه لم يعله بالإرسال ! وكذلك فعل في مكان ثالث ! ولكنه أعله بابن أبي زياد ؛ فقال (٥ / ٢٦٣) :

« رواه أحمد ، وفيه يزيد بن أبي زياد ، وفيه ضعف ليِّن ، وقال أبو داود : لا أعلم أحداً ترك حديثه ، وغيره أحب إلي منه . وروى له مسلم مقروناً ، والبخاري تعليقاً ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وجرير - هو : ابن عبد الحميد الضبي - : ثقة محتج به في « الصحيحين » ، وقد خالفه سنداً ومتناً الصباح بن يحيى ؛ فقال : عن يزيد بن أبي زياد عن العباس ابن كثير بن العباس قال :

كان رسول الله ﷺ يجمعنا أنا وعبد الله وعبيد الله وقثم ، فيفرج بين يديه هكذا ! فيمد باعه ، ويقول :

« من سبق إلي ؛ فله كذا وكذا » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٨٨) ، وقال الهيثمي :

« . . . وفيه الصباح بن يحيى ، وهو متروك » .

قلت : وذكره (العباس) في هذا الإسناد ، إما من تخاليطه ، وإما زيادة من النساخ ؛ فإنه لا يوجد في الرواة (العباس بن كثير بن العباس) ، وإنما هو : (كثير ابن العباس) المذكور في متن الإسناد الأول ، وترجمته نحو ترجمة راويه (عبد الله ابن الحارث) ؛ أعني : أنه ولد في عهد النبي ﷺ ، وروى عن أبي بكر وغيره ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

وعليه كان على الهيثمي أن ينبه على إرساله أيضاً !

٦٥٤٨ - (إنّ أخوفَ ما أخافُ عليكم بعْدي ثلاثٌ :

ما يُفتحُ عليكم من زهْرةِ الدّنيا وزينتها .

ورجالٌ يتأوّلونَ القرآنَ على غيرِ تأْويله .

وزَلّةُ عالمٍ .

أَلا أخبركم بالمخرجِ من ذلك؟

إذا فُتحتْ عليكم الدّنيا ؛ فاشْكروا الله .

وخذُوا ما تعرفونَ من التأويلِ ، وما شككتُم فيه ؛ فردّوه إلى اللهِ عز وجل .

وانتظروا بالعالم فيئتَه ، ولا تلقَّفُوا عليه عثْرةً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٣٥٨ / ٥٣٥) من طريق مسكين عن الأوزاعي عن إبراهيم بن طريف عن محمد بن كعب القُرظي : حدثني من لا أتهم عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إبراهيم بن طريف : مجهول ، لم يرو عنه غير الأوزاعي ـ كما قال الحافظ ـ ، وقد وثقه ابن حبان وابن شاهين . انظر « تيسير الانتفاع » .

ومسكين ـ هو : ابن بكير الحراني ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

ومحمد بن كعب : تابعي ثقة ، فإن كان من حدثه صحابياً ؛ فهو مسند ، وإلا ؛ فمرسل ، وهو الظاهر ؛ لأنه لا يقال في الصحابي (من لا أتهم) ؛ إذ لا متهم فيهم ، ولعل هذا هو ملحظ أبي داود في إيراده إياه في « المراسيل » .

وقد روي مختصراً من حديث معاذ بنحوه ؛ أخرجه الطبراني في « المعاجم الثلاثة » ، وبينت علته في « الروض النضير » (٨٦٠) .

٦٥٤٩ - (لئنْ ردّها الله عليّ ؛ لأشكرنّ ربي عز وجل - يعني : ناقته الجدْعاء وقد سُرِقَت - ، فصبّحَتْ بالمدينة ، فلمّا رآها ﷺ ؛ قال : الحمْدُ لله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٥٩ / ١ / ١٠٤٧) من طريق أبي جعفر قال : حدثنا **عمرو بن واقد** عن الوليد بن أبي السائب قال : حدثني بسر بن عبيد الله عن النواس بن سمعان قال :

سرقت ناقة رسول الله ﷺ الجدعاء ، فقال رسول الله ﷺ :

« لئن ردها الله علي ؛ لأشكرن ربي عز وجل » . فوقعت في حيّ من أحياء العرب فيه امرأة مسلمة ، فكانت الإبل إذا سرحت ؛ سرحت متوحدة ، وإذا بركت الإبل ؛ بركت متوحدة واضعة بجرانها ، فأوقع الله في خلدها أن تهرب عليها ، فرأت من القوم غفلة ، فقعدت عليها ، ثم حركتها ، فصبحت بها المدينة ، فلما رآها المسلمون ؛ فرحوا بها ، ومشوا بجنبها ؛ حتى أتوا رسول الله ﷺ ، فلما رآها رسول الله ﷺ ؛ قال :

« الحمد لله » ، فقالت المرأة : يا رسول الله ! إني نذرت إن نجاني الله عليها أن أنحرها ، وأُطعم لحمها المساكين : فقال :

« بئس ما جزيتها ، لا نذر لك إلا بما ملكت » ، فانتظروا ، هل يحدث رسول الله ﷺ صوماً أو صلاة ، فظنوا أنه نسي ، فقالوا : يا رسول الله ! قد كنت قلت : « لئن ردها الله عز وجل ؛ لأشكرن ربي عز وجل » ؟ قال :

« ألم أقل : الحمد لله ؟ » .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن النواس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به النفيلي » .

قلت : هو ثقة ، وكذلك من فوقه ؛ غير شيخه عمرو بن واقد ، وهو متروك ؛ كما في « المغني » و« التقريب » .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٤ / ١٨٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، وفيه عمرو بن واقد القرشي ، وقد وثقه محمد بن المبارك الصوري ؛ ورُد عليه ، وقد ضعفه الأئمة ، وتُرك حديثه » .

والقصة في الجملة صحيحة ، مع الاختلاف في بعض تفاصيلها ؛ فقد رواها عمران بن حصين ؛ دون حديث الترجمة ، وفيه نذر المرأة أن تنحر الناقة ، وقوله ﷺ :

« سبحان الله ! بئسما جَزَتْها ؛ نذرت لله إن نجاها الله عليها ؛ لتنحرنّها ، لا وفاء لنذر في معصية ، ولا فيما لا يملك العبد » .

أخرجه مسلم (٥ / ٧٨ ـ ٧٩) ، وسعيد بن منصور في « سننه » (٣ / ٢ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣) ، وأبو داود (٣٣١٦) ، والنسائي في « الكبرى » (٣ / ١٣٦ و ٥ / ١٧٥) ـ مفرقاً مختصراً ـ ، وكذا ابن حبان (٦ / ٢٨٨ / ٤٣٧٥) ـ مختصراً جداً ـ ، وابن الجارود (٣١١ ـ ٣١٢) ، والبيهقي (٩ / ١٠٩ و ١٠ / ٧٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (١١ / ٨٣ ـ ٨٤) ، وعبد الرزاق (٩٣٩٥) ، وأحمد (٤ / ٤٣٢ و٤٣٣ ـ ٤٣٤) ، والحميدي (٢/٣٦٥ ـ ٣٦٧) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ١٩٠ ـ ١٩١) من طريق أبي المهلب عن عمران .

وتابعه الحسن عن عمران . . . به .

أخرجه النسائي (٥ / ٢٣١ / ٨٧٦٢) ، وابن حبان (٦ / ٢٨٨ / ٤٣٧٦) ، وأحمد (٤ / ٤٢٩) .

ورجاله ثقات ؛ لكن الحسن - وهو : البصري - مدلس .

وجاءت القصة - مختصرة جداً - من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وفيه أن المرأة هي امرأة أبي ذر ، ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٣٣٠٩) .

وفي بعض الطرق عن عمرو مرفوعاً بلفظ :

« لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك » .

أخرجه الترمذي وغيره وحسنه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ١٧٣) ، وفيما تقدم (٢١٨٤) « الصحيحة » ، وفي (٢٨٧٢) منها جملة : « ما لا يملك » .

وفي رواية لأحمد (٣ / ٢٩٧) من طريق أبي الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول :

لا وفاء لنذر في معصية الله عز وجل ؛ لم يرفعه .

وإسناده صحيح ، وهو في حكم المرفوع ، وقد أخرجه قبله من طريق سليمان ابن موسى : قال جابر : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

٦٥٥٠ - (أولُ الآياتِ : الدّجالُ ، ونزولُ عيسى ابنِ مريم ، ونارٌ تخرجُ من قعْر عدن - أبين - تسوقُ الناسَ إلى المحشرِ ، تقيلُ معَهم إذا قالُوا ، والدّخانُ . قال حذيفةُ : يا رسولَ الله ! وما الدّخان؟ فتلا رسولُ الله ﷺ الآية : ﴿ يومَ تأتي السماءُ بدُخان مبين يغشى الناسَ هذا عذابٌ أليم ﴾ ، يملأ ما بين المشرقِ والمغربِ ، يمكثُ أربعينَ يوماً وليلةً . أمّا المؤمن فيصيبُه منه كهيئةِ الزكامِ ، وأما الكافرُ ؛ فيكونُ بمنزلةِ السكْران ، يخرجُ من منخريه وأذنيه ودبره) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبري في « تفسيره » (٢٥ / ٦٨) : حدثني عصام بن رواد بن الجراح قال : ثني أبي قال : ثنا سفيان بن سعيد الثوري قال : ثنا منصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش قال : سمعت حذيفة بن اليمان يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبري عقبه :

« لا أشهد له بالصحة ؛ لأن محمد بن خلف العسقلاني : حدثني أنه سأل (رواداً) عن هذا الحديث : هل سمعه من سفيان ؟ فقال له : لا . فقلت له : فقرأت عليه ؟ فقال : لا . فقلت له : فقرئ عليه وأنت حاضر ؛ فأقر به ؟ فقال : لا . فقلت : فمن أين جئت به ؟ قال : جاءني به قوم ، فعرضوه علي ، وقالوا لي : اسمعه منا ، فقرأوه علي ، ثم ذهبوا فحدثوا به عني . أو كما قال » .

قلت : كذا فيه : « فحدثوا به عني » . وكذا وقع في مكان آخر من « تفسير ابن جرير » (٢٢ / ٧٣) ، ولعله من تخاليط (رواد) ؛ فقد وصفوه بالاختلاط مع صلاحه ، والسياق يقتضي أن يكون الجواب : « فحدثت به عنه » . وهذا هو الذي ذكره الذهبي في « الميزان » عن أبي حاتم في حديث آخر بلفظ : « خيركم خفيف الحاذ » ، وقد مضى تخريجه برقم (٣٥٨٠) ، وقد ذكرت هناك عبارته ، ولفظه :

« . . . ثم حدث به بعد ، يظن أنه من سماعه » .

ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق اختلط بأَخَرة ؛ فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

وقال ابن كثير عقب كلام ابن جرير الطبري المتقدم (٤ / ١٣٩) :

« وقد أجاد ابن جرير في هذا الحديث هنا ؛ فإنه موضوع بهذا السند ، وقد أكثر ابن جرير من سياقه في أماكن من هذا التفسير ، وفيه منكرات كثيرة جداً ، ولا سيما في أول سورة بني إسرائيل في ذكر المسجد الأقصى . والله أعلم » .

قلت : يشير إلى حديثه الآتي عقب هذا .

وأما جملة خروج النار من (عدن) ؛ فلها شاهد صحيح من حديث حذيفة بن أسيد ، في « صحيح مسلم » وغيره ، ومن حديث أبي ذر عند أحمد وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٠٨٣) .

٦٥٥١ - (إنّ بني إسرائيلَ لما اعتدَوا وعلَوْا وقتلُوا الأنبياءَ ؛ بعثَ الله عليهم مَلِكَ فارس بُخْتَنَصَّر ، وكان اللهُ ملّكه سَبْعَ مئةِ سنةٍ ، فسارَ إليهم حتّى دخلَ بيتَ المقدسِ فحاصرَها وفتحَها ، وقتلَ على دم زكريا سبعينَ ألفاً ، ثمّ سبى أهلها ، وبني الأنبياءِ ، وسلبَ حُليّ بيتِ المقدسِ ، واستخرجَ منها سبعينَ ألفاً ومئةَ ألفِ عَجَلَةٍ من حُليٍّ حتى أوردَه بابلَ .

قال حذيفةُ : فقلتُ : يا رسولَ الله ! لقد كان بيت المقدس عظيماً عند الله؟ قال :

أجلْ ؛ بناه سليمـانُ بن داودَ من ذَهَبٍ ودرٍّ وياقوت وزبرجـد ، وكـان بلاطُه بلاطةً من ذهب وبلاطةً من فضّـة ، وعُمُدُه ذهباً أعطاه الله ذلك وسخّر له الشياطِيْن يأتونه بهذه الأشياءِ في طرْفة عينٍ ، فسارَ بخْتنصّر بهذه الأشياءِ حتى نزلَ بها بابل ، فأقامَ [بنو] إسرائيلَ في يديه مئةَ سنة تعذّبهم المجوسُ وأبناءُ المجوس ، فيهم الأنبياءُ وأبناءُ الأنبياء ، ثمّ إنّ الله رحمَهم ؛ فأوحى إلى مَلِكٍ من مُلوك فارسَ يقالُ له : كورس ، وكان مؤْمناً أن سرْ إلى بقايا بني إسرائيل حتى تستنقذهم ؛ فسار كُورس ببني إسرائيلَ ، وحُليّ بيت المقدس حتى ردّه إليه ، فأقامَ بنو إسرائيلَ مطيعينَ لله مئةَ سنة ، ثمّ إنّهم عادوا في المعاصِي ؛ فسلّط اللهُ عليه إبطيانحوس فغزا بأبناءِ مَنْ غزا مع بختنصّر ، فغزا بني إسرائيلَ حتى أتاهم بيتَ المقدسِ ، فسبَى أهلَها ، وأحرقَ بيتَ المقدس ، وقالَ لهم : يا بني إسرائيلَ ! إنْ عُدتم في المعاصِي ؛ عُدْنا عليكم بالسّباء . فعادُوا في المعاصِي ؛ فسيّر اللهُ عليهم السّباء الثالث مَلِك روميّة يُقالُ له : قاقس بن إسبايوس ، فغزاهم في البرّ والبحرِ ؛ فسباهم وسبى حلي بيت المقدس ، وأحرقَ بيت المقدس بالنيرانِ ، فقال رسول الله ﷺ :

هذا من صنْعةِ حُليّ بيتِ المقدسِ ، ويردُّه المهديُّ إلى بيتِ المقدس ، وهو ألفُ سفينةٍ وسبع مئة سفينةٍ ، يُرْسَى بها على يافا حتى تُنْقَلَ إلى بيتِ المقدس ، وبها يجمعُ الله الأولين والآخرينَ) .

موضوع . أخرجه الطبري أيضاً (١٥ / ١٧) بإسناد الحديث الذي قبله ، وسكت عنه ! فأنكره عليه الحافظ ابن كثير ؛ فقال (٣ / ٥ ﷺ ﷺ ٢) :

« وهو حديث موضوع لا محالة ؛ لا يستريب في ذلك من عنده أدنى معرفة بالحديث ، والعجب كل العجب كيف راج عليه مع جلالة قدره وإمامته ! وقد صرح شيخنا الحافظ العلامة أبو الحجاج المزي رحمه الله بأنه موضوع مكذوب ، وكتب ذلك على حاشية الكتاب » .

وأما السيوطي فساقه في « الدر » (٤ / ١٦٥) برواية ابن جرير ، وسكت أيضاً عنه ! فتأمل الفرق بين مفسر ومفسر ، وحافظ وحافظ !

٦٥٥٢ - (ذكَرَ فتنةً تكونُ بين أهْلِ المشْرق والمغربِ قال : فبينما هم كذلكَ ؛ إذ خرجَ عليهم السّفياني من الوادي اليابس في فوره ذلك ، حتّى ينزلَ دمشق ، فيبعثُ جيشين ؛ جيشاً إلى المشْرق ، وجيشاً إلى المدينةِ ، حتّى ينزلُوا بأرض بابل في المدينةِ الملعونةِ ، والبقعةِ الخبيثة ، فيقتُلون أكثرَ من ثلاثةِ آلاف ، ويبقرونَ بها أكثرَ من مائةِ امْرأة ، ويقتلونَ بها ثلاث مئة كبْش من بني العباس ، ثم ينحدرونَ إلى الكُوفة ، فيخرّبون ما حولَها ، ثم يخرجُون متوجّهين إلى الشّام فتخرجُ رايةُ هدى من الكوفة فتلحقُ ذلك الجيش منها على الفئتين ، فيقتلونَهم لا يفلتُ منهم مخبر ، ويستنقذُون ما في أيديهم من السّبي والغنائم ؛ ويخلَى جيشُه التالي بالمدينة ، فينتهبونها ثلاثَةَ أيام ولياليها ، ثمّ يخرجونَ متوجِّهين إلى مكةَ ، حتى إذا كانوا بالبيداء بعث الله جبريلَ فيقول : يا جبريلُ ! اذهب فأبِدْهم فيضربُها برجْله ضرْبةً يخسفُ الله بهم ، فذلكَ قولُه في سورة سبأ : ﴿ ولو ترى إذ فَزِعُوا فلا فَوْتَ ﴾ الآية ، ولا ينفلتُ منهم إلا رجلانِ ؛ أحدهما بشيرٌ والآخرُ نذيرٌ وهما من جُهينةَ ، فلذلك جاء القولُ :

وعند جُهينةَ الخبرُ اليقينُ) .

موضوع كاللذين قبله . وإسناده إسنادهما ، من رواية الطبري ثلاثتهم ، وآفتها رواد بن الجراح ، وقد انتقد الحافظُ ابنُ كثير الإمامَ ابن جرير في سكوته عن الثاني منها ـ كما تقدم ـ ، وكذلك فعل في هذا ؛ فإنه قال تحت الآية المذكورة :

« ثم أورد ابن جرير في ذلك حديثاً موضوعاً بالكلية ، ثم لم ينبه على ذلك ، وهذا أمر عجيب غريب منه ! » .

٦٥٥٣ ـ (ثلاثةُ أعْينٍ لا تحرِقُها النّارُ أبداً :

عينٌ بكتْ من خَشيةِ الله .

وعينٌ سهرتْ بكتابِ الله .

وعينٌ حرسَتْ في سبيل الله) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٢٨ / ٤٨٧) من طريق سعيد بن رحمة : ثنا ابن المبارك عن إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي عن أبي عمران الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : الإرسال ؛ فإن أبا عمران الأنصاري مولى أم الدرداء ، روى عنها وأبي الدرداء وغيرهما ، وهو صدوق . وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٤ / ٣٢٩) باسم (سليم) ، وفي « أتباعهم » (٦ / ٣٩٥) باسم (سليمان) ، وكذا أورده في مكان آخر في « التابعين » (٤ / ٣٠٩) ! وهو في الاسمين تابع للإمام البخاري

في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢٢ / ١٨٣٠ و ١٢٥ / ٢١٩٢) .

والأخرى : ضعف سعيد بن رحمة ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٢٨) :

« يروي عن محمد بن حمير ما لم يتابع عليه . روى عنه أهل الشام ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات » .

قلت : وروايته لهذا الحديث بالجملة الثانية منه مما يدل على ضعفه ، وروايته مما لا يتابع عليه ، فقد جاء الحديث عن جمع من الصحابة ، خرجت بعضها عن خمسة من الصحابة ، ليس في شيء منها هذه الجملة ، وقد خرجته في المجلد السادس من « الصحيحة » برقم (٢٦٧٣) ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى(*) .

٦٥٥٤ - (عرفةُ يومَ يعرِّفُ الإمامُ ، والأضْحى يومَ يضحِّي الإمامُ ، والفطرُ يومَ يفطرُ الإمامُ) .

منكر بذكر (الإمام) . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٦٠) ، والبيهقي في « السنن » (٥ / ١٧٥) من طريق يحيى بن حاتم العسكري : ثنا **محمد بن إسماعيل أبو إسماعيل** : ثنا سفيان عن ابن المنكدر عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . والسياق للبيهقي ؛ وقال :

« محمد هذا يعرف بـ (الفارسي) ، وهو كوفي قاضي فارس ، تفرد به عن سفيان » .

(*) وقد طبعت « السلسلة الصحيحة » بكامل مجلداتها ، ولله الحمد والمنة . (الناشر) .

قلت : هو ليس بالمشهور ، أورده ابن حبان في كتابه « الثقات » ؛ فقال (٩ / ٧٨) :

« يروي عن سفيان الثوري ، روى عنه محمد بن يحيى الذهلي ، يغرب » .

قلت : وأخرج له في « صحيحه » (٧١٩ - موارد) حديث الذهلي المشار إليه ، وهو في تلقين الميت ، وفيه زيادة غريبة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ١٥٠) .

وكذلك ذِكره (الإمام) في هذا الحديث غريب عندي . وقد خولف في إسناده أيضاً ؛ فرواه غير واحد عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١١ - ١٤) . وأعل بالانقطاع بين أبي هريرة وابن المنكدر؛ ولكن قد جاء موصولاً بإسناد آخر عنه مرفوعاً بلفظ :

« الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون » .

وإسناده حسن ، وحسنه الترمذي ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١١ - ١٤) ، و« الصحيحة » (٢٢٤) .

وبالجملة ؛ فالحديث بلفظ : « الإمام » منكر لا يصح عندي ؛ لتفرد محمد بن إسماعيل هذا به ، ومخالفته لحديث أبي هريرة المذكور وغيره . وتساهل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فصحح إسناده في رسالته « أوائل الشهور العربية » (ص ٢٦) .

وأستدرك فأقول : وكذلك تفرد بذكر جملة : « عرفة يوم يعرف الإمام » ، مكان : « والأضحى يوم تضحون » . نعم ، قد رواها بعض من لا تقوم به الحجة من الضعفاء ، كما تقدم برقم (٣٨٦٣) .

٦٥٥٥ - (من أتى كاهناً ، فصدّقه بما يقول ؛ فقد برئَ مما أُنزل على محمّدٍ .

ومن أتاه غيرَ مصدِّق ؛ لم تقبلْ له صلاةٌ أربعين ليلةً)(*) .

منكر بالشطر الثاني : أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٧/ ١) من طريق **محمد بن [أبي] السري** : نا **رِشدين بن سعد** عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن قتادة إلا جرير ، ولا عنه إلا رشدين ، تفرد به محمد بن [أبي] السري » .

قلت : قال الحافظ :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

وشيخه (رشدين بن سعد) ضعيف ، وأشار المنذري إلى إعلاله به في « الترغيب » (٤ / ٥٢) ، وصرح بذلك الهيثمي ؛ فقال (٥ / ١١٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه رشدين بن سعد ، وهو ضعيف ، وفيه توثيق في أحاديث الرقاق ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : كذا قال ! وفيه تساهل وإغضاء عن ابن أبي السري ، وقد أقره المعلق على « مجمع البحرين » (٧ / ١٣٨) ، وزاد ضِغثاً على إبالة ؛ فاستدرك عليه قائلاً :

« لكن المتن ثابت من وجوه أخرى » .

(*) أشار الشيخ رحمه الله إلى أنه سبق تخريجه برقم (٥٢٨١ و٦٥٢٣) . (الناشر) .

وهذا وهم فاحش ، وغفلة عجيبة ؛ فإن الثابت منه إنما هو الشطر الأول في « صحيح مسلم » ، وهو مخرج في « غاية المرام » (١٧٢ - ١٧٣) ، وتحت الحديث المتقدم برقم (٦٥٢٣) ، وقد نبه الحافظ رحمه الله في « الفتح » (١٠ / ٢١٧) على هذا الفرق بين هذا وبين حديث الترجمة ، وليَّن إسناده .

٦٥٥٦ - (يكونُ بعدي اثنا عشَرَ خليفةً : أبو بكرٍ الصديقُ لا يلبثُ بعدِي إلا قليلاً ، وصاحب رحى داره ، يعيشُ حَميداً ويموتُ شهيداً ، قيلَ : من هو يا رسولَ الله ؟! قال :

عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه ، ثمّ التفتَ إلى عثْمانَ فقال :

وأنتَ سيسألك الناسُ أنْ تخْلعَ قميصاً كساكَ اللهُ عز وجل ، والذي نفسي بيدِه ! لئْن خلعتَه ؛ لا تدخل الجنةَ حتى يلجَ الجمَلُ في سمِّ الخِياطِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٧ / ١٢ و ٤٧ / ١٤٢) عن عبد الله بن صالح : حدثني الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن ربيعة بن سيف : أنه حدثه أنه جلس مع شفي الأصبحي فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وبهذا الإسناد أخرجه في « الأوسط » (٢ / ٢٥٥ / ١ / ٨٩١٣) . وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وقول الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٧٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفيه (مطلب بن شعيب) ، قال

ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً ؛ غير حديث واحد ، غير هذا ، وبقية رجاله وثقوا » .

قلت : وتعقبه الأخ الفاضل (حمدي السلفي) بضعف عبد الله بن صالح ، فأصاب على تفصيل بينته في غير ما موضع ؛ ولا مناسبة له هنا . ولكنهما وهما معاً في تعصيب العلة في المطلب بن شعيب هذا ؛ فإنه ممن أكثر عنهم الطبراني من شيوخه الصدوقين في « المعجم الأوسط » وغيره ؛ فروى عنه فيه فقط نحو مئتي حديث (٢ / ٢٤٦ / ١ - ٢٦٠ / ١ / ٨٧٩٤ - ٨٩٧٠) . وانظر المجلد الأول من كتاب « الدعاء » (ص ٦٤٩) .

وإنما العلة عندي من فوق ، وهو (ربيعة بن سيف المعافري) . قال البخاري وابن يونس :

« عنده مناكير » . كما في « المغني » للذهبي . ونحوه قال العسقلاني .

قلت : وهذا من مناكيره عندي ؛ لما يأتي ، وهو صاحب الحديث الذي فيه الوعيد الشديد لفاطمة رضي الله عنها :

« لو بلغت معهم الكُدى ؛ ما رأيتِ الجنة حتى يراها جدك » .

وهو منكر جداً عندي ؛ أخرجه أبو داود والنسائي ، وليس له عندهما غيره ، ومع ذلك ، فقد أعله النسائي بقوله عقبه :

« ربيعة ضعيف » .

وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (٥٦٠) ، ولذا أوردته في « زوائد ضعيف موارد الظمآن » آخر (الجنائز) .

ويبدو لي أنه من الضعفاء الذين يكثر انفرادهم بالأحاديث المنكرة ؛ كما

تقدمت الإشارة إلى ذلك في كلمة البخاري ، ومثله قوله :

« روى أحاديث لا يتابع عليها » .

هذا مع قلة أحاديثه ـ كما يدل على ذلك ترجمته في « التهذيب » ـ ، ومع ذلك فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٣٠١) وقال :

« وكان يخطئ كثيراً » !

فالعجب منه مع هذا كيف يوثقه ، ويخرج له في « صحيحه » حديثين؟! أحدهما حديث (الكُدى) المتقدم ، وحديث آخر صححه لغيره ! كما حققته في التخريج الثاني لـ « المشكاة » (١١٨٦) ، وتناقض المعلق أو المعلقان على كتاب « الإحسان » طبع المؤسسة ؛ فجاء في التعليق على حديث (الكدى) المنكر (٧ / ٤٥١) :

« إسناده ضعيف . ربيعة بن سيف . . . كثير الخطأ » .

وفي التعليق على الحديث الآخر (ص ٣٢٥) من المجلد نفسه :

« إسناده قوي ، رجاله ثقات رجال الصحيح ؛ غير ربيعة بن سيف . . . وهو صدوق » !

ثم تجدد هذا الخطأ في « موارد الظمآن » (١ / ٣٣٥ / ٧٧٠ ـ طبع المؤسسة) ، تحقيق « شعيب الأرناؤوط ـ محمد رضوان العرقسوسي » ، فمن الذي يتحمل مسؤولية هذا الخطأ وذاك التناقض ؟! أحدهما أو كلاهما ، أحلاهما مر ! أم من المقصود أن تظل (الطاسة ضايعة) ! كما يقولون في دمشق ؟ ذلك ما لا أرجو ؛ فإن من بركة العلم ؛ نسبة كل قول إلى قائله ـ كما يقول العلماء ـ وقد ذكَّرت بذلك ، ونصحت من يلزم ، ولعل ذلك قد وجد طريقه إلى الأرض الطيبة التي تقبل الماء ،

وتنبت الكلأ والعشب الكثير . والله الهادي إلى سواء السبيل .

ثم إن مما يدل على ضعف (ربيعة) هذا ؛ أنه قد صح الحديث مختصراً مفرقاً من رواية غير واحد من الصحابة ، فروى أوله جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ :

« يكون من بعدي اثنا عشر أميراً ، كلهم من قريش » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٠٧٥) .

وروى سفينة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة ، ثم مُلْكٌ بعد ذلك » .

رواه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج هناك برقم (٤٥٩ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥) .

وأما حديث (قميص عثمان) ؛ فهو محفوظ من حديث عائشة رضي الله عنها . وليس فيه الوعيد الشديد الذي في خلعه . أخرجه ابن حبان وغيره ، وهو مخرج في « المشكاة » (٦٠٦٨ ، ٦٠٧٠) ، و« الظلال » (١١٧٢ ـ ١١٧٦) .

٦٥٥٧ ـ (لا تشْفي النّارُ أحداً) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٥٩ / ٢ / ٨٩٦٤) من طريق محمد بن عبد العزيز : نا عبد الله بن يزيد بن الصلت عن داود بن قيس (الأصل : بشير) عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن سلمة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن عبد العزيز » .

قلت : هو من شيوخ البخاري المتكلم فيهم ، وهو وسط ، قال الحافظ :

« صدوق يهم » .

فالأولى إعلاله بشيخه عبد الله بن يزيد بن الصلت ، وهو ما فعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٥ / ٩٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الله بن يزيد البكري ؛ ضعفه أبو حاتم » .

لكن قوله : « البكري » سبق قلم ، أو نظر منه إلى ما قبل ترجمة ابن الصلت هذا بترجمتين من « الجرح » (٢ / ٢ / ٢٠١ / ٩٣٨) ، أو إلى الذي بعده - وهو الأقرب - بترجمة ، وكل ذلك وهم ، ثم إن اقتصاره على نسبة التضعيف فقط لأبي حاتم تقصير ؛ لأنه قال فيه :

« متروك الحديث » . وقال أبو زرعة :

« منكر الحديث » .

وهذا يعني أنه شديد الضعف عندهما ، وهو اللائق بمن يروي مثل هذا الحديث المنكر ، المعارض لقوله ﷺ :

« الشفاء في ثلاثة : شربة عسل ، وشَرطة محجم ، وكية نار ، وأنهى أمتي عن الكي » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٥٤) .

ثم إن في إطلاق الهيثمي عزوَه الحديثَ للطبراني ما يوهم أنه أخرجه في « المعجم الكبير » ! وليس فيه ، وقلده في ذلك السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » .

٦٥٥٨ - (إنما ذلكَ من الشّيطانِ يدخلُ في إحليلِ أحدِكم ؛ حتّى يخيّلَ إليه أنه يخرجُ منه الرّيحُ ، فإذا وجدَ أحدُكم ذلك ؛ فلا يقطعْ صلاتَه ، حتّى يجدَ بلَلاً ، أو رِيحاً ، أو يسمعَ صَوتاً) .

موضوع . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ١٤١ / ٥٣٥) عن أبي بكر بن عبد الله : أن عبد الله بن محمد مولى أسلم حدثه :

أن النبي ﷺ جاءه رجل ، فقال له : إنه يخيل إليَّ إذا كنت أصلي أنه يخرج من إحليلي الشيء ، أو يخرج مني الريح ؛ أفأقطع صلاتي؟ قال :

« لا ؛ إنما ذلك . . . » .

قلت : وهذا موضوع ، آفته أبو بكر هذا - وهو : ابن أبي سبرة - ؛ قال الإمام أحمد :

« كان يضع الحديث ، ويكذب » .

قلت : ومع وضوح حاله ، وفضوح أمره ؛ سكت عنه الأعظمي في تعليقه على « المصنف » !

وأما شيخه عبد الله بن محمد ؛ فيحتمل أنه أخو (إبراهيم بن محمد الأسلمي) ؛ فقد ذكروا هذا في شيوخه ! والله أعلم .

ومما يؤكد وضع هذا الحديث أنه في « الصحيح » بنحو شطره الأخير .

٦٥٥٩ - (نهى عن نِكاح الجنّ) .

منكر . قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي في « آكام المرجان في أحكام الجان » (ص ٧١) : قال حرب الكرماني في « مسائله عن أحمد

وإسحاق » : حدثنا محمد بن يحيى القطيعي : حدثنا بشر بن عمر : حدثنا **ابن لهيعة** عن يونس بن يزيد عن الزهري **قال** : . . . فذكره . وقال :

« وهو مرسل ، وفيه ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ، ولعل هذا من تخاليطه بعد احتراق كتبه ؛ فإني لم أره في غير هذا المصدر والإسناد ، وسائره ثقات من رجال مسلم ، و(القطيعي) هكذا في الأصل ، وهو خطأ مطبعي ، والصواب (القُطَعي) ؛ كما في « التقريب » وغيره .

(**فائدة**) : قال الذهبي في ترجمة ابن عربي الصوفي من « الميزان » :

« نقل رفيقنا (أبو الفتح اليعمري) ـ وكان متثبتاً ـ قال : سمعت الإمام تقي الدين بن دقيق العيد يقول : سمعت شيخنا أبا محمد بن عبد السلام السلمي (هو : العز بن عبد السلام) يقول ـ وجرى ذكر أبي عبد الله بن عربي الطائي ـ فقال : هو شيخ سوء شيعي كذاب . فقلت له : وكذاب أيضاً ؟ قال : نعم ، تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن ، فقال : هذا محال ؛ لأن الإنس جسم كثيف ، والجن روح لطيف ، ولن يعلق الجسم الكثيف الروح اللطيف . ثم بعد قليل رأيته وبه شجة ! فقال : تزوجت جنية ، فرزقت منها ثلاثة أولاد ، فاتفق يوماً أني أغضبتها ؛ فضربتني بعظم حصلت منه هذه الشجة ، وانصرفتْ فلم أرها بعد . هذا أو معناه .

قلت : وما عندي أن محيي الدين تعمد كذباً ؛ لكن أثرت فيه تلك الخلوات والجوع فساداً وخيالاً وطرف جنون ، وصنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة . فقال أشياء منكرة ، عدها طائفة من العلماء مروقاً وزندقة ، وعدها طائفة من إشارات العارفين ، ورموز السالكين ، وعدها آخرون من متشابه القول ، وأن ظاهرها كفر وضلال ، وباطنها حق وعرفان ، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر .

وآخرون يقولون : قد قال هذا الباطل والضلال ، فمن الذي قال : إنه مات عليه ؟! فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وتاب إلى الله ؛ فإنه كان عالماً بالآثار والسنن ، قوي المشاركة في العلوم .

وقولي أنا فيه : إنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت ، وختم لهم بالحسنى .

فأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية ، وعلم محط القوم ، وجمع بين أطراف عباراتهم ؛ تبين له الحق في خلاف قولهم ، وكذلك من أمعن النظر في « فصوص الحكم » ؛ لاح له العجب . فإن الذكي إذا تأمل من ذلك الأقوال والنظائر والأشباه ؛ فهو يعلم بأنه أحد رجلين : إما من الاتحادية في الباطن ، وإما من المؤمنين بالله الذي يعدون أن هذه النحلة من أكفر الكفر . نسأل الله العافية » .

قلت : لقد كان الذهبي رحمه الله في زمانه محاطاً بالاتحاديين ؛ فاضطر إلى اتقاء شرهم ؛ وإلا فالحق ما قاله في « السير » (٢٣ / ٤٨) :

« ومن أردأ تواليفه كتاب « الفصوص » ؛ فإن كان لا كفر فيه ؛ فما في الدنيا كفر . نسأل الله العفو والنجاة ، فواغوثاه بالله » .

٦٥٦٠ - (اتقُوا اللهَ يا عبادَ الله ! فإنكم إنِ اتقيتُم اللهَ أشبعكُم من خبْزِ الشّامِ ، وزيتِ الشّامِ) .

منكر . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٨٤ / ١) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ - طبع دمشق) عن **عبد المهيمن بن عباس ابن سهل بن سعد** : سمعت أبي يذكر عن سهل بن سعد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد المهيمن هذا ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه » .

٦٥٦١ - (آخرُ وقْتِ العِشَاء حين يَطلعُ الفجْر) .

لا أصل له . وإن تتابع فقهاء الحنفية على ذكره في كتبهم ، والاحتجاج به على الإمام الشافعي ! لكن العلماء منهم بالحديث قد أنكروه مع تلطف بعضهم في التعبير ، كقول الزيلعي في « تخريج الهداية » (١ / ٢٣٤) :

« قلت : غريب » . وقال ابن الهمام في « فتح القدير » (١ / ١٩٦) :

« لم يوجد في شيء من أحاديث المواقيت » . ونحوه في « الدراية » للحافظ ابن حجر (١ / ١٠٣) .

وقال العيني في « البناية في شرح الهداية » (١ / ٨٠٨) :

« لم يرد ، وهو غريب . وفي « المبسوط » : روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال : آخر وقت العشاء حين طلوع الفجر الثاني .

والعجب من أكثر الشراح أنهم يستدلون به ، ينسبون روايته إلى أبي هريرة رضي الله عنه ، ولم يصح هذا الإسناد » !

كذا قال ! وقوله : « الإسناد » لعله مدرج من بعض النساخ ؛ فإنه لم يذكر له إسناداً إلى أبي هريرة ؛ حتى تصح الإشارة إليه بقوله : (هذا) !

قلت : ومع تنبيه هؤلاء المحدثين الحنفيين على إنكار وروده ، فقد حاولوا تصحيح معناه تبعاً منهم للإمام أبي جعفر الطحاوي ؛ مستنداً إلى ما رواه من طريق

حبيب بن أبي ثابت عن نافع بن جبير قال :

كتب عمر إلى أبي موسى : وصلِّ العشاء أي الليل شئت ولا تغفل .

قلت : وهذا إسناد معلول ، ومتن منكر ، رجاله ثقات ؛ لكن له علتان :

إحداهما : عنعنة حبيب بن أبي ثابت ؛ فإنه مدلس .

والأخرى : الانقطاع بين نافع بن جبير وعمر ، ، وصورة روايته عنه صورة الإرسال : « قال عمر » ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الخلفاء الراشدين غير علي رضي الله عنه ، فالظاهر أنه لم يدرك عمر ، وبين وفاتيهما ست وسبعون (٧٦) سنة . ويمكن أن يكون بينهما (المهاجر) ؛ فقد أخرجه الطحاوي أيضاً من طريق محمد بن سيرين عن المهاجر :

أن عمر كتب . . . فذكره ؛ لكن بلفظ :

« إلى نصف الليل ، أيَّ حين شئت » .

وزاد من طريق أخرى عن ابن سيرين :

« ولا أرى ذلك إلا نصفاً لك » .

قلت : و(المهاجر) هذا لا يعرف إلا براوية ابن سيرين عنه ؛ فهو مجهول ، ومع ذلك ؛ فقد أورده ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٢٨) وقال :

« لا أدري من هو ؟ ولا ابن من هو ؟ » !!

قلت : وهذا من عجائبه المعروفة عنه ؛ فإن له من مثل هذه الترجمة الشيء الكثير ، فكيف مع ذلك عرف عدالته وحفظه ؛ فوثقه ؟!

وإنما استنكرت المتن لأمرين :

أحدهما : مخالفته للطرق الأخرى عن عمر ، وهي أصح ؛ وإن كانت لا تخلو من إرسال أيضاً ؛ فقال هشام بن عروة : عن أبيه قال :

كتب عمر إلى أبي موسى : أن صلوا صلاة العشاء فيما بينكم وبين ثلث الليل ، فإن أخرتم ؛ فإلى شطر الليل ، ولا تكونوا من الغافلين .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ٥٥٦ / ٢١٠٨) ، وابن أبي شيبة أيضاً (١ / ٣٣٠) .

ورجاله رجال الشيخين ؛ لكن عروة ولد بعد وفاة عمر ببضع سنين .

ويشهد له ما روى أيوب عن محمد بن سيرين عن مجاهد كان يقول :

انظروا يوافق حديثي ما سمعتم من الكتاب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري :

أن صلوا الظهر حين ترتفع الشمس - يعني : تزول - ، وصلوا العصر والشمس بيضاء نقية ، وصلوا المغرب حين تغيب الشمس ، وصلوا العشاء إلى نصف الليل الأول ، وصلوا الصبح بغلس - أو بسواد - ، وأطيلوا القراءة .

أخرجه البيهقي (١ / ٣٧٦) . ورجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ لكن مجاهد ولد في آخر خلافة عمر ؛ لكن في روايته أن كتاب عمر كان معروفاً عندهم . والله أعلم .

والأمر الآخر : مما يدل على النكارة ؛ مخالفته لأحاديث التوقيت ، ومنها : حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

« وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس . . . ما لم يحضر وقت العصر ، . . . ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط . . . » الحديث .

رواه مسلم وابن خزيمة وابن حبان وأبو عوانة في « صحاحهم » وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٤٢٥) .

٦٥٦٢ - (ينزلُ عيسى ابنُ مريم إلى الأرضِ ، فيتزوجُ ، ويولدُ له ، ويمكثُ خمْساً وأربعينَ سنةً ، ثم يموتُ فيدفنُ معي في قبْري ، فأقومُ أنا وعيسى ابنُ مريم من قبْرٍ واحدٍ بين أبي بكر وعمرَ) .

منكر . أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٤٣٣ / ١٥٢٩) من طريق **أبي عبد الرحمن** قال : نا محمد بن يزيد عن **عبد الرحمن بن زياد بن أنعم** عن عبد الله بن يزيد الحبلي عن عبد الله بن عَمرو[1] مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث لا يصح ، والإفريقي ؛ ضعيف بمرة » .

وأبو عبد الرحمن هذا ؛ لم أعرفه ، وعزاه الذهبي لابن أبي الدنيا في بعض تواليفه عنه . ذكره في جملة مناكير ساقها للإفريقي هذا .

والحديث أورده ابن الجوزي أيضاً في كتابه « الوفا في حقوق المصطفى » (٢ / ٨١٤) محذوف الإسناد ، وأظن أن الحذف من غيره ، وكذلك أورده العلامة الكشميري في كتابه الجامع « التصريح بما تواتر في نزول عيسى المسيح » (ص ٢٤٠) من طريق « الوفا » وغيره ساكتاً عنه ، ودندن حول ذلك أبو غدة في تعليقه عليه ؛ فلم يصنع شيئاً .

---

(١) الأصل (عمر) والتصحيح من « الوفا » و « الميزان » .

٦٥٦٣ ـ (السّـقْط يثـقِّل الله به الميـزانَ ، ويكونُ شـافـعـاً لأَبَوَيْه يومَ القيامة) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١١٨ / ٢) من طريق أبي نعيم معلقاً بسنده عن الخضر بن أبان : حدثنا **أبو هدبة عن أنس بن مالك** مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هدبة ـ واسمه : (إبراهيم) ـ ؛ كذبه أبو حاتم وغيره ، وقال ابن حبان (١ / ١١٤ ـ ١١٥) :

« دجال من الدجاجلة ، وكان رقاصاً بالبصرة ، يدعى إلى الأعراس ؛ فيرقص فيها ، فلما كبر ؛ جعل يروي عن أنس ، ويضع عليه » .

ولذلك أورد السيوطي الحديث في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٠٠) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢١٧) .

وقد روي عن أبي هدبة بلفظ آخر مضى برقم (٣٣٢٢) .

٦٥٦٤ ـ (في آخرِ الزّمانِ تأتي المرأةُ حَجَلَتها ، فتجدُ زوجها قد مسخَ قرداً ؛ لأنه لم يؤمنْ بالقَدَرِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٤٨ / ٢) من طريق **حماد بن بحر التستري : ثنا بشار بن قيراط عن أبي مصلح عن عمرو بن دينار** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عمرو بن دينار إلا أبو مصلح ، تفرد به بشار » .

قلت : وهو متفق على تضعيفه ؛ بل كذبه أبو زرعة . وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٧ / ٢٠٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه بشار بن قيراط ، وهو ضعيف » .

وشيخه أبو مصلح ـ اسمه : نصر بن مشارس ـ ؛ قال الحافظ :

« لين الحديث » .

وحماد بن بحر التستري ؛ الظاهر أنه الرازي المترجم في « الجرح والتعديل » ، وروى عن أبيه أنه قال :

« لا أعرفه ، شيخ مجهول » .

٦٥٦٥ ـ (أَعتقْ أو أمسكْ . قالَه لمن صَكّ وجْهَ جاريتِه الراعيةِ ، وقد انتزعَ السبُعُ ضرْعَ شاةٍ صَفِيّ) .

منكر بزيادة : « أو أمسك » . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٩ / ١٧٥ ـ ١٧٦) عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء :

أن رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها ، وكانت شاة صفي ـ يعني : غزيرة ـ في غنمه تلك ، فأراد أن يعطيها نبي الله ﷺ ، فجاء السبع ، فانتزع ضرعها ، فغضب الرجل ؛ فصك وجه جاريته ، فجاء نبيَّ الله ﷺ فذكر ذلك له ، وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية ، قد هم أن يجعلها إياها حين صكها ، فقال له النبي ﷺ :

« ايتني بها » . فسألها النبي ﷺ :

« أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ »

قالت : نعم .

« وأن محمداً رسول الله ؟ » .

قالت : نعم .

« وأن الموت والبعث حق ؟ » .

قالت : نعم .

« وأن الجنة والنار حق ؟ » .

قالت : نعم . فلما فرغ ؛ قال :

« أعتق أو أمسك » .

قلت : أَثَبَتَ هذا ؟ قال : نعم ؛ وزعموا . وحدثنيه أبو الزبير . فولدت بعد ذلك في قريش .

قلت : وهذا إسناد مرسل ، ضعيف الإسناد ، منكر المتن .

أما الإسناد ففيه :

أولاً : هو من رواية **إسحاق الدَّبَري** عن عبد الرزاق ، وفيها مناكير ؛ كما ذكر الذهبي وغيره . انظر « الميزان » و« المغني » و« اللسان » .

ثانياً : عطاء شيخ ابن جريج فيه ؛ قد ذكر المزي في « التهذيب » أنه روى عن (عطاء بن أبي رباح) ، وهو ثقة مشهور . وعن (عطاء بن السائب) ، وهو ثقة

مختلط ، و(عطاء بن أبي مسلم الخراساني) ، وهو صدوق يهم كثيراً ، ويرسل كثيراً ويدلس . فأيهم صاحب هذا الحديث يا ترى ؟

الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن مثل هذا الحديث المنكر لا يليق أن ينسب إلى الأول منهم ؛ لثقته وفضله ؛ ما دام أنه يحتمل أن يلصق باللذين دونه . ثم إن الأولى به منهما إنما هو الثالث : (عطاء الخراساني) ؛ لأني رأيت من الأئمة من غمز في رواية ابن جريج عنه ؛ فقد جاء في « تهذيب التهذيب » :

« قال أبو بكر بن أبي خيثمة : رأيت في كتاب علي بن المديني : سألت يحيى ابن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني ؟ فقال : ضعيف . قلت ليحيى : إنه يقول : أخبرني ؟ قال : لا شيء ، كله ضعيف ؛ إنما هو كتاب دفعه إليه » .

قلت : وهذا يشبه روايته عن الزهري مع أنه لم يسمع منه ؛ ففي « التهذيب » (٦ / ٤٠٥ ـ ٤٠٦) :

« وقال قريش بن أنس عن ابن جريج : لم أسمع من الزهري شيئاً ؛ إنما أعطاني جزءاً فكتبته ، وأجاز لي » .

وعلقه الذهبي في « السير » (٦ / ٣٣٢) على ابن جريج بصيغة الجزم . وذكر عن ابن معين أنه قال :

« ابن جريج ؛ ليس بشيء في الزهري » .

وقد وجَّه ذلك الذهبي بقوله (٦ / ٣٣١) :

« قلت : وكان ابن جريج يروي الرواية بالإجازة ، وبالمناولة ، ويتوسع في ذلك ، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري ؛ لأنه حمل عنه مناولة ، وهذه

الأشياء يدخلها التصحيف ، ولا سيما في ذلك العصر لم يكن حدث في الخط بعدُ شكْل ولا نقط » .

هذا ؛ فإذا ترجح أنه : (عطاء الخراساني) ؛ فيكون مرسلاً ضعيفاً ؛ لضعف مرسله ، وإلا ؛ فهو على كل حال ضعيف ؛ لما عرفت من حال رواية الدبري عن عبد الرزاق .

وأما كونه منكر المتن فذلك ظاهر جداً من الزيادات التي جاءت فيه ، وإليك بيانها :

أولاً : قوله : « أو أمسك » ، فإنه منكر ؛ بل باطل ؛ فقد صح الحديث عن جمع من الصحابة بلفظ : « أعتقها ؛ فإنها مؤمنة » . وقد خرجته في « الصحيحة » في المجلد السابع برقم (٣١٦١) ، وأصحها حديث معاوية بن الحكم السلمي[1] من رواية مسلم وأصحاب « الصحاح » من بعده من رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عنه .

وهو حديث الجارية المعروف بجوابها لسؤال النبي ﷺ إياها حين سألها : « أين الله ؟ » ؛ فأجابت بقولها : في السماء . فقال ﷺ لسيدها : « أعتقها ؛ فإنها مؤمنة » . وقد رددت فيها على بعض المبتدعة المعاصرين الذين صرحوا بتضعيف هذا الحديث ؛ كالشيخ عبد الله الغماري ومقلديه ، بل إن بعضهم غلا ؛ فصرح ببطلانه ! في بحث مبسط ، أرجو أن ييسر لنا نشره قريباً[*] .

ثانياً وثالثاً : ليس في تلك الأحاديث جملة : (الشاة الصفي ، وانتزاع السبع

---

(١) وقد سقت لفظه بتمامه وخرجته أيضاً في « الإرواء » (٢ / ١١٢ - ١١٣) .

(*) وقد طبع المجلد السابع بعد وفاة الشيخ رحمه الله تعالى ، وهو في ثلاثة أقسام . (الناشر) .

منها الضرع) ، ولا جملة : (الهم) . مما يرجح أن الراوي لم يحفظ القصة ، وزاد فيها على الثقات ؛ مما يرجح أنه عطاء الخراساني ـ كما تقدم ـ . وهذا ؛ إن سلم من الدبري !

ومع هذا كله ؛ فقد حاول غماري حَدَثٌ أن يجعل رواية ابن جريج هذه علة قادحة في صحة حديث معاوية بن الحكم المتفق على صحته عند العلماء بعلة الشذوذ ، ومخالفة رواية هلال بن أبي ميمونة لرواية ابن جريج هذه ! فقد أرسل إليَّ أحد الطلاب في دمشق خطاباً بتاريخ (١ / ٨ / ١٤١٥) مفاده أنه ظهر فيهم طالب علم تونسي ، تبين لهم بعد لأيٍ أنه من تلامذة الشيخ عبد الله الغماري ؛ لكثرة كلامه السيئ في أهل السنة ! وطعنه في الأحاديث الصحيحة عندهم ـ ؛ كحديث معاوية هذا ـ ! وتبين من رسالته أن الغماري الحدث سلك سبيل شيخه في المكابرة وقلب الحقائق ، وإلا ؛ فهو جاهل لا يدري ما ينطق به فمه ، أو يجري به قلمه ! وأحلاهما مر ! فقد استدل بحديث ابن جريج هذا على بطلان حديث معاوية رضي الله عنه بقوله :

« وابن جريج إمام ؛ فلا يعارضه مثل هلال ؛ وإن تابعه من قيل فيه : صدوق » !

وهذا التعليل ـ وحده ـ يدل على حداثة التونسي هذا في هذا العلم الشريف وجهله به ، أو أنه كشيخه في المكابرة في قلب الحقائق العلمية وإنكارها ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

أولاً : لقد نصب الخلاف بين رواية ابن جريج ورواية هلال ؛ موهماً الطلاب أن شيخهما واحد هو : (عطاء بن يسار) ، وبنى على ذلك أنَّ رواية ابن جريج المرسلة أرجح لإمامته !

وجوابي عليه : أن هذا تدليس خبيث ، أو جهل فاضح ؛ لأن (عطاء بن يسار)

ليس من شيوخ ابن جريج عند أحد من أهل العلم ؛ وإنما شيخه أحد الثلاثة الذين تقدم ذكرهم ، وعلى الراجح هو : (عطاء الخراساني) المضعّف ؛ فلا تعارض بين رواية ابن جريج ورواية هلال ؛ لأن كلاً منهما روى ما لم يرو الآخر ، وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله :

« ليس الحديث الشاذ أن يروي الثقة ما لم يرو الثقات ؛ وإنما هو أن يروي ما خالف الثقات » .

هذا يقال أولاً .

وثانياً : هب أن شيخهما واحد ، وأنه لا بد من الترجيح ؛ فترجيحه مبني على جهله أو تجاهله الكلام الذي في رواية الدبري عن عبد الرزاق - كما تقدم - !

وثالثاً : لنفترض أن الرواية عن ابن جريج صحيحة ؛ ولكنها خالية عن متابع أو شاهد ؛ بخلاف رواية هلال ؛ فلها شواهد كثيرة - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك - ؛ بل إن الغماري الصغير قد صرح - كما رأيت - بأن هلالاً له متابع صدوق ؛ فترجيح رواية الثقة على ثقتين - بل على ثقات - هو قلب للحقائق العلمية التي عرف بها الغماريون تقليداً لشيخهم . والله المستعان .

٦٥٦٦ - (ليسَ من خَلْقِ اللهِ أكثرُ من الملائكةِ ، ما من شجرةٍ تنبتُ إلا ومَلَكٌ موكلٌ بها) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٢٣٨) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (٢ / ٧٤٤ - ٧٤٥) من طريق عبد الغفار بن حسن أبي حازم عن إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة أبي يحيى هذا - وهو : القتات - ، وذكر الخلاف في اسمه ، وحكى أقوال الأئمة فيه ، وختم ترجمته بقوله :

« وفي حديثه بعض ما فيه ؛ إلا أنه يكتب حديثه » . ولذا قال الحافظ :

« ليِّن الحديث » .

وعبد الغفار بن حسن ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٢١) ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« لا بأس به » . وقال الجوزجاني :

« لا يعتبر به » . وقال الأزدي :

« كذاب » !

والشطر الأول من الحديث أخرجه البزار (٢ / ٤٤٩ / ٢٠٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً عليه . وإسناده صحيح ؛ كما قال الحافظ في « مختصر الزوائد » (٢ / ٢٦١ - ٢٦٢) ، وقال الهيثمي (٨ / ١٣٥) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح » .

قلت : فلعل هذا هو أصل الحديث موقوف ، رفعه بعض الضعفاء . والله أعلم .

٦٥٦٧ - (اللهمّ ! أَرْكِسْهما في الفتنةِ ركْساً ، ودُعَّهما إلى النّار دعّاً) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ٤٢١) ، والبزار (٢ / ٤٥٣ / ٢٠٩٣) ، وأبو يعلى - كما في « المطالب العالية » (٤٢٢٥) - ، ومن طريقه ابن حبان في « الضعفاء »

(٣ / ١٠١) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٨) من طريق **يزيد بن أبي زياد** عن سليمان بن عمرو بن الأحوص [عن **أبي هلال العكي**] عن أبي برزة قال :

كنّا مع النبي ﷺ فسمع صوت غناء ، فقال :

« انظروا ما هذا ؟ » .

فصعدت فنظرت ؛ فإذا معاوية وعمرو يغنيان ، فجئت فأخبرت النبي ﷺ فقال : . . . فذكره ، والسياق لابن حبان ، وليس عنده : (أبو هلال العكي) ، وبه أعله البزار ؛ فقال عقبه :

« أبو هلال العكي ؛ غير معروف » .

وأعله ابن الجوزي بعلة أُخرى ؛ فقال :

« حديث لا يصح ، ويزيد بن أبي زياد ؛ كان يلقن في آخر عمره فيلقن ، قال علي ويحيى : لا يحتج بحديثه . وقال ابن المبارك : ارم به . وقال ابن عدي : كل رواياته لا يتابع عليها » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤٢٧) بقوله :

« هذا لا يقتضي الوضع . . . وله شاهد من حديث ابن عباس . . . » .

ثم ساقه من رواية الطبراني ، ولا يصح الاستشهاد به ؛ لشدة ضعفه ، أخرجه في « المعجم الكبير » (١١ / ٣٨ / ١٠٩٧٠) من طريق **عيسى بن سوادة النخعي** عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : سمع رسول الله ﷺ صوت رجلين . . . الحديث .

قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٢١) :

« رواه الطبراني . وفيه عيسى بن سوادة النخعي ؛ وهو كذاب » .

ولعله خفي على السيوطي حاله ؛ لأنه وقع عنده محرفاً إلى (عيسى بن الأسود النخعي) .

أقول هذا من باب : (التمس لأخيك عذراً) ، وإلا ؛ فالسيوطي متساهل معروف بذلك ، ومنه أنه ساق عقبه من رواية ابن قانع في «معجمه » من طريق سعيد (كذا) أبي العباس التيمي : حدثنا سيف بن عمر : حدثني أبو عمر مولى إبراهيم بن طلحة عن زيد بن أسلم عن صالح شقران قال :

بينما نحن ليلة في سفر . . . الحديث نحوه ؛ لكن فيه :

« فإذا هو معاوية بن رافع ، وعمرو بن رفاعة بن التابوت . . . » . وزاد في آخره :

« فمات عمرو بن رفاعة قبل أن يقدم النبي ﷺ من السفر » .

وختم السيوطي كلامه على الحديث بقوله :

« فهذه الرواية أزالت الإشكال ، وبينت أن الوهم وقع في الحديث الأول في لفظة واحدة وهي قوله : (ابن العاص) . . وإنما هو : (ابن رفاعة) ؛ أحد المنافقين ، وكذلك معاوية بن رافع أحد المنافقين . والله أعلم » !

قلت : يقال له : (أثبت العرش ثم انقش) ؛ فهذه الرواية في الضعف الشديد مثل حديث ابن عباس ، يكفي أن فيها : (سيف بن عمر) ـ وهو : التميمي صاحب « الفتوح » ـ ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« متروك باتفاق » .

والراوي عنه (سعيد) محرف . . صوابه : (شعيب) ـ وهو : ابن إبراهيم ـ ؛ ففي ترجمته ساق حديثه هذا ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٤) وقال :

« ليس بذلك المعروف ، ومقدار ما يرويه من الحديث فيه بعض النكرة » . وقال الذهبي :

« هو راوية كتب (سيف) ، فيه جهالة » .

واغتر بكلام السيوطي الشيخ الأعظمي ؛ فقال في تعليقه على « كشف الأستار » :

« والصواب أن الحديث حسن ، وأن اللذين كانا ينشدان : معاوية بن رافع وعمرو بن رفاعة ؛ وهما منافقان . . . » .

وجهل أو تجاهل ما نقله ابن الجوزي وغيره عن الأئمة من جرحه ، وقول الذهبي في حديثه هذا :

« غريب منكر » .

٦٥٦٨ ـ (لو أدركَني هذا ؛ لأَسلمَ . يعني : سويد بن عامرٍ المصْطَلقيَّ) .

منكر . أخرجه البزار (٣ / ٤ / ٢١٠٥) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ٨٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٤٣٢ / ١٠٤٩) من طريق يعقوب بن محمد الزهري : ثنا يزيد بن عمرو بن مسلم الخزاعي : حدثني أبي عن أبيه قال :

كنت عند رسول الله ﷺ ، فأنشدته قول سويد بن عامر المصطلقي :

لا تأمَنَنَّ وإن أمسيت في حرم إن المنايا بجنبَيْ كل إنسان

واسلك طريقك [تمش] غير مختشع حتى تلاقي ما يمني لك الماني

وكل ذي صاحب يوماً مفارقه وكل زاد وإن أبقيته فاني

والخير والشر مقرونان في قرنٍ كل ذاك يأتيك الجديدان

فقال رسول الله ﷺ : . . . (فذكر الحديث) ، فبكى أبي ، فقلت : يا أبتاه ! ما يبكيك من مشرك مات في الجاهلية؟ فقال أبي : ما رأيت من مشرك خيراً من سويد .

وعزاه الحافظ في « الإصابة » لابن السكن - أيضاً - وابن شاهين وابن الأعرابي وابن مندة من هذا الوجه ، وقال :

« وأشار ابن السكن إلى أن يعقوب بن محمد تفرد به » .

قلت : وسكت عنه ؛ وكأنه لشهرة ضعفه ، وقد قال في « التقريب » :

« صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » . وقال الذهبي في « المغني » :

« مشهور ، قوّاه أبو حاتم مع تعنته في الرجال ، وضعفه أبو زرعة وغيره ، وهو الحق ؛ ما هو بحجة » .

قلت : وشيخه يزيد بن عمرو بن مسلم الخزاعي وأبوه ؛ لم أجد من ترجمهما . وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٢٦) :

« رواه الطبراني والبزار عن يعقوب بن محمد الزهري عن شيخ مجهول ، وهو مردود بلا خلاف » .

٦٥٦٩ - (كان لا يفسِّرُ شيئاً من القرآنِ برأيه إلا آياً بعدَدٍ ، علّمهنّ إياه جبريلُ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٨ / ٢٣ / ١٧٢) من طريق معن القزاز عن فلان ابن محمد بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

وأخرجه البزار (٣ / ٣٩ / ٢١٨٥) من طريق محمد بن خالد بن عَثمة : ثنا حفص - أظنه : ابن عبد الله - عن هشام به .

قلت : كذا وقع عندهما ؛ لم ينضبط اسم الراوي عن هشام .

ولذا قال الهيثمي (٦ / ٣٠٣) :

« رواه أبو يعلى والبزار بنحوه ، وفيه راوٍ لم يتحرر اسمه عند واحد منهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : قد تحرر اسمه عند غيرهما ؛ فأخرجه ابن جرير في « التفسير » (١ / ٢٩) من طريق محمد بن يزيد الطرسوسي قال : أخبرنا معن عن جعفر بن خالد به .

وأخرجه من طريق ابن عثمة قال : حدثني جعفر بن محمد الزبيري قال : حدثني هشام بن عروة . . .

فاتفقت هاتان الروايتان على تسمية الراوي عن هشام بـ : (جعفر) ، واختلفتا في اسم الأب ؛ فمعن سماه : (خالداً) ، وابن عثمة سماه : (محمداً) ، والخطب في هذا سهل ؛ فالأول نسبه لجده ، وقد بين ذلك الإمام البخاري فقال في « التاريخ

الكبير » (١ / ٢ / ١٨٩ ـ ١٩٠) :

« جعفر بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي . قال لي خالد بن مخلد : حدثنا جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير . . . وقال معن : جعفر بن خالد » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك سكت عنه ابن أبي حاتم ، بعد أن ذكره برواية الثلاثة : معن بن عيسى ، وخالد بن مخلد ، وابن عثمة .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٦ / ١٣٣) برواية خالد بن مخلد . وخالفه البخاري فذكره في « الضعفاء » ؛ كما في « المغني » للذهبي ، وقال :

« لا يتابع في حديثه » ؛ كما في « الميزان » ، وقال :

« قال الأزدي : منكر الحديث » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ، وزاد عليه أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » . وفاتهما قول الطبري ـ بعد أن بين معنى الحديث وتأويله ـ (١ / ٣٠) :

« هذا مع ما في الخبر من العلة التي في إسناده التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد عَلِم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين ؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار ، وهو : جعفر بن محمد الزبيري » .

وتبعه الحافظ ابن كثير في مقدمة « تفسيره » (١ / ٦) :

« حديث منكر غريب » .

ثم أعله بـ : (جعفر بن محمد الزبيري) ، وقول البخاري المذكور في « الميزان » ، وقول الأزدي ، وقال :

« وتكلم عليه الإمام أبو جعفر بما حاصله : أن هذه الآيات مما لا يعلم إلا بالتوقيف عن الله تعالى مما وقفه عليها جبريل . وهذا تأويل صحيح ؛ لو صح الحديث . . . » .

وأما الشيخ أحمد شاكر فمال رحمه الله إلى تقويته متشبثاً :

أولاً : بأن البخاري لم يذكره في « الضعفاء » .

ثانياً : ذكرُ البخاري إياه في « التاريخ » دون جرح أمارةُ توثيق عنده .

ثالثاً : توثيق ابن حبان إياه . قال :

« وهذان - يعني : الآخيرين - كافيان في الاحتجاج بروايته » !

قلت : توثيق ابن حبان تساهله معروف ، وقد تكلمنا عليه مراراً ، والشيخ رحمه الله واسع الخطو في الاعتداد به .

وما ذكره عن عدم جرح البخاري فليس على إطلاقه ، لا سيما بالنسبة لكتابه الذي لا نعرفه إلا فيما ينقله العلماء : « الضعفاء الكبير » ، وها هو المثال بين يديك ؛ فهذا جعفر ؛ قد أورده في « الضعفاء » - كما تقدم نقله عن الذهبي - ، والظاهر أن الشيخ لم يقف عليه . ولكن ليس مثل هذا التضعيف مخصصاً بـ « الضعفاء الكبير » ؛ ففي « الضعفاء الصغير » نحوه ، ويحضرني الآن مثال واحد ، فقد أورده فيه (٢٧٦ / ٣٥١ - هندية) ؛ كما أورده في « التاريخ » أيضاً (٤ / ١ / ٣٣٧) ، وهو ثقة . وقد قال فيه أبو حاتم :

« أدخله البخاري في « الضعفاء » ، فيحول عنه » .

٦٥٧٠ - (لما نزلتْ هذه الآيةُ : ﴿ وآتِ ذا القُربى حقَّه ﴾ ؛ دعا رسول الله ﷺ فاطمةَ فأعطاها فدك) .

موضوع . أخرجه البزار (٣ / ٥٥ / ٢٢٢٣) من طريق أبي يحيى التيمي : ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد قال : . . . فذكره ، وقال :

« لا نعلم رواه إلا أبو سعيد ، ولا حدث به عن عطية إلا فضيل . ورواه عن فضيل أبو يحيى ، وحميد بن حماد وابن أبي الخوار » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطية - وهو : العوفي - ؛ ضعيف مدلس تدليساً خبيثاً ؛ كما كنت بينته في المجلد الأول تحت الحديث (٢٤) .

وأبو يحيى التيمي - اسمه : (إسماعيل بن إبراهيم الأحول) - : شيعي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« مجمع على ضعفه » .

لكنه قد توبع من حميد ؛ كما ذكر البزار وغيره - كما يأتي - ، ووقع في « كشف الأستار » : (حميد بن حماد وابن أبي الخوار) ، وأنا أظن أن الواو في : (وابن) مقحمة من بعض النساخ ؛ فإنه : (حميد بن حماد بن أبي الخوار) - كما في « التهذيب » وغيره من كتب الرجال - ؛ وهو ضعيف ، ومن الغريب أن هذا الإقحام نفسه وقع في « مختصر الزوائد » المطبوع (٢ / ٩٠) ، وجاء عقبه قول الحافظ :

« قلت : هما ضعيفان » .

وهذا مما يؤكد الإقحام ؛ لأنه يعني أبا يحيى وحميداً هذا ، وإلا ؛ كانوا ثلاثة . فتأمل . وعلى الصواب وقع في « تفسير ابن كثير » (٣ / ٣٦) .

وتابعهما سعيد بن خثيم ؛ وهو صدوق ؛ لكن الطريق إليه ليِّن ؛ فقال أبو يعلى في « مسنده » (١٠٧٥ و ١٤٠٩) : قرأت على الحسين بن يزيد الطحان هذا الحديث فقال : هو ما قرأت على سعيد بن خثيم عن فضيل به .

والطحان هذا ؛ ليِّن الحديث ـ كما في « التقريب » ـ .

وتابعه علي بن عابس عن فضيل به .

أخرجه ابن عدي (٥ / ١٩٠) في ترجمة علي هذا وقال :

« يروي أحاديث غرائب ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

وقال الذهبي في « الميزان » عقب حديثه هذا :

« قلت : هذا باطل ، ولو كان وقع ذلك ؛ لما جاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب شيئاً هو في حوزتها وملكها ، وفيه غير علي من الضعفاء » ، كأنه يشير إلى : (عطية) .

وقال الحافظ ابن كثير ـ بعد أن ساقه من طريق البزار ـ :

« وهذا الحديث مشكل ـ لو صح إسناده ـ ؛ لأن الآية مكية ، و (فدك) إنما فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة ، فكيف يلتئم هذا مع هذا ؟! فهو إذن حديث منكر ، والأشبه أنه من وضع الرافضة . والله أعلم » .

قلت : وفي كلام الذهبي المتقدم إشارة إلى قصة مجيء فاطمة رضي الله عنها بعد وفاة أبيها ﷺ إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ـ تسأله نصيبها مما ترك ﷺ من خيبر و(فدك) ، واحتج رضي الله عنه بقوله ﷺ :

« لا نورث ؛ ما تركنا صدقة » .

متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ، وفي معناه أحاديث ؛ فانظر « الصحيحة » (٢٠٣٨) ، و« مختصر الشمائل » (٣٣٦ - ٣٤٢) .

(تنبيه) : لم يعز الهيثمي هذا الحديث في « المجمع » للبزار ؛ وإنما قال (٧ / ٤٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه عطية العوفي ، وهو ضعيف متروك » .

وأنا أظن أن عزوه للطبراني وهم ؛ فإني لم أره في « المعجم الكبير » - وهو المراد عند الإطلاق - ، ولا عزاه إليه أحد كالسيوطي في « الدر » (٤ / ١٧٧) ، ولعله أراد أن يقول : « البزار » فسبقه القلم فقال : « الطبراني » ! أو : هو من أوهام النساخ .

وقد عزاه السيوطي للبزار وأبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه عن أبي سعيد . ولابن مردويه عن ابن عباس . ولعل ذكر ابن عباس من تخاليط (عطية) أو من بعض الضعفاء دونه . والله أعلم .

٦٥٧١ - (في قول الله : ﴿ ومن يُرِدْ فيه بإلحادٍ بظُلْمٍ نُذِقْه من عذابٍ أليم ﴾ قال :

لو أنّ رجلاً همَّ فيه (يعني : المسجدَ الحرامِ) بسيئةٍ وهو بـ (عدن أبْيَن) ؛ لأذاقَه اللهُ عذاباً أليماً) .

موقوف . أخرجه أحمد (١ / ٤٢٨ و ٤٥١) ، والبزار (٣ / ٦٠ / ٢٢٣٦ - الكشف) ، وأبو يعلى (٩ / ٥٣٨٤) ، والطبري (١٧ / ١٠٤) ، والحاكم (٢ / ٣٨٨) من طريق يزيد بن هارون : أبنا شعبة عن السدي عن مرة عن عبد الله - قال

شعبة : رفعه ، وأنا لا أرفعه .

كذا قالوا جميعاً ؛ إلا الحاكم فليس عنده : « وأنا لا أرفعه » . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

وقال ابن كثير عقب عزوه إياه لابن أبي حاتم وأحمد :

« قلت : هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري ، ووقفه أشبه من رفعه ؛ ولهذا صمم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود ، وكذلك رواه أسباط وسفيان الثوري عن السدي عن مرة عن ابن مسعود موقوفاً . والله أعلم » .

قلت : رواية الثوري أسندها الطبري والحاكم من طريقين عنه به موقوفاً . ولفظ الطبري :

« ما من رجل يهم بسيئة ؛ فتكتب عليه ، ولو أن رجلاً بـ (عدن أبين) هَمَّ أن يقتل رجلاً بهذا البيت ؛ لأذاقه الله من العذاب الأليم » .

وذكره السيوطي في « الدر » (٤ / ٣٥١) من رواية سعيد بن منصور والطبراني عن ابن مسعود موقوفاً بلفظ :

« من هم بخطيئة لم يعملها في سوى البيت ؛ لم تكتب عليه حتى يعملها ، ومن هم بخطيئة في البيت ؛ لم يمته الله من الدنيا حتى يذيقه من عذاب أليم » .

وسكت السيوطي عنه ؛ فما أحسن ! فإنه عند الطبراني (٩ / ٢٥٣ / ٩٠٧٨) من طريق الحكم بن ظُهَيْر عن السدي به .

وابن ظهير هذا ؛ متروك ـ كما قال الهيثمي (٧ / ٧٠) ، والحافظ في « التقريب » ـ ،

فالعمدة على رواية الثوري المتقدمة . ولا سيما وقد تابعه أسباط ـ وهو : ابن نصر الهمداني ـ ؛ وهو صدوق كثير الخطأ من رجال مسلم ؛ فيستشهد به ، ولكني لم أجد الآن من أسنده عنه ، ومهما يكن من أمر ؛ فما قاله ابن كثير : إن الوقف أشبه . هو المختار ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣٢٨) .

وأما قول ابن كثير في الإسناد المرفوع :

« إنه على شرط البخاري » !

فهو خطأ ؛ لعله سبق قلم منه ؛ وإن سكت عليه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله (٦ / ٦٥ ـ ٦٦) ، والصواب أنه على شرط مسلم ـ كما قال الحاكم ـ لولا الوقف ؛ فإن : (السدي) ـ وهو : الكبير ، واسمه : إسماعيل بن عبد الرحمن ـ ؛ لم يخرج له البخاري ، على أنه قد ضعف ، وأورده الذهبي في « المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » ، وقال (٦٩ / ٣٦) :

« روى له مسلم متابعة ، وثقه بعضهم ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به[1] ، وقال أبو زرعة : لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

إذا عرفت ما سلف ؛ فقد تعقب الشيخ أحمد كلام ابن كثير المتقدم بقوله :

« وهذا تحكُّم من شعبة ثم من ابن كثير ، وكلمة يزيد بن هارون التي رواها ابن أبي حاتم كلمة حكيمة ، وإشارة دقيقة ؛ يريد أن شعبة قد حكى رفعه عن شيخه ، فهو قد رفعه رواية ؛ وإن وقفه رأياً ، والرفع زيادة من ثقة ؛ فتقبل ، ونحن نأخذ عن

---

(١) الأصل : « بقوله » ، والتصحيح من « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ١٨٥) ، و« المغني » .

الراوي روايته ، ولا نتقيد برأيه ، وأما أن غير شعبة رواه موقوفاً ؛ فلا يكون علة للمرفوع ، والرفع زيادة ثقة ؛ كما قلنا » .

قلت : وهذا كلام وجيه من عالم نحرير ؛ إلا أن قوله : « والرفع زيادة من ثقة فتقبل » ليس على إطلاقه عند الحفاظ النقاد ـ كما هو محقق في علم المصطلح ـ ؛ وإن كان الشيخ رحمه الله مال في تعليقه على « اختصار علوم الحديث » لابن كثير (ص ٦٧ ـ ٦٨) أنها مقبولة على الإطلاق ، ولا يخفى على المحققين في هذا العلم الشريف ما في ذلك من تعطيل نوع هام من علوم الحديث ، وهو (الحديث الشاذ) الذي ذكروا في تعريفه قول الإمام الشافعي :

« هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ، وليس من ذلك أن يروي ما لم يروه غيره » .

وعلى هذا قامت كتب (العلل) مثل : كتاب ابن أبي حاتم ، وكتاب الدارقطني وغيرهما من الحفاظ ؛ فكم من أحاديث رواها الثقات أعلوها بمخالفتهم لمن هو أحفظ أو أوثق أو أكثر عدداً ! وهذا مما لا مناص منه لكل باحث عارف نقاد ، وكأن الشيخ رحمه الله شعر بهذا في نهاية تعليقه المشار إليه ؛ فختمه بقوله :

« نعم ؛ قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التي زادها الراوي الثقة زيادة شاذة ؛ أخطأ فيها ، فهذا له حكمه ، وهو من النادر الذي لا تبنى عليه القواعد » !

قلت : ولذلك ؛ فإني أقول :

إن زيادة الرفع هنا شاذة غير مقبولة ؛ للأسباب التالية :

الأول : أن شعبة الذي روى الرفع عن شيخه (السدي) ، لو أنه شك صراحة في الرفع ؛ لكان ذلك من دواعي التوقف في قبول الرفع ، فكيف وهو يقول : « وأنا لا أرفعه » ؟! فينبغي على الباحث المحقق أن يقف قليلاً ، ويتساءل عن السبب الذي حمل شعبة عليه ؛ فإن مما لا يشك فيه عارف بفضل شعبة وإمامته في هذا العلم أنه ما كان ليقول ذلك ؛ لولا أنه بدا له شيء من الشك في رفع شيخه للحديث ؛ فأوقفه هو من عنده ؛ خشية أن يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل ، ولعل من ذلك الضعف الذي في شيخه ـ كما سبق الإشارة إليه ـ .

الثاني : لو أن شعبة لم يوقفه ، وروى الحديث عن شيخه مرفوعاً على الجادة ، ثم خالفه سفيان الثوري فأوقفه ـ كما تقدم ـ ؛ لكان الوقف هو الراجح ؛ لأن سفيان أحفظ من شعبة اتفاقاً ، وباعتراف شعبة نفسه ، فكيف وقد أوقفه أسباط بن نصر أيضاً ؟ فكيف وقد جزم به شعبة ؟!

الثالث : مخالفة الرفع لعموم الأحاديث القاطعة بأنه لا مؤاخذة على الهم بالسيئة ؛ وإنما على العمل بها ، وهي كثيرة معروفة ؛ منها قوله ﷺ : « إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تتكلم أو تعمل به » .

متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠٦٢) .

ولذلك اختار الإمام الطبري في تفسير الآية أن المراد بها المعصية ؛ فقال بعد أن ساق الأقوال في تفسيرها ، ومنها حديث ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً :

« فتأويل الكلام : ومن يرد في المسجد الحرام بأن يميل بظلم ، فيعصي الله فيه ؛ نذقه يوم القيامة من عذاب موجع له » .

فقوله : « فيعصي الله فيه » . . فيه إشارة قوية إلى عدم اعتداده بالمرفوع من

الحديث ؛ فهو موافق لتصريح ابن كثير المتقدم بأن وقفه أشبه . وهذا هو الذي بدا لي في هذا التخريج . والله ولي التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم طريق .

٦٥٧٢ ـ (لَوَددتُ أنّها في قَلْبِ كلٍّ إنسانٍ من أمّتي . يعني : ﴿ يس ﴾ ، وفي رواية : ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾) .

ضعيف . أخرجه البزار (٢ / ٨٧ / ٢٣٠٥) : حدثنا سلمة بن شبيب : ثنا **إبراهيم بن الحكم بن أبان** عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره بالرواية الأولى .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢٤١ / ١١٦١٦) : حدثنا محمد بن الحسين بن عجلان : ثنا سلمة بن شبيب بالرواية الأخرى .

وقال البزار :

« لا نعلمه يروى إلا عن ابن عباس بهذا الإسناد ، و (إبراهيم) لم يتابع على أحاديثه ، على أنه قد حدث عنه أهل العلم » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه ، وقلَّ مَنْ مشّاه على ضعفه » .

قلت : وقد توبع من مثله ؛ فقال **حفص بن عمر العدني** : حدثني الحكم بن أبان بالرواية الثانية .

أخرجه الحاكم (١ / ٥٦٥) ، وقال :

« إسناد صحيح » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : حفص واهٍ » .

والحديث أورده السيوطي في « الدر » (٥ / ٢٥٦) من رواية البزار بالرواية الأولى و(٦ / ٢٤٦) من رواية عبد بن حميد في « مسنده » والطبراني والحاكم وابن مردويه بالرواية الأخرى .

ولم يذكر منهما ابن كثير إلا هذه . وقال (٣ / ٣٩٥) :

« هذا حديث غريب ، وإبراهيم ضعيف » .

وكذلك فعل الهيثمي في « المجمع » خلافاً لقاعدته ؛ فقال (٧ / ١٢٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه إبراهيم بن الحكم بن أبان وهو ضعيف » .

فلم يتعرض لذكر رواية البزار ألبتة ، لا هنا ، ولا في تفسير سورة ﴿ يس ﴾ ! فقد فاتته ؛ ولذلك لم يعلق الشيخ حبيب الأعظمي على « كشف الأستار » بشيء ؛ لأنه لم يجد كلام الهيثمي عليه لينقله ، وذلك مبلغ تحقيقه المزعوم !

وقد يلاحظ القراء معي أن البزار تفرد بذكر سورة ﴿ يس ﴾ مكان سورة ﴿ تبارك ﴾ ؛ دون سائر الحفاظ الذين خرجوه ، فأخشى أن يكون ذلك من أوهامه التي أشاروا إليها في ترجمته ، ومن أولئك الحفاظ عبد بن حميد ـ كما تقدم في تخريج السيوطي ـ ، فقال ابن حميد في « مسنده » (١ / ٥٢٥ / ٦٠١) : حدثنا إبراهيم ابن الحكم به ، وزاد في أوله :

أن ابن عباس قال لرجل : أَلا أطرفك بحديث تفرح به؟ قال الرجل : بلى يا ابن عباس ! رحمك الله ، قال :

اقرأ : ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ ، واحفظها ، وعلمها أهلك وجميع ولدك ،

وصبيان بنيك ، وجيرانك ؛ فإنها المنجية ، وهي المجادلة التي تجادل وتخاصم يوم القيامة عند ربها لقارئها ، وتطلب له إلى ربها أن ينجيه من النار إذ كانت في جوفه ، وينجي الله بها صاحبها من عذاب القبر . قال إبراهيم : قال أبي . . . (فذكر الحديث) .

ولاحظوا أيضاً أن مدار رواية البزار على شيخه (سلمة بن شبيب) ـ وهو ثقة من شيوخ مسلم ـ ، وتابعه عنه شيخ الطبراني (محمد بن الحسين بن عجلان) ؛ لكن خالفه في تسمية السورة ـ كما رأيت ، وهو ثقة أيضاً ؛ كما قال الخطيب في ترجمته في « التاريخ » (٢ / ٢٢٧) ـ ، فروايته أرجح ؛ لموافقتها لرواية الآخرين .

و(عجلان) . . . جده الأعلى ؛ فإنه : (محمد بن الحسين بن إبراهيم بن زياد ابن عجلان أبو شيخ الأصبهاني) ، هكذا ساق نسبه الخطيب ، وكذا أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٢٧) ، وذكرا أن وفاته كانت سنة (ست وثمانين ومئتين) ، ووقعت في كتاب « شيوخ الطبراني » للشيخ الفاضل صاحبنا حماد الأنصاري (٢٧٧ / ٥٣٨) سنة (٢٧٦) هكذا بالرقم . . فيصحح ، كما فاته توثيق الخطيب . . فيستدرك ؛ لأنه مهم .

٦٥٧٣ ـ (كان سليمانُ نبيُّ الله إذا صلّى ؛ رأى شجرةً نابتةً بين يديه ، فيقولُ لها : ما اسمُك؟ فتقولُ : كذا ـ فيقولُ : لأي شيءٍ أنتِ؟ فإن كانتْ تُغرسُ ؛ غُرسَتْ ، وإن كانت لِدواءٍ ؛ كُتبتْ .

فبينما هو يصلِّي ذات يوم ؛ إذْ رأى شجرةً بين يدَيه ، فقالَ لها : ما اسمُك؟ قالت : (الخرنوب) ، قال : لأي شيءٍ أنتِ؟ قالت : لخرابِ هذا البيتِ . فقال سليمانُ : اللهمّ ! عَمِّ على الجنّ موتي ، حتّى يعلمَ الإنسُ

أنّ الجنّ لا يعلمونَ الغيب . فنَحَتَها عصاً ، فتوكأَ عليها حَوْلاً مَيْتاً ، والجنُّ تعملُ ، فأكلتها الأرَضَةُ ؛ فسقَطَ ، (فَتبينت الأنسُ أنّ الجنّ لو كان يعلمونَ الغيبَ ما لبثُوا حَولاً في العذابِ المهينِ) . وكان ابن عباس يقرأها كذلك . قال : فشكرتِ الجنّ للأَرضة ؛ فكانتْ تأْتيها بالماءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (٢٢ / ٥١) والحاكم (٤ / ١٩٧ و ٤٠٢) ، والبزار (٣ / ١٠٦ / ٢٣٥٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٤٥١ ـ ٤٥٢) من طريق إبراهيم بن طهمان عن **عطاء بن السائب** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الحاكم في الموضعين :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وأما ابن كثير فقال في « التفسير » (٣ / ٥٢٩) :

« حديث مرفوع غريب ، وفي صحته نظر » .

قلت : وعلته : (عطاء بن السا ئب) ؛ فإنه كان اختلط ، وإبراهيم بن طهمان لم يذكر في جملة الذين سمعوا منه قبل الاختلاط . ثم قال ابن كثير :

« وهكذا رواه ابن أبي حاتم من حديث إبراهيم بن طهمان به . ورفْعُه فيه غرابة ونكارة ، والأقرب أن يكون موقوفاً ، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني (كذا ؛ ولعله سبق قلم ، أو خطأ من الناسخ) ؛ له غرابات ، وفي بعض حديثه نكارة » .

قلت : والوقف الذي استغربه ابن كثير هو الصحيح عن ابن عباس ؛ فقد جاء عن ثقتين آخرين عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه .

أحدهما : جرير ـ وهو : ابن عبد الحميد ـ عنه مختصراً ، وليس فيه قراءة ابن

عباس للآية .

أخرجه الحاكم (٢ / ٤٢٣) ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا ؛ إن كان جرير سمعه منه قبل الاختلاط .

والآخر : سفيان بن عيينة عن عطاء به .

أخرجه البزار (٢٣٥٦) : حدثنا أحمد بن أبان : ثنا سفيان بن عيينة . . .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ فقد ذكروا في ترجمة (عطاء) أن ابن عيينة سمع منه قبل الاختلاط وبعده ؛ ولكنه اتقاه في الاختلاط واعتزله ، ولذلك قال أحمد :

« سماعه منه مقارب » .

وإن مما يرجح الوقف أن عطاء بن السائب قد تابعه على وقفه سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به ؛ دون الآية أيضاً .

أخرجه الحسين المروزي في زياداته على « زهد ابن المبارك » (ص ٣٧٨ / ١٠٧٢) .

قلت : وإسناده جيد ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عبد الجبار بن عباس الهمداني ؛ وهو صدوق .

وكذلك رواه أسباط عن السدي - في خبر ذكره - عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود ، وعن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وأسباط - هو ابن نصر الهمداني ، وهو - ؛ صدوق كثير الخطأ ، يغرب - كما في « التقريب » - . وحديثه ليس صريحاً في الرفع ؛ بل إن ظاهره الوقف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومع عدم ثبوت القراءة المذكورة في الحديث عن ابن عباس ، لا مرفوعاً ولا موقوفاً ؛ فهي مع ذلك مخالفة لنصها المتواتر في المصحف : ﴿ فلما خرَّ تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ﴾ . [سبأ : ١٤] .

ولذلك جزم بعض المحققين من علماء التفسير بشذوذها ؛ مثل : أبي حيان التوحيدي (٧ / ٢٦٨) ، والآلوسي (٢٢ / ١٢٣) ، وابن كثير - وقد سبق كلامه - ، وخالف الإمام القرطبي ؛ فقال في « تفسيره » (١٤ / ٢٧٩) بصحتها !

وفي الختام : لا بد لي من التنبيه على خطأين اثنين :

أحدهما : أن ناسخ أو طابع « كشف الأستار » ساق الآية في حديث ابن عباس بنصها الوارد في المصحف ؛ إلا في الكلمة الأولى منها : (فتبينت) ، وصوابها : ﴿ فلما خرَّ تبينت ﴾ وهذا خطأ ، وفي اعتقادي أن الذي حمله على ذلك إنما هو ظنه أن الراوي أخطأ في تلاوتها ، فصححها دون أن يتنبه أنه أفسد الحديث ؛ لأن هذا التصحيح لا يتناسب مع قوله في الحديث : « وكان ابن عباس يقرأها كذلك » ؛ فقراءته حسب الرواية على وجه آخر غير ما في المصحف ، على أن الذي في المصحف : ﴿ تبينت ﴾ . . ليس : (فتبينت) - كما ذكرت - ، وغفل عن ذلك محققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي فقال :

« نظم القرآن في المصحف كما هنا » !! ثم ساق الآية كما جاءت في الحديث نقلاً عن « الزوائد » (٨ / ٢٠٨) . ويعني : « مجمع الزوائد » .

والخطأ الآخر : أن الشيخ الأعظمي علق على رواية إبراهيم بن طهمان المرفوعة بقوله : « أخرجه ابن المبارك . . . عن ابن عباس مرفوعاً (ص ٣٧٨) » !

وهذا خطأ ؛ فإنما أخرجه موقوفاً ـ كما سبق ـ .

ثم أكد الخطأ بتعليقه على رواية سفيان بن عيينة الموقوفة بقوله :

« قال الهيثمي : رواه الطبراني والبزار بنحوه مرفوعاً وموقوفاً ، وفيه عطاء ؛ قد اختلط ، وبقية رجالهما رجال الصحيح (٨ / ٢٠٧) ، قلت : تابع عطاءً سلمةُ بنُ كهيل عند ابن المبارك » .

قلت : سلمة بن كهيل روايته موقوفة فقط ـ ؛ كما تقدم ، وسبقت الإشارة إليه آنفاً ـ ، وتعقيب الشيخ على كلام الهيثمي يوهم أنه رواها مرفوعاً وموقوفاً ! فتأمل .

٦٥٧٤ ـ (لما أوحيَ إليّ ـ أو : نبّئتُ ، أو كلمةً نحوها ـ ؛ جعلتُ لا أمرُّ بحجرٍ ولا شجَرٍ إلاّ قالَ : السّلامُ عليكَ يا رسولَ الله !) .

منكر أوله . أخرجه البزار (٣ / ١٦٦ ـ ١٦٧) : حدثنا **عبد الله بن شبيب** : ثنا أيوب بن سليمان بن بلال : ثنا ابن أبي أويس ـ يعني : أبا بكر ـ عن سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٦٠) :

« رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن شبيب ؛ وهو ضعيف » .

فأقول : لقد أخطأ فيه (ابن شبيب) هذا إسناداً ومتناً .

أما الإسناد : فقد رواه زيد بن الحَرِيش : ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ :

« إني لأعرف حجراً كان يسلِّم عليَّ قبل أن أُبعث » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٢٤٤ / ١٩٠٧) ، و« الأوسط » (٢٢٠٦ - بترقيمي) ، و« الصغير » (رقم ١٨٥ - الروض) ، ومن طريقه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٠٨) و« دلائل النبوة » (ص ٣٤١) قال : ثنا أحمد ابن محمد بن سعيد المعَيَّني الأصبهاني : ثنا زيد بن الحريش به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن شعبة إلا يحيى بن سعيد ، ولا رواه عن يحيى إلا زيد بن الحريش ، - زاد في « الصغير » : - ولا كتبناه إلا عن المُعيَّني » .

قلت : وهو ثقة - كما قال أبو نعيم - ، ومن فوقه ثقات رجال مسلم ؛ غير (زيد ابن الحريش) ، وقد وثقه ابن حبان (٨ / ٢٥١) وقال :

« حدثنا عنه عبد الله بن أحمد بن موسى القاضي عبدان . ربما أخطأ » .

قلت : عبدان حافظ ثقة معروف ، وقد روى عنه (المعيني) هذا - كما ترى - ، كما روى عنه (إبراهيم بن يوسف الهِسنجاني) - كما ذكر ابن أبي حاتم - ، وإبراهيم قال في « السير » (١٤ / ١١٦) : [الإمام الحافظ المجوِّد] ، فهؤلاء ثلاثة من الثقات رووا عنه مع توثيق ابن حبان ؛ فلا التفات بعد ذلك إلى قول ابن القطان ، فيه :

« مجهول الحال » - كما حكاه في « اللسان » - ؛ فالإسناد جيد .

وأما المتن : فقد صدَّره بقوله : « لما أوحي إلي » ، وإنما كان ذلك قبل الوحي ؛

كما في حديث (ابن الحريش) : « قبل أن أبعث » ، وكذلك رواه إبراهيم بن طهمان : ثني سماك بن حرب به .

رواه مسلم (٧ / ٥٨) ، وابن حبان (٦٤٤٨) وغيرهما . وهو مخرج في « الروض النضير » من طريق يحيى بن أبي بكير : ثنا إبراهيم بن طهمان به .

ويحيى ثقة من رجال الشيخين ، وقد خالفه من هو دونه ثقة وحفظاً ؛ فقال أبو حذيفة : ثنا إبراهيم بن طهمان به ؛ إلا أنه قال :

« حين بعثت » !

أخرجه الطبراني (١٩٩٥) .

وأبو حذيفة ـ واسمه : موسى بن مسعود النهدي ـ : قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ ، وكان يصحف ، وحديثه عند البخاري متابعة » .

وله في « المغني » ترجمة سيئة .

وخالف إبراهيم بن طهمان ضعيفان : سليمان بن معاذ ، وشريك .

أما الأول : فقال الطيالسي في « مسنده » (١٠٦ / ٧٨١) : حدثنا سليمان ابن معاذ عن سماك بلفظ :

« ليالي بعثت » .

ومن طريق الطيالسي أخرجه الترمذي (٣٦٢٨) ، وأحمد (٥ / ١٠٥) ، والطبراني (٢٠٢٨) ، وأبو نعيم (٣٤٠) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ١٥٣) ؛ كلهم عنه .

وسليمان بن معاذ ـ هو : ابن قرم ـ : قال الحافظ :

« سيئ الحفظ » .

أما رواية **شريك** : فهي مثل رواية سليمان سنداً ومتناً .

أخرجها الطبراني (١٩٦١) .

وشريك ـ هو : ابن عبد الله القاضي ، وهو ـ : معروف بسوء الحفظ ؛ ولذلك فلا يحتج بحديث أمثاله ، وبخاصة عند مخالفة الثقات ـ كما هنا ـ .

٦٥٧٥ ـ (اللهمّ ! ائتني بأحبِّ خلْقكَ إليكَ ؛ يأكل معي من هذا الطّير . فجاء أبو بكرٍ فردّه ، وجاءَ عمرُ فردّه ، وجاء عليٌّ فأذنَ له) .

منكر . أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (٥ / ١٠٧ / ٨٣٩٨ ـ الخصائص) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢٢٦ / ٣٦٢) من طريق **مسهر بن عبد الملك** عن عيسى بن عمر عن السدي عن أنس بن مالك :

أن النبي ﷺ كان عنده طائر ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (مسهر بن عبد الملك) ، وهو مختلف فيه ، أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« ليس بالقوي . قال البخاري : فيه بعض النظر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

وبقول البخاري المذكور أعله ابن الجوزي . لكن له متابع ؛ فقال الترمذي

(٣٨٢٣) : حدثنا سفيان بن وكيع : أخبرنا عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر به ؛ دون ذكر أبي بكر وعمر ، وقال :

« حديث حسن[1] غريب ، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه » .

قلت : سفيان بن وكيع : قال الذهبي في « المغني » :

« ضُعف . وقال أبو زرعة : كان يتهم بالكذب » .

قلت : لكنه قد توبع ؛ فقد رواه ابن الجوزي (٣٦٣) بإسناده من طريق الدارقطني : نا محمد بن مخلد : نا حاتم بن الليث قال : نا عبيد الله بن موسى به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ إلا ما في (السدي) من الخلاف - وهو (السدي الكبير) ، واسمه : إسماعيل بن عبد الرحمن - ، وبه أعله ابن الجوزي فقال :

« وهذا لا يصح ؛ لأن إسماعيل السدي قد ضعفه عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن معين » .

وأقول - وبالله أستعين - :

لعل إعلاله بـ (عبيد الله بن موسى) - وهو : ابن أبي المختار العبسي - أولى ؛ وذلك لسببين اثنين :

أحدهما : أن (عبيد الله) - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين ؛ - ففيه كلام كثير - كما تراه في « التهذيب » وغيره - ، وكان له تخاليط ، ومنكرات ، مع غلو في التشيع ، قال ابن سعد في « الطبقات » (٦ / ٤٠٠) :

---

(١) كذا في طبعة الدعاس ، ولم يثبت التحسين في طبعات أخرى .

« كان ثقة صدوقاً إن شاء الله ، كثير الحديث ، حسن الهيئة ، وكان يتشيع ، ويروي أحاديث في التشيع منكرة ؛ فضعف بذلك عند كثير من الناس » . وفي « التهذيب » :

« قال أبو الحسن الميموني : وذُكِرَ عنده ـ يعني : أحمد بن حنبل ـ (عبيد الله ابن موسى) ؛ فرأيته كالمنكر له . قال :

« كان صاحب تخليط ، وحدث بأحاديث سوء ، أخرج تلك البلايا فحدث بها » .

قيل له : فابن فضيل ؟ قال : لم يكن مثله ، كان أستر منه ، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية » .

قلت : ولعل هذا منها ـ فيما يشير الإمام ـ ، وذكر له في « العلل » (١ / ٥٥٦ / ١٣٢٧ ـ تحقيق وصي الله) حديثاً ، وعقب عليه بقوله :

« أراه دخل لـ (عبيد الله بن موسى) إسناد حديث في إسناد حديث » .

قلت : وحديث الترجمة من هذا القبيل في نقدي ؛ لما سأذكره قريباً .

والآخر ـ من السببين ـ : أن (عبيد الله) اضطرب في إسناد الحديث ؛ فمرة رواه عن عيسى بن عمر عن إسماعيل السدي ـ كما تقدم ـ ومرة قال : ثنا إسماعيل بن سلمان الأزرق عن أنس به مطولاً .

أخرجه البزار (٣ / ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ كشف الأستار) : حدثنا أحمد بن عثمان ابن حكيم : ثنا عبيد الله بن موسى به . وعلقه البخاري (١ / ١ / ٣٥٨) . وقال البزار :

« قد روي عن أنس من وجوه ، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي ،

وإسماعيل كوفي حدث عن أنس بحديثين » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٩ / ١٢٦) :

« رواه البزار ، وفيه إسماعيل بن سلمان وهو متروك » .

قلت : فأنا أخشى أن يكون قول (عبيد الله بن موسى) في الإسناد المتقدم : « إسماعيل السدي » من تخاليطه التي أشار إليها الإمام أحمد . . جعله مكان : (إسماعيل بن سلمان) المتروك ؛ فإن إسناد البزار إليه بذلك صحيح ، فالحديث إنما هو حديث ابن سلمان هذا المتروك ، وليس حديث (إسماعيل السدي) الثقة ، ولعل في قول البزار المتقدم :

« وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي » - إشارة إلى ذلك - . ومثله قول أبي يعلى الخليلي في « الإرشاد » (١ / ٤٢٠) :

« حديث الطير ، وضعه كذاب على مالك يقال له : (صخر الحاجبي) من أهل مرو . . . وما روى حديث الطير ثقة ، رواه الضعفاء ؛ مثل : (إسماعيل بن سلمان الأزرق) وأشباهه ، ويرده جميع أهل الحديث » .

قلت : وعلى رأسهم الإمام البخاري ؛ فقد أورده في « التاريخ » (١ / ٢ / ٢ - ٣) من طريق عثمان الطويل عن أنس به ؛ مثل رواية الترمذي ، وقال :

« ولا يعرف لعثمان سماع من أنس » .

قلت : وفي الطريق إليه (أحمد بن يزيد بن إبراهيم أبو الحسن الحراني) ، روى له البخاري متابعة ، وضعفه أبو حاتم .

ثم رواه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن أنس بهذا . وقال :

« مرسل » . يعني : منقطع بين عبد الملك وأنس .

قلت : ولعل هذا هو أصل الحديث : الانقطاع ؛ لا يدرى الراوي له عن أنس ، ثم سرقه بعض الوضاعين ـ من الشيعة والضعفاء والمجهولين منهم ، أو المتعاطفين معهم ـ ؛ فركبوا عليه أسانيد كثيرة ، يدلك على ذلك قول الحاكم في « المستدرك » (٣ / ١٣١) :

« وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً » .

ثم لم يستطع أن يسوق منها إلا طريقين فقط ، غير سالمين من الطعن ، صحح أحدهما على شرط الشيخين ! وسكت عن الآخر ، فتعقبه الذهبي في هذا بقوله :

« قلت : إبراهيم بن ثابت ساقط »[1] . وقال في الأول :

« قلت : ابن عياض لا أعرفه ، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في « مستدركه » ، فلما علقت هذا الكتاب ؛ رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء » !

وتجد مصداق ما ذكرته آنفاً من تركيب الأسانيد عليه ممن أشرنا إليهم ـ من الوضاعين وغيرهم ـ في الطرق التي خرجها ابن الجوزي ، وقد بلغت في عده ستة عشر طريقاً ، وهي في الواقع خمسة عشر ؛ لأن الطريق الرابع عشر والخامس عشر مدارهما على مسلم أبي عبد الله في الأول منهما ، وهو : مسلم الملائي في الآخر .

---

(١) وقال العقيلي (١ / ٤٦) في حديث إبراهيم هذا :

« ليس له من حديث ثابت أصل ، وتابعه معلى بن عبد الرحمن ، وهو يكذب ، ولم يأت به ثقة . وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف ، لا نعلم فيه شيء ثابت (!) ، وهكذا قال البخاري » .

وللفائدة أقول :

وقد بيض للطريق العاشر ، وفيه (**أحمد بن سعيد بن فرقد الجُدِّي**) : نا أبو حُمة محمد بن يوسف اليمامي : نا أبو قرة موسى بن طارق بسنده عن أنس .

والظاهر أنه لم يعرف (أحمد بن سعيد) هذا ، وحق له ذلك ؛ فإن الذهبي لما أورده في « الميزان » ؛ لم يزد على قوله :

« وعنه الطبراني . فذكر حديث الطير بإسناد الصحيح ؛ فهو المتهم به » .

قلت : لم أقف على إسناده ، ولعله في بعض كتبه التي لم نطلع عليها ؛ مثل : « كتاب فضائل علي رضي الله عنه » ، أو : « كتاب دلائل النبوة » .

وعزاه الحافظ في « اللسان » للحاكم عنه بإسناده المذكور أعلاه ـ ولم أره في « المستدرك » ـ وقال :

« وأحمد بن سعيد معروف من شيوخ الطبراني ، وأظنه دخل عليه إسناد في إسناد » .

قلت : لكن أحمد هذا ليس من مشهوري شيوخ الطبراني ؛ فإنه لم يرو له في « المعجم الأوسط » (١ / ٩٤ / ١ / ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ـ بترقيمي) إلا حديثين بإسناد واحد ، وهو المذكور آنفاً ؛ لكن عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، وأحدهما في « المعجم الصغير » برقم (٥٢٤ ـ الروض) .

ثم قال ابن الجوزي (١ / ٢٣٣) :

« وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً ، كلها مظلم ، وفيها مطاعن ؛ فلم أر الإطالة بذلك » .

قلت : ولم يكن الحاكم مبالغاً في قوله المتقدم أنه رواه عن أنس من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً ؛ فقد رأيت الأخ الفاضل أحمد البلوشي قد أبلغها هذا العدد في تعليقه على « خصائص علي » (ص ٢٩ - ٣٣) ، وقارب ذلك الأخ الفاضل سعد بن عبد الله آل حميد في تعليقه على « مختصر استدراك الحافظ الذهبي » (٣ / ١٤٤٧ - ١٤٥٤) ؛ فأوصلها إلى خمس وعشرين طريقاً ، وقد أطالا النفس في تخريجها والكشف عن عللها . وجزاهما الله خيراً .

إلا أنني أخذت عليهما بعض الأشياء ؛ أهمها : أن الأول منهما لم يتكلم على الطريق الأولى التي مدارها على عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر عن السدي ؛ فأوهم بسكوته أنها سالمة من العلة ، وهي في الحقيقة أقرب طرقه الثلاثين إلى السلامة ؛ فكان الأولى به أن يعنى بها عناية خاصة .

وأما الفاضل الآخر : فأعله (٣ / ١٤٥٦) بالسدي ؛ تبعاً لابن الجوزي ؛ ولكنه زاد عليه إعلاله لرواية الترمذي - التي لم يسقها ابن الجوزي - بسفيان بن وكيع . ولكنه قال :

« وأما متابعة حاتم بن الليث لسفيان بن وكيع فيتوقف فيها إلى أن يتضح من هو حاتم بن الليث هذا ؛ فإني لم أجد له ذكراً في غير هذا الموضع من « علل ابن الجوزي » ، ولم يذكره المزي في الرواة عن عبيد الله بن موسى ، ولا الخطيب البغدادي في شيوخ محمد بن مخلد بن حفص شيخ الدارقطني » .

قلت : حاتم هذا ثقة - كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا التخريج - ، والآن لا بد من ذكر مستندي في ذلك ؛ فأقول :

لقد ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ٢٤٥ - ٢٤٦) ، وذكر في الرواة

عنه ابن مخلد هذا ، ثم قال :

« وكان ثقة ثبتاً متقناً حافظاً » . وقال الحافظ الذهبي في « السير » (١٢ / ٥١٩) :

« . . . الحافظ المكثر الثقة » .

قلت : فهذه متابعة قوية جداً لسفيان بن وكيع ؛ فلم يبق كبير فائدة لإعلال الحديث بإسماعيل السدي عند الفاضل وغيره ؛ ولا سيما وقد ردها الحافظ العسقلاني على الشيخ القزويني في رده المطبوع في آخر « المشكاة » (٣ / ٣١٤) بقوله :

« قلت : أخرج له مسلم ، ووثقه جماعة ؛ منهم : شعبة وسفيان ويحيى القطان » .

وقد خفيت عليهم جميعاً علة الحديث الحقيقية في هذه الطرق ؛ وهي وهم عبيد الله بن موسى واضطرابه في إسناده ؛ قال : (إسماعيل السدي) . . مكان : (إسماعيل بن سلمان) ؛ كما سبق بيانه ـ . وهو مما لم أسبق إليه ـ فيما علمت . فإن أصبت ؛ فمن الله وفضله ، وإن أخطأت ؛ فمن نفسي . والله تعالى أسأل أن يغفر لي ذنبي ، وخطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي .

ثم إن الحاكم لم يكتف بتكاثره بتلك الطرق ، وتصحيحه لأحدها ؛ بل زاد ضغثاً على إبالة ؛ فقال عقبها :

« ثم صحت الرواية عن علي ، وأبي سعيد ، وسفينة » .

وسكت عنه الذهبي هنا في « التلخيص » ؛ فلم يتعقبه بشيء ، وإنما تعقبه في « جزئه » الذي جمعه في هذا الحديث فقال :

« لا والله ! ما صح من ذلك شيء » .

نقله عنه تلميذه ابن كثير في « تاريخه » (٧ / ٣٥٠ ـ ٣٥١) .

قلت : وما حنث الذهبي رحمه الله ؛ فقد بين ابن كثير علل الطرق عن هؤلاء الأصحاب الثلاثة ـ كما بين علل كثير من الطرق المشار إليها آنفاً ـ ، وختم ذلك كله بقوله :

« وبالجملة ؛ ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر ؛ وإن كثرت طرقه . والله أعلم » .

قلت : تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة ليست قاعدة مضطردة ـ كما هو مشروح في علم المصطلح ـ ؛ فكم من حديث كثرت طرقه ، ومع ذلك ضعفه العلماء كحديث : « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً . . . » وغيره . ولذلك قال الحافظ الزيلعي في كتابه القيم « نصب الراية لأحاديث الهداية » (١ / ٣٥٩ ـ ٣٦٠) :

« وأحاديث الجهر ـ وإن كثرت رواتها ؛ لكنها ـ كلها ضعيفة ، وكم من حديث كثرت رواته ، وتعددت طرقه ، وهو حديث ضعيف ؛ كحديث الطير » .

ومن هذا القبيل حديث قصة الغرانيق ، ولي فيها رسالة نافعة مطبوعة .

ولهذا لم نر الحفاظ المتقدمين أعملوا هذه القاعدة هنا ؛ بل صرحوا بضعف الحديث ـ كما تقدم عن الإمام البخاري والعقيلي والبزار ، وأبي يعلى الخليلي ـ ؛ بل إن هذا نقل رده عن جميع أهل الحديث ـ كما سبق ـ . ولقد كان من هؤلاء الذين ضعفوه ولم يلتفتوا إلى طرقه الحاكم نفسه ؛ فيما ذكره الذهبي في ترجمته

من « السير » (١٧ / ١٦٨) :

أنهم كانوا في مجلس ، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير؟ فقال :

« لا يصح ، ولو صح ؛ لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ » .

قال الذهبي عقبه :

« فهذه حكاية قوية ، فما باله أخرج حديث الطير في « المستدرك » ؟! فكأنه اختلف اجتهاده ، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء » .

قلت : وقد أشار الحاكم بجوابه المذكور إلى حقيقة علمية مقطوع بها عند أهل السنة ، ولا يرتاب فيها إلا الرافضة وأمثالهم من فرق الضلالة ، وهي أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ على الإطلاق أبو بكر ، ثم عمر رضي الله عنهما ؛ كما جاء من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه وبعضها في « صحيح البخاري » ، وهي مخرجة في آخر المجلد الثاني من « ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة » .

وكذلك ؛ فحديث الطير يخالف حديث عمرو بن العاص : أنه سأل النبي ﷺ عن أحب الناس إليك ؟ قال : « عائشة » . قال : قلت : من الرجال ؟ قال : « أبوها » . متفق عليه . (انظر مقدمة المجلد الثالث من « المشكاة ») . ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي في « منهاج السنة » (٤ / ٩٩) :

« إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل . . . » . في بحث له قيم ؛ فراجعه .

قلت : ومن الغرائب أنه أصاب الذهبي في هذا الحديث من اختلاف الاجتهاد ما أصاب الحاكم ؛ فإنه في كتابه « المنتقى من منهاج الاعتدال » نقل (ص ٤٧٢ -

٤٧٣) قول ابن تيمية المذكور وخلاصة بحثه المشار إليه وأقره ، وهو الحق الذي لا ريب فيه ؛ ولكنه في مكان آخر من كتابه « السير » رأيته يقول (١٣ / ٢٣٣) :

« وحديث الطير ـ على ضعفه ـ فله طرق جمة ، وقد أفردتها في جزء ، ولم يثبت ، ولا أنا بالمعتقد بطلانه » !

وذكر نحوه في « التذكرة » ؛ إلا أنه قال في طرقه :

« ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل » !

قلت : هذا كلام مجمل لا يروي ولا يشفي ؛ ولذلك فإني أوجه السؤال التالي إلى الحافظ الذهبي ومن وافقه من الحفاظ كالعسقلاني ومن قلده من بعض المتأخرين[1] :

ما هو هذا الأصل الذي يراد إثباته ولو بأدنى درجات الإثبات ـ ألا وهو الحسن لغيره ـ ؛ فإن الحديث فيه اضطراب كثير جداً ؛ كما بينه الأخ الفاضل الشيخ سعد ابن آل حميد ، فقال جزاه الله خيراً (ص ١٤٧٠) :

« وبالجملة ؛ فالحديث لا ينقصه كثرة طرق ، وإنما يفتقر إلى سلامة المتن ، فإنما أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من متنه من تفضيل علي على الشيخين رضي الله عنهم ، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ والاضطراب .

فمما يدل على سقوط هذا الحديث اضطراب الرواة في متنه ؛ فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة يجد الاختلاف ظاهراً بين الروايات ، وهذه بعض الأمثلة . . . » .

---

(١) انظر (ص ١٤٧٤) من التعليق على « مختصر استدراك الذهبي » .

قلت : فذكر خمسة منها ، سبقه إلى ثلاثة منها الأخ البلوشي (ص ٣٤ - ٣٥) .

وقد غفل كلاهما عن المثال الأقوى ، وهو أن في رواية لابن عساكر (١٢ / ٢٤٢) بلفظ :

« اللهم ! ائتني برجل يحب الله ورسوله » .

وكذا في رواية (١٢ / ٢٤٤) أخرى وزاد :

« ويحبه الله ورسوله » .

وفي ثالثة بلفظ :

« اللهم ! أدخل علي من تحبه وأحبه » .

رواه ابن مردويه في الطريق (الرابع عشر) عند ابن الجوزي .

قلت : فلو أن الحديث كان في أكثر طرقه بلفظ من هذه الألفاظ المتفقة المعنى - ، ولم تكن باسم التفضيل « أحب خلقك » - ؛ لكان من الممكن القول بثبوته ، ويكون كحديث الراية الصحيح الذي في بعض رواياته :

« لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله . . . » رواه البخاري (٤٢١٠) ، ومسلم (٧ / ١٢٧) . لكن الواقع أن أكثر الروايات بلفظ اسم التفضيل : « أحب » . . ومن هنا جاء الحكم عليه بالوضع - كما تقدم - .

والمقصود : أن قول الذهبي في طرق الحديث : « ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل » إنْ يعنِ طرقه التي فيها لفظ : « أحب » الصريح بالتفضيل ؛ فهو

باطل ، وإن كان يعني الألفاظ الأخرى المثبتة لمطلق الحب ؛ فالخطب سهل ، لكن الذي يظهر لي من سياق كلامه وقوله المتقدم : « ولا أنا بالمعتقد بطلانه » أنه يعني الأول ؛ لأنه ـ بعد أن ساقه (١٣ / ٢٣٢) ـ حاول تأويله بكلام غير مفهوم عندي ، وقد سألت بعض من أثق بعلمهم ومعرفتهم ، فما أفادوني شيئاً ، وهو على كل حال مردود عندي برواية حديث الترجمة وما في معناها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٥٧٦ ـ (إذا رأيتُم الرجلَ أصْفرَ الوجْهِ من غيرِ مرضٍ ولا عبادةٍ ؛ فذاكَ من غشّ الإسلامِ في قلْبه) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « كتاب الطب » (باب استعمال الفراسة . . .) (ق ١٦ / ٢) من طريق حماد بن المبارك : ثنا السري بن إسماعيل عن الأوزاعي عن رجل عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته : (السري بن إسماعيل) ؛ وهو متروك بالاتفاق ، بل كذبه القطان ـ كما في « المغني » ـ .

وفوقه الرجل الذي لم يسم ؛ فهذه علة أخرى ، ولكنها دون الأولى ، ومثلها الراوي عن السري (حماد بن المبارك) ؛ فإنه مجهول ـ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي والعسقلاني ـ ، وهو : أبو جعفر الأزدي السجستاني ـ فيما يظهر ـ . والله أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر عن ابن عباس بنحوه ، هو مثل هذا أو أسوأ منه ـ كما تقدم بيانه برقم (٢٠٦٧) ـ ، ومع ذلك بيض له جماعة من الحفاظ والعلماء ؛ فلم يتكلموا على إسناده بشيء ـ كما فصلت هناك ـ . ونحو ذلك وقع لهم في

حديث أنس هذا ؛ فقال السخاوي في « المقاصد » (ص ٢٤) ـ بعد أن ساق متنه ـ :

« وقال شيخنا : إنه لم يقف له على أصل عنه ، وإن ذكره ابن القيم في « الطب النبوي » له فذاك بغير سند » .

ثم تعقبه السخاوي بقوله :

« قلت : ذكره أبو نعيم في « الطب » من حديث حماد بن المبارك عن السري ابن إسماعيل . . . » إلخ .

ومن العجيب أن السخاوي سكت عن إسناده ولم يتكلم عليه بشيء ! فكأنه قنع بظهور ضعفه بالرجل الذي لم يسم ! وهذا لا يتناسب مع المعروف من حفظه وتحقيقه ونقده ، ولم لا ، وهو الحافظ تلميذ الحافظ العسقلاني ؟! فما كان ينبغي أن يخفى على مثله حال (السري بن إسماعيل) ، ويسكت عنه !

وهذا ما أصاب المعلق على « المقاصد » ، وهو الشيخ عبد الله الغماري ؛ فإنه علق على (حماد بن المبارك) فقط وقال :

« وهو مجهول » .

وهذا مما لا يستغرب منه ؛ فإنه ليس بـ : (الحافظ . . .) ـ كما يدعي في بعض كتبه ـ !

وأما المناوي ؛ فقارب الصواب بقوله في « فيض القدير » :

« أخرجه أبو نعيم في « الطب » بسندٍ واهٍ عن أنس » .

وأما الشيخ أحمد الغماري في « المداوي » (١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، ٣٨٠) ؛ فشغله

نقده للمناوي ، وبيان بعض أوهامه عن بيان مرتبة هذا الحديث ، وحديث ابن عباس المشار إليه آنفاً !

٦٥٧٧ - (المجالِسُ ثلاثةٌ : سالمٌ ، وغانمٌ ، وشاجبٌ .

فالغانم : الذي يُكْثِرُ ذكْرَ اللهِ في مجْلسه .

والسالمُ : الذي يسكتُ ؛ لا له ولا عليه .

والشاجبُ : الذي يكونُ كلامُه وعملُه في معصيةِ الله عز وجل) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٢ / ٥٦٣ / ١٣٤٥) من طريق يحيى بن عبيد الله قال : سمعت أبي قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه رواه مسدد - كما في « المطالب العالية » (ق ١٢٢ / ٢) - .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يحيى هذا - هو : ابن عبيد الله بن عبد الله ابن موهب المدني - قال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢١) :

« كان من خيار عباد الله ، يروي عن أبيه ما لا أصل له ، وأبوه ثقة ، فلما كَثَّر روايته عن أبيه ما ليس من حديثه ؛ سقط من حد الاحتجاج به ، وكان سيئ الصلاة ، وكان ابن عيينة شديد الحمل عليه » .

قلت : وأبوه وثقه ابن حبان أيضاً في « الثقات » ، وتفرد بذلك ، وقال الشافعي وغيره :

« لا نعرفه » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

وللحديث طريق أخرى : يرويه موسى الجهني عن **مخراق مؤذن سعيد بن جبير** قال : سمعت أبا هريرة في مسجد رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره نحوه .

أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٤١٧ / ١٠٨١٤) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير (مخراق) هذا ، ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما من رواية موسى الجهني عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فذكره من هذا الوجه أيضاً في « الثقات » (٥ / ٤٦١) ! وقال :

« شيخ » !

قلت : فهو مجهول . والله أعلم .

ورواه **العلاء بن زيدل** عن أنس بن مالك مرفوعاً نحوه .

أخرجه ابن حبان في ترجمة (العلاء) هذا (٢ / ١٨٠) ، ثم قال :

« شيخ يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب » .

ثم ساق له أحاديث ـ هذا أحدها ـ ، وقال :

« كلها موضوعة مقلوبة » .

وذكره ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » وقال (ص ١١٩) :

« فيه العلاء بن زيدل ، له نسخة موضوعة ، وهو متروك الحديث » .

٦٥٧٨ - (فضْلُ العالِم على العابدِ سبْعونَ درجةً ، بينَ كلِّ درجتينِ حُضْـرُ الفرسِ سبعينَ عاماً ؛ وذلك ؛ لأنّ الشيطانَ يضعُ البدَعَ للناس فيبصُرُها العالمُ ؛ فينهَى عنها ، والعابدُ مقْبلٌ على عبادةِ ربّه ، ولا يتوجّه لها ، ولا يعرفُها) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٨٦٧ / ٢١١٦) من طريق القاسم بن الحكم عن سلام عن خارجة بن مصعب عن زيد ابن أسلم عن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته خارجة أو سلام - وهو : ابن سلم الطويل - ؛ فإنهما متروكان . وخارجة ؛ قال فيه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٨٨) :

« كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره ، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات من الثقات الذين رآهم ؛ فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج بخبره » .

وقال في (سلام) (١ / ٣٣٩) :

« يروي عن الثقات الموضوعات ؛ كأنه كان المتعمد لها » . وقال الحافظ في كل منهما :

« متروك » . وزاد في خارجة :

« وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

والحديث أورده المنذري في « ترغيبه » (١ / ٦٠) من رواية الأصبهاني ، ثم

أشار إلى تضعيفه ؛ ولكنه قال :

« وعجز الحديث يشبه المدرج » .

وأرى أن ادعاء الإدراج إنما يحسن في حديث الثقة الذي يغلب على الظن أنه لم يحدث بالمدرج في حديثه . أما في غير الثقة ـ كما هنا ـ ؛ فالأولى كان أن يقال : (يشبه الموضوع) ؛ لأنه ليس بعيداً عن أن يكون المتعمد له . والله أعلم .

والحديث تقدم مختصراً برقم (٢١٤٠) .

٦٥٧٩ ـ (كانتْ ليلتي مِنْ رسولِ الله ﷺ ، فانسلَّ ، فظننتُ أنما انسلَّ إلى بعضِ نسائه ؛ فخرجتُ غَيْرَى ، فإذا أنا به ساجدٌ كالثوب الطَّريح ، فسمعتُه يقول :

سجدَ لك سوادِي وخيالي ، وآمنَ بك فؤادي ، ربِّ ! هذِه يدي وما جنيتُ به على نفْسي ، يا عظيمُ ! ترجَى لكلِّ عظيمٍ ؛ فاغْفرِ الذنبَ العظيم . قالت : فرفعَ رأسَه فقال :

ما أخرجكِ ؟ قالتْ : ظنٌّ ظننتُه ! قال :

إن بعْضَ الظَّنِّ إثمٌ ، واسْتغفِري اللهَ ! إنّ جبريلَ أتاني فأَمرني أن أقولَ هذه الكلماتِ التي سمعتِ ، فقوليها في سجُودك ، فإنه مَنْ قالَها ؛ لم يرفعْ رأسَه حتّى يُغفر ـ أظنّه قال : ـ لَه) .

منكر جداً . أخرجه أبو يعلى (٨ / ١٢١ ـ ١٢٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١١٦) ، وابن عدي (٦ / ٢٤٠) من طريق محمد بن عثيم أبي ذر قال : حدثني عثيم عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : محمد بن عثيم : وفي ترجمته ساقه العقيلي من مناكيره ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

« كذاب » . وعن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » . وضعفه آخرون .

الثانية : أبوه (عثيم) : والظاهر أنه الذي في « التهذيب » : (عثيم بن كثير ابن كليب الحضرمي) ، ولكنهم لم يذكروا في الرواة عنه ابنه محمداً هذا ، وهم ثلاثة ليس فيهم موثق ؛ غير عبد الله بن منيب ، ولذلك قال الحافظ :

« مجهول » . وقال الذهبي :

« لا يدرى من هو ؟ » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٣٠٣) !

وقد أشار الذهبي في « الكاشف » إلى تليين توثيقه .

الثالثة : عثمان بن عطاء : ضعيف ، ضعفه الدارقطني وغيره .

الرابعة : أبوه عطاء - وهو : ابن أبي مسلم الخراساني - ؛ لم يسمع من عائشة رضي الله عنها ، على أنه مدلس .

وله عنها طريق أخرى : فقال الطبراني في « الدعاء » (٢ / ١٠٧١ - ١٠٧٢) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا عمرو بن هاشم البيروتي : ثنا **سليمان بن أبي كريمة** عن هشام بن عروة عن أبيه عنها مطولاً وفي آخره ذكر ليلة النصف من شعبان .

ومن هذا الوجه رواه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٦٧ - ٦٨) وقال :

« لا يصح . قال ابن عدي : أحاديث سليمان بن أبي كريمة مناكير » .

وأقره الحافظ في « التلخيص » (١ / ٢٥٤) .

وبكر بن سهل : قال الذهبي :

« حمل الناس عنه ، وهو مقارب الحال . قال النسائي : ضعيف » . وفي « اللسان » :

« وقال مسلمة بن قاسم : تكلم الناس فيه ، ووضعوه من أجل الحديث الذي حدث به عن . . . (ساق إسناده) عن مسلمة بن مخلد رفعه : (أعروا النساء يلزمن الحجال) » ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٨٢٧) .

وإن مما يؤكد نكارة هذا الحديث ما أشار إليه العقيلي بقوله عقبه :

« يروى من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ » .

ويعني : ما رواه أبو هريرة عنها قالت :

فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة ، فلمست المسجد ؛ فإذا هو ساجد ، وقدماه منصوبتان ، وهو يقول :

« اللهم ! إني أعوذ برضاك من سخطك . . . » . الحديث .

أخرجه مسلم وغيره من أصحاب « الصحاح » و « السنن » وغيرهم ، وهو مخرج في « صفة الصلاة » (١٤٧ / ١٢) ، و « صحيح أبي داود » (٨٢٣) .

٦٥٨٠ ـ (إنّ اللهَ يوحِي إلى الحفظَة : لا تكتبُوا على صُوَّامِ عبادي بعْدَ العصْر سيئةً) .

باطل . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ١٢٤) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١٢٨ / ٢ ـ الغرائب الملتقطة) من طريق **إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أيوب المخرمي** بسنده عن جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« قال الدارقطني : وهذا باطل ، والإسناد كلهم ثقات ، ـ يعني : غير ـ المخرمي : ليس بثقة ؛ حدث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة » .

ولخص هذا الحافظ ؛ فقال في « الغرائب » :

« هذا الحديث باطل ، وإبراهيم ليس بثقة » .

٦٥٨١ ـ (ألا من اشتاقَ إلى الله ؛ فليسمْع كلامَ الله ، فإنّ مَثَلَ القرآنِ كمثل جِرابِ مسْكٍ ؛ أيَّ وقْتٍ فتحتَه فاحَ رِيحُه) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١ / ١٧١ / ٢) من طريق **محمد بن أنس أبي بكر** : حدثنا موسى بن إسحاق : حدثنا منجاب بن الحارث : حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن أنس أبو بكر : لم أعرفه ، وكذا بعض من دونه ، ومن فوقه ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير (**موسى بن إسحاق**) ـ وهو : ابن موسى الأنصاري الخطمي ـ : قال ابن أبي حاتم (٨ / ١٣٥) :

« كتبت عنه ، وهو ثقة صدوق » .

والحديث ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي في رسالته : « نزهة الأسماع في مسألة السماع » (ص ٨٥) ساكتاً عنه ؛ فاقتضى تخريجه والنظر في إسناده .

والشطر الثاني منه له طريق أخرى عن أبي هريرة في حديث له في بعض السنن ، وفيه مجهول ، وقد خرجته في « المشكاة » (٢١٤٣ / التحقيق الثاني) .

٦٥٨٢ - (من قرأَ القرآنَ فأَعربَه ؛ كانَ له بكلٍّ حرفٍ أربعونَ حَسَنَةً ، ومَنْ أعربَ بعْضاً ، ولحَنَ في بعْض ؛ كانَ له بكلٍّ حرفٍ عشرُونَ حسنةً ، ومَنْ لم يُعْربْ منه شَيئاً ؛ كان له بكلٍّ حَرفٍ عشْر حسناتٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٤١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٢٨ / ٢٢٩٦) ، وأبو الحسن بن لؤلؤ في « حديث حمزة بن محمد الكاتب » (ق ١ / ٢) ، والشجري في « الأمالي » (١ / ١١١) ، والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (ق ٣٧ - ٣٨) ؛ كلهم من طريق **نعيم بن حماد : نا نوح بن أبي مريم** عن زيد العمي عن سعيد بن المسيب **عن** عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته (نوح بن أبي مريم) ؛ وهو : كذاب معروف بذلك ، وشيخه والراوي عنه ضعيفان ؛ كما يأتي بيان أكثره من كلام السيوطي ، وقد عزاه في « الجامع الكبير » لأبي عثمان الصابوني في « المئتين » والبيهقي في « الشعب » ، وقال في كتابه « الحاوي للفتاوي » (٢ / ٩٦) :

« وهذا إسناد ضعيف (!) من وجوه :

أحدها : أن سعيد بن المسيب : لم يدرك عمر ؛ فهو منقطع .

الثاني : أن زيد العمي : ليس بالقوي .

الثالث : أن نوح بن أبي مريم هو : أبو عصمة الجامع الكذاب المعروف بالوضع ، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه . وقد ذكره الذهبي في ترجمته ، وعده من مناكيره .

وقد رواه الطبراني في « الأوسط » على كيفية أخرى مخالفة في السند والصحابي والمتن ، وهو دليل ضعف الحديث ونكارته واضطرابه » .

قلت : ثم ساقه باللفظ التالي :

« من قرأ القرآن على أي حرف كان ؛ كتب الله له عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات .

ومن قرأه فأعرب بعضه ، ولحن بعضاً ؛ كُتب له عشرون حسنة ، ومحي عنه عشرون سيئة ، ورفع له عشرون درجة .

ومن قرأه وأعربه كله ؛ كتب له أربعون حسنة ، ومحي عنه أربعون سيئة ، ورفع له أربعون درجة » .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ رواه عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن عروة ابن الزبير عن عائشة مرفوعاً .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٤٨٤ / ٤٩١٧ ـ ط) وقال :

« لم يروه عن عروة إلا زيد العمي ، تفرد به عبد الرحيم[1] بن زيد » .

قلت : وهو متروك ـ كما قال الهيثمي في « المجمع » ، ثم السيوطي في « الحاوي » ـ ، وقد قال فيه ابن معين :

« كذاب خبيث » . وقال أبو حاتم :

« كان يفسد أباه ، يحدث عنه بالطامات » . وفي « المغني » للذهبي :

« قال البخاري : تركوه » .

وأبوه زيد : ضعيف ـ كما تقدم في كلام السيوطي ـ .

(فائدة) : قال الراغب الأصبهاني في « المفردات » (ص ٤٤٩) :

« (اللحن) : صرف الكلام عن سننه الجاري عليه ، إما بإزالة الإعراب أو التصحيف ، وهو المذموم ، وذلك أكثر استعمالاً .

وإما بإزالته عن التصريح ، وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى ، وهو محمود عند أكثر الأدباء من حيث البلاغة ، وإياه قصد الشاعر بقوله :

وخير الحديث ما كان لحنا

وإياه قصد بقوله تعالى : ﴿ ولَتَعْرِفَنَّهم في لَحْن القول ﴾ ، ومنه قيل للفطن بما يقتضي فحوى الكلام : (لَحِنٌ) ، وفي الحديث : « لعل بعضكم ألْحن بحجته من بعض[2] » ؛ أي : ألسن وأفصح وأبين كلاماً وأقدر على الحجة » .

---

(١) الأصل (عبد الرحمن) وهو خطأ مطبعي ؛ مخالف لأصله والمتقدم في إسناده .

(٢) هو قطعة من حديث متفق عليه من حديث أم سلمة ، مخرج في « الصحيحة » برقم (٤٥٥) .

قلت : والظاهر أن المراد بـ (اللحن) في الحديث ـ على وهائه ! ـ المعنى الأول ؛ وهو إزالة الإعراب ؛ لإنه جاء فيه مقابل (الإعراب) ، وقد قال الشيخ أبو الربيع سليمان بن سبع في كتابه « شفاء الصدور » (ج ٤ / ١٧ / ٢) :

« معنى قوله : « ولم يعرب منه شيئاً » ؛ أي : أرسله إرسالاً ؛ ولم يقف عند رؤوس الآي ؛ ويمر عليها ، ولا يعطي الحروف حقها من الإعراب ؛ لشدة هذه ، ولم يرد أنه يلحن حتى يغير المعاني » .

قلت : وإن مما [لا] شك فيه أن إعراب القرآن وقراءته ـ كما ذكر ـ من الوقوف على رؤوس الآي ـ كما هو السنة ـ ، وإعطاء الحروف حقها ، وإخراجها من مخارجها ـ حسبما هو مقرر في علم التلاوة والتجويد ـ أمر مهم ، وبخاصة بالنسبة للأعاجم ، وبعض العرب ، كحرف الضاد مثلاً ؛ فأولئك ينطقونها (ظاء) ، والبعض في الشام ومصر مثلاً ينطقونها (دالاً) مفخمة ؛ دون رخاوة واستطالة ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء ؛ كما قال ابن الجزري في أرجوزته :

والضاد باستطالة ومخرج ميز عن الظاء وكلها تجي

وقد صح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه قال :

لأن أقرأ آية بإعراب أحب إلي من أن أقرأ كذا وكذا آية بغير إعراب .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٤٥٧ / ٩٩٦٧) بسند صحيح ؛ رجاله كلهم ثقات .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن عائشة رضي الله عنها بلفظ مختصر ، ولا يصح أيضاً ، وهو الآتي :

٦٥٨٣ - (من قرأَ القرآنَ فأعربَ فيه ؛ كانتْ له عندَ الله دعوةٌ مستجابةٌ ، إنْ شاءَ ؛ عجّلها في الدّنيا ، وإنْ شاءَ ؛ أخّرها في الآخرةِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٥١) وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٤٩) من طريق عبد الرحمن بن يحيى العذري : حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

أورده في ترجمة (العذري) هذا ، وقال :

« مجهول لايقيم الحديث ، وليس لحديثه هذا أصل عن مالك ، ولا يتابع عليه » .

ونحوه في « الحلية » . وقال الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

وضعفه في موضع آخر - كما في « اللسان » - .

٦٥٨٤ - (من قرأَ القرآنَ فلم يعْربْه ؛ وُكِّل به مَلَكٌ يكتبُ له كما أُنزلَ ؛ بكلِّ حرفٍ عشْر حسناتٍ .

ومن قرأَه وأعربَ بعضَه ولم يعربْ بعضَه ؛ وُكّل به ملكَانِ يكتبانِ له كما أنزلَ ؛ كلّ حرفٍ عشرينَ حسنةً .

ومنْ قرأَه وأعربَه كلَّه ؛ وُكِّل به أربعةُ ملائكةٍ يكتبونَ له ؛ بكلّ حرف سبعينَ حسنةٍ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٦٠) ، وابن الأنباري في « إيضاح الوقف والابتداء » (١ / ١٦ / ١٠) من طريق أبي الطيب المروزي :

حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة أبي الطيب هذا ، وقال :

« شيخ يروي عن عبد العزيز بن أبي رواد الأعاجيب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وساق له في « الميزان » هذا الحديث ، وذكر عقبه عن ابن معين أنه قال فيه :

« كذاب خبيث » .

قلت : ويظهر أنه سرقه منه بعض الضعفاء ، ثم دلسه أحد المعروفين بالتدليس ، وهو بقية بن الوليد ؛ فقد رواه عن عبد العزيز بن أبي رواد به ؛ دون الفقرة الثالثة .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٢٨ / ٢٢٩٤ ، ٢٢٩٥) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (ق ٣٣٢ / ١) من طريق بقية عن عبد العزيز ابن أبي رواد به . وقال السيوطي في « الحاوي للفتاوي » (٢ / ٩٦) :

« لا يصح ؛ فإن بقية مدلس وقد عنعنه » .

قلت : وتدليسه من أخبث التدليس ؛ لأنه كان يدلس عن الثقات ما أخذه عن الكذابين والوضاعين ؛ مثل : مجاشع بن عمرو ، وعمر بن موسى الوجيهي وغيرهما ـ كما هو مبسوط في ترجمته ـ ؛ فلا أستبعد أن يكون تلقاه عن أبي الطيب الكذاب هذا أو عن غيره من أمثاله . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد ابن قدامة المقدسي هذا الحديث في رسالته « لمعة الاعتقاد » (ص ١٩) بلفظ :

« من قرأ القرآن فأعربه ؛ فله بكل حرف منه عشر حسنات ، ومن قرأه ولحن فيه ؛ فله بكل حرف حسنة » ! وقال فيه : « صحيح » !

قلت : وهذا غريب جداً ؛ فإنه لا أصل له بهذا اللفظ مطلقاً في شيء من طرقه التي وقفنا عليها ، وقد تقدم تخريجها وبيان عللها ، فكيف مع ذلك يصححه ؟! فأخشى أن يكون مدسوساً عليه ، وقد سئل عنه السيوطي في « الحاوي » (٢ / ٩٦) ؟ فلم يجب عنه بصراحة ، وإنما أورد الأحاديث المتقدمة وضعفها كلها - كما تقدم مشيراً بذلك إلى أنه لا أصل له بهذا اللفظ - ، ولم يفصح ؛ فكأنه أخذته رهبة الشيخ وفضله ، ولذلك لم يورده في « الجامع الكبير » الذي (قصد فيه إلى استيعاب الأحاديث الشريفة النبوية) - كما نص عليه في « المقدمة » - ، وهيهات هيهات !

٦٥٨٥ - (إن المسلمَينِ إذا التقيا فتصافَحا ، وتَساءَلا ؛ أنزلَ الله بينهُما مئةَ رحمةٍ ، تسعة وتسعين لأبشِّهما ، وأطْلقِهما ، وأبرِّهما ، وأحسنهِما مُساءلةً بأخيهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٨٥ / ١ / ٧٨٢٢ و ٨ / ٣٢٨ - ٣٢٩ / ٧٦٦٨ - ط) قال : حدثنا محمد بن موسى الإصطخري قال : حدثنا الحسن بن كثير عن (!) يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا ابنه عبد الله ، ولا رواه عن عبد الله إلا يحيى بن مسمع ، تفرد به الحسن بن كثير » .

قلت : في هذا التعقيب والإسناد ما يلفت النظر :

أولاً : قوله في الإسناد : « الحسن بن كثير عن يحيى بن أبي كثير » : وذلك ؛ لأن يحيى بن أبي كثير من التابعين من الطبقة الخامسة - في اصطلاح الحافظ في « التقريب » - ، ولا يمكن أن يدركه - عادة - من كان في طبقة (الحسن بن كثير) ، وهي طبقة الأئمة الستة ونحوهم ؛ فلعل صوابَ (عن) : (بن) ؛ أي : (الحسن ابن كثير بن يحيى بن أبي كثير) - كما وقع في إسناد الحديث الذي قبل هذا في « المعجم الأوسط » - . وكذلك وقع في « لسان الميزان » ، وذكر عن الدارقطني أنه ضعيف .

ولعله يؤيده ما في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٣٤) :

« الحسن بن كثير : من آل يحيى بن أبي كثير » .

لكن عكر عليه أنه جاء عقبه زيادة من بعض النسخ : [روى عن يحيى بن أبي كثير] . ثم قال :

« حدثنا عنه علي بن حرب الموصلي ، سمعت أبي يقول ذلك ، ويقول : هو مجهول » .

قلت : علي بن حرب هذا توفي سنة (٢٦٥) - كما في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٤٧١) - .

ثانياً : ذكر الطبراني في تعقيبه على الحديث (يحيى بن مسمع) ! وكذلك وقع في « مجمع البحرين » (٥ / ٢٦٤) ، ولم يقع في إسناد الحديث ؛ فلعله سقط منه ، ويكون هو الواسطة بين (الحسن بن كثير) و (عبد الله بن يحيى بن

أبي كثير) ، ولم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي . والهيثمي إنما أعله بالحسن هذا ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (٨ / ٣٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (الحسن بن كثير بن عدي) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : كذا زاد في نسب (الحسن) : (ابن عدي) ! وليس لها ذكر أيضاً في الإسناد !

ولهذه الأمور أو لبعضها قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٧١) :

« رواه الطبراني بإسناد فيه نظر » !

وقول الهيثمي المتقدم : « وبقية رجاله رجال الصحيح » ؛ إنما يعني : دون شيخ الطبراني ـ كما هي عادته ـ ، وهذا لا يشكل على العارفين بهذا العلم ؛ لأن شيوخه أدنى طبقة من شيوخ « الصحيحين » ، وإنما يرد الإشكال حين يقول : وبقية رجاله ثقات ، وهذا يفعله كثيراً ؛ فينبغي الانتباه لهذا ، فكثيراً ما يكون شيخ الطبراني غير موثق ؛ بل وغير ثقة ، وإنما هو التسامح والتساهل ! وشيخه في هذا الحديث (محمد ابن موسى الإصطخري) لم أجد له ترجمة ، وهو مما فات صاحبنا الشيخ الأنصاري ؛ فلم يورده في كتابه القيم « البلغة » ، وقد روى له الطبراني في « الأوسط » خمسة وأربعين حديثاً (٧٦٣٧ ـ ٧٦٨٢) ، وآخر في « الصغير » (رقم ١١١٣ ـ الروض النضير) .

ونحو هذا الحديث ما رواه عبد الخالق بن عبد الله العبدي : نا حكيم بن خذام عن أبان عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« إذا التقى المؤمنان فتصافحا ؛ قسمت بينهما سبعون مغفرة ، تسعة وستون لأحسنهما بِشْراً » .

أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٨٢٠ / ٩٠٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبان - وهو : ابن أبي عياش - وحكيم بن خذام : متروكان .

وعبد الخالق بن عبد الله العبدي : شبه مجهول ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٢٣) من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي عنه .

وإبراهيم هذا : فيه كلام ، وهو في « الثقات » أيضاً (٨ / ٦٧) ، وانظر « التهذيب » . وقد روى عنه أيضاً (أبو بدر عباد بن الوليد الغبري) شيخ الخرائطي في هذا الحديث ، وخفي على الدكتورة المعلقة على « المكارم » ترجمة (عبد الخالق) هذا فقالت : « لم أجده » !

ولحديث أبي هريرة إسناد آخر ؛ لكن فيه دجال ، أذكره للتنبيه عليه : أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٤٤٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٩) من حديث محمد بن عبد الله بن إبراهيم الأشناني بإسنادين له عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

ذكره الخطيب في ترجمة الأشناني هذا وقال :

« روى عن الثقات أحاديث باطلة ، وكان كذاباً يضع الحديث » .

وروى عن الدارقطني أنه قال فيه :

« كذاب دجال » .

ثم ختم ترجمته بقوله :

« وأنا أقول : إنه كان يضع ما لا يحسنه ؛ غير أنه - والله أعلم - أخذ أسانيد صحيحة من بعض الصحف ، فركب عليها هذه البلايا ! ونسأل الله السلامة في الدنيا والآخرة » .

قلت : وإن من تساهل السيوطي وغرائبه أنه تعقب في « لآليه » (٢ / ٢٨٩) ، - وتبعه ابن عراق في « تنزيهه » (٢ / ٢٩٤ / ٤١) - ابنَ الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع بحديث عمر بن الخطاب المتقدم تخريجه بنحوه (٢٣٨٥) من طريق عمر بن عامر التمار ، وهو واهٍ جداً ، وسكت عنه السيوطي ، مع علمه بأن الذهبي تعجب من إخراج الخطيب لأحاديثه ساكتاً عنها ، ولا يبين سقوطها ، وصرح الذهبي ببطلان أحدها - كما سبقت الإشارة إليه هناك - ، ويأتي تخريجه عقب هذا بإذن الله تبارك وتعالى .

ومن تساهل بعض المعلقين وقلة تحقيقهم ، أن المعلق على « مجمع البحرين » أتبع حديث الترجمة الذي هو من رواية (الحسن بن كثير) بقوله :

« قلت : أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٩) » ! فكان عليه أن يشير - على الأقل - أنه من طريق الأشناني الدجال ، وليس من طريق (الحسن بن كثير) كما أوهم !

وإن من الغرائب ما رواه الخطيب في ترجمة (خالد بن خداش) بسنده عن محمد بن المثنى قال :

انصرفت مع بشر بن الحارث في يوم أضحى من المصلى ، فلقي خالد بن خداش المحدث ، فسلم عليه ، فقصر بشر في السلام ؛ فقال خالد : بيني وبينك

مودة من أكثر من ستين سنة ما تغيرت عليك ؛ فما هذا التغير ؟! قال : فقال بشر : ما ههنا تغير ولا تقصير ؛ ولكن هذا اليوم تستحب فيه الهدايا ، وما عندي من عرض الدنيا شيء أهدي لك ، وقد روي في الحديث :

« إن المسلمين إذا التقيا ؛ كان أكثرهما ثواباً أبشهما لصاحبه » ؛ فتركتك ؛ لتكون أكثر ثواباً » !

٦٥٨٦ - (من أخذَ بركابِ رَجُلٍ لا يرجُوه ولا يخافُه ؛ غُفِرَ له . وفي رواية : دخلَ الجنّةَ) .

باطل . أخرجه تمام في « الفوائد » (ق ١٧٦ / ٢) ، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (١ / ١٨٧ / ٣٠٦) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٧٦ - ٧٧ / ١٠٦) من طريق **عمر بن عامر أبي حفص التمار** : نا **جعفر بن سليمان بن علي الهاشمي** عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : عمر بن عامر هذا : قال الذهبي - وتبعه العسقلاني - :

« بصري ، روى عنه أبو قلابة ومحمد بن مرزوق حديثاً باطلاً » . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

« قلت : العجب من الخطيب كيف روى هذا ، وعنده عدة أحاديث من نمطه ؛ ولا يبين سقوطها في تصانيفه » .

قلت : وقد مضى له حديث آخر من هذا النمط الذي يشير إليه الذهبي في المجلد الخامس برقم (٢٣٨٥) ؛ لكن تعصيب الجناية به في حديث الترجمة غير

وارد ؛ لأنه قد توبع ، فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٤٧ / ١٠٦٧٨) وفي « الأوسط » (٢ / ١٢ / ١٠١٦ ـ ط) : حدثنا أحمد بن داود المكي : ثنا حفص بن عمر المازني : ثنا جعفر بن سليمان به نحوه . وقد مضى برقم (٤٥٦٣) .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢١٢) وقال :

« ما كتبناه إلا من حديث حفص بن عمر المازني » !

قلت : وهو مثل (عمر بن عامر) في الجهالة ؛ قال الحافظ في ترجمته المختصرة في « اللسان » ـ وساق له حديثاً آخر ـ :

« لا يعرف » .

وأشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في « مجمع الزوائد » (٨ / ١٦ ـ ١٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (حفص بن عمر المازني) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

لكنه قصر في عزوه لـ « الأوسط » فقط ، وهو في « الكبير » أيضاً ! كما أن توثيقه المذكور مرفوض ؛ لما يأتي بيانه .

وهناك متابع آخر : أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ٩٩) من طريق النسائي قال : أنبأ الفضل بن سهل قال : حدثني أبو محمد عبد الله بن حرب قال : حدثنا حسين المقري عن جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس به .

قلت : وهذه متابعة عزيزة غريبة ؛ (حسين المقري) : لم أعرفه ، ويحتمل أنه : (الحسين بن عيسى الخلال البرازي المقري أبو علي) الذي ترجمه ابن أبي حاتم (١ /

٢ / ٦٠) بروايته عن جمع ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وقال :

« روى عنه أبي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والراوي عنه (عبد الله بن حرب) : الظاهر أنه (الليثي) المترجم عنده أيضاً (٢ / ٢ / ٤١ - ٤٢) بروايته عن جمع وقال :

« كتب عنه أبي ، وقال : ثقة حافظ ، لا بأس به » .

وأمّا (الفضل بن سهل) : فهو ثقة من شيوخ الشيخين .

وبالجملة ؛ فمهما كان هؤلاء الثلاثة ؛ فاجتماعهم على روايتهم الحديث عن جعفر بن سليمان مما يرفع التهمة عنهم - كما لا يخفى على أهل العلم - ، وتلصق بشيخهم جعفر أو أبيه سليمان ؛ وبذلك تزول العلة الأولى .

ويغلب على ظني أن العلة الثانية هي العلة ، وهي : (جعفر بن سليمان بن علي) ؛ فإنه غير معروف بالرواية ، وهو أخو (محمد بن سليمان الهاشمي) أمير البصرة ، وكان له جلالة وقدر ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢٩١ - ٢٩٢) و« طبقات ابن سعد » ، قال هذا : أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال :

رأيت سليمان وعبد الله - ابني علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب - وجعفراً ومحمداً - ابني سليمان بن علي - يحملون سرير يونس بن عبيد على أعناقهم ، فقال عبد الله بن علي : هذا - والله - ! الشرف .

ولأخيه محمد حديث واحد فقط ، تقدم تخريجه في المجلد الثالث برقم (١٠٧٢) ، وهذا جعفر ليس له إلا هذا الحديث الواحد ؛ فيما أعلم .

ويحتمل أن تكون العلة من أبيه سليمان ؛ فإنه غير مشهور أيضاً بالرواية ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦ / ٣٨١) ، وقد روى عنه جمع ، فيهم ثقتان وقال الحافظ : « مقبول » . انظر « التيسير » .

هذا ؛ والرواية الأخرى في « الفردوس » للديلمي (٣ / ٥٨٤ / ٥٨٢٨) ، ولم أقف على إسناده في « الغرائب الملتقطة » ؛ لأن أحاديث (من) مخرومة منه ، وهو على الراجح لا يعدو أن يكون من طريق أحد الثلاثة المذكورين ، وعلى الغالب من طريق حفص بن عمر المازني ، ويؤيده أن الحافظ قال في « تسديد القوس » عقبه :

« الطبراني وأبو نعيم عن ابن عباس ، وفيه قصة زيد بن ثابت » .

يشير إلى أن الديلمي رواه من طريق المذكورين ؛ إما تعليقاً على أبي نعيم - وهذا عن الطبراني - ، وإما بإسناده إليه عنه ، أو عن كل منهما . لكن القصة عن زيد لم ترد في شيء من الروايات المتقدمة ؛ فأخشى أن يكون في العبارة شيء . وقد روى الخطيب في « الجامع » (رقم ٣١١) من طريق أبي معشر قال :

أتيت حماد بن زيد ، فلما قمت لأركب ؛ أمسك بركابي ، فاقشعررت من ذلك ولم أركب ، فقال : ما بلغك أنه روي في الحديث : « من أمسك بركاب أخيه لغير ضيعة ؛ غفر له » ؟

ثم جاءني حماد بن زيد ، فلما قام ليركب ؛ أمسكت بركابه ، فامتنع من الركوب ، وقال : أما سمعت الخبر المروي :

« لا تكرم أخاك بما يشق عليه » ؟!

فجعل أبو معشر يقوم ويقعد » .

وفي إسناده (أحمد بن نصر بن عبد الله الذارع) ، قال الذهبي في « المغني » :

« شيخ بغدادي ، وضاع مفتر ، له جزء مشهور . قال الدارقطني : دجال » .

وحديث الترجمة عزاه السيوطي لابن عساكر فقط عن ابن عباس - كما في « كنز العمال » (٩ / ١٥٦ / ٢٥٥٠١) - .

٦٥٨٧ - (ليسَ على الماء جَنابةٌ ، ولا على الأَرضِ جنابةٌ ، ولا على الثَّوبِ جَنابةٌ) .

منكر . أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ١١٣ / ٩) من طريق **أبي عمر المازني حفص بن عمر** : ثنا سُليم بن حيان عن سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عمر المازني هذا : لا يعرف - كما قال الحافظ - ، وأشار إلى ذلك الهيثمي - كما تقدم في الحديث الذي قبله - .

ومن فوقه من رجال الشيخين .

لكن الراوي عن المازني (**جعفر بن محمد بن عيسى العسكري**) : لم أجد له ترجمة ، ولا أستبعد أن يكون الذي ذكره أبو جعفر الطوسي في « رجال الشيعة » هكذا ؛ إلا أنه لم ينسبه (العسكري) - كما في « اللسان » (٢ / ١٢٣ / ٥٢٤) - .

ثم روى الدارقطني من طريق زكريا عن عامر عن ابن عباس قال :

« أربع لا يجنبن : الإنسان ، والماء ، والأرض ، والثوب » .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير أنّ (زكريا) - وهو : ابن أبي زائدة - كان يدلس

كثيراً عن الشعبي - كما قال أبو زرعة الرازي وغيره - ، وهو (عامر) هنا .

والجملة الأولى من حديث الترجمة صحيحة ؛ لأن لها طريقاً أخرى من حديث ابن عباس مرفوعاً ، سبق تخريجها في « الصحيحة » برقم (٢١٨٥) ، وفي « الإرواء » (١ / ٦٤ / ٢٧) ، و « صحيح أبي داود » برقم (٦١) .

٦٥٨٨ - (قال اللهُ : أيّها الشابُّ ! التاركُ شهوتَه لي ، المبتذلُ شبابَه من أجْلي ؛ أنتَ عندي كبعضِ ملائكتي ، ولكَ عندي كلّ يومٍ وليلةٍ أجر صِدِّيق)(*) .

موضوع . رواه ابن عدي (١٧٤ / ٢ و ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٨ - ط) ، وعنه الجرجاني (٣٣٢) عن **سعد بن سعيد** عن الثوري عن منصور عن أبي الضحى ومسروق - كذا قال - عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« سعد بن سعيد يلقب سعدويه كان رجلاً صالحاً حدث عن الثوري وغيره بما لا يتابع عليه ، ولم يكن ذلك من تعمد منه فيها أو ضعف في نفسه ، إلا لغفلة كانت تدخل عليه ، وهكذا الصالحون ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً وهو من أهل بلدنا ونحن أعرف به » .

قلت : قال الذهبي عقب الحديث :

« فهذا موضوع على سفيان » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : ويستشم منه رائحة الإسرائيليات ، ويؤيده أن ابن المبارك رواه في

(*) سبق للشيخ رحمه الله تخريج هذا الحديث دون آخره في سياق حديثٍ طويل في المجلد التاسع (٤٠٠٦) ؛ فانظره . (الناشر) .

« الزهد » (١٧٠ / ٢ ، من الكواكب ٥٧٥) بسنده إلى **يزيد بن ميسرة** قال : . . . فذكره . فكأنه أصل الحديث تلقاه عن بعض أهل الكتاب ثم وهم فيه بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ ، ويزيد هذا له ترجمة في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٢٨٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . والسند إليه حسن .

٦٥٨٩ - (إذا تزيّن القومُ بالآخرة ، وتجمّلوا للدّنيا ؛ فالنّار دارُهم) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٢٦) من طريق **عبد الله ابن إبراهيم بن أبي عمرو** : ثنا **هارون بن هارون الهديري** عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، أورده ابن عدي في ترجمة (الهديري) هذا في مناكير له ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وأحاديثه عن الأعرج ، وعن مجاهد وعن غيرهما مما لا يتابعه الثقات عليه » .

قلت : وتقدّم له حديث آخر عن الأعرج برقم (٢٤٦١) .

لكن عقب على الحديث بقوله :

« وهذا لعل البلاء فيه من عبد الله بن إبراهيم الغفاري ، لا من هارون بن هارون » .

قلت : قد قال فيه ابن حبان (٢ / ٣٧) :

« كان ممن يأتي عن الثقات المقلوبات ، وعن الضعفاء الملزقات » . وقال الحاكم :

« روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره » .

٦٥٩٠ - (قد رأيتُ عبدَ الرحمن بنَ عوفٍ يدخلُ الجنّة حَبْواً) .

كذب . أخرجه أحمد في (مسند عائشة) (٣ / ١١٥) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٣) ، وكذا ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ١٢٤) ، والبزار (٣ / ٢٠٩ / ٢٥٨٦ - كشف) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٨٩ - ٩٠) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٩٨) من طرق عن عمارة ابن زاذان عن ثابت عن أنس قال :

بينما عائشة في بيتها إذ سمعت صوتاً في المدينة ؛ فقالت : ما هذا ؟ قالوا : عِير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام ؛ تحمل من كل شيء ، قال : فكانت سبع مئة بعير ، قال : فارتجت المدينة من الصوت ، فقالت عائشة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف ، فقال :

إن استطعت ؛ لأدخلنها قائماً ! فجعلها بأقتابها وأحمالها في سبيل الله عز وجل .

وأخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٣ / ١٧٨ / ١٣٨١) ، وعنه ابن عساكر (١٠ / ١١٧) من طريق أخرى عن عمارة بن زاذان به ، وزاد في أوله قصة هجرة عبد الرحمن رضي الله عنه إلى المدينة ومؤاخاة النبي ﷺ بينه وبين عثمان بن عفان (كذا) . . . الحديث وفيه قوله ﷺ :

« أَوْلِم ولو بشاةٍ » ، قال : فكثر ماله ، حتى قدمت له سبع مئة راحلة . . . الحديث .

وضعف إسناده المعلق عليه بعمارة بن زاذان ، وهو كما قال أو أسوأ - كما يأتي - ، ولكنه قال :

« ولبعضه شواهد . انظر حديث ١٣٨٨ » .

والحديث الذي أحال عليه عزاه للبخاري ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦ / ٣٤٣ / ١٩٢٣) ، و« آداب الزفاف » (ص ١٤٩ - ١٥٠) ، ولكن خفي عليه أمران مهمان :

أحدهما : ذكر (عثمان بن عفان) فيه . . والمحفوظ : (سعد بن الربيع) رضي الله عنهما ؛ كما قال ابن عساكر (١٠ / ١١٧) .

والآخر : أن حديث الترجمة موضوع متناً - وإن كان سنده ضعيفاً - ؛ ولذلك أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ؛ تبعاً للإمام أحمد ، وتبعه الحافظ ابن حجر - كما يأتي - ، فقال ابن الجوزي عقبه :

« قال أحمد بن حنبل : هذا الحديث كذب منكر . قال : و(عمارة) يروي أحاديث مناكير . وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به » .

وقد قعقع عليه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤١٢ - ٤١٤) كما هي غالب عادته ! لأن الشواهد التي ساقها كلها معلولة ، ويطول الحديث جداً بإخراجها ، وبيان عللها مع تضارب متونها ، واختلاف ألفاظها ، ولعله ييسر لي تخريج بعضها وبيان عللها . ويكفي العاقلَ المنصف قولُ أحمد المتقدم ، ومثله قول النسائي في بعض تلك الشواهد :

« حديث موضوع » .

ذكره ابن الجوزي ، وأقره السيوطي !

ونحو ذلك قول الحافظ ابن حجر في رسالته « القول المسدد » - بعد أن ساق حديث أغلب بن تميم الآتي عقب هذا إن شاء الله وبعد هذا - (ص ٢٥) :

« وفيه من النكارة أيضاً إخاء عبد الرحمن لعثمان ، والذي في « الصحيحين » أنه سعد بن الربيع . . وهو الصواب .

والذي أراه عدم التوسع في الكلام عليه ؛ فإنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه كذب . وأولى مجاملة أن نقول :

هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يضرب عليها ؛ فإما أن يكون الضرب ترك سهواً ، وإما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتب الحديث ، وأخل بالضرب . والله أعلم » .

ثم بدا له أن لا يكتفي بشهادة الإمام أحمد ، وأن يتوسع في الكلام عليه ، فساق أحاديث أخرى ؛ كما فعل السيوطي من بعده ، وهو تابع له في ذلك ، ومستشهداً بها ، وسترى أنها غير صالحة للشهادة ؛ إما سنداً ، وإما متناً . وقد أشار إلى ذلك الحافظ المنذري في « الترغيب » (٤ / ٨٩) ، فقال عقب حديث عبد الله ابن أبي أوفى الآتي برقم (٦٥٩٢) :

« وقد ورد من غير ما وجه ، ومن حديث جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله ، ولا يسلم أجودها من مقال ، ولا يبلغ منها شيء بانفراده درجة الحسن ، ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ : « نعم المال الصالح ، للرجل الصالح »[1] ؛ فأنى ينقص درجاته في الآخرة ، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة ؛ فإنه لم يرد هذا في حق غيره ، إنما صح : « سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم »[2] ، على

---

(١) أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٢٩٩) وغيره ، وهو في « المشكاة » (٣٧٥٦ / التحقيق الثاني) .

(٢) فيه أحاديث صحيحة خرج هو بعضها ، وانظر « المشكاة » (٥٢٤٣) .

الإطلاق . والله أعلم » .

وهذا كلام قوي متين يشير إشارة قوية إلى بطلان الحديث من حيث معناه ، وهو ما صرح به ابن الجوزي ؛ فقال (٢ / ١٣ ـ ١٤) من « موضوعاته » :

« قلت : وبمثل هذا الحديث الباطل تتعلق جهلة المتزهدين ، ويرون أن المال مانع من السبق إلى الخير ! ويقولون : (إذا كان ابن عوف يدخل الجنة زحفاً لأجل ماله ؛ كفى ذلك في ذم المال !) ، والحديث لا يصح ، وحاشا عبد الرحمن المشهود له بالجنة أن يمنعه ماله من السبق ! لأن جمع المال مباح ، وإنما المذموم كسبه من غير وجهه ، ومنع الحق الواجب فيه ، وعبد الرحمن منزه عن الحالين ، وقد خلف طلحة ثلاثمائة حمل من الذهب ، وخلف الزبير وغيره ، ولو علموا أن ذلك مذموم ؛ لأخرجوا الكل .

وكم قاصٍّ يشوق بمثل هذا الحديث ، ويحث على الفقر ، ويذم الغنى . فيالله درّ العلماء الذين يعرفون الصحيح ، ويفهمون الأصول » .

قلت : ولوضوح هذا الكلام ونحوه استنكر الحديث من ليس من عادته ذلك ، أعني به الحافظ الهيثمي ؛ فإنه قال عقبه في « كشف الأستار » :

« قلت : هذا منكر ، وعلته (عُمارة بن زاذان) : قال الإمام أحمد : له مناكير . وقال أبو حاتم : لا يحتج به . وضعفه الدارقطني » .

ثم قال : « لا يصح في دخوله حبواً حديث » .

وعمارة بن زاذان مع تضعيف المذكورين إياه ، واستنكارهم لحديثه ـ كما رأيت ـ فقد وثقه أحمد في بعض الروايات عنه ؛ فلا يفيده متابعة أغلب بن تميم إياه ؛ لأنه

أشد ضعفاً منه ، ولا سيما وقد زاد في متنه زيادة منكرة ؛ فقال حَبّان بن أغلب بن تميم : ثنا أبي : ثنا ثابت البناني عن أنس به مرفوعاً بلفظ :

« أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتي عبد الرحمن بن عوف ، والذي نفسي بيده ! لا يدخلها إلا حبواً » .

أخرجه البزار (٢٥٨٧) وقال :

« وأغلب : لا نعلم روى عنه إلا ابنه » .

قلت : بلى ، قد روى عنه غيره ، ولكنه ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٧٥) :

« روى عنه يزيد بن هارون ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم » .

وابنه (حَبان) - الراوي عنه هذا الحديث - : قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٧١) :

« روى عنه أبي قديماً ، ثم أمسك عنه ، وقال : هو ضعيف الحديث » .

قلت : فالسند ضعيف جداً ؛ لحال أبيه المذكور ، وقد جزم بضعفه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٢٦٦) ، فقول الحافظ في « القول المسدد » (ص ٢٤) - وتبعه السيوطي - :

« قلت : وأغلب شبيهٌ بـ (عمارة) في الضعف ، لكن لم أر من اتهمه بالكذب » .

قلت : يكفي في رد الاستشهاد به شدة ضعفه الذي أشار إليه البخاري بقوله : « منكر الحديث » - كما هو معلوم من اصطلاحه - ، ومما يدل على ذلك تفرده بذكر

(أولية الدخول) دون سائر طرق الحديث على ضعفها كلها ووهائها ؛ وهو مثال صالح من الأمثلة الكثيرة على أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها كما حققه العلماء ، والناشئون في هذا العلم ما بين إفراط وتفريط ـ كما هو معروف عند العلماء النقاد ؛ مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ـ .

ولذلك كان هو من هؤلاء العلماء الذين تبعوا الإمام أحمد في قوله بتكذيب هذا الحديث ؛ فقال في « الفتاوى » (١١ / ١٢٨) :

« وما روي : أن ابن عوف يدخل الجنة حبواً ؛ كلام موضوع لا أصل له ؛ فإنه قد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر ، ثم أهل بيعة الرضوان ، والعشرة مفضلون على غيرهم . . . » .

وأما تلميذه الحافظ الذهبي ؛ فلم يوضح موقفه من هذا الحديث ؛ فإنه بعد أن ضعف إسناده بـ (عمارة بن زاذان) في « السير » (١ / ٧٧ ـ ٧٨) قال متكلفاً تأويله ـ وكأنه أخذ برهبة « المسند » ـ :

« وبكل حال ؛ فلو تأخر عبد الرحمن عن رفاقه للحساب ، ودخل الجنة حبواً على سبيل الاستعارة وضرب المثل (!) فإن منزلته في الجنة ليست بدون منزلة علي والزبير ، رضي الله عن الكل » .

٦٥٩١ ـ (إنِّي أَعجبني لقاكُم أمَّتي ! في الجنّةِ . فقلتُ : أيّما ؟ قال : الصّعاليكُ المجاهدونَ في سبيل الله ؛ إني رأيتُ أحدَهم وإنّه ليمرّ بحجَبَةِ الجنّة فيرمِي إليهم بسيفِه ويقولُ : دونَكم ، لمْ أُعْطَ ما تحاسبوني عليه ، ثم يعتَقُ فيدخلُ الجنةَ .

ورأيتُ أبطأَ النّاسِ دخُولاً الجنّة النّساء وذوُو الأموالِ ، وما قامَ عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ حتى استبطأتُ له القِيامَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ٤٠٦ / ٧٠٥) من طريق أرطاة بن المنذر عن **حفص بن ثابت الأنصاري** عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عمته حفصة بنت عمر قالت :

كان يوم من أيامها من رسول الله ﷺ ، فنام في بيتها ، وطالت نومته ، فهبتُ أن أوقظه ، فأهبته ، فَهَبَّ من نومه محمرة عيناه ، فقلت : يا رسول الله ! إني هبت أن أوقظك من نومك ، فأهبتك ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

إحداهما : الانقطاع بين (عبد الحميد بن عبد الرحمن . . .) وعمته حفصة ؛ كما أفاد ذلك الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« أرسل عن حفصة رضي الله عنها » .

والأخرى : ضعف حفص بن ثابت الأنصاري : نسب إلى جده ؛ فإنه (حفص ابن عمر بن ثابت بن زرارة الأنصاري) ؛ قال ابن أبي حاتم في « الجرح » (١ / ٢ / ١٨٠) :

« سمعت علي بن الجنيد يقول : هو منكر الحديث » .

وأما قول أخينا الفاضل حمدي السلفي في تعليقه على الحديث في « مسند الشاميين » :

« وفي حفص بن عمر بن ثابت كلام كثير . . . » فليس دقيقاً ؛ لأنه يوهم أن

الكلام في جرحه ، وليس كذلك ، فاقتضى التنبيه !

ومن العلتين المذكورتين يتبين ضعف قول الحافظ (ص ٢٥) من « القول المسدد » أنه شاهد قوي الإسناد ! ثم مضى ، ولم يتكلم عليه بشيء ! وتبعه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤١٣) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٥ - ١٦) !!

ثم إنه لو سلمنا بالقوة المدعاة ، وأنه شاهد ؛ فهو شاهد قاصر ؛ بل هو شاهد عليه لا له ؛ لأنه رؤيا منامية قابلة للتأويل من جهة ، ثم إنه ليس فيه أنه رآه يحبو حبواً ، من جهة أخرى ؛ فبطل الاستشهاد به . فتأمل منصفاً .

ويشهد لكونه رؤيا منامية ؛ ما رواه ابن عساكر (١٠ / ١٢٤) من طريق أبي العباس السراج بسنده الصحيح إلى عمرو بن أبي عمرو [عن] **عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه** : أن النبي ﷺ رأى في النوم أنه دخل الجنة ، فلم يجد فيها أحداً إلا فقراء المؤمنين ، ولم يجد من الأغنياء إلا عبد الرحمن ابن عوف . قال : رأيت عبد الرحمن دخلها حين دخلها حبواً . فأرسلت أمّ سلمة إلى عبد الرحمن تبشره : رآك دخلت الجنة ، ورآك دخلتها حبواً . فقال عبد الرحمن :

إن لي عِيراً أنتظرها ؛ فهي في سبيل الله بأحمالها ورقيقها ، وإني لأرجو أن أدخلها غير حبو .

قلت : وهذا مع إرساله فإن (محمد بن عبد الرحمن بن عوف) لم أجد له ترجمة ، وهو أكبر أولاده وبه يكنى . ثم رأيته في « الثقات » (٥ / ٣٥٤) .

وابنه عبد الواحد بن محمد يبدو أنه من المجاهيل ؛ فقد أورده البخاري وابن أبي حاتم في « كتابيهما » ، وكذا ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٢٧) من رواية

عاصم بن عمر بن أبي قتادة عنه عن جده عبد الرحمن بن عوف ، لم يذكروا فيه : « عن أبيه » ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال البخاري :

« قال سليمان بن بلال ، وعبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمرو(*) بن أبي قتادة ، ولم يذكر عبد العزيز عن عاصم » .

قلت : وهي رواية ابن عساكر ـ كما تقدم ـ ؛ فلا أدري إذا كان قوله فيها :

« عن أبيه » محفوظاً .

ثم إن الحديث ـ مع ضعفه ـ يخالف الحديث الذي قبله ؛ لأنه ذكر الاستبطاء فقط ، ولم يذكر (الحبو) .

ومثله الحديث الآتي :

٦٥٩٢ ـ (إنِّي رأيتُ الليلةَ منازِلَكم في الجنّةِ ، وقرب منازلكم . ثمّ أقبلَ على أبي بكْرٍ ، فقال :

يا أبا بكْرٍ ! إنِّي لأعرفُ رجُلاً ، أعرف اسْمَه واسْمَ أبيه ، واسْمَ أمّهِ ، لا يأتي باباً من أبوابِ الجنّة إلا قالوا : مرْحباً مرْحباً . فقال (سلمانُ) : إن هذا لمرتفعٌ شأنُه يا رسولَ الله ! قال : فهُو أبو بكر [بن] أبي قُحافة .

ثم أقبلَ على عُمَرَ ، فقال : يا عمرُ ! لقد رأيتُ في الجنّة قصْراً من درّة بيضاءَ ، [شرَفُه من] لؤلؤ أبيض ، مشيَّد بالياقوتِ ، فقلتُ : لمن هذا ؟

فقيلَ : لفتىً من قريش . فظننتُ أنّه لي ، فذهبتُ لأدخلَه ، فقال : يا محمّد ! هذا لِعمرَ بن الخطّاب . فما منعَني من دخوله إلا غيرتُك يا أبا حفْصٍ ! فبكى عمرُ ، وقالَ : بأبي وأمِّي ! أَعليكَ أغارُ يا رسولَ الله !؟

ثم أقبلَ على عثمانَ فقال : يا عثمانُ ! إنّ لكلِّ نبي رَفيقاً في الجنّة ، وأنتَ رفيقي في الجنّةِ .

ثمّ أَخذَ بيدِ عليٍّ فقالَ : يا عليّ ! أوَما ترضَى أنْ يكونَ منزلُك في الجنّةِ مقابلَ منْزِلي ؟

ثمّ أَقبلَ على طلْحةَ والزبير ، فقالَ : يا طلحةُ ! ويا زبيرُ ! إنّ لكلّ نبيٍّ حواريّ ، وأنتما حواريّ .

ثمّ أقبلَ على عبد الرحمن بن عوف فقال : لقد بُطِّئَ بكَ عنّي من بين أصْحابي حتّى حسبتُ أَن تكونَ هلكتَ ، وعرقتَ عرقاً شديداً ، فقلتُ : ما بطّأَ بكَ ؟ فقلتَ : يا رسولَ الله ! من كثْرةِ مالي ؛ ما زلتُ موقوفاً[1] محاسباً ؛ أُسألُ عن مالي من أين اكتسبتَ ؟ وفيما أنفقتَه ؟) .

منكر موضوع ! لوائح التركيب والصنع والوضع عليه لائحة . أخرجه البزار (٣ / ٢١٨ / ٢٦٠٦ ـ كشف الأستار) وابن عساكر في « التاريخ » (١٠ / ١٢٣ ـ ١٢٤) من طريق عمار بن سيف عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال :

خرج رسول الله ﷺ على أصحابه أجمعَ ما كانوا ، فقال : . . . فذكره .

---

(١) الأصل : (موثوقاً) . . والتصحيح من مصورة الأصل (ق ٢٤٤ / ١) ، و« تاريخ ابن عساكر » و« القول المسدد » .

وأخرج منه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٩٩) قصة عبد الرحمن بن عوف فقط ، وزادوا ـ والسياق كله للبزار ـ :

فبكى عبد الرحمن وقال : يا رسول الله ! هذه مئة راحلة ، جاءتني الليلة من تجارة[1] مصر ؛ فإني أشهدك أنها على أهل المدينة وأبنائهم ، لعل الله يخفف عني ذلك اليوم » .

وقال الهيثمي عقبه :

« قلت : هذا الذي في حق عبد الرحمن بن عوف لا يصح ، وعمار بن سيف منكر الحديث . قال البزار : عمار بن سيف صالح ، ولا نعلم هذا يروي عن ابن أبي أوفى إلا بهذا الإسناد . قلت : البزار يتساهل في التوثيق ، وهذا الحديث ضعيف » .

قلت : الظاهر أن البزار لا يعني بقوله : « صالح » : صالح الحديث ؛ وإنما في العبادة . ويؤيده أنه ضعفه في روايته ، وبذلك تأوله الحافظ في « التهذيب » ؛ فقال ـ بعد أن حكى أقوال الأئمة فيه توثيقاً وتجريحاً ـ :

« وقال البزار : ضعيف ، وقال في موضع آخر : صالح . يعني : في نفسه » .

وهذا هو الذي انتهى رأي الحافظ إليه جمعاً بين الأقوال المشار إليها ، فقال في « التقريب » :

« ضعيف الحديث ، عابد » . وجزم بضعفه في « القول المسدد » (ص ٢٦) ، ونحوه قول الذهبي في « الكاشف » :

---

(١) الأصل : (بحارة) ، وعلق عليه الشيخ الأعظمي بقوله : « البحرة : البلدة ، والعرب تسمي المدن والقرى البحار » .

قلت : هذا لا غبار عليه لغة ، لكن الشيخ لم يحسن قراءة الأصل فإنه فيه (ىحاره) . . مهملاً دون إعجام ، والصواب ما أثبته ـ كما في المصدرين المذكورين آنفاً ـ .

« صالح عابد ، ضعفه أبو حاتم » .

قلت : وهذا تلخيص منه لقول أبي حاتم في « الجرح » (٣ / ١ / ٣٩٣) :

« كان شيخاً صالحاً ، وكان ضعيف الحديث ، منكر الحديث » . وقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ٨٩) :

« رواه البزار ـ واللفظ له ـ والطبراني ، ورواته ثقات إلا عمار بن سيف وقد وثِّق » .

قلت : فأشار بقوله : « وقد وثق » إلى تليين توثيقه ، وأكد ذلك بكلامه الذي نقلته في الحديث (٦٥٩٠) وخلاصته : أن الحديث المذكور هناك لا يبلغ شيء من طرقه بانفراده درجة الحسن ، وأنه منكر من حيث متنه .

فأقول : وهذا مثله في النكارة وأشد بالنسبة لسياقه الطويل ؛ فإن الصنع والوضع ظاهر عليه ـ كما ذكرت في مطلع التخريج ـ ، وليس من الضروري أن يكون ذلك قصداً ؛ فقد يكون سهواً بسبب الانصراف عن العناية بحفظ الحديث وضبطه ، والانشغال بكثرة العبادة ؛ كما هي عادة طائفة من الرواة الصالحين ، كما هو معروف من أقوال الحفاظ وتراجمهم لبعضهم ، وبخاصة منهم ابن حبان ـ كما هو قوله في عمار هذا نفسه ـ ، ففي كتابه « الضعفاء » (٢ / ١٩٥) :

« كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » .

والذي أريد أن أنتهي إليه أن (عماراً) هذا : إذا كان صلاحه منعه من تعمد الوضع ؛ فلا أقل من القول بأنه غُلب على أمره ، واختلطت عليه بعض الأحاديث الصحيحة ، فتركب منها في ذهنه هذا الحديث الطويل الغريب ، وزاد في بعضها

زيادات لا أصل لها فيها ، وساق فيه بعض فضائل الخلفاء الأربعة وطلحة والزبير ، وساقها سياقاً واحداً ، وألحق في آخره قصة عبد الرحمن هذه ، على أنها من تمام الرؤيا ، كما أنه زاد فيها جملة الاكتساب والإنفاق ، وهي كذلك معروفة في بعض الأحاديث الصحيحة ، ثم هي مع ذلك أقل نكارة من الحديث المتقدم برقم (٦٥٩٠) : « يحبو حبواً » ! لأنها رؤيا ، وفيها الاستبطاء ؛ فحديثها من هذه الحيثية كحديث حفصة المخرج قبله ، والحديث المرسل المخرج تحته .

ومثله حديث مطرح بن يزيد عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

« دخلت الجنة فسمعت فيها خشفة بين يدي . . . » الحديث بطوله ، وفيه قصة استبطائه عبد الرحمن بن عوف نحو ما في حديث الترجمة . وقد سقت لفظه بتمامه وخرجته فيما تقدم برقم (٥٣٤٦) ، وبينت أنه ضعيف جداً مسلسل بالعلل . وأزيد هنا فأقول :

إنّ ابن الجوزي أورده من هذا الوجه في « الموضوعات » (٢ / ١٤٠) وقال :

« لا يصح » .

وإن الطبراني لفظه : « أريت البارحة كأني دخلت الجنة . . . » . وكذلك رواه ابن عساكر (١٠ / ١٢٣) .

قلت : فهي رؤيا منامية أيضاً ؛ لو صحت .

ويخالف هذه الأحاديث ، ويتفق في الجملة مع الحديث الأول رقم (٦٥٩٠) ، ولكنه لا يصح أيضاً وهو :

٦٥٩٣ - (يا عبدَ الرحمن ! إنّك من الأغنياءِ ، ولنْ تدخلَ الجنّةَ إلا زحْفاً ؛ فأقْرض اللهَ يطْلق قدمَك .

فقالَ عبدُ الرحمن : ما الذي أُقْرض أو أُخْرج ؟ (وفي رواية : وما الذي أُقْرضُ اللهَ يا رسولَ الله ! قال : تبدأُ بما أمسيتَ فيه . قال : أمن كلِّه أجمعُ يا رسولَ الله !؟ قال : نعم) ، وخرجَ عبدُ الرحمن [وهو يهمُّ بذلكَ] ، فبعثَ إليه رسولُ الله ﷺ فقالَ : [إنّ جبريلَ قال :] مُرْ عبدَ الرحمن فلْيضفِ الضّيفَ ، ولْيطعمِ المسكينَ ، ولْيعطِ السائلَ ، [ويبدأْ بمَنْ يعولُ] ؛ فإنّ ذلكَ يجْزيه من كَثيرٍ مّا هو فيه) .

منكر جداً ؛ بل موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ٣١١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٣ / ١٣١ - ١٣٢) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ / ٢٥٨٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٩٩) ، وابن عساكر (١٠ / ١٢٢ - ١٢٣) من طريق **خالد** بن يزيد بن أبي **مالك** عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، والسياق للبزار ، والزيادات لابن سعد والحاكم وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : خالد ضعفه جماعة ، وقال النسائي : ليس بثقة » .

وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٢٦٦) متعقباً الحاكم أيضاً :

« قلت : بل ضعيف ؛ فيه خالد بن أبي مالك ، ضعفه الجمهور » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، مع كونه فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين » .

وبما تقدم [تعلم] أنه تسامح معه حين اقتصر على قوله فيه في كتابه « القول المسدد » (ص ٢٥) :

« وفي هذا السند ضعف » .

ولقد كان أقوى منه حكماً شيخه الهيثمي ـ على خلاف العادة ـ ؛ فقال عقب الحديث في « كشفه » :

« قلت : لا يثبت في هذا شيء ، وقد شهد عبد الرحمن بدراً . وشهد ﷺ له بالجنة ، وهو أحد العشرة ؛ فلا نلتفت إلى أحاديث ضعيفة » .

هذا ؛ ومن الملاحظ أن الحديث تميز في النكارة على أحاديث (الحبو) المتقدمة : أنه زاد فيه أمر عبد الرحمن بالخروج من ماله كله ، ثم تراجع عنه بأمر جبريل بالإبقاء عليه ، مع الأمر بإطعام الضيف وغيره مما ذكره ؛ فكأن راويه يرد بهذه الزيادة على الذين استدلوا بتلك الأحاديث على ذم المال ، والحض على الخروج منه من المتزهدين ، وقد ذكرنا كلام ابن الجوزي في الرد عليهم فيما تقدم تحت الحديث (٦٥٩٠) .

٦٥٩٤ ـ (نِعْمَ الفرسُ تحتَكما ، ونِعْم الفارسُ هُما . يعني : الحسنَ والحسينَ رضي الله عنهما) .

ضعيف جداً . روي عن عمر ، وسلمان ، وأبي جعفر الباقر مرسلاً ، رضي الله عنهم جميعاً ، والأسانيد عنهم واهية ؛ وإليك البيان :

١ ـ أما حديث عمر : فيرويه علي بن هاشم بن البريد عن **محمد بن عبيد الله ابن أبي رافع** عن زيد بن أسلم عن أبيه عنه .

أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٢٢٥ / ٢٦٢١ ـ كشف الأستار) من طريق الحسن بن عنبسة ، وأبو يعلى في « المسند الكبير » من طريق **الحسين الأشقر** ـ كما في « المجمع » (٩ / ١٨٢) ، و« المقصد العلي » (٢ / ٢٠١ / ١٣٦٦) ، و« المطالب العالية المسندة » (ق ٦٤ / ١) ـ ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٦٦) عن شيخه أبي يعلى ، وقال البزار :

« لا يروى إلا عن عمر بهذا الإسناد ، ولم يتابع محمد بن عبيد الله على هذا » . وقال ابن عدي :

« والبلاء فيه من علي بن هاشم ، لا من حسين » .

كذا قال ! ولا وجه للحمل فيه على (علي بن هاشم) ؛ فقد وثقوه ، وروى له مسلم ، ومن الموثقين ابن عدي نفسه ؛ فقد ترجمه في « الكامل » وختمها بقوله :

« وقد حدث عنه جماعة من الأئمة ، وهو ـ إن شاء الله ـ صدوق في روايته » .

قلت : يشير إلى أنه كان يتشيع ، وأن ذلك لا يضر في حديثه ؛ لأنه صدوق ، وهو الحق .

وإذ الأمر كذلك ؛ فالصواب خلاف ما ادعى من البلاء ، أعني : أن البلاء من الراوي عنه عنده : الحسين الأشقر ؛ لأن فيه كلاماً كثيراً ، حتى كذبه بعضهم ، وابن عدي نفسه ذكر له في ترجمته بعض المناكير وقال في أحدها : « البلاء منه » ! وسيأتي تخريجه برقم (٦٥٩٥) . وذكر له الذهبي حديثاً آخر ، وقال : « باطل » ،

وهو مخرج في المجلد الثامن منها برقم (٣٩١٣) ، وتقدمت له أحاديث أخرى واهية في مجلدات أخرى منها - أعني : « الضعيفة » - ؛ فليراجع من شاء فهارسها الخاصة بالرواة المترجم لهم .

ومع ذلك كله فهناك من وثقه ؛ فقال ابن معين : « صدوق » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٨٤) ، ولكنه لم يخرج له في « صحيحه » شيئاً ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم ، ويغلو في التشيع » .

ومهما يكن من أمر ؛ فالحمل عليه في هذا الحديث غير وارد لوجهين :

أحدهما : أنه قد تابعه عند البزار - كما تقدم - (الحسن بن عنبسة) . وقد ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣١) برواية ثلاثة من الثقات ، ويلحق بهم رابع ، وهو : الجراح بن مخلد ، شيخ البزار فيه ، وقد وثقه ابن حبان (٨ / ١٦٤) والبزار وغيرهما ؛ وعلى هذا فـ (الحسن بن عنبسة) هو على شرط ابن حبان لرواية هؤلاء الثقات عنه ، فكان عليه أن يذكره في « ثقاته » ولم أره فيه !

والمقصود أن هذه متابعة قوية من (الحسن) لـ (الحسين) ؛ فكأنه من أجلها انصرف ابن عدي عن إعلاله بـ (الحسين) إلى إعلاله بـ (علي بن هاشم) ؛ لكن فيه ما عرفت .

والوجه الآخر : أن شيخ (علي بن هاشم) - وهو : (محمد بن عبيد الله بن أبي رافع) - هو العلة ؛ فإنه من المتفق على تضعيفه ، ولقد أحسن البزار بالإشارة إلى ذلك بقوله فيما تقدم :

« ولم يتابع عليه » .

فالعجب من ابن عدي كيف غفل عنه ، وقد ساق له في ترجمته (٥ / ١١٣) عدة أحاديث منكرة ، بعد أن روى عن البخاري أنه « منكر الحديث » ، ومنها حديث طنين الأذن ، وقد تقدم تخريجه في « الضعيفة » (٢٦٣١) ، وقال ابن عدي :

« هو في عداد شيعة الكوفة ، ويروي من الفضائل أشياء لا يتابع عليها » .

وأما ابن حبان فشذ عن الجماعة ؛ فوثقه ! لكنه عاد إليهم ؛ فأورده في « الضعفاء » وقال :

« منكر الحديث جداً » . وكذا قال أبو حاتم . انظر كتابي « تيسير انتفاع الخلان » .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الأوهام الفاحشة قول الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٨٢) :

« رواه أبو يعلى في « الكبير » ، ورجاله رجال الصحيح ، ورواه البزار بإسناد ضعيف » !!

قلت : فَرْقٌ بين إسناديهما مع أن مدارهما على (علي بن هاشم) ؛ فهو إسناد واحد ؛ لكن هناك فرق شكلي - لعله سبب الوهم - وهو أن (محمد بن عبيد الله ابن أبي رافع) لم يقع مسمى في رواية أبي يعلى ، ولكن هكذا : (ابن أبي رافع) ؛ فتوهم الهيثمي أنه (عبيد الله بن أبي رافع) والد محمد ، وهو من رجال « الصحيح » ! ولم يتأمل في رواية البزار الكاشفة عن أنه ولده ! هذا يمكن أن يوجه وهمه فيه ، ولكن ما وجهه ، وفي سند أبي يعلى (الحسين الأشقر) وهو مع ضعفه الشديد ليس من رجال (الصحيح) ؟! ليس إلا كونه بشراً . والمعصوم من عصمه الله تعالى .

ولم يتنبه لهذا الوهم الفاحش الشيخ الأعظمي ؛ فأقره في تعليقه على « كشف الأستار » ، وذلك من شؤم التقليد ، والنأي عن التحقيق ! وكذلك أقره الدكتور المعلق على « البحر الزخار » (١ / ٤١٨) !

ثم جاء من بعدهم من ليس في العير ولا النفير ؛ فحذا حذوهم ، وهو المدعو : (سيد كسروي حسن) ، وزاد عليهم أنه صدر كلام الهيثمي بقوله في تعليقه على « المقصد العلي » : « إسناده حسن ، وذكره الهيثمي . . . » إلخ . جاهلاً أو متجاهلاً ما قيل في (الحسين الأشقر) ، قانعاً بمقولة الحافظ المذكورة فيما تقدم !

وبهذا ينتهي الكلام على إسناد حديث عمر ، وخلاصته : أنه ضعيف جداً ؛ من أجل (محمد بن عبيد الله بن أبي رافع) .

٢ - أما حديث سلمان : فيرويه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٦٢ / ٢٦٧٧) : حدثنا الحسين بن محمد الحناط (!) الرامهرمزي : ثنا أحمد بن رشد ابن خثيم الهلالي : ثنا عمي سعيد بن خثيم : ثنا مسلم الملائي عن حبة العرني وأبي البختري عن سلمان قال :

كنا حول النبي ﷺ ، فجاءت أم أيمن ، فقالت : يا رسول الله ! لقد ضل الحسن والحسين . . . الحديث بطوله ، وفيه :

أنهم لما طلبوهما ؛ وجدوهما في سفح جبل ، ملتزق أحدهما بأخيه ، خوفاً من شجاع قائم على ذنبه ، يخرج من فيه شبه النار ، فلما جاءهما النبي ﷺ ؛ انساب الشجاع ، وقال لهما :

« بأبي وأمي أنتما ، ما أكرمكما على الله ! » .

ثم حمل أحدهما على عاتقه الأيمن ، والآخر على عاتقه الأيسر ، فقلتُ : طوبا لكما ؛ نِعْمَ المطية مطيتكما . فقال رسول الله ﷺ :

« ونعم الراكبان هما ، وأبوهما خير منهما » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ مسلسل بالعلل والضعفاء ، وبعضهم من الشيعة . فلنبدأ ببيان ذلك فأقول :

١ ـ الحسين بن محمد الحناط ؛ كذا وقع هنا بالنون ، وفي « المعجم الصغير » و« الأوسط » في حديث آخر له « الخياط » بالمثناة التحتية ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٤٨٠) ، ولم أجد له ترجمة ، ولم يورده الشيخ الأنصاري في كتابه النافع « بلغة القاصي » ، ويحتمل عندي أن يكون الذي في « تاريخ بغداد » (٨ / ٩٢) :

« الحسن بن محمد بن عبد الرحمن أبو علي الخياط ، صاحب بشر الحافي » .

فإنه من هذه الطبقة ؛ فقد ذكر أنه توفي سنة (٢٨٢) ، وقال :

« كتب الناس عنه شيئاً من حكاياته ، وبعض أطرافه من الحديث فيما قيل لنا » .

٢ ـ أحمد بن رَشَد بن خثيم الهلالي : لم يوثقه أحد غير ابن حبان (٨ / ٤٠) ؛ لكن اتهمه الذهبي بحديث باطل في ذكر بني العباس ، وقال :

« فهو الذي اختلقه بجهل » .

وقد سبق تخريجه برقم (٦١٤٥) ، وأرى أن حديثه هذا الطويل نحو ذاك بما فيه من ضلال الحسنين ، وانطوائهما على أنفسهما خوفاً من (الشجاع . . .) إلخ ؛ فإني أشعر أن يد الصنع فيه ظاهرة ، وبخاصة أن فيه بعض الضعفاء من غُلاة

الشيعة ـ كما يأتي ـ . والله أعلم .

٣ ـ عمه (سعيد بن خثيم) : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، رمي بالتشيع ، له أغاليط » . وقال الذهبي في « المغني » :

« وثقه ابن معين . وقال الأزدي : منكر الحديث . وقال ابن عدي : مقدار ما يرويه غير محفوظ » .

٤ ـ مسلم الملائي ـ هو : ابن كيسان الأعور ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

٥ ـ حبة العرني ـ هو : ابن جوين ـ : قال الذهبي :

« من الغلاة ، حدث أن علياً كان معه بصفين ثمانون بدرياً ! قال السعدي : غير ثقة » . وقال في « التقريب » :

« صدوق له أغاليط ، وكان غالياً في التشيع » .

والجمهور على تضعيفه ، وتناقض فيه ابن حبان ؛ فأورده في « الضعفاء » (١ / ٢٦٧) وقال :

« كان غالياً في التشيع ، واهياً في الحديث ، قال ابن معين : ليس بشيء » .

وأورده في « الثقات » (٤ / ١٨٢) ! لكنه قال ـ كما في نسخةٍ ـ :

« ضعيف » !

لكنني أخشى أن تكون مدرجة من بعض النساخ ؛ لأنها شاذة عن أسلوب المؤلف في كل تراجم « ثقاته » ، وإن كان فيها من صرح بأنه أدخله في « الضعفاء » مثل (مصعب بن ثابت بن عبد الله الزبيري) ، وانظر في آخر كتابي « تيسير الانتفاع » (فهرس الرواة الذين ضعفهم المؤلف) . ويؤيد شذوذها أنها لم ترد في كتاب الهيثمي « ترتيب الثقات » . والله أعلم .

ولا تتقوى رواية (حبة العرني) لهذا الحديث ؛ أن الراوي قرن معه (أبا البختري) - واسمه : سعيد بن فيروز ، وهو - ثقة ثبت ؛ لأنه لم يسمع من سلمان ؛ كما في « التهذيب » وغيره .

والحديث قال الهيثمي في «مجمع الزوائد » (٩ / ١٨٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه أحمد بن راشد (!) الهلالي ، وهو ضعيف » !

٣ - أما حديث أبي جعفر : فيرويه جابر عنه قال :

مر رسول الله ﷺ بالحسن والحسين وهو حاملهما على مجلس من مجالس الأنصار ، فقالوا : يا رسول الله ! نعمت المطية ! قال :

« ونعم الراكبان » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١٠٢ / ١٢٢٤٣) .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف جداً ؛ فإن جابراً هذا ؛ هو : ابن يزيد الجعفي ، وفيه كلام كثير ، وقد كذبه بعضهم ، وهو رافضي ، وقيل : إنه كان يؤمن برجعة علي ! وهو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه - كما ترى - .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف جداً من جميع طرقه ، ومدارها كلها على بعض

الضعفاء من الشيعة وغيرهم ، وقد روي بلفظ أنكر من هذا ؛ من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ، وسبق تخريجه في المجلد السادس برقم (٢٦٦١) .

نعم ؛ روي بإسناد آخر ضعيف من رواية زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس قال :

كان رسول الله ﷺ حاملَ الحسن بن علي على عاتقه ، فقال رجل : نعم المركب ركبت يا غلام ! فقال النبي ﷺ :

« ونعم الراكب هو » .

أخرجه الترمذي (٣٧٨٥) ، وابن عساكر في« تاريخ دمشق » (٤ / ٥١٢) من طريق أبي يعلى ، وليس هو في « مسنده » ، وقال الترمذي :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وزمعة بن صالح قد ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« زمعة بسكون الميم . . . ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون » .

فهذه الطريق خير الطرق كلها ، وأخفها ضعفاً . والله أعلم .

٦٥٩٥ - (كان يقْسمُ غنائمَ خيبرَ ، وجبريلُ عليه السلام إلى جنْبه ، فجاءَ مَلكٌ فقالَ : إنّ ربّكَ عز وجل يأمرُك بكذا وكذا ، فخشيَ النبيُّ ﷺ أنْ يكونَ شيطاناً ، فقالَ لجبريلَ عليه السلام : تعرفُه ؟ فقال : هو مَلكٌ ، وما كلُّ ملائكةِ ربِّك أعرفُ) .

منكر جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٦١ - ٣٦٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (١ / ١٧٤ / ٢٧٨) عن الحسين بن الحسن

الأشقر : ثنا هُشيم عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

« وهذا حديث منكر [جداً] بهذا الإسناد ، وما رواه غير الحسين الأشقر ، والبلاء عندي منه . قال البخاري : عنده مناكير » .

والزيادة من « العلل » ، وزاد أيضاً :

« وقال أبو معمر الهذلي : هو كذاب » .

٦٥٩٦ - (اكْتُبوا العلْمَ قبل ذهابِ العُلماءِ ، وإنما ذهابُ العلْم موتُ العلماءِ) .

موضوع . أخرجه ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٧ / ٢٦٠) من طريق **محمد بن زياد** عن ميمون بن مهران عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (محمد بن زياد) - وهو : اليشكري الميموني الطحان - : في « مغني الذهبي » :

« قال أحمد : كذاب خبيث يضع الحديث . وقال الدارقطني : كذاب » .

قلت : وقد تقدمت له عدة أحاديث ؛ فلتراجع بواسطة فهرس الرواة المترجم لهم في المجلدات المطبوعة .

٦٥٩٧ - (يا معاذُ ! إنِّي قد عرفتُ الذي لقيتَ في سبيلِ الله وفي سنَّتي ، وما ذهبَ من مالك ؛ فإنِّي قد أحللتُ الهديّةَ ، فما أهديَ لك من شيءٍ في إِمْرَتِكَ ؛ فهو لكَ هنيئاً مريئاً ، وليستْ لأحدٍ من الأُمراءِ بعدك) .

منكر جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٨١) عن سيف ابن عمر عن سهل بن يوسف بن سهل الأنصاري عن أبيه عن عبيد بن صخر بن لوذان رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سيف بن عمر : متروك متهم .

ويوسف بن سهل الأنصاري : غير معروف ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٥٤٤٠) ـ .

ومن هذا الوجه أخرجه البغوي والطبري وابن السكن وقال :

« ولم يصح » ـ كما نقلته هناك ـ . لكن رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٦ / ٦١٨) من طريق البغوي : حدثني السريّ بن يحيى أبو عبيدة التميمي : نا سهل بن يوسف به ، وزاد :

« فرجع بثلاثين رأساً » .

فهذه متابعة قوية ؛ فإن السري هذا صدوق ـ كما تقدم ثمة ـ . وفي النفس من ثبوتها شيء ـ كما شرحت هناك ؛ فلا داعي للإعادة ـ .

وله عند ابن عساكر طريق أو شاهد من رواية محمد بن سعيد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال :

لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال لي :

« لقد علمت الذي لقيت في أمر الله وفي سببي . . . » الحديث نحوه ، وهو حديث طويل فيه عدة وصايا .

ومحمد بن سعيد ـ هو : المصلوب ـ ! زنديق كذاب ، مشهور بذلك .

٦٥٩٨ ـ (قد كنتُ أنهاكَ عن حبِّ يهود) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٠٩٤) ، والحاكم (١ / ٣٤١) ـ من طريق محمد بن سلمة ـ ، وأحمد (٥ / ٢٠١) ـ من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ؛ كلاهما قالا : ـ عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد قال :

خرج رسول الله ﷺ يعود عبد الله بن أُبيّ في مرضه الذي مات فيه ، فلما دخل عليه ؛ عرف فيه الموت ، قال : . . . فذكره . قال :

« فقد أبغضهم سعد بن زرارة فمه ؟ » . وقال يحيى : « فمات » ! وزاد محمد ابن سلمة :

« فلما مات ؛ أتاه ابنه ، فقال : يا رسول الله ! إن عبد الله بن أُبيّ قد مات ، فأعطني قميصك ؛ أكفنه فيه ، فنزع رسول الله ﷺ قميصه ، فأعطاه إياه » . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ! ولا يخفى ما فيه من التساهل ؛ فإن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في الشواهد ، وإن في حفظه شيئاً ؛ ولذلك فهو حسن الحديث فقط ـ كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في « الميزان » ـ ، وحكى عن الإمام أحمد أنه كثير التدليس جداً ؛ فهو حسن الحديث ؛ إذا صرح بالتحديث ، وقد روي هذا عنه في هذا الحديث ؛ فقد أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٥ / ٢٨٥) من طريق **أحمد بن عبد الجبار** :

حدثنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال : حدثنا الزهري به إلى قوله : « فمه » بلفظ :

« أما والله ! إن كنت لأنهاك . . . » .

قلت : ابن عبد الجبار فيه كلام كثير واختلاف شديد ، ما بين مكذب له ، ومثن عليه خيراً ، وموثق . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، وسماعه للسيرة صحيح » .

قلت : فمثله لا تطمئن النفس لزيادته التحديث على ذينك الثقتين ؛ محمد ابن سلمة ويحيى بن زكريا اللذين روياه عن ابن إسحاق قال : (عن) دون التحديث ، فهي زيادة من غير ثقة ؛ فتكون منكرة ، فإن ثبتت في رواية أحد من الثقات ؛ فالحديث حسن ، وإلا ؛ بقينا على التضعيف ، وهذا هو الذي يُلْزِمُنَا به علم الحديث .

وفي أثناء تحريري لهذا التحقيق انكشفت لي أوهام أو تساهلات لبعض من حفاظ الحديث ؛ لعله من المفيد بيانها :

أولاً : تصحيح الحاكم والذهبي ـ كما تقدم ـ ! وقال ابن القيم في « أحكام أهل الذمة » (١ / ٢٠٢) :

« وثبت عنه ﷺ أنه عاد عبد الله بن أبي ، رأس المنافقين » . وأظن أنه يعني هذا .

ثانياً : جزم الحافظ ابن كثير في « البداية » بقوله (٥ / ٣٤) :

« قال محمد بن إسحاق : حدثني الزهري . . . » دون أن يعزوه لأحد ! والظاهر

أن مستنده في ذلك رواية البيهقي المصرحة بالتحديث ـ وإن لم يكن التحديث سبق قلم منه ؛ فقد عزاه في « تفسيره » (٢ / ٦٩) لرواية أحمد التي فيها العنعنة دون التحديث ـ .

ثالثاً : عزا الحافظ ابن حجر (التحديث) في « تخريج الكشاف » (ص ٧٨) إلى « مستدرك الحاكم » في (الجنائز) ، يعني : المكان الذي سبقت الإشارة إليه بالجزء والصفحة ، وهو فيه معنعن ـ كما عرفت ـ . وقد تبين لي السبب بعد البحث والتنقيب ؛ فقد رجعت إلى كتاب « تخريج الكشاف » للحافظ الزيلعي ، الذي هو أصل كتاب « تخريج العسقلاني » ؛ فإذا هو فيه (ص ٢٦٨ ـ المصورة) [معزواً] للحاكم في الموضع المذكور ، والبيهقي في « الدلائل » ! فاختصر العسقلاني هذا المصدر الثاني الذي فيه التحديث ؛ فحصل الخطأ المذكور . والمعصوم من عصمه الله تعالى .

رابعاً : وقع الحديث في « جامع الأسانيد » لابن كثير (١ / ٢٣٦) من رواية أحمد بزيادة ـ بعد قوله : « فمات » :

« فما نفعه » .

ولا أصل لهذه الزيادة عنده ولا عند غيره ممن ذكرنا في التخريج ، وغفل عن ذلك الدكتور القلعجي ، وزاد ـ ضغثاً على إبالة ـ فعزاه لأبي داود ، مؤكداً أنه حَوَّاشٌ قَمَّاشٌ !

نعم ؛ رويت هذه الزيادة مكان المزيد عليها بإسناد مظلم في « دلائل النبوة » ، من طريق الحسن بن الجهم : حدثنا الحسين بن الفرج : حدثنا الواقدي قال : . . . فذكر الحديث ، وفيه قول عبد الله بن أُبَيٍّ بن سلول : « قد أبغضهم أسعد (!) بن زرارة فما نفعه ؟ ثم قال : يا رسول الله ! ليس هذا بحين عتاب ! هو الموت ، فإن

مت ؛ فاحضر غسلي ، وأعطني قميصك أكفن فيه . فأعطاه رسول الله ﷺ قميصه الأعلى ، وكان عليه قميصان ؛ فقال ابن أبي : أعطني قميصك الذي يلي جلدك . فنزع قميصه الذي يلي جلده فأعطاه . ثم قال : وصلّ عليّ واستغفر لي .

قلت : وهذا إسناد معضل هالك ، والواقدي : متهم بالكذب .

والحسين بن الفرج قال ابن معين :

« كذاب يسرق الحديث » .

والحسن بن الجهم : لم أعرفه .

والمتن منكر جداً ، ولا يصح منه إلا إعطاؤه ﷺ القميص ، وصلاته عليه بطلب ابنه ذلك منه ﷺ ، وهذا القدر في « الصحيحين » ، وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٩٥) .

ونحو حديث الترجمة ضعفاً ومتناً : ما رواه عبد الرزاق في « تفسيره » (١ / ٢ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥) ، وابن جرير أيضاً (١٠ / ١٤٢) بسند رجاله ثقات عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ﴾ قال :

أرسل عبد الله بن أبيّ بن سلول ـ وهو مريض ـ إلى النبي ﷺ ، فلما دخل عليه النبي ﷺ ؛ قال له :

« أهلكك حب يهود » .

قال له : يا رسول الله ! إنما أرسلت إليك ؛ لتستغفر لي ، ولم أرسل إليك ؛ لتؤنبني ! ثم سأله عبد الله أن يعطيه قميصه يكفن فيه ، فأعطاه إياه . . . الحديث .

وهذا مرسل أو معضل .

وروى الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال : قال ابن عباس :

لما [كان] مرضُ عبد الله بن أبيّ الذي مات فيه ؛ جاءه النبي ﷺ ، فتكلما بكلام بينهما ، فقال عبد الله : قد فهمت ما تقول ، امنن عليّ ؛ فكفني في قميصك ، وصل عليّ . فكفنه النبي ﷺ في قميصه ذلك وصلى عليه .

قال ابن عباس : والله أعلم أي صلاة كانت ، وما خادع محمد ﷺ إنساناً قط .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٥٣٨ / ٦٦٢٧) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦) ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه الحكم بن أبان ، وثقه النسائي وجماعة ، وضعفه ابن المبارك ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : والحكم هذا وثقه الذهبي في « الكاشف » ! وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق عابد ، وله أوهام » .

قلت : فمثله يمكن تحسين حديثه ، ولعله الذي ثبته ابن القيم ، وليس حديث الترجمة كما ظننت أولاً ؛ فإنه يلتقي معه في عيادته ﷺ لعبد الله بن أبيّ المنافق . والله أعلم .

٦٥٩٩ - (انْبسطُوا في النّفقةِ في شهْر رمضانَ ؛ فإنّ النفقةَ فيه كالنفقةِ في سبيلِ اللهِ) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « فضائل رمضان » (٥٢ / ٢٤) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن صخرة بن حبيب وراشد بن سعد مرفوعاً .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف ؛ لحال أبي بكر بن أبي مريم ، فإنه كان اختلط ؛ ولذلك ضعفوه ؛ بل قال الدارقطني :

« متروك » .

وساق له الذهبي في « الميزان » بعض المنكرات .

٦٦٠٠ - (لا يقطعُ صلاةَ المسْلم شيءٌ إلا الحمارُ ، والكافرُ ، والكلبُ والمرأةُ) .

منكر بذكْر : « الكافر » . أخرجه أحمد (٦ / ٨٤ - ٨٥) وابن جرير في « تهذيب الآثار » (ص ٣١٠ / ٥٨٤ - الجزء المفقود ، تحقيق علي رضا) من طريق راشد بن سعد عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقالت عائشة : يا رسول الله ! لقد قُرِنّا بدواب سوء .

قلت : وإسناده ضعيف ، رجاله ثقات كلهم ؛ غير أن راشد بن سعد لم يذكروه في الرواة عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، لا في ترجمته ، ولا في ترجمتها ، الأمر الذي يشعر بغرابة روايته عنها وسماعه منها . ويؤيد ذلك أمور يعل بها الحديث :

أحدها : أنهم ذكروا في ترجمته أنه روى عن بعض الصحابة ، ولم يسمع منهم ، وتاريخ وفاتهم قريب من تاريخ وفاتها ؛ مثل سعد بن أبي وقاص ـ وهو مدني مثلها ـ ، وقد توفي سنة (٥٥) ، وهي سنة (٥٧) ، وهو سنة (١٠٨) .

والثاني : أنه يستنكر جداً أن ينسب إليها أنها سمعت النبي ﷺ يقول الحديث ، فتقابله بقولها : « لقد قُرنا بدواب سوء » ! وهي الصدّيقة الأديبة الفقيهة رضي الله عنها .

والثالث : أن المحفوظ من طرق صحيحة عنها في « الصحيحين » وغيرهما أنها خاطبت بذلك بعض التابعين حينما ذكر عندها ما يقطع الصلاة : الكلب ، والحمار ، والمرأة الحائض ، فقالت : شبهتمونا بالحمير والكلاب ! والله ! لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي ، وأنا على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة . . . الحديث . وأحد طرقه في « صحيح أبي داود » (٧٠٦) . وفي رواية لمسلم (٢ / ٦٠) أن عروة هو الذي قال ذلك ، فقالت : إن المرأة لدابة سوء ! ففيه إشعار قوي بأنها لم تسمع الحديث منه ﷺ ، وإنما من أولئك المشار إليهم ؛ ولذلك قالت لهم : شبهتمونا . . . إلخ محتجة بصلاة النبي ﷺ ، وهي مُضطجعة بينه وبين القبلة ، وإن كانت هذه الصلاة لا تنافي حديث القطع ؛ لأن اضطجاعها ليس مروراً ـ كما حققه العلماء ـ .

والمقصود تبرئة السيدة من أن ينسب إليها مجابهة حديث النبي ﷺ بتلك الكلمة بمثل هذا الإسناد المنقطع .

وأيضاً : ففيه ذكر (الكافر) ، وهو خلاف الأحاديث الصحيحة التي اقتصرت على ذكر الثلاثة المذكورة دونه ، وهي من حديث أبي ذر وعبد الله بن مغفل ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وغيرهم ، وقد خرجتها في « الروض النضير » (٩٥٦) ،

وبعضها في « صحيح أبي داود » (٦٩٩ ، ٧٠٠) .

نعم ؛ جاء ذكر (اليهودي والمجوسي) في حديث لابن عباس ، لا يصح إسناده ، وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (١١٠) ، وهو خلاف الصحيح عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً . انظر « صحيح أبي داود » (٧٠٠) .

وقد خفي هذا التحقيق على محقق « تهذيب الآثار » ؛ فصرح في التعليق عليه بأنه « حديث صحيح ، وإسناده صحيح أيضاً » !

ثم تكلم على رواته الأربعة عند ابن جرير توثيقاً ، ولم ينتبه لما ذكرته من علة الانقطاع وغيره مما سبق بيانه . والله الموفق .

ثم تبين أنني كنت خرجت الحديث منذ زمن بعيد برقم (٥٥٤٢) ، فوجدت تطابقاً جميلاً بين التخريجين ، وقد يزيد أحدهما على الآخر بفائدة لم تذكر في الآخر ؛ فرأيت إثبات هذا لهذا وللتاريخ . والله ولي التوفيق .

٦٦٠١ - (ستكونُ فتنةٌ ، لا يهدأُ منها جانبٌ ، إلا جاشَ منها جانبٌ ، حتى ينادِي منادٍ من السّماء : إنّ أميرَكم فلانٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٣٣٨ / ٤٦٦٣) قال : حدثنا عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة قال : حدثنا أبو اليمان قال : حدثنا إسماعيل بن عياش عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن دينار المكي عن سعيد ابن المسيب عن طلحة بن عبيد الله عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن طلحة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إسماعيل بن عياش » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال الهيثمي (٧ / ٣١٦) :

« وفيه مثنى بن الصباح ، وهو متروك ، ووثقه ابن معين ، وضعفه أيضاً » .

وسائر رجاله ثقات ؛ غير أن (إسماعيل بن عياش) ضعيف في غير الشاميين ، وهذه منها ؛ فإن المثنى بن الصبّاح مكي ، وكان اختلط .

وقد أسقطه بعض المجهولين من الإسناد مرة ، وجعل مكانه ومكان عمرو بن دينار : (ابن أبي حسين) مرة أخرى - واسمه : عبد الله بن عبد الرحمن النوفلي المكي - وهو ثقة ؛ فقال ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (٣٧٥ - ٣٧٦ / ٦٨٥ - الجزء المفقود) : حدثني أبو شرحبيل الحمصي قال : حدثنا إسماعيل عن عمرو بن دينار المكي به . قال :

« ٦٨٦ - وحدثني أبو شرحبيل قال : حدثنا أبو اليمان قال : حدثنا إسماعيل عن ابن أبي حسين عن سعيد بن المسيب . . . » .

وقال الطبري عقبه :

« وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح ؛ لعلتين :

إحداهما : أنه خبر لا يعرف له مخرج عن طلحة عن رسول الله ﷺ يصح إلا من هذا الوجه .

والثانية : أنه من نقل إسماعيل بن عياش ، وفي نقل إسماعيل عن غير أهل بلده - عندهم - نظر » !

كذا قال ! وهذا أسلوب منه غريب اتخذه عادة يكرره بين يدي الأحاديث التي

يسوق أسانيدها ويصححها ، ويحكى عن(الآخرين) تضعيفهم إياها بعلل ينسبها إليهم ، قد تكون قادحةً أحياناً - كما هو الشأن هنا - ثم هو لا يدفعها ، ولا يبين وجهة نظره في تصحيحه ! فما أشبهه من هذه الحيثية ببعض علماء الكلام - كالفخر الرازي مثلاً - يحكي شبهة المعتزلة في بعض نصوص الصفات وتأويلهم إياها ، ثم يسكت عنها ولا يردها ! وقد كنت ذكرت هذا أو نحوه في تخريج حديث آخر من رواية الطبري ؛ لا يحضرني الآن مكانه .

ويرد على أسلوبه المذكور ما يأتي :

أولاً : مما لا شك فيه أنه يعني بقوله : « الآخرين » : علماء الحديث ؛ فمن هم ؟! وهو ينسب إليهم أنهم يعلون الخبر - ولو كان صحيح الإسناد - بأنه لا يعرف إلا من هذا الوجه ! فإن المعروف عن العلماء في (علم المصطلح) - وعليه عملهم - أن تفرد الثقة بالحديث لا يعتبر علة ، وقد أشار إلى هذا الإمام الشافعي بقوله المأثور عنه :

« ليس الحديث الشاذ أن يروي الثقة ما لم يرو غيره ، وإنما هو : أن يروي حديثاً يخالف فيه ما رواه الثقات »[1] .

وطالما رأينا الإمام الترمذي يقول في عشرات الأحاديث :

« حديث صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، ونحوه . ومن ذلك قوله في الحديث المتفق على صحته : « إنما الأعمال بالنيات . . . » .

« حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري » .

فما عزاه إليهم إذن غير صحيح ؛ إلا أن يكون عنى فرداً أو أفراداً منهم ؛ فكان

---

(١) انظر الحديث الشاذ ، والغريب في كتب المصطلح .

عليه أن يسميهم ، أو على الأقل أن لا يطلق العزو إليهم .

ثانياً : لقد حكى عنهم أن في نقل إسماعيل عن غير أهل بلده نظراً ، وهذا حق ؛ فهو المعروف عن كبارهم ـ كالإمام أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، ودُحيم ، وعمرو بن علي ، وكذا البخاري ، والنسائي ، ويعقوب بن شيبة ، وابن عدي وغيرهم كثير ـ ، كلهم ضعفوا حديثه عن غير الشاميين .

وإذا كان الإمام الطبري يرى أنه صحيح الحديث مطلقاً لا فرق عنده بين شامي وغيره ؛ فلا يسعنا إلا اتباع الأئمة المخالفين له ؛ لأن معهم زيادة علم لم يقف عليه الطبري ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، وبخاصة أنه جرح ، وهو مقدم على التعديل ، وقد قال (دُحيم) ـ وهو من الحفاظ الشاميين العارفين بالمحدثين من أهل بلده ـ :

« إسماعيل في الشامين غاية ، وخلط عن المدنيين » .

إذا عرفت هذا ، وتذكرت أن مدار إسنادي الطبري على إسماعيل ـ مرة عن عمرو بن دينار المكي ، ومرة عن ابن أبي حسين المكي ـ ؛ يتبين لك أنه إسناد ضعيف من تخاليط إسماعيل عن غير الشاميين ؛ وبذلك يبطل تصحيح الطبري لإسناده .

وهذا نقوله على فرض صحة السند بذلك إلى إسماعيل ، وهو غير مسلَّم به عندي ؛ لأنه من رواية شيخ الطبري (أبي شرحبيل) ، فإنه في عداد المجهولين ؛ فقد أورده أبو أحمد الحاكم في كتابه الحافل « الكنى والأسماء » (ق ٢٢٤ / ١) ، وسماه (عيسى بن جابر البهراني الحمصي ، ابن أخي أبي اليمان) مولى امرأة من (بهراء) ، يقال لها : (أم سلمة) كانت عند عمرو بن روبة التغلبي .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا رأيته عند غيره ، حتى ولا في « تاريخ دمشق » لابن عساكر . هذا مع مخالفة أبي زرعة الدمشقي لأبي شرحبيل ؛ فقد أدخل (المثنى بن الصبّاح) بين إسماعيل وعمرو بن دينار ؛ فالمثنى هو علة هذا الإسناد ؛ لأن أبا زرعة ثقة حافظ .

وعلة الإسناد الثاني عند الطبري : شيخه ورواية إسماعيل عن ابن أبي حسين ، وهو مكي ؛ فإنها ضعيفة ـ كما تقدم ـ والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن الطبري أتبع حديث طلحة بحديث طويل أشار إلى تضعيفه ، و فيه بيان أن الأمير المنادى به من السماء هو المهدي ، ساقه من رواية **رواد بن الجراح العسقلاني** بسنده عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً :

« إذا كان رأس الخمس والعشرين والمائتين ؛ نادى مناد من السماء : ألا أيها الناس ! إن الله قطع مدة الجبارين والمنافقين وأتباعهم . . . ووليكم المهدي . . . » الحديث بطوله ، وهو حديث جميل ؛ كأنه يتحدث عن أحوال المسلمين الحاضرة ، وتسلط الكفار والمنافقين عليهم ، ولكن يد الصنع ظاهرة عليه ، ورواد بن الجراح مختلف فيه ، وقد أنكرت عليه أحاديث ، هذا منها ؛ بل قال الذهبي : إنه « حديث باطل » .

٦٦٠٢ ـ (يعرِّفُني اللهُ نفسَه يومَ القيامةِ ؛ فأَسجدُ سجْدةً يرضَى بها عنِّي ، ثمّ أمدحُه بمدْحة يرضَى بها عنِّي ، ثمّ يُؤْذنُ لي في الكَلام . . .) وفيه كلام طويل كثير .

موضوع . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٣٦٨ / ٧٩٠) ـ والسياق له ـ ، وأبو يعلى في « مسنده الكبير » (ق ١٠٦ / ٢ ـ المطالب العالية المسندة) ،

وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٠٧) ؛ كلهم من طريق عبد الغفار بن القاسم عن عدي بن ثابت عن زر بن حُبيش عن أبيّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عبد الغفار بن القاسم - وهو : أبو مريم الأنصاري - : قال ابن المديني وأبو داود :

« يضع الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٣) :

« كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان ، ويشرب الخمر حتى يسكر ، ومع ذلك يقلب الأخبار ، لا يجوز الاحتجاج به ، تركه أحمد وابن معين » .

والحديث عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ١٠٧) لأبي يعلى وابن مردويه . وذكر في « الجامع الكبير » : (الدارقطني في « الأفراد ») . . مكان : (ابن مردويه) ، وسكت عنه كعادته ! وما أظن إلا أنهما روياه من طريق عبد الغفار هذا ، والأغرب من سكوته سكوت ابن كثير عنه ؛ بل وسكوت الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١١ / ٤٣٦ - ٤٣٧) عنه ؛ لكن سكوت ابن كثير مغتفر - في اصطلاحهم - ؛ لأنه ساقه بإسناد أبي يعلى ، بينما سكوت الحافظ يعني - في اصطلاحه هو - أنه حسن على الأقل . ولعل ذلك ؛ لأن أصله صحيح ؛ فإن فيه - مما أشار إليه ابن أبي عاصم - المرور على الصراط ، ووضع الرب قدمه في جهنم ، والحوض . وكل ذلك ثابت في الأحاديث الصحيحة .

٦٦٠٣ - (لا تغيّروا هذا الشّيبَ ، فمن كان مغيّراً لا محالةَ ؛ فبالحنّاء والكتَم) .

منكر . أخرجه الطبري في « تهذيب الآثار » (٥٠٥ / ٩٥٧ - الجزء المفقود) ،

وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٥٧) من طريق **عمر بن سعيد الدمشقي : ثنا سعيد بن بشير** عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سعيد بن بشير : ضعيف .

وعمر بن سعيد الدمشقي : متروك ، له ترجمة سيئة في « الميزان » و« اللسان » ، ويستدرك عليهما ما رواه ابن عساكر في « التاريخ » (٤٥ / ٦٨ / ٢٣٠) عن الدارقطني أنه قال فيه :

« روى عن سعيد بن عبد العزيز وسعيد بن بشير بواطيل » .

قلت : لكنه قد توبع ؛ فقد أتبعه الطبري بطريق آخر عن محمد بن بكار قال : أخبرنا سعيد بن بشير به بلفظ :

« من كان مغيراً . . . » الحديث ؛ دون طرفه الأول .

وهذه متابعة قوية من (محمد بن بكار) - وهو : ابن بلال العاملي الدمشقي - ، وهو ثقة ، وقول الأخ علي رضا في تعليقه على « تهذيب الطبري » أنه : (ابن ريان) . . خطأ منه ؛ قلد فيه الحافظ ابن حجر في « تهذيبه » ، وهو سبق قلم منه - والله أعلم - في ترجمته لـ (سعيد بن بشير) ، بخلاف أصله « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ؛ فإنه فيها - كما ذكرت - : (ابن بلال) . وهكذا على الصواب وقع فيه في ترجمة (محمد بن بكار) نفسه . وكذا هو في « الجرح والتعديل » ، وكذلك وقع في الترجمتين من « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٧ / ٢١٠ و ١٥ / ١٣٩) .

وتابعه أيضاً يحيى بن صالح - وهو : الوحاظي - بلفظ :

« لا تغيروا هذه الشعور . . . » والباقي مثله سواء .

أخرجه الديلمي (٣ / ١٥٠ ـ الغرائب الملتقطة) .

والوحاظي ثقة من رجال الشيخين . فانحصرت العلة في سعيد بن بشير ، فهو من منكراته ؛ لتفرده به ، ومخالفة حديثه لما صح عن النبي ﷺ أنه قال :

« غيروا الشيب . . . » .

صح ذلك عن جمع من الصحابة ؛ فانظر « صحيح الجامع الصغير » رقم (٤٠٤٣ ـ ٤٠٤٦) .

٦٦٠٤ ـ (يا أمَّ سلَمـةَ ! إذا تحوّلتْ هذه التربةُ دمَاً ؛ فاعْلمي أنّ ابني قد قُتلَ . يعني : الحسين رضي الله عنه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١١٤ / ٢٨١٧) ، ومن طريقـه الشـجري في « الأسـالي » (١ / ١٦٣) من طريق عمـرو بن ثابت عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن أم سلمة قالت :

كان الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بين يدي النبي ﷺ في بيتي ، فنزل جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ! إن أمتك تقتل ابنك هذا من بعدك . فأومأ بيده إلى الحسين ؛ فبكى رسول الله ﷺ ، وضمه إلى صدره ، ثم قال رسول الله ﷺ :

« وديعة عندكِ هذه التربة » .

فشمها رسول الله ﷺ ، وقال : . . . فذكر الحديث . قال :

فجعلتها أم سلمة في قارورة ، ثم جعلت تنظر إليها كل يوم وتقول : إن يوماً

تحولين دماً ليوم عظيم .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير عمرو بن ثابت ، وهو رافضي متروك ، متفق على تضعيفه ؛ بل قال ابن حبان (٢ / ٧٦) :

« كان يروي الموضوعات ، لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٨٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن ثابت النكري ، وهو متروك » .

٦٦٠٥ - (إذا كان يومُ القيامةِ ؛ حدَّ اللهُ الذين شتموا عائشةَ ثمانينَ ثمانينَ على رؤوسِ الخلائقِ ، فيستوهبُ ربِّي المهاجرين منهم ، فأستأمرك يا عائشةُ !) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ١٦٣ - ١٦٤) من طريق **عبد الله بن هارون أبي علقمة الفروي** : ثنا **قدامة بن محمد الأشجعي** : ثنا مخرمة بن بكير عن أبيه عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، فسمعت عائشة الكلام ، فبكت وهي في البيت ، ثم قالت : والذي بعثك بالحق نبياً ! لَسروركَ أطيب من سروري .

فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكاً وقال :

« ابنة أبيها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن هارون هذا : قال الذهبي في « الميزان » :

« له عن القعنبي وغيره مناكير ، ولم يترك » .

وشيخه قدامة بن محمد الأشجعي : قال الذهبي في « المغني » :

« جرحه ابن حبان ، ومشاه غيره » .

٦٦٠٦ - (إنَّ طلاقَ أمِّ سُليم لَحُوب) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٣٠٢) ، وعنه البيهقي (٧ / ٣٢٣) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٢٤٦ / ٢٦٧١ - كشف الأستار) من طريق علي بن عاصم : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

كان بين أبي طلحة وبين أم سُليم كلام ، فأراد أبو طلحة أن يطلق أم سليم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : لا والله ! علي واهٍ » . وقال في ترجمته من « الميزان » :

« قلت : وهذا منكر » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٢٦٢) :

« رواه البزار ، وفيه علي بن عاصم ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

ومن طريق علي أخرجه ابن عدي (٥ / ١٩٣) ، وزاد في آخره :

فكفَّ . وقال :

« والضعف على حديثه بيِّن » .

وعزاه ابن كثير في تفسير سورة النساء لابن مردويه والحاكم من هذا الوجه

ساكتاً عنه ، وكذلك سكت عنه الحافظ في « تخريج أحاديث الكشاف » (٣٨ / ٣١٦) !

ولعل أصل الحديث ما رواه خالد عن عوف عن أنس بن سيرين قال :

بلغني أن أبا أيوب أراد طلاق أم أيوب ، فاستأمر النبي ﷺ ؟ فقال :

« إن طلاق أم أيوب لَحُوب » .

أخرجه أبو داود في « المراسيل » (١٩٧ / ٢٣٣) .

وهذا إسناد صحيح ؛ ولكنه مرسل . وقد وصله ابن مردويه ، فقال : حدثنا عبد الباقي : حدثنا بشر بن موسى : حدثنا هوذة بن خليفة : حدثنا عوف عن أنس أن أبا أيوب . . . الحديث .

هكذا ساقه ابن كثير - وهو من فوائده - فقال : « عن أنس » ، أطلقه ولم يقيده ؛ فأوهم أنه أنس بن مالك ، وقد أدركه ؛ ولكنهم لم يذكروا له رواية عنه ، ولعل ذلك من أوهام (عبد الباقي) - وهو : ابن قانع - الحافظ ؛ فقد ذكر الخطيب في ترجمته أنه كان اختلط .

وقد أسنده بعض الضعفاء وسراق الحديث ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ١٩٥ - ١٩٦) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا يحيى بن عبد الحميد : ثنا حماد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس : أن أبا أيوب . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، محمد بن عثمان هذا : مختلف فيه ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« حافظ ، وثقه جزرة ، وكذبه عبد الله بن أحمد » .

ويحيى بن عبد الحميد ـ وهو : الحماني ـ : قال الذهبي :

« حافظ ؛ منكر الحديث ، وقد وثقه ابن معين وغيره . وقال أحمد : كان يكذب جهاراً . وقال النسائي : ضعيف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٢٦٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وهو ضعيف » .

قلت : وعزاه الحافظ في « تخريج الكشاف » لـ « أوسط » الطبراني ، وما أظنه إلا وهماً . وعزاه ابن كثير لابن مردويه وحده .

٦٦٠٧ ـ (تقْطعُ الآجالُ من شعبانَ إلى شعبانَ ، حتَّى إنّ الرجلَ لينكحُ ويولدُ له وقد خرجَ اسمُه في الموتى) .

منكر . أخرجه الطبري في « التفسير » (٢٥ / ٦٥) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٣٨٦ / ٣٨٣٩) من طرق عن الليث عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

ولم يقع في « الشعب » رفعه ؛ فلا أدري إذا كان سقط من الطابع أو الناسخ ، ولعل الأول أقرب ؛ فقد عزاه السيوطي في « الدر » (٦ / ٢٦) إليه وابن جرير مرفوعاً . والله أعلم .

قلت : وهذا إسناد معضل ، رجاله ثقات ؛ غير أن ابن الأخنس هذا فيه كلام ، وليس له رواية عن الصحابة ؛ فهو معضل ، وقال فيه الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

وقد روي عنه مسنداً ؛ أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ٤٧ ـ الغرائب الملتقطة) من طريقين آخرين قالا : حدثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن المغيرة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

لكن قال ابن المديني في « العلل » (٨٩) :

« روى عثمان هذا أحاديث مناكير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة » .

ولعل هذا الحديث مما أشار إليه من (المناكير) ، وقد أشار الحافظ ابن كثير إلى نكارته في تفسير قوله تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ ؛ فقال :

« ومن قال : إنها ليلة النصف من شعبان ؛ فقد أبعد النجعة ؛ فإن نص القرآن أنها في رمضان ، والحديث الذي رواه عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن الزهري : أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس : أن رسول الله ﷺ قال : . . . (فذكره) ؛ فهو حديث مرسل ، ومثله لا يعارض به النصوص » .

كذا فيه : « رواه عبد الله بن صالح » ، ولم أره من روايته ، وقد توبع ـ كما تقدم ـ .

وقد روي الحديث بنحوه من طريق أخرى عن أبي هريرة عن عائشة ، وقد مضى تخريجه برقم (٥٠٨٦) .

٦٦٠٨ - (لا تقولُوا : سورة ﴿ البقرةِ ﴾ ، ولا : سورة ﴿ آلِ عمرانَ ﴾ ، ولا : سورة ﴿ النّساءِ ﴾ ، ولكنْ قولُوا : السّورة التي تُذْكَرُ فيها البقرةُ ، و : السّورة التي يُذكرُ فيها آلُ عمْران ، و : السّورة التي يُذكر فيها النّساء ، وكذلكَ القرآنُ كلُّه) .

منكر . رواه الطبراني في « الأوسط » (٦ / ٣٥٢ / ٥٧٥١) ، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في « النتائج » عن خلف بن هشام البزار : ثنا **عبيس بن ميمون** عن موسى بن أنس عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به خلف » . قال الحافظ :

« قلت : هو المقرئ من شيوخ مسلم ؛ ولكن شيخه عبيس : ضعيف ، وقد أفرط ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في « الموضوعات » ، ولم يذكر له مستنداً إلا تضعيف عبيسٍ ؛ وقولَ الإمام أحمد : إنه حديث منكر . وهذا لا يقتضي الوضع ، وقد قال الفلاس : صدوق يخطئ كثيراً ، وقد ترجم البخاري في (فضائل القرآن) : (باب من لم ير بأساً أن يقول : سورة ﴿ البقرة ﴾ ، وسورة كذا) ، ثم ذكر حديث أبي مسعود : من قرأ الآيتين من آخر سورة ﴿ البقرة ﴾ في ليلة ؛ كفتاه . وحديث عمر : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة ﴿ الفرقان ﴾ . . . الحديث . وكأنه أشار إلى [أن] النهي لم يثبت فيجوز كل من الأمرين .

وقد ثبت اللفظ الآخر من كلام النبي ﷺ ، وذلك في الحديث الذي أخرجه أبو داود والترمذي من طريق **يزيد الفارسي** عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قلت لعثمان رضي الله عنه : ما حملكم على أن عمدتم إلى ﴿ الأنفال ﴾ وهي من

المثاني ، وإلى ﴿ براءة ﴾ وهي من المئين ؛ فقرنتم بينهما . . . فذكر الحديث بطوله ، وفيه قول عثمان :

إن رسول الله كانت تنزل عليه الآية فيقول : ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا .

وقد وجدت حديث أنس في كتاب « فضائل القرآن » لخلف ؛ كما أوردته ، وأخرج فيه عن حزم بن أبي حزم قال : سمعت الحسن يقول : ذكر لنا أن نبي الله ﷺ قال : « تدرون أي القرآن أعظم ؟ » . قالوا : الله ورسوله أعلم . قال :

« السورة التي يذكر فيها البقرة » .

وقد أخرج الشيخان في « صحيحيهما » من طريق الأعمش قال : سمعت الحجاج ابن يوسف يقول : لا تقولوا : سورة ﴿ البقرة ﴾ ، ولكن قولوا : السورة التي يذكر فيها البقرة . وفيه رد إبراهيم النخعي عليه بحديث ابن مسعود : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة ﴿ البقرة ﴾ .

قال الشيخ عماد الدين ابن كثير : استقر الأمر والتفاسير على استعمال هذا اللفظ مثل سورة ﴿ البقرة ﴾ وغيرها .

قلت : رأيت في بعض التفاسير استعمال اللفظ الثاني كـ « تفسير الكلبي » وعبد الرزاق وابن أبي حاتم ، والأكثر مثل الأول . والله أعلم » .

قلت : فيه أمور :

أولاً : لم يتفرد بالحديث خلف بن هشام البزار - بالراء ؛ كما في « التقريب » ، ووقع في « الأوسط » بالزاي ! - ؛ فقد أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٥١٩ / ٢٥٨٢) من طريق يحيى بن أبي طالب : أخبرني أبي : حدثني أبو عبيدة

عبيس الخزاز به . وقال البيهقي :

« عبيس بن ميمون منكر الحديث ، وهذا لا يصح ؛ وإنما يروى فيه عن ابن عمر من قوله » .

ثانياً : قوله : « وقد ثبت اللفظ الآخر من كلام النبي ﷺ . . . » إلخ فيه نظر ؛ لأن حديث ابن عباس مداره على (يزيد الفارسي) - كما ترى - ، وهو غير مشهور بالعدالة ؛ ولذلك بيض له الذهبي في « الكاشف » ، وقال الحافظ :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، ولم يتابع ؛ بل فيه جملة منكرة - كما بينت في « ضعيف أبي داود » (١٤٠ - ١٤١) - .

ولا يقويه مرسل الحسن البصري ؛ لما هو معروف أن مراسيله كالرياح ، ويمكن أن يكون تلقاه من يزيد هذا .

على أن الراوي عنه (حزم بن أبي حزم) يهم ؛ وإن كان صدوقاً - كما في « التقريب » - .

ثالثاً : وفي رد إبراهيم النخعي على الحجاج إشارة قوية إلى أن المعروف عند الصحابة وتابعيهم خلاف ما قال الحجاج ، وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي ﷺ تدل على الجواز ؛ كما في « فتح الباري » (٩ / ٨٨) ، وقوله فيه بعد أن ذكر حديث الترجمة وضعفه ، وحديث ابن عباس وسكت عنه :

« قال ابن كثير في « تفسيره » : ولا شك أن ذلك أحوط ؛ ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير . قلت : وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين . . . » .

فأقول : لا أرى وجهاً لمثل الاحتياط - مهما كان شأن القائلين به - بعد تتابع الأحاديث والآثار على الجواز . والله أعلم .

٦٦٠٩ - (إذا أبْغضَ المسلمونَ علماءَهم ، (وفي رواية : قرّاءَهم) ، وأظْهروا عِمارَة أسواقِهم ، وتناكحُوا (والرواية الأخرى : وتألبُوا) على جمْع الدّراهم ؛ رماهُم اللهُ عز وجل بأربع خصالٍ : بالقحْط من الزّمان ، والجوْر من السّلطان ، والخيانة من ولاة الأَحكام ، والصولة (وفي الرواية : والشّوكة) من العدوّ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٥) - والسياق له - ، والديلمي في « مسنده » (١ / ٤٤ / ١ - ٢ - الغرائب) والرواية الأخرى له من طريق **محمد بن عبد ربه أبو تُمَيلة** - ، وقال الديلمي : (**محمد بن عبد الله بن عبد ربه**) : ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن ابن أبي مليكة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ إن كان عبد الله بن أبي مليكة سمع من أمير المؤمنين » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر منقطع ، وابن عبد ربه لم أعرفه » .

قلت : ولم يورده في « الميزان » ، واستدرك عليه الحافظ في « اللسان » فقال :

« محمد بن عبد الله عن أبي بكر بن عياش : قال المؤلف في ترجمة (أبي بكر) : محمد لا أعرفه[1] . وأخرج الحاكم حديثاً في « المستدرك » من طريق محمد بن

---

(١) « الميزان » (٤ / ٥٠١) .

عبد ربه عن أبي بكر بن عياش ، فقال الذهبي في « تلخيصه » : **لا أعرفه . فيجوز أنهما واحد »** . الأصل : « فيجوز هل هما واحد ؟ » ، **ويمكن أن يكون الصواب** : « فينظر ؛ هل هما واحد ؟ » . والله أعلم .

قلت : ويحتمل أن يكون الذي في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٠٧) :

« **أبو تُميلة** - اسمه : **محمد بن عبد ربه بن سليمان المروزي** - : يروي عن الفضيل بن عياض : حدثنا عنه محمد بن أحمد بن **أبي عون**[1] ، **يخطئ ويخالف »** .

ولمحمد بن عبد ربه حديث آخر ؛ يرويه عن الفضل بن موسى بسند له عن أبي موسى الأشعري . أخرجه البيهقي في « الشعب » وضعفه ، وتقدم تخريجه برقم (٦٢٧٢) .

وأما كنيته (أبو تميلة) ؛ فلم يذكره فيها أبو أحمد الحاكم ولا غيره فيما علمت . والله أعلم .

٦٦١٠ - (خُذ ، الْبس ما كساكَ اللهُ ورسولهُ . قاله للبراء لما أَلبسَه خَاتماً من ذَهَبٍ) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ٢٩٤) - والسياق له - ، وأبو يعلى (٣ / ٢٥٩) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢ / ٣٥٠) من طريق **محمد بن مالك** قال :

---

(١) في الأصل زيادة [وغيره] ، وفي الحاشية : « زيد من (مد) » ، ولما لم ترد في « ترتيب الثقات » للهيثمي ، ولا في « لسان العسقلاني » ؛ لم أذكرها .

رأيت على البراء خاتماً من ذهب ، وكان الناس يقولون له : لم تختَّم بالذهب ، وقد نهى عنه النبي ﷺ ؟ فقال البراء :

بينا نحن عند رسول الله ﷺ ، وبين يديه غَنيمة يقسمها ؛ سبي وخُرْثيٌّ ، قال : فقسمها حتى بقي هذا الخاتم ، فرفع طرفه ، فنظر إلى أصحابه ، ثم خفض ، ثم رفع طرفه إليهم ، ثم خفض ، ثم رفع طرفه ، فنظر إليهم ، (وفي رواية فقال : من ترون أحق بهذا ؟) ، ثم قال : أي براء ! [ادن] ، فجئته حتى قعدت بين يديه ، فأخذ الخاتم فقبض على كرسوعي ، ثم قال : . . . فذكره . قال :

وكان البراء يقول : كيف تأمروني أن أضَع ما قال رسول الله ﷺ : « البس ما كساك الله ورسوله » ؟!

قلت : وهذا إسناد ليس بذاك ـ كما قال الحازمي في « الاعتبار » (ص ١٨٧) ـ ، وعلته محمد بن مالك هذا ـ وهو : الجوزجاني أبو المغيرة ـ : ذكره ابن حبان في « الضعفاء » ، وقال : (٢ / ٢٥٩) :

« خادم البراء بن عازب . يروي عن البراء بن عازب ؛ أي : سمع منه . . . يخطىء كثيراً ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لسلوكه غير مسلك الثقات في الأخبار » .

وسكت عنه البخاري في « التاريخ » ، وأما أبو حاتم فروى ابنه عنه أنه قال :

« لا بأس به » .

ولم يتنبه الذين جاؤوا من بعده ؛ كابن الجوزي ، فإنه ذكره في « الضعفاء » (٢ / ٩٥ / ٣١٧٣) ، وذكر مختصر كلام ابن حبان ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

فكأنهما لخصا كلام ابن حبان وأبي حاتم ، وجمعا بين قوليهما .

وخالفهما الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٥ / ١٥١) :

« رواه أحمد وأبو يعلى باختصار ، ومحمد بن مالك مولى البراء ، وثقه ابن حبان ، وأبو حاتم ؛ ولكن قال ابن حبان : لم يسمع من البراء .

قلت : قد وثقه ، وقال : « رأيت » فصرح ، وبقية رجاله ثقات » .

هذا كلامه . ولي عليه ملاحظتان :

الأولى : نسبته التوثيق لأبي حاتم فيه تسامح ؛ فإنه لم يوثقه ، وإنما قال فيه : « لا بأس به » - كما تقدم - . وقد فرق بينهما ابنه عبد الرحمن في أول الجزء الأول من كتابه (ص ٣٧) :

« ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

١ - فإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقن ثبت ؛ فهو ممن يحتج بحديثه .

٢ - وإذا قيل له : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ؛ فهو ممن يكتب حديثه ؛ وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية . . . » .

والأخرى : ما عزاه لابن حبان من القول والتوثيق ، إنما يعني : أنه ذكره في كتابه « الثقات » ، وهو ما صرح به الحافظ المزي في « التهذيب » ، وتبعه الحافظ العسقلاني في « تهذيبه » ، ولم نره في « الثقات » المطبوع ، ولا ورد له ذكر في

« جامع فهارس الثقات » للأخ حسين إبراهيم زهران ، ولا في فهرسي « تيسير الانتفاع » ؛ بل ولا في كتاب الهيثمي نفسه « ترتيب الثقات » ! فلعله وقع له ولغيره في بعض النسخ . والله أعلم .

على أن جزم ابن حبان بأنه لم يسمع من البراء ينافيه تصريحه في الحديث بقوله : « رأيت » ؛ كما قال الهيثمي ، ولذلك تعقبه الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« فهذا ينفي قوله أنه لم يسمع من البراء إلا أن يكون عنده غير صادق ؛ فما كان ينبغي له أن يورده في (كتاب الثقات) » .

قلت : وهذا الاعتراض وارد ؛ إن كان قد أورده فيه . والله أعلم .

وقد صح من الحديث لبس البراء خاتم الذهب بعد وفاته ﷺ ؛ فأخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٤٧٠) ، وابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٦٨) ، والطحاوي ـ أيضاً ـ من طرق عن أبي السفر ـ (واسمه : سعيد بن يُحمِد) ـ قال :

« رأيت على البراء خاتماً من ذهب » .

وإسناده صحيح ؛ كما قال الحافظ .

ثم أخرجه ابن أبي شيبة (٨ / ٤٦٨ ـ ٤٦٩) من طريق شعبة عن أبي إسحاق قال : . . . فذكره .

وإسناده صحيح أيضاً . وقد ثبت مثله عن جماعة من الصحابة ، وذكر بعض الآثار عنهم الحافظ ، قال :

« وأغربها ما جاء عن البراء الذي روى النهي » .

ثم ذكر رواية أبي السفر وأبي إسحاق عنه ، وأتبعهما بحديث الترجمة ، ثم قال :

« قال الحازمي : إسناده ليس بذاك ، ولو صح ؛ فهو منسوخ » . فتعقبه بقوله :

« قلت : لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي ﷺ ، وقد روي النهي المتفق على صحته عنه ؛ فالجمع بين روايته وفعله ، إما بأن يكون حَمَلَه على التنزيه ، أو فهم الخصوصية له من قوله : « البس ما كساك الله ورسوله » ، وهذا أولى من قول الحازمي : « لعل البراء لم يبلغه النهي » ، ويؤيد الاحتمال الثاني أنه وقع في رواية أحمد : كان الناس يقولون للبراء : لم تتختم بالذهب وقد نهى عنه رسول الله ﷺ ؟ فيذكر لهم هذا الحديث ، ثم يقول : كيف تأمرونني أن أَضعَ ما قال رسول الله ﷺ : (البس ما كساك الله ورسوله ؟!) » .

قلت : حديث البراء المتفق على صحته الذي أشار إليه الحافظ هو قوله رضي الله عنه :

« نهانا النبي ﷺ عن سبع : نهى عن خاتم الذهب . . . » إلخ ؛ وهذا لفظ البخاري في (كتاب اللباس) (٥٨٦٣) ، وهذه القطعة منه مخرجة في « آداب الزفاف » (٢١٤) ، وهو من رواية معاوية بن سويد بن مقرن عنه عندهما ، ولم يذكر البراء تصريحه بسماعه إياه من النبي ﷺ ؛ فيحتمل أن يكون تلقاه عن بعض الصحابة ، فقد كان بعضهم يروي عن بعض ، ومن هنا كان ما يعرف بـ (مراسيل الصحابة) وأنها حجة . فإذا صح هذا الاحتمال ؛ سقط تعقب الحافظ ؛ لأنه يقال : فعله قبل أن يسمع النهي عن بعضهم ، ثم رواه عنه ﷺ دون أن يصرح بسماعه من النبي ﷺ ؛ فطاح الإشكال إن شاء الله تعالى .

وأما قول الحافظ : « أو فهم الخصوصية له . . . » إلخ فجوابه : أن هذا يصح ؛ لو ثبت الحديث ، أما وهو غير ثابت - كما عرفت - ؛ فلا يصح . والله أعلم .

ويشبهه ما رواه ابن أبي شيبة (٨ / ٤٧١ / ٥٢١٣) قال : حدثنا مروان بن معاوية عن أبي القاسم الأزدي قال :

سألت أنس بن مالك : أتختم بخاتم من ذهب ؟ فقال : نعم ، وإن شئت من فضة ، لا يضرك ؛ ولكن لا تطعم في إناء ذهب ولا فضة .

قلت : أبو القاسم الأزدي : لم أعرفه ، وفي « الكنى » للدولابي (٢ / ٨٤) :

« وأبو القاسم عبد الرحمن قال : سألت أنس بن مالك . روى عنه عبد الواحد ابن زياد » . ونحوه في « المقتنى » للذهبي (١ / ٥١) وقال :

« كناه البخاري » .

قلت : فكأنه مجهول ، وهو منكر عندي ؛ لأنه يخالف ما رواه ابن شهاب : أن أنس بن مالك أخبره :

أنه رأى رسول الله ﷺ في يده يوماً خاتماً من ذهب ، فاضطرب الناس الخواتيم ؛ فرمى به ، وقال :

« لا ألبسه أبداً » .

رواه ابن حبان بإسناد صحيح - كما بينته في « الصحيحة » (٢٩٧٥) - .

(تنبيه) : من سوء التصرف ما جاء في حاشية « تهذيب المزي » (٢٦ / ٣٥١) من إيهام أن ترجمة (محمد بن مالك الجوزجاني) هي في كتاب « الثقات »

(٩ / ٤٢٣) ! والواقع أن هذا الرقم يشير إلى موضع تعقيب الحافظ لابن حبان الذي تقدم نقله عنه من « التهذيب » ؛ فبدل أن يضعه عقب « التهذيب » وبين يدي كلام الحافظ ـ كما هو المعروف في هذا العصر ـ وضعه في آخر كلامه !

وضغثاً على إبالة لم يحصره بين هلالين صغيرين « ... » ـ كما هو المعروف أيضاً ـ ؛ كأن المعلق حديث عهد بفن الكتابة !

٦٦١١ ـ (افْعلُوا بميّتكم ما تفعلونَ بعروسِكم) .

لا أصل له . قال الحافظ في « التلخيص » (٢ / ١٠٦) :

« هذا الحديث ذكره الغزالي في « الوسيط » بلفظ : « افعلوا بموتاكم ما تفعلون بأحيائكم » . وتعقبه ابن الصلاح بقوله : « بحثت عنه فلم أجده ثابتاً » . وقال أبو شامة في « كتاب السواك » : هذا الحديث غير معروف » .

قلت : وإنما المعروف أنه عن بعض السلف ؛ فقال بكر ـ وهو : ابن عبد الله المزني ـ

قدمت المدينة ، فسألت عن غسل الميت ؟ فقال بعضهم :

اصنع بميتك كما تصنع بعروسك ؛ غير أن لا تخلقه .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ٢٤٥) ، وإسناده صحيح ـ كما قال الحافظ ـ لكن منتهاه إلى بعضٍ لم يسم .

ولقد كان الباعث على تخريج الحديث والكشف عن حاله تحذيراً من الاغترار بما جاء في كتيب لأحد المعاصرين أسماه « الممنوع والجائز من أحكام الجنائز » ، جاء فيه تحت عنوان (أمور ينبغي مراعاتها والتنبيه عليها في تغسيل الميت) ؛ فقال

(ص ١٠١ - ١٠٢) :

« ١٩ - أن يصنع بالميت كما يصنع بالعروس وهذا مروي عن النبي ﷺ » !

والعجيب من أمر مؤلفه أنه قال في مقدمته (ص ١٢) :

« وقد عنيت بتخريج الأحاديث الصحيحة من مظانها ، وتحاشيت الاستدلال بالأحاديث الضعيفة بقدر المستطاع ، وإن وجدت ؛ نبهت عليها ، وذكرت كلام أهل العلم فيها » .

فلم يفِ بتعهده هذا في هذا الحديث ؛ بل ساقه مساق الأحاديث الصحيحة ، دون أيما عزو أو تخريج ، مع أنه قد ساقه قبل في صفحة (٩٦) على أنه من قول أنس رضي الله عنه ، وقال في التعليق :

« (٢) حاشية الروض المربع (٣ / ٤٦) » . ولم أجده في الطبعة التي عندي منها ! فالظاهر أنه اختلط عليه المرفوع بالموقوف .

٦٦١٢ - (أتدرونَ قبْرَ من هذا ؟ قالوا : اللهُ ورسولُه أعلمُ . قال : قبرُ آمنةَ ، دلَّني عليه جبريلُ عليه السلام) .

منكر . أخرجه عمر بن شبَّة في « تاريخ المدينة » (١ / ١١٧) من طريق فرقد السبخي عن رجل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

كنا نمشي مع النبي ﷺ ذات يوم ، إذ مر بقبر ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف (فرقد) ، وشيخه لم يسم ؛ فهو مجهول .

وقصة زيارته ﷺ لقبر أمه ثابتة من حديث أبي هريرة ، وبريدة ، وليس فيهما

ما في حديث فرقد هذا ، وهما مخرجان في « أحكام الجنائز » (ص ٢٣٨) .

٦٦١٣ - (أيّها النّاسُ ! إنّ اللهَ تطوّل عليكم في مقامكم هذا ؛ فقبل من محسنكم ، وأعطى محسنكم ما سأل ، ووهب مُسيئكم لمحسنِكم ؛ إلا التبعات فيما بينكم ، أَفيضُوا على اسم الله ، فلمّا كان غداةَ جمْعٍ ؛ قال :

أيّها الناسُ ! إن اللهَ قد تطوّل عليكُم في مقامِكم هذا ؛ فقبلَ من محسِنكم ، ووهبَ مسيئكم لمحسنكم ، والتبعات بينكم عوضها من عنده ، أفيضُوا على اسْم الله .

فقالَ أصحابُه : يا رسولَ الله ! أفضتَ بنا بالأمسِ كَئيباً حَزيناً ، وأفضْت بنا اليومَ فَرِحاً مسروراً ؟ قال رسول الله ﷺ :

إني سألتُ ربِّي بالأمسِ شَيئاً لم يَجُدْ لي به ؛ سألتُه التبعات ، فأَبى عليَّ ، فلمّا كانَ اليوم أتاني جبريلُ ؛ قال : إنّ ربّك يقرئُك السّلامَ ، ويقولُ : التّبعاتُ ضمنت عِوضَها من عندي) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبري في « تفسيره » (٢ / ١٧٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٩٩) من طريق مسلم بن حاتم قال : ثنا **بشار بن بكير الحنفي** قال : ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :

خطبنا رسول الله ﷺ عشية عرفة فقال : . . . فذكره .

قلت : بشار بن بكير هذا نكرة ؛ لم أجد له ترجمة ، ولا في « ثقات ابن حبان » !

وقد تابعه **عبد الرحيم بن هارون الغساني** عن عبد العزيز به .

أخرجه أبو نعيم ، وقال :

« السياق لبشار بن بكير ، وحديث ابن هارون فيه اختصار ، وقال فيه : « فإذا كان غداة جمع ؛ قال الله لملائكته : اشهدوا أني قد غفرت لهم التبعات والنوافل » . غريب تفرد به عبد العزيز عن نافع ، ولم يتابع عليه » .

قلت : قد وثقه جمع وروى له مسلم ؛ فتعصيب الجناية بالراوي عنه أولى ، وقد عرفت حال بشار ، وأما متابعه عبد الرحيم ؛ فقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، كذبه الدارقطني » .

وله طريق أخرى أشد ضعفاً ؛ يرويها يحيى بن عنبسة قال : حدثنا مالك عن نافع به ، وزاد :

فقام أعرابي فأخذ بزمام ناقته وقال : يا رسول الله ! والذي بعثك بالحق ! ما بقي من عمل إلا وقد عملته ، وإني لأحلف على اليمين الفاجرة ؛ فهل أدخل فيمن وقف ؟ فقال :

« يا أعرابي ! أتشهد أن لا إله إلا الله ، وأني محمد رسول الله ؟ » قال : نعم ؛ بأبي أنت ! فقال :

« يا أعرابي ! إنك إن تحسن فيما يستأنف ؛ يغفر لك » .

أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢٤ ـ ١٢٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢١٤ ـ ٢١٥) ، وقال ابن حبان :

« يحيى بن عنبسة دجال يضع الحديث » .

وكذا قال الدارقطني ، وساق له الذهبي أحاديث منها هذا ، وقال :

« هذا كله من وضع هذا المدبر » .

وقد روي الحديث مطولاً ومختصراً ، وبألفاظ مختلفة ، من رواية العباس بن مرداس ، وعبادة بن الصامت ، وغيرهما بأسانيد فيها ضعف وجهالة ـ كما هو مبين في « التعليق الرغيب » (٢ / ١٢٧ ـ ١٢٨) وفي « موضوعات ابن الجوزي » ـ ؛ لكن قد صح منه جملة المغفرة لأهل عرفات و(جمع) ، وضمن عنهم التبعات . وبيان ذلك في « الصحيحة » (١٦٢٤) .

(تنبيه) : مما يدل على الحداثة في هذا العلم والجهل به ، ممن استسهله وادعى التحقيق فيه ، ما جاء في الطبعة الجديدة ذات الأربع مجلدات لكتاب « الترغيب » للمنذري بتعليق ثلاثة من المحققين ـ زعموا ـ ألا وهو قولهم في شرح لفظة (جمع) (٢ / ١٥٤) :

« بـ (جمع) : بـ (عرفات) » !

وإنما هي مزدلفة ـ كما لا يخفى عن المبتدئين ـ ! ومن الغريب أن في بعض تلك الأحاديث التي بين أيديهم ما يساعدهم ـ بل يساعد الأعاجم الذين لا يعرفون من العربية شيئاً ـ على أن لا يقعوا في مثل هذا الخطأ الفاحش ؛ لأن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً ـ كما هو معلوم ـ ؛ ففي حديث ابن مرداس المشار إليه آنفاً :

« أن رسول الله ﷺ دعا لأمته عشية عرفة . . . فلما أصبح بـ (المزدلفة) . . . » .

٦٦١٤ - (واللهِ ! إنّ تربتها ميمونة . يعني : المدينةَ)(*) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٥١ / ٢) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا جعفر بن الفضل : ثنا عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبي شيبة الحزامي : ثنا ابن أبي فديك : ثنا موسى بن يعقوب الزمعي : حدثنا زبير بن عبد الله بن رُهيمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

ذكر رسول الله ﷺ المدينة ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زبير بن عبد الله هذا : ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

لكن ضعفه ابن عدي ، ويأتي كلامه الصريح في ذلك قريباً ؛ ولذلك قال الذهبي :

« ليس بحجة » . وقال مرة : « ليس بذاك » . وقال الحافظ :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وما وجدت له متابعاً .

وموسى بن يعقوب الزمعي : قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

على أن في الطريق إليه (جعفر بن الفضل) : لم أجد له ذكراً إلا في « تاريخ بغداد » (٧ / ١٩٤) ، ووصفه بـ (التمار المؤدب) ، ولم يزد في ترجمته على أن ساق له حديثاً آخر من رواية الطبراني أيضاً بإسناده المتقدم إلى الزمعي بإسناد آخر

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا الحديث وبقلم الرصاص : « وانظر حديث (غبار المدينة . . .) (٣٩٥٧) » (الناشر) .

له عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« ما من غادر ؛ إلا له لواء يوم القيامة يعرف به » .

وهو في « الصحيحين » من طريق أخرى عن نافع عنه نحوه . وهو مخرج في « الروض النضير » (٥٥٢) و« صحيح أبي داود » (٢٤٦١) .

لكن جعفر هذا - مع جهالته - قد توبع ؛ فقد أخرج ابن عدي في « كامله » (٣ / ٢٢٧) من طريق **محمد بن عيسى بن يزيد الطرسوسي** : حدثني أبو بكر ابن أبي شيبة الحزامي به ؛ إلا أنه قال :

« مؤمنة » . . مكان : (ميمونة) . ولا أدري أهكذا الرواية وقعت في كل من المصدرين ، أو هو الاضطراب من أحد الرواة ولعله (الطرسوسي) هذا ؛ فقد قال ابن عدي في ترجمته (٦ / ٢٨٣) :

« عامة ما يرويه لا يتابعونه عليه ، وهو في عداد من يسرق الحديث » . وقال في ترجمة (ابن رُهيمة) :

« وأحاديث زبير هذا منكرة المتن والإسناد ، لا تروى إلا من هذا الوجه » .

٦٦١٥ - (من رَمى بسهْمٍ في سبيلِ اللهِ أخطأَ أو أصابَ ؛ كانَ له بمثْل رقَبةٍ من وَلَدِ إسماعيلَ) .

منكر بزيادة : (ولد إسماعيل) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٤٣ / ٧٥٥٦) من طريق جعفر بن سليمان عن **أبان** عن **شهر بن حوشب** : أخبرني أبو أمامة : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره من رواية عبد الرزاق عن

جعفر ، وهذا في « المصنف » (٥ / ٢٦١ / ٩٥٤٨) .

ثم رواه الطبراني (٨ / ١٥٨ / ٧٦١٠) من طريق **موسى بن عمير** عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً به ؛ دون قوله : « من ولد إسماعيل » .

قلت : وهذا هو الصحيح في هذا الحديث ، ليس فيه هذه الزيادة ؛ بشهادة الأحاديث الأخرى ، وإلا ؛ فهذا واهي الإسناد - كما يأتي - ، وإن قال المنذري (٢ / ١٧١) وتبعه الهيثمي (٥ / ٢٧٠) - وقد ذكره بالزيادة - :

« رواه الطبراني بإسنادين ؛ رواة أحدهما ثقات » !

كذا قالا ! فإن أرادا الأول ؛ ففيه شهر بن حوشب ، وهو ضعيف لسوء حفظه ، والهيثمي يحسن له أحياناً . ومع ذلك فالراوي عنه (أبان) لم يتعين عندي من هو ؟ فهناك ثلاثة كلهم رووا عن شهر :

الأول : أبان بن صالح بن عمير المدني - ، وقيل : المكي ، وقد - : وثقه الأئمة .

الثاني : أبان بن صمعة الأنصاري : وهو صدوق ، تغير آخِراً .

الثالث : أبان بن أبي عياش العبدي البصري : وهو متروك .

فالأقرب أنه هذا ، أو الذي قبله ؛ لاشتراكهما في (البلدية) مع جعفر بن سليمان ؛ فإنه بصري أيضاً ، ومن الغريب أنهم لم يذكروه في الرواة عنهما أو أحدهما ، فضلاً عن الأول . والله أعلم .

وإن أرادا الإسناد الآخر ؛ ففيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين مكحول وأبي أمامة ؛ فقد قال الدارقطني :

« لا يثبت سماعه منه » .

ومع ذلك فمكحول مدلس .

والأخرى : موسى بن عمير ـ وهو : أبو هارون الأعمى ـ : قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه أبو حاتم » .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الغرابة بمكان القول بأن رواة أحد الإسنادين رواته ثقات ! دعك عن المخالفة التي في متن الحديث ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ ، وقد جاء من حديث عمرو بن عبسة ، وكعب بن مرة وغيرهما بدون الزيادة ، وقد خرجته من حديث عمرو في « الصحيحة » (١٢٤٤ ، ٢٦٨١) .

وأنكر من حديث الترجمة ما رواه البزار (١٧٠٦) من طريق شبيب بن بشر عن أنس مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال :

« كان له مثل أجر أربعة أناس من ولد إسماعيل أعتقهم » .

وشبيب بن بشر : مختلف فيه ، وقد أشار إلى ذلك المنذري (٢ / ١٧٢) ، والراجح فيه أنه حسن الحديث ؛ إلا أن يخالف ـ كما هنا ـ ؛ فتنبه ! وتفقه في هذا العلم ؛ فإنه في كثير من علومه فيه دقة متناهية ، لا يتنبه لها المحدِّثون المتعلقون ؛ بل المتسلقون على هذا العلم الشريف ، مثل أولئك المعلقين الثلاثة على « الترغيب » في طبعتهم الجديدة التي يعجبك ظاهرها ، ويحزنك مخبرها ؛ لكثرة أخطائهم فيها ، وادعاءاتهم الباطلة فيها دون أي بحث أو تحقيق ؛ فقد حسنوا حديث

الترجمة ، مدعمين ذلك بقول الهيثمي المتقدم ، غير عارفين أنه لا يلزم من ثقة رجال الإسناد لو سلم من الوهم أنه حسن ـ كما نبهنا على ذلك مراراً ـ لأنه قد يكون فيه علة ؛ كانقطاع وتدليس يمنع من التحسين . وعلى العكس من ذلك ؛ ضعفوا حديث شبيب بن بشر ـ مع أنه حسن الإسناد ـ وكلام الهيثمي الذي ركنوا إليه حجة عليهم ؛ لأنه قال :

« . . . وفيه شبيب بن بشر ، وهو ثقة وفيه ضعف » .

فهو يشير إلى أنه حسن ؛ لأن الثقة الذي فيه ضعف أقل أحواله أنه حسن الحديث . لو كانوا يعلمون . انظر تعليقهم (٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(تنبيه) : في أول حديث الترجمة ما نصه :

« من شاب شيبة في الإسلام ؛ كانت له نوراً يوم القيامة ، ومن رمى . . . » .

وهذا القدر منه صحيح ؛ لمجيئه من طرق عن جمع من الصحابة ؛ ولذلك لم أستحسن ذكره في هذه « السلسلة » ، وإنما أخرجته في « الصحيحة » رقم (١٢٤٤ ، ٢٦٨١) .

وبعد كتابة ما تقدم رأيت حديث أنس في « الحلية » (٦ / ٣٠٦) من طريق الربيع بن صبيح عن الحسن عنه . به نحوه بلفظ :

« رقبة » .

وهذا ـ مع ضعف إسناده ـ يشهد لما رجحت من نكارة زيادة « أربعة . . . » . والله الموفق .

٦٦١٦ - (يُثْني عليكَ النّاسُ شرّاً ؛ فأُثني عليكَ خيْراً . فقال عمرُ : وما ذاكَ يا رسولَ الله ! ؟ فقالَ ﷺ : دعْنا عنكَ يا عمر بن الخطّابِ ! من جاهدَ في سبيلِ الله ؛ دخلَ الجنّةَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨) من طريق عبد الله بن نافع عن هشام بن سعد عن يزيد بن ثعلب عن أبي المنذر :

أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إن فلاناً هلك ؛ فصلّ عليه . فقال عمر : إنه فاجر ؛ فلا تصل عليه . فقال الرجل : يا رسول الله ! ألم تر الليلة التي صبحت فيها في الحرس ؛ فإنه كان فيهم ؟! فقام رسول الله ﷺ فصلى عليه ، ثم تبعه ، حتى إذا جاء قبره ؛ قعد ، حتى إذا فرغ منه ؛ حثا عليه ثلاث حثيات ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن نافع - هو : الصائغ ، وهو - : ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين - كما في « التقريب » - ، ولا أدري هذا مما حدث به من كتابه أم من حفظه .

وقد تابعه حماد بن خالد - وهو : الخياط - ، وهو ثقة من رجال مسلم ؛ ولكنه اختصره جداً ، وخالفه في اسم (يزيد) ؛ فقال : عن هشام بن سعد عن زياد - يعني : ابن ثعلب - عن أبي المنذر : أن رسول الله ﷺ حثا في قبرٍ ثلاثاً .

أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٣٠٢ / ٤٢٠) وعنه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣ / ٤١٠) .

وإيراد أبي داود إياه في « المراسيل » يشعر بأن أبا المنذر هذا ليس له صحبة ، وعليه يدل صنيع أبي حاتم ؛ فقد روى عنه ابنه في ترجمة (زيد بن تغلب) أنه قال :

« زيد وأبو المنذر مجهولان » .

كذا وقع فيه (زيد بن تغلب) ، وكذلك في « الميزان » وقال :

« لا يدرى من هو وشيخه ؟ » . وتبعه في « اللسان » .

قلت : وإن مما يدل على جهالة الراوي عن (أبي المنذر) هذا الاختلاف في اسمه واسم أبيه ـ كما رأيت ـ ؛ فعند الطبراني : (يزيد بن ثعلب) ، وأبي داود : (زياد بن ثعلب) ، وعند ابن أبي حاتم : (زيد بن تغلب) ! وقال محققه :

« وهذا الرجل ـ أعني : الراوي عن أبي المنذر ـ من شرط « التهذيب » ؛ لأن حديثه هذا في « مراسيل أبي داود » ـ كما في الإصابة ـ ، ومع ذلك لم أجد له ترجمة في « التهذيب » ؛ لا في باب (زيد) ، ولا (زياد) ، ولا (يزيد) . والله أعلم » .

قلت : وإذا عرفت جهالة هذا الرجل ؛ يتبين لك بأن الذين ذكروا شيخه (أبا المنذر) في الصحابة ، قد تساهلوا ؛ ولذلك أطلق أبو حاتم عليه أنه مجهول ـ كالراوي عنه ـ ، وذكر أبو داود حديثه في « المراسيل » وأقره البيهقي ـ كما تقدم ـ ؛ ولذلك أيضاً قال الحافظ في « تهذيب التهذيب » :

« وقول أبي داود إنَّه مرسل أشبه » .

وبناء عليه جزم في « التقريب » بأنه تابعي .

وقد فات هذا التحقيق الحافظ المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ١٧٦) .

« رواه الطبراني ، وإسناده لا بأس به إن شاء الله تعالى » !

وكذا الهيثمي إذ قال في « المجمع » (٥ / ٢٧٦) :

« رواه الطبراني ، وفيه يزيد بن ثعلب ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

لكن الجملة الأخيرة من الحديث : « من جاهد في سبيل الله ؛ دخل الجنة » لها شواهد كثيرة ، يراجعها من شاء في « الترغيب » .

٦٦١٧ - (ما قالَ عبدٌ قطُّ : (لا إله إلاّ اللهُ وحْدَه لا شريكَ له ، له المُلْكُ ، وله الحمْدُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ) ، مخْلِصاً بها روحه ، مصدِّقاً بها قلبُه لسانَه ؛ إلا فتقَ له أبوابَ السماءِ ، حتّى ينظرَ اللهُ إلى قائلها ، وحُقَّ لعبدٍ نظَرَ اللهُ إليه أن يعطيَه سُؤْلَه) .

منكر بهذا التمام . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (١٥٠ / ٢٨) من طريق وَبْر : حدثني محمد بن عبد الله بن ميمون عن يعقوب بن عاصم : أنه سمع رجلين من أصحاب النبي ﷺ : أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير (محمد بن عبد الله بن ميمون) - وهو : الطائفي - : مجهول ، لم يرو عنه غير وبْر هذا - كما قال ابن المديني والذهبي - ، وقال الحافظ :

« مقبول » .

قلت : وقد تفرد بهذا السياق ، وفيه نكارة ظاهرة ، عجبت للمنذري كيف سكت عنها في « الترغيب » (٢ / ٢٤١) ، وزاد عليه المعلقون عليه في طبعتهم الجديدة (٢ / ٣٩٩ / ٢٢٧٢) فصرحوا قائلين :

« حسن ؛ رواه النسائي . . . » مجرد دعوى بغير بيان - كعادتهم - ولا هدى ولا كتاب منير ؛ وإنما هو التقليد الأعمى ، مع ادعاء التحقيق ! ! وقد رواه بعض المجهولين بإسناد له عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ؛ دون جملة الفتق .

ورواه الترمذي (٣٥٨٤) عن شيخ مجهول بلفظ أخصر وأقرب إلى الصحة ، وقد خرجت لفظ المجهول في المجلد الثاني من هذه « السلسلة » برقم (٩١٩) ، وهناك ذكرت لفظ الترمذي . فمن شاء ؛ رجع إليه ، وأسأل الله لنا مزيداً من التوفيق ، وحسن الخاتمة ، والوفاة على الإيمان والتوحيد الصحيح .

٦٦١٨ - (من قالَ : (سبحانَ اللهِ وبحمْدِه) كتبتْ له مئةُ ألْف حسنة وأربع وعشرونَ ألْفَ حسنةٍ ، ومن قالَ : (لا إله إلاّ الله) ؛ كان له بها عهْدٌ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٣٧ / ١٣٥٩٧) : حدثنا **جعفر بن بُجَيْر العطار البغدادي** : ثنا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني : ثنا عامر بن يساف عن النضر بن عُبَيد عن الحسن **بن ذَكوان** عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الحسن بن ذكوان : قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق . قال النسائي : ليس بالقوي . وأما أحمد فقال : أحاديثه بواطيل . وضعفه يحيى وأبو حاتم » . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » . ورمز له هو وغيره بأنه من رجال البخاري .

الثانية : النضر بن عبيد : لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره المزي في الرواة عن الحسن بن ذكوان .

الثالثة : جعفر بن بجير العطار البغدادي : كذا وقع في هذا الحديث (ابن بجير) منسوباً إلى جده ، وكذا هو في « المعجم الأوسط » في حديث آخر (٤ / ٢٢١) . وهو في « المعجم الصغير » (٦٢٤ - الروض النضير) : « جعفر بن محمد ابن بجير العطار البغدادي » . وهكذا هو في « تاريخ بغداد » (٧ / ١٩٧ - ١٩٨) ، وقال :

« روى عنه دعلج بن أحمد السجستاني ، وسليمان بن أحمد الطبراني » .

ثم ساق له الحديث الذي أشرت إليه آنفاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ويبدو لي أنه ليس من شيوخ الطبراني المشهورين ؛ فإنه لم يرو له في « الأوسط » إلا ثلاثة أحاديث (٣٣٩٨ - ٣٤٠٠) ، أحدها المشار إليه آنفاً .

والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣) ، ويبدو أنه لم يتمكن من التأكد من حال إسناده فقال :

« رواه الطبراني بإسناد فيه نظر » . وقال الهيثمي - مبيناً وجهة نظره في إسناده - (١٠ / ٨٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه النضر بن عبيد ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله وثقوا » .

قلت : وقد توبع من عفيف بن سالم عن أيوب بن عتبة عن عطاء به ، وزيادة منكرة في متنه ، ولفظه :

جاء رجل من الحبشة إلى رسول الله ﷺ يسأله ، فقال النبي ﷺ :

« سل واستفهم » .

فقال : يا رسول الله ! فضلتم علينا بالصور والألوان والنبوة ، أفرأيت إن آمنتُ بمثل ما آمنتَ به ، وعملت مثل ما عملتَ به ؛ أني لكائن معك في الجنة ؟ قال :

« نعم » .

ثم قال النبي ﷺ :

« والذي نفسي بيده ! إنه ليرى بياض الأسود في الجنة من مسيرة ألف عام » .

ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكرحديث الترجمة بتقديم وتأخير ، فقال رجل : كيف نهلك بعد هذا يا رسول الله !؟ فقال رسول الله ﷺ :

« إن الرجل ليأتي يوم القيامة بالعمل ، ولو وضع على جبل ؛ لأثقله ، فتقوم النعمة من نعم الله فتكاد أن تستنفد ذلك كله ؛ إلا أن يتطاول الله برحمته » ونزلت هذه السورة : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ إلى قوله ﴿[رأيت نعيماً][1] وملكاً كبيراً ﴾ . قال الحبشي : وإن عيني لترىان ما ترى عيناك في الجنة ؟ فقال النبي ﷺ :

« نعم » . فاستبكى حتى فاضت نفسه . قال ابن عمر :

لقد رأيت رسول الله ﷺ يدليه في حفرته بيده .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣١٩ - ٣٢٠) وقال :

---

(١) زيادة من « الحلية » و« ابن حبان » .

« حديث غريب من حديث عطاء ، تفرد به عفيف عن أيوب بن عتبة اليمامي ، وكان (عفيف) أحد العباد والزهاد من أهل الموصل ، كان الثوري يسميه (الياقوتة) » .

قلت : وهذه التسمية فائدة عزيزة لم تذكر في ترجمة (عفيف) من « التهذيبين » . لكن شيخه (أيوب بن عتبة) ضعيف ؛ ولذلك استغربه أبو نعيم ـ فيما أظن ـ ، وقد بيَّن السبب الذهبي بقوله في « المغني » :

« ضعفوه لكثرة مناكيره » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٦٩) :

« كان يخطئ كثيراً ، ويهم شديداً ، حتى فحش الخطأ منه » .

ثم ساق له حديثين منكرين هذا أحدهما ، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٤٢ ـ ٤٣) ، وقال عقبه :

« قال ابن حبان : هذا حديثٌ باطل لا أصل له ، وأيوب كان فاحش الخطأ » .

كذا عزا لابن حبان هذا الإبطال ، وكذلك فعل في الحديث الآخر الذي أشرت إليه ، وقد سبق تخريجه برقم (٦٤٣٦) ، وكل ذلك ليس في « ضعفاء ابن حبان » ـ كما نبهت هناك ـ . والله أعلم .

ولحديث الترجمة شاهد من حديث أبي طلحة الأنصاري مخالف له في بعض متنه ، مع ضعف إسناده ؛ يرويه **محمد بن يونس اليمامي : ثنا يحيى بن شعبة ابن يزيد** : حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أبيه عن جده رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« من قال : لا إله إلا الله ؛ دخل الجنة ـ أوجبت له الجنة ـ ، ومن قال : سبحان الله وبحمده مائة ؛ كتب الله له ألف حسنة وأربعاً وعشرين حسنة » .

قالوا : يا رسول الله ! إذاً لا يهلك منا أحد ! قال :

« بلى إن أحدكم ليجيء بالحسنات لو وضعت على جبل ؛ أثقلته . . . » الحديث .

أخرجه الحاكم (٤ / ٢٥١) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا التصحيح ككثير من أمثاله لا أجد له وجهاً ؛ فإن محمد بن يونس اليمامي ويحيى بن شعبة بن يزيد لم أجد لهما ترجمة . ومنه يتجلى جناية المعلقين على « الترغيب » ؛ بل على السنة ، فإنهم حسنوا الحديث مع نقلهم التصحيح المذكور ؛ فلا هم وافقوه ، ولا هم بينوا وجه تحسينهم إياه حتى يعذروا ، وعلى ذلك جروا في عامة تعليقاتهم ؛ فهم ينقلون عن بعض كتبي ـ مثلاً ـ التصحيح ، ويصدرون كلامهم بالتحسين ! مما يشعر الواقف على أسلوبهم ، أنهم يريدون أن يتظاهروا بأنهم مجتهدون في هذا العلم ، وهم في واقعهم غارقون في التقليد إلى أذقانهم ! وأنهم يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ! والعياذ بالله تعالى .

ثم قلت : لعل نسبة : (اليمامي) محرفة من : (السامي) ؛ فإذا صح هذا ؛ فيكون هو : (محمد بن يونس السامي) . . المعروف بـ : (الكديمي) ، وهو كذاب وضاع . والله أعلم .

٦٦١٩ - (من قالَ : (سبحانَ الله وبحمْده) ؛ كانَ مِثْلَ مئةِ رقبةٍ تعتقُ ؛ إذا قالها مئةَ مرة ، ومن قال : (الحمْدُ لله) مئةَ مرة ؛ كان عدْلَ مئة فرسٍ مسْرجٍ ملْجم في سبيلِ الله ، ومن قالَ : (اللهُ أكبرُ) مئةَ مرّة ؛ كانَ عدْلَ مئة بدنةٍ تنحرُ بمكّة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٣٥ / ٧٥٣٤) من طريق محمد بن عوف الحمصي : ثنا سليمان بن عثمان عن محمد بن زياد عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سليمان بن عثمان : ليس بثقة ؛ كما تقدم عن الذهبي تحت حديث آخر له تقدم برقم (٥١٢٧) ، وذكرنا هناك ما قاله أبو حاتم وغيره فيه من التضعيف ، وهو مما فات على الحافظ المنذري معرفة حاله ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ٢٤٦) :

« رواه الطبراني ، ورواة إسناده رواة الصحيح ، خلا سليم بن عثمان الفوزي ؛ يُكْشَفُ حاله ؛ فإنه لا يحضرني الآن فيه جرح ولا عدالة » . وأما الهيثمي فقال (١٠ / ٩٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه سليمان بن عثمان الطائي الفوزي ، وقد روى عنه ثلاثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكر شرطاً ؛ فَوُجِد ، فالحديث حسن ؛ لأن بقية رجاله ثقات » .

قلت : كلا ؛ ليس بحسن ، بل هو ضعيف إن لم يكن ضعيفاً جداً ؛ فإن الشرط - الذي يدعي أنه وجد - لم يتحقق ؛ لأن الثلاثة الذين رووا عن الطائي ؛ اثنان منهما لا قيمة لروايتهما عنه لضعفهما ، فيبقى على الجهالة التي صرح بها أبو حاتم

ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث المشار إليه آنفاً ؛ رداً على الهيثمي في كلام له يشبه هذا ـ .

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين لنا مثال جديد من مئات الأمثلة على جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، وأنهم جهلة نقلة ، ينقلون ما لا يعون ويفهمون ؛ فإنهم في هذا الحديث لما وجدوا الهيثمي قد صرح بتحسين الحديث ؛ حسنوه ونقلوا كلامه ، بخلاف الحديث المشار إليه آنفاً ؛ فإنهم ضعفوه (٢ / ٤٠٠ / ٢٢٧٥) ونقلوا كلامه أيضاً ، وقد ذكرته هناك مع الرد عليه ؛ ولكنهم لم يفهموا أنه يعني بتحسينه أيضاً بختم كلامه بقوله : « وقد روى عنه ثلاثة . . . » كما قال هنا !

وعلى كل حال ؛ فقد كان من الممكن أن ينجبر قلة فهمهم بالبحث والتنقيب عن سند الحديثين ، ولو أنهم فعلوا ؛ لوجدوه واحداً ، ولم يقعوا في مثل هذا التناقض الظاهر الفاحش ! ولكن لا فهم ولا بحث ، وفوق ذلك ادعاء التحقيق . . آفة طلاب هذا الزمان . والله المستعان .

ثم رأيت الذهبي قد أكد تضعيفه لسليمان بن عثمان هذا بقوله فيه :

« منكر الحديث » في « المقتنى » .

٦٦٢٠ ـ (قولي : (اللهُ أكبرُ) عشْر مرارٍ ؛ يقولُ اللهُ : هذا لي ، وقولي : (سبحانَ اللهِ) عشْر مِرارٍ ؛ يقولُ الله : هذا لي . وقولي : (اللهمّ ! اغْفر لي) ؛ يقولُ : قد فعلتُ ، فتقولينَ عشْر مِرَارٍ ، ويقولُ : قد فعلتُ) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٣٠٢ / ٧٦٦) قال : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي : ثنا محمد بن المثنى :

ثنا أبو بكر الحنفي : ثنا بكير بن مسمار : أخبرني زيد بن أسلم عن سلمى أم بني رافع مولى رسول الله ﷺ أنها قالت :

يا رسول الله ! أخبرني بكلمات ولا تكثر عليَّ ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رواته محتج بهم في « الصحيح » ؛ كما قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٤٨) ، والهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٩٢) ، ولم يستثنيا (النرسي) شيخ الطبراني ؛ لنزول طبقته عن شيوخ « الصحيحين » ، عند أهل العلم ، وأين هم اليوم ؟! هذا أولاً .

وثانياً : إنما يصح هذا الإطلاق أو الإغماض ؛ إذا كان الشيخ ثقة مشهوراً ، أو كان متابعاً من غيره ، و(النرسي) هذا من شيوخ الطبراني الذين لم نجد له ترجمة ، وقد روى له حديثاً واحداً في « المعجم الصغير » كنت خرجته قديماً في « الروض النضير » (١ / ١٢٩ ـ ١٣٠) منوهاً بأنه ممن لم نجد له ترجمة ، والأمر كذلك حتى اليوم . ولم يرو له في « المعجم الأوسط » شيئاً ، وروى له في « المعجم الكبير » أحاديث أخرى . وله في كتابه « الدعاء » أكثر من عشرة أحاديث ، تجد أرقامها في المجلد الأول منه (ص ٥٩٤ ـ تحقيق الدكتور البخاري) .

ولعل أصل الحديث ما رواه عطاف بن خالد عن زيد بن أسلم عن أم رافع أنها قالت :

دلني يا رسول الله ! على عمل يأجرني الله عليه ، قال :

« يا أم رافع ! إذا قمت إلى الصلاة ؛ فسبحي الله عشراً ، وهلليه عشراً ، واحمديه عشراً ، وكبريه عشراً ، واستغفريه عشراً . . . » الحديث نحوه أتم منه . وإسناده حسن ؛ ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٣٣٣٨) .

٦٦٢١ - (كلمتانِ إحداهُما ليسَ لها ناهيةٌ (!) دونَ العرْشِ ، والأُخرى تملأُ ما بينَ السَّماءِ والأرضِ : لا إله إلاّ اللهُ ، واللهُ أكْبرُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ١٦٠ / ٣٣٤) من طريق سعيد بن أبي مريم : أنا ابن لهيعة عن موسى بن جبير : أن معاذ بن عبد الله ابن رافع حدثه قال : كنت في مجلس فيه عبد الله (الأصل : عبد الرحمن) بن عمر ، وعبد الله بن جعفر ، وعبد الرحمن بن أبي عمرة ، فقال ابن أبي عمرة : سمعت معاذ بن جبل يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكره) . فقال ابن عمر لابن أبي عمرة : أنت سمعته يقول ذلك ؟ قال : نعم . قال : فبكى عبد الله بن عمر حتى اختضبت لحيته بدموعه ، ثم قال : هما كلمتان نعْلقهما ونألفهما .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة : ضعيف ، ومعاذ بن عبد الله بن رافع : غير معروف ، وليس له ذكر في كتب الرجال ، وقد أشار إلى ذلك المنذري بقوله في « الترغيب » (٢ / ٢٥٠) :

« رواه الطبراني ، ورواته إلى معاذ بن عبد الله ثقات سوى ابن لهيعة ، ولحديثه هذا شواهد . (نعلقهما) ؛ أي : نحبهما ونلزمهما » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٨٦ - ٨٧) :

« رواه الطبراني ، ومعاذ بن عبد الله بن رافع : لم أعرفه ، وابن لهيعة : حديثه حسن ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : ليس هذا من رواية أحد العبادلة عن ابن لهيعة ؛ فليس حديثه بحسن ؛ لو سلم من (معاذ بن عبد الله) . ومن غرائب المناوي قوله في كتابه « التيسير » :

« رواه الطبراني عن معاذ بإسناد حسن أو ضعيف » !

وأما قول المنذري المتقدم : « ولحديثه شواهد » !

فلعله يعني : (في الجملة) ؛ فهذا مما لا يعطيه قوة ، أو يعني : مثل قوله ﷺ في حديث : « الطهور شطر الإيمان . . . » ، وفيه : « وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماء والأرض » . رواه مسلم وغيره ؛ فهذا عليه لا له - كما هو ظاهر - وهو مخرج في « تخريج مشكلة الفقر » (٣٥ - ٣٦ / ٥٩) .

وقوله : (ناهية) : كذا في « الطبراني » و« الترغيب » و« المجمع » ، ولم أفهمه ! ولعله : (نهاية) .

٦٦٢٢ - (يا أبا هريرةَ ! ألاَ أدلُّك على كنْز من كُنوز الجنّةِ ؟ لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله ، لا ملْجأَ ولا منْجا من الله إلاّ إليه) .

منكر بزيادة : (لا ملجأ . . .) . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٢٩٥ / ٣٥٨) ، والحاكم (١ / ٥١٧) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤٤٤ / ٦٥٩) والطيالسي في « مسنده » (٣٢٢ / ٢٤٥٦) ، وأحمد (٢ / ٣٠٩ و٥٢٥) ، والبزار أيضاً (٤ / ١٦ / ٣٠٨٩) ، والطبراني في « الدعاء » (٣ / ١٥٤٠ / ١٦٣٦) ، ومن طريقه الذهبي في « التاريخ » (٦ / ١٧٧ - ١٧٨) كلهم من طريق إسرائيل وأبي الأحوص عن أبي إسحاق عن كميل بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا . ويدفعه أمران :

أحدهما : اختلاط وعنعنة أبي إسحاق ـ وهو : السبيعي ـ .

والآخر : المخالفة لعبد الرحمن بن عابس قال : سمعت كميل بن زياد به ؛ دون قوله : « لا ملجأ . . . » إلخ .

أخرجه أحمد (٢ / ٥٢٠) : ثنا سليمان بن داود : أنا شعبة عن عبد الرحمن ابن عابس قال : سمعت كميل بن زياد به ؛ وزاد :

« أحسبه يقول : أسلم عبدي واستسلم » . وأخرجه الطبراني (١٦٣٣) من طرق عن شعبة به ولم يشك . . .

وابن عابس هذا : ثقة من رجال الشيخين ؛ فالسند صحيح ، والزيادة المذكورة قد تابعه عليها عمرو بن ميمون عن أبي هريرة دون أي شك ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٥٢٨) .

وقد خولف شعبة من جابر بن الحر الجعفي عن عبد الرحمن بن عابس . . . به ؛ مثل رواية أبي إسحاق .

أخرجه الشجري في « الأمالي » (٢ / ٣٠١) .

قلت : وجابر هذا : غير معروف ؛ لم يزد الذهبي على قوله في « الميزان » :

« قال الأزدي : يتكلمون فيه » .

فمثله مخالفته مردودة منكرة ؛ ولا سيما إذا كان المخالف شعبة بن الحجاج جبل الحفظ . ثم رأيت أحمد قد أخرجه (٢ / ٥٣٥) من طريق جابر هذا دون الزيادة .

وأصل هذه الزيادة مقطوع من قول مكحول التابعي ، جاء في رواية هشام بن

الغاز عنه عن أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث الترجمة بتقديم وتأخير . وفيه :

« قال مكحول : فمن قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا منجا من الله إلا إليه ؛ كشف عنه سبعين باباً من الضر ، أدناهن الفقر » .

أخرجه الترمذي (٣٥٩٦) وقال :

« حديث ليس إسناده بمتصل ؛ مكحول لم يسمع من أبي هريرة » .

قلت : ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين لمن وقف على تخريج الحافظ المنذري للحديث أنه لم يكن مسدداً فيه ؛ فإنه :

أولاً : ساق الحديث في « الترغيب » (٢ / ٢٥٥) من رواية الترمذي هذه ، ونقل عنه إعلاله إياه بالانقطاع ، ثم قال :

« ورواه النسائي ـ والبزار مطولاً ـ ورفعا : « ولا ملجأ من الله إلا إليه » . ورواتهما ثقات يحتج بهم » !

فسكت عن اختلاط وعنعنة أبي إسحاق ! ولم يتنبه لمخالفته لابن عابس الثقة !! ثم زاد ضغثاً على إبالة ؛ فقال :

وثانياً : ثم قال : « ورواه الحاكم وقال : صحيح ولا علة له . ولفظه (ثم ساقه باللفظ الصحيح الذي ليس فيه الزيادة ، والمخرج في « الصحيحة ») ، ثم قال :

« وفي رواية له وصححها أيضاً قال : يا أبا هريرة ! ألا أدلك . . . » فذكر حديث الترجمة ؛ فأوهم أنها من غير طريق النسائي والبزار ، وهي هي ـ كما ذكرنا في التخريج ـ !

ونحوه في التخليط قول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٩٨ ـ ٩٩) ـ بعد أن [ساق] حديث الترجمة في حديث مطول عن أبي هريرة ـ :

« رواه البزار مطولاً هكذا ، ومختصراً ، ورجالهما رجال الصحيح ؛ غير كميل ابن زياد ، وهو ثقة » . وفاته عزوه لأحمد .

ووجه الخلط يتبين لك ؛ إذا عرفت أنه يعني بالمختصرِ روايةَ البزار (رقم ٣٠٨٨) من رواية شعبة عن ابن عابس ؛ التي ليس فيها الزيادة ، ورواها الحاكم ـ كما ذكرت في (ثانياً) ـ !

وجهل هذه الحقائق كلها المعلقون الثلاثة ، والمدعون التحقيق ؛ فوقفوا في تعليقهم على طبعتهم الحسناء (!) لـ « الترغيب » (٢ / ٤٣٣) ، فوقفوا موقفاً وسطاً ـ أنصاف حلول ـ ؛ فصدروا الحديث ـ كعادتهم الغالبة ـ بقولهم :

« حسن ، رواه . . . » ونقلوا فيه قول الهيثمي ، وتصحيح الحاكم والذهبي !!! وليس في كلامهم التحسين المدعى ، وقد عرفت من التحقيق ، أنه ليس إلا ما هو صحيح ثابت ، أو ضعيف منكر . وهكذا يستر مدعو العلم جهلهم بمثل هذا التوسط الذي ينافي الواقع !

ثم إنني أقول : يبدو لي أن زيادة « لا ملجأ . . . » من تخاليط أبي إسحاق السبيعي ؛ فقد رواها قبل اختلاطه في حديث (ما يقال إذا أتى فراشه) ، كذلك رواه عنه الثوري وشعبة أنه سمع البراء ، فلما حدث به بعد الاختلاط ؛ اختلطت عليه بحديث الترجمة ، وأدخلها في حديث أبي هريرة ! وإنما هي في حديثه عن البراء ، وهو مخرج في المجلد السادس من « الصحيحة » (٢٨٨٩) ، وقد صدر والحمد لله .

وقد خلط في تخريج الحديث معلق آخر ، وهو محقق « تاريخ الذهبي » الدكتور (تدمري) ؛ فقد عزا حديثه للشيخين وأصحاب « السنن » - إلا النسائي - وأحمد ، دون أن يستثني الزيادة ؛ فأوهم القراء أنها صحيحة ، وأنها عندهم جميعاً !!

وإن من غرائبه أنه عزاه لأحمد في أكثر من عشرين موضعاً بأرقامها وأجزائه منه ، وفيها ما ليس من حديث أبي هريرة ودون أن ينبه على ذلك ؛ فكأن المقصود تسويد السطور وتكثيرها ، وليس التحقيق ! والله المستعان .

٦٦٢٣ - (من قرأ ﴿ يس ﴾ في ليلة ابتغاءَ وجْه اللهِ ؛ غفَر له) .

ضعيف . روي من حديث أبي هريرة ، وجندب بن عبد الله ، وعبد الله بن مسعود ، ومعقل بن يسار المُزَني .

١ - أما حديث أبي هريرة : فهو أشهرها ؛ أخرجه الدارمي (٢ / ٤٥٧) ، والطيالسي (٣٢٣ / ٢٤٦٧) ، وابن السني (٢١٧ / ٢٦٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٠٣) ، وأبو يعلى (١١ / ٩٣ - ٩٤) ، وابن عدي (١ / ٤١٦ و ٢ / ٢٩٩) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٨٢ - هند) ، « الأوسط » (٤ / ٣٠٤ / ٣٥٣٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٥٩) وفي « أخبار أصبهان » (١ / ٢٥٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٨٠ / ٢٤٦٢ - ٢٤٦٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٢٥٣) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٤٧) من طرق عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« هذا حديث رواه عن الحسن عدة من التابعين منهم يونس بن عبيد ومحمد ابن جحادة » .

قلت : وأقواها إسناداً الثاني منهما ، حتى قال السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٣٥) :

« هذا إسناد على شرط (الصحيح) » .

فأقول : كان يكون كذلك ؛ لولا أن الحسن - وهو : البصري - معروف بالتدليس ، مع الاختلاف في ثبوت سماعه من أبي هريرة ، كما حكى الطبراني عقب الحديث قال :

« قد قيل : إن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ، وقال بعض أهل العلم : إنه قد سمع منه » .

والذي قرره الحافظ في « التهذيب » أنه سمع منه في الجملة ؛ لكن هذا لا ينفع في المدلس حتى يصرح بالسماع الذي لا يحتمل التأويل .

نعم ؛ في رواية أبي يعلى قوله : « سمعت أبا هريرة » ؛ لكن الراوي عنه هشام ابن زياد - وهو : أبو المقدام المدني ؛ وهو - : متروك - كما قال النسائي والذهبي والعسقلاني - ، والظاهر أنه خفي أمره على الحافظ ابن كثير ؛ فقال في « التفسير » (٣ / ٥٦٣) :

« إسناده جيد » !

٢ - أما حديث جندب بن عبد الله : فيرويه محمد بن جحادة أيضاً عن الحسن عنه .

أخرجه ابن حبان (٦٦٥ - موارد) .

والعلة هي نفس العلة التي تقدم الكلام عنها ، يضاف إليها الاختلاف على

محمد بن جحادة في إسناده ، ثم على الحسن نفسه .

٣ ـ وأما حديث ابن مسعود : فيرويه أبو مريم عن عمرو بن مرة عن الحارث بن سويد عنه .

أخرجه أبو نعيم أيضاً (٤ / ١٣٠) وقال :

« حديث غريب ، لم يروه عن عمرو إلا أبو مريم ـ وهو : عبد الغفار بن القاسم ـ : كوفي في حديثه لين » .

قلت : هو شر من ذلك ؛ فقد قال فيه ابن المديني وأبو داود :

« كان يضع الحديث » .

٤ ـ وأما حديث معقل بن يسار : فيرويه مسلم بن إبراهيم بن عبد الله : ثنا أبو عمر الضرير : ثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن رجل عنه .

أخرجه البيهقي (٢٤٥٨) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مسلم بن إبراهيم بن عبد الله : لم أعرفه ، والرجل : مجهول لم يسم ، وأنا أظن أنه (أبو عثمان ـ وليس النهديُّ) ؛ فقد روى المعتمر بن سليمان عن أبيه عنه عن معقل حديثاً آخر في فضل ﴿ يس ﴾ ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ١٥٠ ـ ١٥١) و« المشكاة » (١٦٢٢) ، وأبو عثمان مجهول ، ـ وليس هو النهدي الثقة ـ .

والخلاصة : ليس في هذه الطرق ما يمكن أن يعطي للحديث قوة ، وقد أشار إلى ذلك العقيلي بقوله عقبه :

« والرواية في هذا المتن فيها لين » . وقال الدارقطني :

« هذا الحديث قد روي مرفوعاً وموقوفاً ، وليس فيها شيء يثبت » . نقله ابن الجوزي .

وقد روي الحديث بألفاظ أخرى في بعضها نكارة شديدة ؛ بل إن آثار الوضع عليها لائحة ، وقد تقدم بعضها برقم (١٦٩ ، ٤٦٣٦) .

(تنبيه) : عزا الحافظ المنذري حديث الترجمة في موضعين من « الترغيب » (٢ / ٢٢٢ ، ٢٥٧) لابن السني وابن حبان في « صحيحه » عن جندب بن عبد الله . وليس هو عند ابن السني إلا من حديث أبي هريرة ؛ فكأنه حمل حديث جندب عليه ! وهو تساهل غير مرغوب فيه . وعزاه في الموضع الأول لمالك أيضاً . فلعله سبق قلم ، أو زيادة من بعض النساخ ؛ فإني لم أجده في « الموطأ » ـ وهو المقصود عند إطلاق العزو إليه ـ مع الاستعانة على ذلك بالفهارس الموضوعة اليوم ، سواء ما كان منها خاصاً به أو أعم .

٦٦٢٤ ـ (١ ـ من قرأَ عشْر آياتٍ في ليلةٍ ؛ لم يكتبْ من الغافلينَ .

٢ ـ ومن قرأَ مئةَ آيةٍ ؛ كتب له قنوتُ ليلةٍ .

٣ ـ ومن قرأَ مئتي آيةٍ ؛ كُتب من القانتينَ .

٤ ـ ومن قرأَ أربع مئةِ آيةٍ ؛ كُتبَ من العابدينَ .

٥ ـ ومن قرأَ خمْس مئةِ آيةٍ ؛ كُتب من الحافظين .

٦ ـ ومن قرأَ ستَّ مئةِ آيةٍ ؛ كُتبَ من الخاشعينَ .

٧ ـ ومن قرأَ ثمان مئةِ آيةٍ ؛ كُتبَ من المخبتين .

٨ ـ ومن قرأَ ألْفَ آية ؛ كتب له قنطارٌ ، والقنطارُ ألفٌ ومئتا أُوقيّة ، الأوقيةُ خيرٌ مما بينَ السّماءِ والأرضِ ـ أو قال : مما طلعتْ عليه الشمسُ ـ .

٩ ـ ومن قرأَ ألفَيْ آيةٍ ؛ كان من الموجبين) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢١١ / ٧٧٤٨) قال : حدثنا علي بن سعيد الرازي : **ثنا جبارة بن المغلس : ثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار** عن محمد بن جحادة عن يحيى بن الحارث الدمشقي عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ يحيى بن عقبة هذا : قال أبو حاتم :

« يفتعل الحديث » . وقال يحيى بن معين :

« كذاب خبيث ، عدو الله » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وجبارة بن المغلِّس : ضعيف ، كذبه ابن معين .

وعلي بن سعيد الرازي : حافظ فيه ضعف ؛ لكن الآفة من يحيى بن عقبة ، وكأنه اختلق من نفسه هذا الحديث بهذا السياق ؛ فإن لبعض فقراته

أصلاً في أحاديث متفرقة ، جمعها هو ، وألحق بها ما لا يعرف له أصل ، وساقها مساقاً واحداً ، ويحسن التنبيه على ما وقفت على صحته منه ، وهي الفقرات :

١ ـ « من قرأ عشر آيات . . . » .

٢ ـ « ومن قرأ مئة آية . . . » .

٨ ـ « ومن قرأ ألف آية . . . » ؛ دون : « والقنطار . . . » إلخ ، وفي تحديد وزن القنطار أحاديث ضعيفة ، تقدم تخريج بعضها برقم (٤٠٧٦) ، والفقرات الثلاث مخرجة في المجلد الثاني من « الصحيحة » ؛ فانظر (٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٥٧) .

٦٦٢٥ ـ (من صَلّى عليّ ؛ كتبَ اللهُ عز وجل له بها عشْر حسناتٍ ، ومحا عنه بها عشْر سيّئات ، ورفعَه بها عشْر دَرجاتٍ ، وكنّ له[1] عدْلَ عِتق عشْر رِقاب) .

منكر بزيادة : (الرقاب) . أخرجه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي ﷺ » (٤٣ / ٥٢) من طريق حاتم بن إسماعيل عن محمد بن عبد الله عن مولى البراء بن عازب عن البراء بن عازب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير مولى البراء ، فهو مجهول .

---

(١) الأصل : « به » ، والمثبت من « القول البديع » (ص ٨١) ، و« جلاء الأفهام » (ص ٤٦) .

والراوي عنه (محمد بن عبد الله) ، كان قد انقدح في النفس أنه لعله (**ابن أبي سَبْرة**) ، القاضي المشهور بكنيته (أبو بكر بن أبي سبرة) المتهم بالوضع ؛ لأنه من هذه الطبقة ، وهو مدني كالراوي عنه (حاتم بن إسماعيل) ؛ لكنني لما لم أجد أنهم ذكروه في الرواة عنه ؛ توقفت ، وإن كنت أرى أن النكارة التي في الحديث لا تليق إلا بمثله ؛ بيد أنني استمررت في البحث حتى وجدت الحافظ المزي قد ذكر في ترجمة (محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد . . . التيمي المدني) أن (حاتم ابن إسماعيل) قد روى عنه ، فغلب على ظني أنه هو ، وهو ثقة ؛ كما بينته في « الصحيحة » تحت الحديث (٩١٣) .

وإنما حكمت على الزيادة بالنكارة ؛ لتفرد هذا الوجه الضعيف به ، ولمخالفته لسائر الأحاديث الواردة في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، وهي كثيرة جداً ، أُلفت فيها مؤلفات معروفة ، لم ترد فيها هذه الزيادة .

ومن هنا يظهر جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ٤٩٢) ؛ فإنهم مع تصديرهم التعليق بقولهم : « ضعيف » ، فقد قالوا :

« ولمتنه شواهد » !

وهذا مع مناقضته للتصدير المذكور ؛ فإنه يخالف الواقع ؛ كما شرحت آنفاً ، ولو كانوا يكتبون بعلم ؛ كان تصديرهم بالتحسين إذا كانوا مُعْتَدِّين بما أشاروا إليه من الشواهد ، أو أن يعقبوا عليها بما يشعر أنه لا يعتد بها ! حتى لا يناقض ما صدروا .

٦٦٢٦ - (من صلّى على رسول الله ﷺ [واحدةً] ؛ صلّى اللهُ عليه وملائكتُه سبعينَ صلاةً ، فَلْيُقِلَّ عبدٌ من ذلكَ أو لِيُكْثِر) .

منكر بلفظ : « سبعين » . أخرجه أحمد (٢ / ١٧٢) : حدثنا يحيى بن

إسحاق : حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله بن هُبيرة عن عبد الرحمن بن مُرَيْحٍ الخولاني قال : سمعت أبا قيس مولى عمرو بن العاص يقول : سمعت عبد الله بن عمرو يقول . . . فذكره .

ثم قال أحمد (٢ / ١٨٧) : حدثنا حسن بن موسى : حدثنا ابن لهيعة به ؛ إلا أنه قال :

« عن ابن مريح مولى عبد الله بن عمرو أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول . . . » فذكره موقوفاً ؛ كالذي قبله ، وفيه الزيادة ، ودون قوله : « فليقل . . . » .

قلت : كذا قال في هذه الرواية ؛ أسقط (أبا قيس مولى عمرو بن العاص) كما أسقط اسم (ابن مريح) ، وجعله مولى عبد الله بن عمرو ، وهو في الرواية الأولى مولى أبيه (عمرو بن العاص) ، وهذا كله من تخاليط ابن لهيعة ، وسوء حفظه الذي طرأ عليه بعد احتراق كتبه .

ويحيى بن إسحاق وحسن بن موسى : لم يذكرهما أحد ـ فيما علمت ـ فيمن روى عنه قبل احتراق كتبه ، كالعبادلة الذين صرح بعض الحفاظ بصحة حديثهم عنه ـ كما ذكرنا ذلك مراراً في غير ما موضع ـ .

وإن من تخاليط ابن لهيعة : قوله في هذا الحديث :

« صلى الله عليه وملائكته سبعين صلاة » !

فإن المحفوظ في سائر الأحاديث

« . . . صلى الله عليه بها عشراً » . وهو بهذا العدد يكاد يكون متواتراً ؛ فقد جاء من حديث :

١ـ أبي هريرة .

٢ ـ وأنس بن مالك .

٣ ـ وعمر بن الخطاب .

٤ ـ وعبد الرحمن بن عوف

٥ ـ وعمار بن ياسر .

٦ ـ وعمير البدري .

٧ ـ وعبد الله بن عمرو أيضاً .

٨ ـ ويعقوب بن زيد التيمي مرسلاً . وغيرهم .

وهي مخرجة في كتب الصلاة على النبي ﷺ ، فانظرها ـ مثلاً ـ في « جلاء الأفهام » لابن القيم (ص ١٧ ، ٢٥ ، ٢٨ ـ ٣١ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥) . وأصحها حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٦٩) ، وحديث ابن عمرو ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٢٥٩ / ٢٤٢) ، و« صحيح أبي داود » (٥٣٦) ، وفي رواة حديثه ابن لهيعة . . متَابَعٌ عند أبي داود .

من أجل ذلك كله ؛ لم تطمئن النفس لقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٧٩) :

« رواه أحمد بإسناد حسن » .

وإن تبعه الهيثمي (١٠ / ١٦٠) ، والسخاوي في « القول البديع » (ص ٧٧) ، وأحمد شاكر في تعليقه على « المسند » (١٠ / ١٤١) ، ومن ليس في العير ولا في النفير ! أمثال المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ٤٩٣) .

ولم يقنع الشيخ أحمد رحمه الله بالتحسين فقط ؛ بل رأيته قد صرح في تعليقه على الموضع الثاني من « المسند » فقال (١١ / ٣٩) :

« إسناده صحيح » !

وما هذا وذاك منه إلا على قاعدته التي أقامها على الاعتداد بابن لهيعة ، وتقويته لحديثه ، غير آبه بما عليه الحفاظ المحققون من التفريق بين ما رواه العبادلة ، وما رواه غيرهم عنه ؛ فضلاً عن أقوال الحفاظ الآخرين الذين أطلقوا القول في تضعيفه ، ووصفوه بالتخليط في حديثه ! وقال الحافظ الذهبي النقاد في ترجمته من « تاريخ الإسلام » (١١ / ٢٢٤) :

« قلت : ومناكيره جمة ، ومن أردئها . . . » .

ثم ساق له الحديث الآتي عقب هذا :

« ادعوا لي أخي . . . » . في فضل علي رضي الله عنه .

وقال الحافظ في آخر ترجمته من « التهذيب » :

« ومن أشنع ما رواه ابن لهيعة : ما أخرجه الحاكم في « المستدرك » من طريقه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت : مات رسول الله ﷺ من ذات الجنب . انتهى . وهذا مما يقطع ببطلانه ؛ لما ثبت في « الصحيح » أنه قال ؛ لما لدوه :

« لمَ فعلتم هذا ؟ » . قالوا : خشينا أن يكون بك ذات الجنب ، فقال :

« ما كان الله ليسلطها علي » . وإسناد الحاكم إلى ابن لهيعة صحيح ، والآفة فيه من ابن لهيعة ، فكأنه دخل عليه حديث في حديث » .

قلت : والحاكم نفسه حينما أخرجه (٤ / ٤٠٥) ؛ إنما رواه ليبين وهاءه ـ على خلاف عادته ـ ؛ فإنه قال :

« إسناده واهٍ » . وأيده الذهبي بقوله :

« لم يصح » .

ذكر ذلك عقب الحديث الصحيح الذي ذكره الحافظ ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٣٣٣٩) .

وحديث ابن لهيعة : رواه أيضاً أبو يعلى (٨ / ٢٥٨) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٤٤١ ـ ٤٤٢) وقال :

« لم يروه عن أبي الأسود إلا ابن لهيعة » .

قلت : وبه أعله الهيثمي (٩ / ٣٤) ؛ فقال :

« وفيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف » .

(تنبيه) : قول الحافظ المتقدم : « ثبت في الصحيح » يوهم ـ في الاصطلاح العام ـ أنه في « الصحيحين » أو أحدهما ، وليس كذلك ! وإنما أخرجا أصله ، وليس فيه قوله ﷺ :

« ما كان الله ليسلطها علي » .

ولذلك خرجه الحافظ في « الفتح » (٨ / ١٤٨) من رواية ابن سعد وغيره نحوه ، وقد وقع في هذا الوهم صراحة المعلق على « مسند أبي يعلى » (٨ / ٣٥٤) فعزاه لـ « الصحيحين » وغيرهما ! ـ كما ستراه في « الصحيحة » إن شاء الله تعالى ـ .

ثم إن حديث الترجمة قد جاء من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :

« من صلى علي صلاة ؛ صلى الله وملائكته عليه عشراً ، فليكثر عبد أو ليقل » .

أخرجه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي ﷺ » (٣٣ / ٣٤) ، وعبد الله ابن عمر - وهو : العمري المكبر - وإن كان ضعيفاً ؛ فالحديث حسن على الأقل بشاهدين له مخرجَين في « الصلاة على النبي ﷺ » لإسماعيل القاضي (رقم ٣ ، ٦) ، فهو مما يؤكد شذوذ ابن لهيعة في قوله : « سبعين » .

٦٦٢٧ - (ادْعُوا لي أخِي . فدُعِيَ له عمرُ ، فأعرضَ عنه ، ثم قال : ادعوا لي أخي . فدُعِيَ له أبو بكْرٍ ، فأعرضَ عنه ، ثمّ قال : ادعُوا لي أخي . فدُعِيَ له عثمانُ ، فأعرضَ عنه ، ثم دُعِيَ عليّ بن أبي طالب ، فستَرَه بثوبه ، وأكبَّ عليه ، فلما خرجَ من عنده ؛ قيل له : ما قالَ ؟ قال : علّمني ألفَ بابٍ ، كل بابٍ [يفتح] ألف بابٍ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٤٥٠) ؛ كلاهما من طريق أبي يعلى : ثنا كامل بن طلحة : ثنا ابن لهيعة : ثنا حيي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

« هذا حديث منكر ، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة ؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع ، وقد تكلم فيه الأئمة ، ونسبوه إلى الضعف » .

وتعقبه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (١١ / ٢٢٥) بقوله :

« كذا قال ابن عدي ، وما رأيت أحداً قبله رماه بالتشيع . وكامل الجحدري وإن كان قد قال أبو حاتم : لا بأس به . وقال أحمد : ما علمت أحداً يدفعه بحجة . فقد قال فيه أبو داود : رميت بكتبه . وقال ابن معين : ليس بشيء . فلعل البلاء من كامل . والله أعلم » .

قلت : الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن الرجل كما قال الإمام أحمد وغيره من الموثقين ، وقول أبي داود جرح غير مفسر ؛ فلا يقبل في هذه الحال ، وإلى هذا مال الحافظ ؛ فتبنى في « التقريب » قول أبي حاتم المذكور ، فهو صدوق وسط إن شاء الله تعالى ، وقد صحح له ابن حبان عدة أحاديث ، تجد أرقامها في فهرس المؤسسة (ص ٢١٥) ، وعليه ؛ فتعصيب البلاء بابن لهيعة ـ كما فعل ابن عدي ـ أولى ؛ ولكن ذلك لا يستلزم نسبته إلى التشيع ؛ بله الإفراط فيه لا من قريب ولا من بعيد ؛ لأنه مجرد راوٍ ، كما هو ظاهر لايخفى إن شاء الله تعالى .

وقد روي الحديث ـ طرفه الأول منه ـ من حديث علي نفسه ، من رواية الواقدي ، وقد مضى تخريجه والكلام عليه (٤٩٤٥) .

٦٦٢٨ ـ (المرأةُ وحدَها صفٌّ) .

موضوع . وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ . . . وهذا لا يعرف إلا بإسماعيل هذا .

كذا في « التمهيد » (١ / ٢٦٨) لابن عبد البر ، ولم أقف على من أخرجه بإسناده عن إسماعيل ؛ لكن ابن عبد البر حافظ حجة ، وكان من أسباب نقله عنه أنني رأيت الحافظ ابن حجر قد عزاه في « الفتح » (٢ / ٢١٢) إليه دون أن يذكر حكمه عليه بالوضع أولاً ، ومع سكوته عليه الموهم أنه حسن عنده ثانياً !!

٦٦٢٩ ـ (كان يأتي قبورَ الشُّهداء على رأْس كلِّ حوْل فيقولُ : السّلام (كذا) عليكم بما صبرْتم ، فنعْم عقْبى الدارِ . وأبو بكر وعمر [وعثمان]) .

منكر . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (١٣ / ٩٦) من طريق سويد : أخبرنا ابن المبارك عن إبراهيم بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن إبراهيم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ محمد بن إبراهيم هذا : أظنه أبو عبد الله التيمي المدني ، ولم يذكروه في شيوخ (سهيل بن أبي صالح) ، وهو مدني أيضاً ، أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« من ثقات التابعين ، قال أحمد : في حديثه شيء ، يروي مناكير ، أو قال : أحاديث منكرة . قلت : وثقه الناس ، واحتج به الشيخان ، وقفز القنطرة » .

وسائر الرجال ثقاتٍ ـ وإبراهيم بن محمد : هو : أبو إسحاق الفزاري ـ ؛ سوى سويد ـ وهو : ابن سعيد الحدثاني ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق في نفسه ؛ إلا أنه عمي ، فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش فيه ابن معين القول » .

والحديث أورده السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ٥٨) من رواية ابن جرير عن محمد بن إبراهيم رضي الله عنه !

كذا وقع فيه : « رضي الله عنه » ، فأوهم أنه صحابي ؛ لأن الترضي مشعر بذلك اصطلاحاً ، فكان هذا من الدواعي على إخراجي إياه ، والكشف عن إرساله ، وضعف إسناده إليه .

وأما نكارة متنه ؛ فإنه ينافي مشروعية زيارة القبور بدون توقيت وتوقيف ، مما يفتح الباب للجهلة الذين يتخذون لزيارتها أياماً مخصوصة ، كما يفعلون يوم العيد وغيره ، ويضعون عليها الأكاليل والزهور !

٦٦٣٠ - (كان يدعُو في دبُر صلاةِ الظُّهر :

اللهمّ ! خلِّص الوليدَ ، وسلمةَ بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعةَ ، وضَعَفَةَ المسلمين من أيْدي المشركينَ الذين ﴿ لا يستطيعون حيلةً ولا يهتدُون سبيلاً ﴾) .

منكر بذكر : (دبر صلاة الظهر) . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (٥ / ١٥٠) من طريق حماد عن علي بن زيد عن عبيد الله أو إبراهيم بن عبد الله القرشي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ علي بن زيد - وهو ابن جدعان - واختلاطه ، وقد اضطرب في إسناده ومتنه ؛ فرواه عبد الوارث فقال : ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة :

أن رسول الله ﷺ رفع يديه بعدما سلم وهو : مستقبل الكعبة ، فقال :

اللهم ! خلص الوليد ، وعياش بن أبي ربيعة . . . إلخ .

وهذا أنكر من الأول ؛ لقوله : « بعدما سلّم » .

أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (١ / ١٧٤ / ١) ، والبزار في « مسنده » (٤ / ٥٠ / ٣١٧٢ - كشف) .

وأما اللفظ الأول : « دبر » ؛ فليس نصاً بما بعد السلام ؛ فقد يأتي بمعنى قبل السلام ـ كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض تحقيقاته ـ .

وهذا هو الأقرب إلى المحفوظ عن أبي هريرة ؛ أن الدعاء المذكور كان قبل السجود الأول في الركعة الأخيرة ؛ صح ذلك عنه من طرق ، منها : الزهري عن سعيد عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في آخر ركعة قنت .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٠٧١) . ورواه مسلم من هذا الوجه ، وزاد :

« ثم يقول : وهو قائم : اللهم ! أنجِ الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام . . . » الحديث .

وكذلك رواه البخاري (٨٠٤ ، ١٠٠٦ ، ٤٥٩٨) ، ومسلم أيضاً ، وأحمد (٢ / ٢٥٥) وغيرهم من طرق أخرى عن أبي هريرة ، وزاد أحمد :

« في الركعة الآخرة من صلاة الظهر ، وصلاة العشاء [الآخرة] ، وصلاة الصبح » .

وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٦٠) ، و« صحيح أبي داود » (١٢٩٤) من طريق واحدة منها ، وهي أبي سلمة عنه .

وكل طريق من هذه الطرق ـ وبخاصة الطريق الأولى ، وهي طريق الزهري المتابع لابن جدعان سنداً ، والمخالف له متناً ـ كل واحدة من هذه الطرق ـ كافية للحكم على قوله فيه : « بعدما سلّم » بالنكارة ؛ فكيف بها مجتمعة ؟

وقد جهل أو تجاهل هذه الحقيقة العلمية ذاك الجزائري المؤلف لرسالته التي

أسماها : « كشف الأكنة عما قيل : إنه بدعة وهو سنة » ؛ فحاول تقوية حديث ابن جدعان بلفظيه متجاهلاً أقوال الجارحين له ، مقتصراً على من قال فيه : « صدوق » ، ومنهم الترمذي ، مع أن تمام كلامه يلتقي مع أقوال الجارحين له ؛ فإنه قال :

« إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره » .

ولست بحاجة إلى سرد أقوال الجارحين له ؛ فإنها معروفة عند المشتغلين بهذا الفن ، فحسبي الآن أن أنقل قول الحافظ العسقلاني في « التقريب » :

« ضعيف » .

وأن أتبعه بتأكيد ضعفه بمخالفته للإمام الثقة الحجة التابعي الجليل الحافظ الزهري ومن تبعه من الثقات - كما تقدم - . فلست أدري هل [وعى] ذاك الجزائري هذه الحقيقة العلمية ، أم هو التزبب قبل التحصرم ؟! وله من مثل هذا الشيء الكثير ، فانظر على سبيل المثال الحديث المتقدم برقم (٥٧٠١) .

ولا يفوتني أن أذكر هنا أنه دلس على القراء ، وأوهم أن الحافظ ابن كثير قوى هذا الحديث بنقله عنه أنه قال في « التفسير » :

« ولهذا الحديث شاهد في « الصحيح » من غير هذا الوجه - كما تقدم - » .

والحافظ يشير بقوله هذا (١ / ٥٤٢) إلى رواية البخاري التي كان ذكرها قبيل حديث الترجمة ، وهو من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة التي أشرت إليها آنفاً ، وليس فيها لفظ « دبر » ولا قوله : « بعدما سلم » ، وإنما فيها دعاؤه ﷺ على المشركين ، فهذا فقط هو مقصود الحافظ ، وأما سائره فمنكر - كما تقدم بيانه - ، وهو جلي ظاهر لا يخفى على من أوتي حظاً من هذا العلم ، وكان بعيداً عن الهوى ،

نسأل الله السلامة .

وإن من جهله بهذا العلم أنه ساق عقب الحديث ما نصه (ص ٢٣) :

« عن عبد الله بن الزبير : رأى رجلاً رافعاً يديه قبل أن يفرغ من صلاته ، فلما فرغ منها ؛ قال :

إن رسول الله ﷺ لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته » . وقال :

« رواه الطبراني ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » : رجاله ثقات . وكذلك قال السيوطي في (فض الوعاء) » .

فأقول :

أولاً : الحديث لا يثبت ، وتوثيق رجاله فيه تساهل يتبين لمن وقف على إسناده ؛ فقد قال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ١٢٩ / ٣٢٤) : حدثنا سليمان بن الحسن العطار قال : حدثنا أبو كامل الجحدري قال : حدثنا **الفضيل ابن سليمان** قال : حدثنا محمد بن أبي يحيى قال : رأيت عبد الله بن الزبير ورأى رجلاً . . . الحديث .

وهذا إسناد فيه علتان :

الأولى : الفضيل بن سليمان ؛ وإن كان من رجال الشيخين ، ففيه ضعف من قبل حفظه ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له خطأ كثير » .

والعلة الأخرى : شيخ الطبراني (سليمان بن الحسن العطار) ؛ لا يدرى حاله ، ولم يرو له الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٣٨٩ - ٣٩١) إلا أربعة أحاديث ؛ فهو من شيوخه المغمورين ، ولم أجد له ترجمة ، ولا في « بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني » للشيخ حماد الأنصاري ، والشيخ الهيثمي كثيراً ما يغض النظر عن شيوخ الطبراني ، ويقول كما هنا : « رجاله ثقات » أو « رجاله رجال (الصحيح) » ! وهو تساهل عرف به ، فينبغي التنبه لهذا .

وإن من تفاهة رسالة الشيخ الغماري : « إتقان الصنعة » التي لا شيء من الإتقان فيها : قوله في حديث عبد الله بن الزبير هذا (ص ١٣١) :

« أخرج ابن أبي شيبة **قال** : حدثنا محمد بن أبي يحيى الأسلمي **قال** : رأيت عبد الله بن الزبير . . » . إلخ .

قلت : فهذا من تخاليط الغماري ! فإن بين ابن أبي شيبة ومحمد بن أبي يحيى - وهو تابعي - مفاوز - كما لا يخفى على المبتدئين بهذا العلم - ! ثم إنني لم أعثر عليه في « مصنف ابن أبي شيبة » ، وهو المراد عند إطلاق العزو إلى ابن أبي شيبة ، وما أظنه فيه ، فلعل أصل عبارته : « عن محمد . . . » مكان : « قال : حدثنا محمد . . . » ؛ هذا إن لم يكن واهماً بعزوه لابن أبي شيبة ؛ فقد رأيته علق على الحديث بقوله :

« هذا الحديث ترجم له الطبراني بقوله : محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن عبد الله بن الزبير » .

قلت : وهذا التعليق - وإن كان لا يفيد القراء شيئاً ؛ فقد - يساعدنا على تأكيد العزو المذكور ، وأنه ربما كان الأصل : أخرج الطبراني في « الكبير » عن محمد . . .

إلخ . والله أعلم بحقيقة أمر هذا التخليط .

هذا ما يتعلق بقولنا : « أولاً » .

وثانياً : ليس في هذا الحديث دليل على أنه ﷺ كان يرفع يديه بعد الفراغ من صلاته ؛ إلا بدلالة المفهوم ، وهذا ليس نصاً في ذلك ؛ لاحتمال أن يكون المراد بعد الصلاة مطلقاً ، وليس عقب السلام منها ، لحاجة أو مناسبة ؛ لأن الحديث ـ لو صح ـ لم يسق لإثبات الدعاء بعد الصلاة ، وإنما داخلها ؛ كما هو منطوقه . على أن هذا غير صحيح أيضاً ؛ فقد صح رفعه ﷺ ليديه في دعاء القنوت ، وفي صلاة الكسوف[1] .

٦٦٣١ ـ (إنّ أهْونَ أهْلِ النّار عذاباً : رجلٌ يطأُ جمْرةً يغلي منها دماغُه . فقال أبو بكْر الصديق : وما كان جُرمه يا رسولَ الله ؟ قال :

كانت له ماشيةٌ يغشَى بها الزرعَ ويؤْذيه ، وحرمه الله وما حوله غلْوةً بسهْم ـ أو قال : رمْية بحجَر ـ ، فاحذروا ألا يسحت الرجل ماله في الدُّنيا ، ويهلكَ نفسَه في الآخرةِ ، قال :

وإنّ أدْنى أهْل الجنّة منزلةً ، وأسفلَهم درجةً : رجلٌ لا يدخلُ الجنةَ بعدَه أحدٌ ، يُفْسح له في بصَرِه مسيرةَ مئةِ عامٍ ، في قُصورٍ من ذَهبٍ ، وخيامٍ من لُؤلؤ ، ليسَ فيها موضعُ شبْرٍ إلا معمورٌ ، يُغدَى عليه كلّ يومٍ ويُراحُ بسبعينَ ألفِ صحْفةٍ من ذَهَبٍ ، ليس منها صحْفة إلاّ فيها لونٌ ليسَ في الآخرِ مثله ، شهوتُه في آخرِها كشهوته في أوَّلها ، لو نزلَ به

---

(١) انظر الحديث (٢٥٤٤) .

جميعُ أهْلِ الدنيا ؛ لوسَّع عليهم مما أعطيَ ، لا ينقصُ ذلك مما أوتي شيئاً) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه عبد الرزاق في كتابه « الجامع » المطبوع في آخر « المصنف » (١١ / ٤٢٣ ـ ٤٢٤) قال : عن معمر عن **إسماعيل بن أبي سعيد** : أن عكرمة مولى ابن عباس أخبره : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله موضوع ، ولوائح الصنع والوضع عليه ظاهرة ؛ آفته إسماعيل بن أبي سعيد هذا ـ وهو : (إسماعيل بن شروس الصنعاني) ـ : بيض له ابن أبي حاتم ، وأما البخاري ؛ فقال في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٥٩) :

« قال عبد الرزاق عن معمر : كان يثبّج الحديث » .

وعلق عليه الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله بقوله :

« هكذا في الأصلين ، وبهامش (كو) : أي : لا يأتي به على الوجه .

أقول : وفي « الميزان » و« لسانه » عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري بلفظ : « يضع » ، فلزم من ذلك ما لزم . والله المستعان » .

قلت : كأنه رحمه الله يشير إلى عدم اطمئنانه لتفسير الكلمة بالوضع ، وقد يكون له وجه من الناحية العربية ، ولكن نحن المتأخرين لا يسعنا إلا أن نقبل تفسير المتقدمين لأعلميتهم ، ما لم يكن هناك ما يدل على خطئهم ، فكيف إذا كان هناك من رواه بلفظ الوضع ؟! فقد روى ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٢٠) عن البخاري قال :

« قال عبد الرزاق : قال معمر : كان يضع الحديث » . ولعل الأقرب إلى هذا المعنى : ما رواه ابن عدي بسنده عن أحمد : حدثنا عبد الرزاق قال : قلت لمعمر :

ما لك لم تكثر عن ابن شروس ؟ قال :

« كان ينتج الحديث » .

فإنه بمعنى الوضع ـ كما هو ظاهر ـ .

ويبدو أن الحافظ الذهبي الذي ذكر في « الميزان » رواية عبد الرزاق المتقدمة عن معمر قال :

« كان يضع الحديث » . مع هذا ؛ فكأنه رواه بالمعنى حين قال في ترجمة إسماعيل هذا في « المغني » :

« كذاب . قاله معمر » .

كما يبدو أن ابن حبان لم يتبين له هذا الجرح البالغ ، أو أنه لم يبلغه ؛ فذكره في كتابه « الثقات » (٣ / ٣١) برواية معمر عنه ! وكذلك فعل ابن شاهين ؛ فذكره في « تاريخ أسماء الثقات » ، وقال (٥١ / ١٠) :

« ثقة من أهل اليمن » .

ولعل هذا هو السبب الذي حمل ابن حزم على إعلال الحديث بالإرسال فقط ؛ فقال في « المحلى » (١١ / ٦) :

« وهذا مرسل ، ولا حجة في مرسل » .

ولا يفوتني ـ إن شاء الله تعالى ـ أن أنبه أن الجملة الأولى من الحديث صحيحة قد جاءت عن جمع من الصحابة ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » برقم (٥٤ ، ٥٥ ، ١٦٨٠) ، وإنما أوردته هنا من أجل ما بعدها من قول أبي بكر الصديق : « وما كان جُرمُه . . . » إلخ ؛ فإني لم أجد له أصلاً إلا في هذا الحديث الهالك !

ولإسماعيل هذا حديث آخر ؛ ولكنه قد توبع من طريق أخرى عن ابن عباس ؛ ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٣٣٤٩) .

٦٦٣٢ - (كان إذا أُتيَ بمدهنِ الطِّيبِ ؛ لَعقَ منه ، ثمّ ادّهنَ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (٧ / ٣٣) من طريق **الحكم بن عبد الله الأيلي** قال : قدم سليمان بن عبد الملك المدينة ، فدخل عليه القاسم وسالم ابن عبد الله ، قال : وإذا سالم أحسنهما كِدْنة . فقال : يا أبا عمر ! ما طعامك ؟ قال : الخبز والزيت . قال : وتشتهيه ؟ قال : أدعه حتى أشتهيه . قال : ثم دعا لهما بـ (غالية)[1] ، وجاءت جارية وضيئة الوجه ، مديدة القامة ، فذهبت تغلفهما ، فقال : تنحي عنا . ثم تناولا المدهن ، فلعقا منه ، ثم ادهنا ، ثم قالا : . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الأيلي) هذا ؛ فإنه كذاب ، وتقدمت له أحاديث .

٦٦٣٣ - (كانَ إذا أُتيَ بالمرءِ قد شهدَ بدْراً والشجرةَ ؛ كبّر عليه تِسْعاً ، فإذا أُتي به قد شَهِدَ بدْراً ولم يشْهد الشجرةَ ، أو شَهدَ الشّجَرةَ ولم يشْهد بدْراً ؛ كبّر عليه سبعاً ، وإذا أُتي بالمرءِ لم يشْهد بدْراً ولا الشّجرةَ ؛ كبّر عليه أربعاً) .

منكر جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ١٤٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٧٤٧) من طريق إبراهيم بن الحسن (أو الحسين)

---

(١) نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن ، وهي معروفة . و(التغلف) بها : التلطخ . « نهاية » . و(الكِدنة) بالكسر : غلظ الجسم ، وكثرة اللحم .

الأنطاكي : ثنا بقية عن إسحاق بن ثعلبة عن محمد المكي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ أورده ابن عدي في ترجمة (محمد المكي) هذا ـ وهو : واهٍ ؛ كما قال أبو حاتم ـ ، وساق له ابن عدي أحاديث وقال :

« وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

قلت : وساق أحدها الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قلت : هذا كأنه موضوع » ! فتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« إن لم يكن موضوعاً ؛ فما في الدنيا حديث موضوع ! » .

ولقد صدق رحمه الله ، ولا أدري كيف خفي ذلك على الحافظ الذهبي النقاد فتحفظ في الحكم عليه بالوضع ؟!

وإسحاق بن ثعلبة : قال ابن عدي (١ / ٣٣٦) ـ وساق له أحاديث ـ :

« روى أحاديث مع ما ذكرت ، وكلها غير محفوظة » . وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه أبو أحمد الحاكم وغيره » .

والأنطاكي : لم أجد له ترجمة ، ووقع ذلك في « التاريخ » (الحسن) ، وفي « الكامل » (الحسين) . والله أعلم .

ثم إنني إنما أوردت الحديث هنا ؛ لما فيه من التنويع مجموعاً في سياق واحد ، مما لم أجده في غيره ، وإلا ؛ فقد صح في أحاديث متفرقة تكبيره على الجنائز بأربع تكبيرات ، وخمس ، وتسع ، كما صح عن بعض الصحابة ـ كعلي رضي الله عنه ـ

التكبير بست وسبع ، ولها حكم الرفع ، وقد خرجت ذلك مفصلاً في « أحكام الجنائز » (ص ١٤١ ـ ١٤٦) ، فمن رام التفصيل ؛ فليرجع إليه .

٦٦٣٤ ـ (كان إذا أصابتْه شِدّةٌ ، ودعا ؛ رفعَ يديْه حتى يُرى بياضُ إبْطَيه) .

موضوع بذكر : (الشدة) . أخرجه أبو يعلى في « المسند الكبير » ؛ كما في « المطالب العالية المسندة » (ق ٥٢ / ٢) من طريق أبي داود **الأعمى** عن البراء ابن عازب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الأعمى) هذا ، ـ واسمه : (نفيع) ـ : كذبه غير واحد ، وفي « المغني » :

« هالك تركوه » . ورواه بسند ضعيف من حديث أبي برزة ـ مختصراً ـ بلفظ :

« رفع يديه في الدعاء حتى رؤي بياض إبطيه » .

وهذا له شواهد كثيرة تشهد لصحته ، وهو في « المسند المطبوع » (١٣ / ٤٣٦ ـ ٤٣٧ / ٧٤٤٠) .

٦٦٣٥ ـ (كان إذا جلسَ يتحدثُ ؛ يخلعُ نعْلَيه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٠٢ / ١٥٣٦) من طريق **الخضر** بن أبان : ثنا سيار : ثنا جعفر ـ يعني : ابن سليمان ـ : ثنا ثابت البناني قال : . . . (فذكره) فخلعهما يوماً ، وجلس يتحدث ، فلما قضى حديثه ؛ قال لغلام من الأنصار :

« يا بني ! ناولني نعلي » .

فقال غلام سن الأنصار : دعني فَلأُنعلكَ . قال :

« شأنك فافعل »[1] . فقال رسول الله ﷺ :

« اللهم ! إن عبدك يتحبب إليك ؛ فأحبه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ الخضر بن أبان : ضعفه الحاكم وغيره . لكني أخشى أن يكون سقط من الطابع أو الناسخ ذكر أنس ؛ فإن السيوطي عزاه إليه في « الجامع الصغير » من رواية « الشعب » ، ويؤيده أن القصة دون حديث الترجمة قد أخرجها البيهقي من طريق أخرى عن ثابت عن أنس ، وتقدم تخريجه برقم (٢٩٩٩) .

٦٦٣٦ - (كان إذا دخلَ رمضانُ ؛ تغيَّر لونُه ، وكثرتْ صلاتُه ، وابتهلَ في الدُّعاءِ ، وأَشفقَ منْه[2]) .

منكر . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣١٠ / ٣٦٢٥) من طريق عبد الباقي بن قانع : ثنا أحمد بن علي الخراز : ثنا محمد بن عبد الحميد التميمي : ثنا أبو داود : ثنا قرة بن خالد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ إلا من دون (أبي داود) - وهو : الطيالسي - ؛ فإن محمد بن عبد الحميد التميمي لم أجد له ترجمة ؛ غير أن الراوي عنه (أحمد

---

(١) كذا الأصل ، ولعل الصواب : « شأنك » ففعل . والله أعلم .

(٢) كذا الأصل : وفي « الجامع الصغير » : « وأشفق لونه » . وشرحه المناوي بقوله : « أي : تغير حتى يصير كلون الشفق . وهذا لولا غرض الإطناب ؛ كان يغني عنه قوله : (تغير لونه) » . والله أعلم .

ابن علي الخراز) ـ ووقع في الأصل : (الجرار) ؛ خطأ ، وهو ثقة ـ ؛ كما قال الدارقطني ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٠٣) .

وأما (عبد الباقي بن قانع) ؛ فقال الذهبي في « المغني » :

« . . . الحافظ . قال الدارقطني : كان يحفظ ؛ لكن كان يخطىء ويصر . وقال البرقاني : هو عندي ضعيف ، ورأيت البغداديين يوثقونه . وقال أبو الحسن بن الفرات : حَدَثَ به اختلاط قبل موته بسنتين » .

قلت : وبه أعله المناوي .

٦٦٣٧ ـ (مَثَلُ المؤمنِ ومَثَلُ الإيمانِ كَمَثَلِ الفَرَسِ في آخِيَّته ، يجولُ ثمَّ يرجعُ إلى آخيَّته ، يجولُ ثمَّ يرجعُ إلى آخيَّته ، وإنَّ المؤمنَ يسْهو ثمَّ يرجعُ ، فأطْعمُوا طعامكم الأتقياءَ ، وأولوا معروفَكم المؤمنينَ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٢٤ / ٧٣) ، ومن طريقه أحمد (٣ / ٥٥) ، وكذا أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٧٩) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٤٢ / ٢٥) ـ دون الجملة الأخيرة ـ ، والبغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٦٩ ـ ٧٠) ، والبيهقي أيضاً في « الشعب » (٧ / ١٥٢ / ١٠٩٦٤ ، ١٠٩٦٥) ؛ كلهم عن ابن المبارك ، وابن حبان في « صحيحه » (٢٤٥١ ـ الموارد) ، وأبو يعلى (٢ / ١١٠٦ ، ١٣٣٢) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (٢٣٨ / ٣٥٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٤١٤ / ٧١٣ ، ٧١٤) ـ بالجملة الأخيرة فقط ـ ؛ كلهم من طريق عبد الله بن الوليد عن أبي سليمان الليثي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وقال أبو نعيم :

« لا يعرف إلا من حديث أبي سعيد بهذا الإسناد ، وأبو سليمان الليثي ، قيل : إن اسمه (عمران بن عمران) » .

يشير إلى تليين هذه التسمية ، ولذلك لم يذكرها أحد ؛ بل قال الحافظ في « اللسان » ، وذكر الجملة الأخيرة من الحديث :

« ذكره الحاكم أبو أحمد في « كتاب الكنى » في (من لا يعرف اسمه) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن طاهر الكلام الذي جمعه على أحاديث « الشهاب » : هذا الحديث غريب ، لا يعرف ولا يذكر إلا في هذا الإسناد » .

قلت : وهذا يعني - كما هو ظاهر - أن (أبا سليمان) هذا مجهول لا يعرف ، وهو الذي يدل عليه صنيع البخاري وابن أبي حاتم ؛ فإنهما لم يذكرا في كتابيهما له راوياً غير (عبد الله بن الوليد) ، وتبعهما ابن حبان ؛ فإنه لما أورده في « الثقات » في موضعين منه ، لم يذكر أيضاً سواه (٥ / ٥٦٩ ، ٥٨٥) ! ولذلك قال علي بن المديني - كما نقله العسقلاني في « التعجيل » (٤٩٢ / ١٣٠٠) - :

« مجهول » .

بقي أن نعرف حال الراوي عنه (عبد الله بن الوليد) ، وهو التجيبي المصري ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١١) ، وعقب عليه الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« قلت : وضعفه الدارقطني فقال : لا يعتبر بحديثه » . وهذا كناية عن شدة ضعفه ، ولذلك توسط الحافظ فقال في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

قلت : فالعجب من بعض المشتغلين بهذا العلم في العصر الحاضر ، من الذين لا يعبأون باجتهادات الحفاظ الذين سبقونا في هذا المجال ، وتعقيباتهم على بعض الحفاظ المتقدمين ، وبخاصة من كان معروفاً بالتساهل في التوثيق كابن حبان مثلاً ! فقد رأيت اتفاق رأي الحافظ ابن حجر مع الذين حكموا بجهالة (أبي سليمان الليثي) ، وترجيحه لضعف الراوي عنه ، مع هذا كله ترى الأخ الداراني في تعليقه على « موارد الظمآن » (٨ / ١٠٠) يعرض عن ذلك كله ، ويقول : « إسناده حسن » ! تقليداً لابن حبان ! الذي لا يكاد يخالفه في توثيقه للمجهولين والضعفاء إلا فيما ندر !

وليس هذا فقط ؛ بل زاد على ذلك ، فختم تخريجه ـ الذي سود به صفحتين ـ بقوله :

« ويشهد له حديث ابن عمر عند الرامهرمزي ، ذكره صاحب « الكنز » فيه برقم (١٣٣٢) وقال : وسنده صحيح » !!

وهذا من تمام تقليده ، واتباعه لهواه ! وإلا ؛ فما الذي جعله يركن إلى هذا النقل والتصحيح ، وواقع إسناده يكذبه ؛ فإن فيه متهماً ! وكتاب (الرامهرمزي) ـ وهو : « الأمثال » ـ مطبوع ، ولا أعتقد إلا أنه في حوزته ، أو على الأقل يمكنه أن يرجع إليه ليرَى وهاء سنده ، فلم لم يفعل ؟! أو أنه فعل فرأى ما ذكرت ؛ أحلاهما مر !

قال الرامهرمزي في « الأمثال » (١٢٦ / ٣٩) : حدثني **قتادة بن رستم الطائي** : ثنا عبيد بن آدم العسقلاني : ثنا أبي عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناده رجاله ثقات ، فكأنه مما ألصقه بهذا الحديث وركبه عليه

(قتادة) هذا ؛ فإنه مجهول ليس له ذكر في شيء من كتب الرجال ، ولا في « ثقات ابن حبان » ! وإنما ذكره الحافظ الذهبي في « الميزان » لحديث آخر له موضوع ، تقدم تخريجه برقم (١٦٥٨) ، وقال فيه :

« هذا وإن كان معناه حقاً ؛ فهو موضوع . . . » .

فمثل هذا المجهول لا ينبغي الاستشهاد به ؛ فضلاً عن أن يصحح إسناده الذي ركبه على هذا الحديث الضعيف ؛ ليروجه به .

ومن هنا يظهر خطأ الشيخ شعيب أيضاً الذي بعد أن ضعف إسناد حديث الترجمة وخرجه ، أنهاه بقوله :

« وله شاهد يتقوى به من حديث ابن عمر عند الرامهرمزي . . . » . ثم ساقه ؛ ولكنه صرح بجهالة (قتادة) وقال :

« ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٤٠) عن الرامهرمزي وصحح إسناده » !!

٦٦٣٨ - (يبعثُ اللهُ الحجرَ الأسودَ والركنَ اليمانيَّ يومَ القيامةِ ولهما عينانِ ولسانانِ وشفتانِ ، يشهدان لمن اسْتلمهما بالوفاء) .

منكر بذكر : (**الركن اليماني**) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٨٢ / ١١٤٣٢) قال : حدثنا إبراهيم بن أحمد الوكيعي : ثنا بكر بن محمد القرشي : ثنا الحارث بن غسان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير بكر بن محمد القرشي ، وشيخه الحارث بن غسان ؛ فقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٤٢) بعدما عزاه للطبراني :

« وكلاهما لم أعرفه » .

قلت : هذا الشيخ يحتمل أن يكون (الحارث بن غسان المزني) ؛ ذكره ابن حبان في (أتباع التابعين) من كتابه « الثقات » (٦ / ١٧٥) برواية أخرى عنه ، فإن يكن هو ؛ فقد نص أبو حاتم أنه « مجهول » .

ثم ترجح عندي أنه هو ؛ فقد رأيت العقيلي قد أورده في « الضعفاء » (٢ / ٢١٨ - ٢١٩) ، وذكر له حديثين أحدهما بالرواية الأخرى المشار إليها ، والآخر بروايته هذه عن ابن جريج . . بحديث آخر ، وقال :

« لا يتابع عليهما ، وقد حدث بمناكير » .

وأقره الذهبي والعسقلاني ، وذكر هذا توثيق ابن حبان إياه ، وقول الأزدي :

« ليس بذاك » .

وإن مما يؤكد ضعف الحديث ونكارته : أنه صح من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً دون ذكر الركن . حسنه الترمذي ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والضياء المقدسي في « المختارة » (٦٠ / ٢٣٠ / ١) ، فانظر التعليق على « المشكاة » (٢٥٧٨) ، و« صحيح ابن خزيمة » (٢٧٣٥ و ٢٧٣٦) .

(تنبيه) : من أحاديث (الحارث بن غسان) هذا : الحديث الأول من الحديثين المشار إليهما - آنفاً - عند العقيلي ، وهو بلفظ :

« **يجاء** (وفي رواية : **يؤتى**) يوم القيامة بصحف مختمة . . . » الحديث .

أخرجه من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي عن الحارث بن غسان المزني (الأصل : المري) قال : ثنا أبو عمران الجوني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ٥١ / ٢) ، والأصبهاني في « ترغيبه » (١ / ٨٢ - ٨٣) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٢٨٧ / ٢٦٢٤) ؛ ولكن وقع عنده (الحارث بن عبيد أبو قدامة) ! ويغلب على ظني أنه تحريف من بعض النساخ للأسباب الآتية :

أولاً : مخالفته لرواية العقيلي والدارقطني ، وهي من طريقين عن (الحجبي) عن (الحارث بن غسان) .

ثانياً : مخالفته لصنيع العقيلي ؛ فإنه أورده في ترجمة (الحارث بن غسان) ، وصرح بأنه لا يتابع عليه ؛ كما تقدم .

ثالثاً : أن البزار أخرجه في « مسنده » (٣٤٣٥ - كشف الأستار) ، والطبراني أيضاً في « الأوسط » (٧ / ٨٢ / ٦١٢٩) ؛ كلاهما من طريق عمر بن يحيى الرملي ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٣٣٥ / ٦٨٣٦) من طريق إبراهيم ابن عرعرة ، وأبو الشيخ في « التوبيخ » (١٩٢ / ١٦٠) عنهما قالا : ثنا الحارث بن غسان : نا أبو عمران الجوني به . وقال البيهقي :

« كذلك رواه جماعة عن (الحارث بن غسان) » .

رابعاً : تصريح غير ما واحد من الحفاظ بتفرد ابن غسان هذا به .

أولهم العقيلي - كما تقدم - .

ثانيهم : البزار ؛ فإنه قال عقبه :

« لا نعلم يُروى عن أنس إلا من هذا الوجه » .

ثالثهم : الطبراني نفسه ؛ فإنه قال :

« لم يروه عن أبي عمران الجوني إلا (الحارث بن غسان) » .

قلت : فهذا كله يؤكد أن ذكر (الحارث بن عبيد) مكان (الحارث بن غسان) في رواية الطبراني الأولى غير محفوظ .

وقد خفي هذا التحقيق على الحافظ المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (١ / ٣٧ / ٣٠) :

« رواه البزار ، والطبراني بإسنادين ، رواة أحدهما رواة (الصحيح) ، والبيهقي » .
وأقره المعلق على « سنن الدارقطني » ! وتبعه الهيثمي ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٥٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال (الصحيح) ، ورواه البزار » !

وقلدهما المعلقون الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب « الترغيب » (١ / ٨٩ / ٥٥) فأقروهما ! ولا يسعهم إلا ذلك ؛ لجهلهم بهذا العلم ؛ بل وزادوا ـ ضغثاً على إبالة ـ فقالوا :

« حسن » !

أمّا لِمَ وكيفَ هو (حسنٌ) ، وليس بصحيح أو ضعيف ؟ فهذا مما لا يتعرضون

لبيانه البتة ، ولا يعرف القراء هل هو تقليد منهم لغيرهم ، أو من كيسهم - كما ظهر لي - ! ولا يعتمدون في ذلك على هذا العلم ! وإنما مجرد الدعوى التي لا يعجز عنها أجهل الناس ، فهم يصححون ويحسنون ، ويضعفون (على كيفهم) - كما يقولون في سوريا ، وهم سوريون فيما أظن - !

والحقيقة : أنني ما رأيت في العصر الحاضر فيمن حشروا أنفسهم في زمرة المعلقين والمحققين في هذا العلم - على كثرتهم - أجرأ منهم على إصدار الأحكام المشار إليها ارتجالاً بالرأي والهوى ؛ فما أكثر الأحاديث التي حسنوها - بل وصححوها - وهي ضعيفة ، وعلى العكس أيضاً ! وأنا على علم بما أقول ، إن لم أقل : أعلم الناس بذلك ! ويطول الكلام جداً ؛ لو أردت أن أبين سبب ذلك والإكثار من الأمثلة ، فحسبي الآن - بالإضافة إلى ما تقدم - مثالان ؛ فإني في هذه الأيام معني بتصحيح تجارب المجلد الثاني من كتابي « صحيح الترغيب والترهيب » وإعادة النظر فيه ؛ لبعد العهد به ، وقد كنت علقت على أصله : « التعليق الرغيب » بعض الملاحظات والانتقادات على تعليقات الثلاثة المشار إليهم ، فأنقل خلاصة المهم منها إلى التجارب ، ولذلك ؛ فقد وجدت في تعليقاتهم العجب العجاب ، وهاك المثالين :

الأول : حديث ابن عمر الطويل في فضل من يؤم البيت ، وركعتي الطواف وغير ذلك ؛ قال المنذري - وقد صدّره بلفظ (عن) - :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، والبزار واللفظ له ، وقال : وقد روي هذا الحديث من وجوه ، ولا نعلم له أحسن من هذا الطريق » .

فقالوا في التعليق عليه (٢ / ١١٨) :

« ضعيف ؛ رواه ابن حبان (١٨٨٧) ، والبزار (١٠٨٢) ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٧٤) : رواه الطبراني في « الكبير » بنحوه .

ورجال البزار موثقون . قلنا : بل فيهم عبد الوهاب بن مجاهد ضعيف » .

قلت : وهذا كذب ! فليس في رواية ابن حبان والبزار عبد الوهاب هذا ، وإن من جرأتهم في الكذب عزوهم إليهما بالأرقام ، موهمين القراء أنهم رجعوا إليهما ! ولو فعلوا ؛ لم يجدوا عندهما الضعيف المذكور ، وإنما أخذوا الأرقام من الفهارس أو غيرها !

المثال الثاني : جاءوا إلى الحديث الصحيح :

« الطواف بالبيت صلاة . . . » الحديث ؛ فضعفوه بقولهم (٢ / ١٤٣ / ١٧١٢) :

« ضعيف ، رواه الترمذي (٩٦٠) ، وابن حبان (٣٨٢٥) » .

قلت : وهم - كعادتهم - أطلقوا التضعيف ، ولم يبينوا السبب ؛ تغطية لجهلهم ! ولذلك ؛ فلا نستطيع الجزم بتعيين سبب تضعيفهم إلا الظن بأنهم رأوا إشارة المنذري إلى إعلاله بـ (عطاء بن السائب) ، ولعلهم يعلمون أنه كان قد اختلط ، فإن كان كذلك ؛ فقد فاتهم أنه رواه عنه سفيان الثوري ، وقد سمع منه قبل الاختلاط ؛ كما ذكرت في « صحيح الترغيب » (٢ / ٢٧) الذي هو تحت الطبع(*) .

(**تنبيه آخر**) : حول الحداثة أيضاً :

١ - نقل المعلق (م) على كتاب « التوبيخ » كلام الهيثمي المتقدم في قوله :

(*) وقد طُبع . والحمد لله (الناشر) .

« ورجال أحدهما رجال (الصحيح) » ؛ فقال رداً عليه :

« قلت : وهذا ليس بصحيح ؛ لما بينا من حال الحارث بن غسان (م) » .

قلت : وهذا يشبه - إلى حد كبير - ما صنعه المعلقون الثلاثة في المثال الثاني ، من حيث إنَّ هذا الراد لم يقف على إسناد الطبراني الآخر ، فحمله على إسناد الآخرين !!

٢ - أورد الدكتور (قلعجي) حديث الصحف هذا في « فهرس الأحاديث الصحيحة » الذي ألحقه بآخر « الضعفاء » للعقيلي (٤ / ٥٢٥) ، مع الإشارة إلى موضعه من « الضعفاء » جزءاً وصفحة . ولا أجد لهذا الخطأ الفاحش [مبرراً] إلا الجهل الفاضح بهذا العلم ! ولعله رأى قول الهيثمي المتقدم :

« ورجال أحدهما رجال (الصحيح) » ، فظن أنه يعني أنه صحيح ! وليس كذلك - كما هو معلوم - ، ونبهت على ذلك أكثر من مرة ، وهذا ؛ لو سلم من الخطأ الذي سبق بيانه . فليتأمل القراء ضرر الحداثة في هذا العلم ، فهذا يصحح الحديث الضعيف لجهله ، وسوء فهمه لعبارة الهيثمي ، وذاك يخطئه لعدم وقوفه على إسناده الآخر ، وإن كان خطأ هذا أقل من الأول - كما هو ظاهر - .

وللدكتور في هذا الفهرس أحاديث أخرى ضعيفة صححها ! كما أنه على العكس من ذلك : أورد أحاديث صحيحة في « فهرس الأحاديث الضعيفة » ! ولا أستبعد أن يكون هذا الجهل المزدوج من صبيانه الذين يستأجرهم بدريهمات معدودات - كما يقول البعض - ، وهذا ؛ إذا أُحسن الظن بعلم الدكتور (!) . والله أعلم .

٦٦٣٩ - (هَنيئاً لك يا عبدَ الله ! أبوكَ يطيرُ مع الملائكةِ في السّماءِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٧٧ / ١٩٠) : حدثنا زكريا بن يحيى الساجي قال : ثنا **عبد الله بن هارون بن موسى الأودي (!)** قال : حدثنا **قدامة بن محمد الأشجعي** عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن **علي ابن عبد الله بن جعفر** عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل ثلاث :

الأولى : علي بن عبد الله بن جعفر ، مجهول لا يعرف في شيء من كتب التراجم ، ولم يذكروه حتى ولا في أبناء (عبد الله بن جعفر) والرواة عنه ، ولا في شيوخ (بكر) - وهو : ابن عبد الله الأشج - ، ولا هو في « ثقات ابن حبان » الذي جمع مئات المجهولين !

الثانية : قدامة بن محمد الأشجعي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« جرحه ابن حبان ، ومشاه غيره » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

الثالثة : عبد الله بن هارون بن موسى الأودي ؛ كذا وقع في « المعجم » ، وأظنه محرفاً من « الفروي » ؛ فإنه هكذا في كتب الرجال ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« له عن القعنبي وغيره مناكير ، ولم يترك » .

وذكر له ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٢٦٠) حديثين ، وقال في كل منهما :

« باطل » . وقال ابن أبي حاتم :

« كتبت عنه بالمدينة ، وقيل لي : إنه يتكلم فيه » . وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٣٦٧) وقال :

« يخطئ ويخالف » . وذكره الحافظ في كنى « التهذيب » تمييزاً :

« أبو علقمة الفروي الصغير : عبد الله بن هارون . . . » ، وذكر فيه ما قدمته عن الحفاظ الثلاثة ، وزاد :

« وقال الدارقطني في « غرائب مالك » : متروك الحديث » . ولخص ذلك كله في « التقريب » بقوله :

« ضعيف » .

قلت : فالعجب بعد هذا كله قول الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٩١ / ١٣) ـ وتبعه الهيثمي (٣ / ٢٧٣) ـ :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وقلدهما المعلقون الثلاثة (٢ / ٢٨٧ / ٢٠٣٥) فحسنوه ! ولا غرابة في ذلك ؛ فإنهم لا يحسنون حتى التقليد ، فكثيراً ما يخالفونهما والصواب معهما !!

٦٦٤٠ ـ (ما أذنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِه لِرَجُلٍ حَسَنِ الترنّمِ بالقرآنِ) .

منكر بلفظ (الترنم) . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٦١) من طريق محمد بن أبي حفصة : ثنا عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً :

أورده في ترجمة (محمد) هذا ، واسم أبيه (ميسرة) ، وروى فيه عن ابن معين روايتين مختلفتين ، قال في إحداهما :

« صويلح ، ليس بالقوي » . والأخرى :

« ثقة » .

وتبنى هو الرواية الأولى ؛ فإنه بعد أن ساق له أحاديث مما أنكر عليه ـ هذا أحدها ـ قال :

« وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم » . وذكر الذهبي الخلاف فيه في « الميزان » ، وقال :

« فيه شيء ، ولهذا وثقه ابن معين مرة ، وقال مرة : صالح . وقال مرة : ليس بالقوي . وقال مرة : ضعيف . . » إلخ .

ثم ساق له هذا الحديث مشيراً إلى نكارته . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ويتلخص مما تقدم أنه وسط ، والأصل في مثله أنه حسن الحديث إذا لم يخالف ، ولم يكن فيه ما ينكر ، والواقع هنا خلافه ؛ فقد خولف في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ فقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره هكذا مرسلاً لم يذكر فيه أبا هريرة .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٤٦٤ / ٩٩٩٢) ، وكذا عبد الرزاق (٢ / ٤٨٢ / ٤١٦٩) ؛ كلاهما عن ابن عيينة .

وتابعه عنده (٤١٦٨) ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار به .

فهذا يؤكد خطأ (محمد بن أبي حفصة) في ذكره (أبا هريرة) فيه ، ويبيِّن

أن الصواب مرسل .

وأما المتن ؛ فقد رواه أربعة من الثقات ؛ منهم الإمام الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« يتغنى » مكان : « يترنم » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « صفة الصلاة / الأصل » ، و« صحيح أبي داود » (١٣٢٤) .

وقد وجدت للحديث شاهدين ، ولكنهما واهيان جداً ، فرأيت أنه لا بد من ذكرهما ، والكشف عن علتهما ؛ خشية أن يغتر بهما من لا علم عنده ، **فأقول :**

أحدهما : يرويه إبراهيم بن أبي حميد : حدثنا **عبد العظيم بن حبيب الحمصي** : حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن علي بن حسين عن أبيه عن جده مرفوعاً :

« ما أذن الله لشيء قط أَذَنه للحسن الترنم بالقرآن » .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٧١) في ترجمة إبراهيم هذا ، وسمى أباه (أحمد بن عبد الكريم الحراني الضرير) ، وقال :

« سمعت أبا عروبة يقول : كان يضع الحديث » .

واعتمده الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

وعبد العظيم بن حبيب الحمصي ؛ قال الذهبي :

« قال الدارقطني : ليس بثقة » .

ثم ساق له الذهبي حديثاً ، وقال :

« إنه من بلاياه » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

وإن من عجائب وغرائب ابن حبان أنه أورد (عبد العظيم) هذا في « الثقات » (٨ / ٤٢٤) من رواية إبراهيم بن أبي حميد هذا !

وهذا مما يؤكد المعروف عنه ، أنه يوثق المجهولين الذين لا يعرفهم ، وأن هذا يجعلنا لا نثق بتوثيقه الذي تفرد به ، ولا يعرف من وثقه إلا بالراوي الواحد الذي ذكره . وقد ذكر (عبد العظيم) هذا نفسه دون نسبة (الفهري) من رواية سليمان ابن سلمة الخبائري ، وقال عقبه :

« إن لم يكن الأول فلا أدري من هو ؟ » .

قلت : ويقال فيه ما قلت في الأول ، فإن (الخَبائري) هذا متروك ، ومع ذلك لم يعرفه ، كما لم يعرف (إبراهيم بن أبي حميد) ، وإلا ؛ لأوردهما في « الضعفاء » !

والآخر : يرويه سليمان بن داود الشاذكوني : حدثنا داود بن أبي سليمان عن علي بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً - مختصراً - بلفظ :

« إن الله لم يأذن كأَذَنه للمترنم بالقرآن » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٢٠٧ / ٧٤٢٥) وقال :

« لم يروه عن علي بن زيد إلا داود بن أبي سليمان ، تفرد به الشاذكوني » .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٧٠) .

وداود بن أبي سليمان ؛ لم أعرفه .

وعلي بن زيد ؛ هو : ابن جدعان ، ضعيف .

وجملة القول ؛ أن الحديث منكر بلفظ : « الترنم » ، وأن هذين الشاهدين لا يعطيانه قوة ، وأنه محفوظ صحيح بلفظ : « التغني » . وبالله التوفيق .

وهنا تنبيهات لا بد من ذكرها :

الأول : أن الحديث أورد منه الحافظ في « الفتح » (٩ / ٧١) جملة : « حسن الترنم بالقرآن » من تخريج ابن أبي داود ، والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وسكت عنه ! وما أظن إلا أنه من طريق (محمد بن أبي حفصة) ؛ وقد عرفت ما فيه .

وأورده أيضاً من تخريج الطبري من رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب (يعني : حديث البخاري من طريق عقيل عنه) بلفظ :

« ما أذن لنبي في الترنم في القرآن » .

وسكت عنه أيضاً ، وذكره المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢١٥) بنحوه ، وقال :

« رواه الطبري بإسناد صحيح » !

وفي هذا التصحيح والسكوت نظر قوي عندي ؛ لأن (معمراً) - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين ؛ فقد - تكلموا فيما حدث به بالبصرة ، وقالوا : إنه حدث من حفظه بالبصرة بأحاديث غلط فيها . ولذلك قال الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٤٤٤ - ٤٤٥) :

« لم يخرج له البخاري من رواية أهل البصرة عنه ؛ إلا ما توبعوا عليه عنه » .

قلت : وهذا من رواية أهل البصرة عنه ؛ فإن (عبد الأعلى) - وهو : ابن عبد الأعلى السامي - بصري .

يضاف إلى ذلك مخالفته لرواية الجماعة عن الزهري ، منهم عقيل - كما تقدم عند البخاري - ، وثلاثة آخرون عند مسلم وحده ، وغيرهم عند غيره ، كلهم لم يذكروا لفظ : الترنم عن الزهري .

وإن مما يؤكد خطأ معمر فيه : أن عبد الرزاق قد رواه في « مصنفه » (٢ / ٤٨١ - ٤٨٢) عن معمر بلفظ الجماعة : « يتغنى » ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد (٢ / ٢٧١) .

فثبت يقيناً شذوذ رواية الطبري هذه وعدم صحتها . وبالله التوفيق ، وهو الهادي إلى أقوم الطريق .

الثاني : أن حديث الطبراني في « الأوسط » عزاه إليه في « المجمع » بلفظ :

« إن الله لم يأذن لمترنم بالقرآن » .

فسقط منه قوله : « كأذنه » ؛ ففسد المعنى ؛ كما هو ظاهر بغض النظر عن النكارة التي فيه ، والضعف الشديد الذي في إسناده .

وقد كنت أوردته فيما تقدم برقم (٥٦١) هكذا نقلاً عن « المجمع » منذ عشرات السنين ، قبل أن يطبع « المعجم الأوسط » ، فلما وقفت عليه فيه ؛ بادرت إلى تخريجه هنا ، والتنبيه على السقط المذكور .

الثالث : كنت أوردت متن الحديث في « صفة الصلاة » من رواية الشيخين ضاماً إليه الزيادات والألفاظ ـ كما جريت عليه فيه ـ وكان في المتن قولي : « وفي لفظ : حسن الترنم » ؛ اعتماداً مني يومئذٍ على الحافظ وسكوته عنه ، قبل أن ييسر الله لي الوقوف على إسناده ، وأرى أن هذا أمر لا بد منه ، أن يستفيد المتأخر من المتقدم من أهل العلم ، ولا يغتر بما عنده ؛ كما عليه كثير من الناشئين اليوم ! ومن نافلة القول أن أذكر الشرط في ذلك ، وهو ما لم يظهر خطؤه .

ولهذا أقول : والآن وقد تبين بوضوح لا غموض فيه أن الحديث بلفظ : « الترنم » منكر ، أو شاذ غير محفوظ ؛ فقد حذفته من متن الحديث في « صفة الصلاة » ، راجياً ممن كان عنده هذا الكتاب أن يحذفه منه ليوافق تصحيح المؤلف . وجزاه الله خيراً !

٦٦٤١ ـ (قالَ اللهُ تعالى : لا يذْكُرني عبدِي في نفْسه ؛ إلاّ ذكرتُه في ملأ من ملائكتي ، ولا يذْكرني في ملأ ؛ إلاّ ذكَرْتُه في الرَّفيقِ الأَعلى) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ١٨٢ / ٣٩١ ـ ٣٩٣) من طريق ابن لهيعة ورشدين بن سعد عن زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ عن أبيه . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زبان بن فائد ؛ ضعفه جمع ، أحدهم أحمد وقال : « أحاديثه مناكير » . ولم يوثقه أحد ، وأما قول المنذري في آخر « الترغيب » : « وثقه أبو حاتم » . فهو تسامح وتساهل منه في التعبير ؛ لأن أبا حاتم إنما قال فيه :

« صالح » . وقد أفصح أبو حاتم نفسه عن مقصده هذا في أول كتابه (١ / ٣٧) فقال :

« وإذا قيل : « صالح الحديث » ؛ فهو ممن يكتب حديثه للاعتبار » . وقال قبل ذلك :

« وإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقن ، [أو] ثبت ؛ فهو ممن يحتج بحديثه » .

فهذا وذاك يفيدنا أن الرجل ليس ثقة عنده ، وأن حديثه مرشح ليكون حسناً إذا لم يخالف ، وهذا يقال : إذا لم يكن هناك جرح مفسر ؛ كقول أحمد المتقدم ، وحينئذٍ ؛ فقول المنذري في هذا الحديث (٢ / ٢٢٧ / ٢) - وتبعه الهيثمي (١٠ / ٧٨) - :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

فهو من تساهلهما ، لا سيما ، وهو مخالف لحديث أبي هريرة ، الذي هو قبل هذا في « الترغيب » بلفظ :

« يقول الله : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإذا ذكرني في نفسه ؛ ذكرته في نفسي ، وإذا ذكرني في ملأ ؛ ذكرته في ملأ خير منهم . . » الحديث .

أخرجه الشيخان عنه ، وفي معناه عن ابن عباس ، وأنس ، وقد خرجتهم في « الصحيحة » (٢٠١١) .

ففي هذه الأحاديث الثلاثة قولُ الله تعالى : « ذكرته في نفسي » ، وفي حديث الترجمة : « ذكرته في ملأ من ملائكتي » !

وفيها : « ذكرته في ملأ خير منهم » ، وفيه : « ذكرته في الرفيق الأعلى » .
وبأقل من مثل هذه المخالفة للأحاديث الصحيحة تثبت النكارة ؛ كما لا يخفى على العلماء المهرة .

وأما المعلقون الثلاثة المدعون العلم والتحقيق ؛ فقد تقلدوا التحسين المذكور مصرحين به !

وأما أخونا الفاضل حمدي السلفي ؛ فقد تنبه لخطأ التحسين ، ونبه عليه في تعليقه على الطبراني ، ولكنه لم يتنبه للنكارة التي في متنه ، والمخالفة للأحاديث الصحيحة ؛ فقال :

« قلت : قد علمت - فيما تقدم - ما في إسناده ، ولكنه حسن لشواهده من حديث أبي هريرة في الصحيح وابن عباس عند البزار» !

٦٦٤٢ - (من قالَ : لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمْدُ بيده الخير ، يحيي ويميت وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ألْفَ مرّةٍ ؛ جاءتْ يومَ القيامةِ فوقَ كلِّ عملٍ ، إلا نبيّ أو رجلٌ زادَ في التّهليلِ) .

باطل أو منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الدعاء » (٣ / ٩٤٩ / ٣٣٥) من طريق أبي جابر محمد بن عبد الملك : ثنا الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جُحادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : أبو جابر هذا ؛ فقد قال أبو حاتم :

« ليس بالقوي » .

واعتمده الذهبي في « المغني » .

وأما ابن حبان فذكره في كتابه « الثقات » (٩ / ٦٤) !

والأخرى : الحسن بن أبي جعفر ، قال الذهبي :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف الحديث مع عبادته وفضله » .

والحديث منكر ، بل باطل ؛ لأنه قد جاء من طرق عن عمرو بن شعيب به ـ مختصراً ـ بلفظ :

« مئتي مرة » مكان : « ألف مرة » ، والباقي نحوه ، وليس فيه : « بيده الخير يحيي ويميت » .

فهو من تخاليط (الحسن بن أبي جعفر) أو (أبي جابر) .

وفي لفظ آخر :

« مئة مرة إذا أصبح ، ومئة مرة إذا أمسى » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٥٦٢) .

ومع هذا الفرق الكبير بين حديث الترجمة ، واللفظين الثابتين قال المعلق على « الدعاء » :

« إسناده حسن لغيره ، الحسن بن أبي جعفر ضعيف ، وقد توبع في الروايتين السابقتين » !

قلت : وهذه غفلة شديدة ؛ لأن الروايتين اللتين يشير إليهما هما باللفظين المذكورين ، ودون تلك الزيادة ، فكيف يصح تقوية الإسناد المخالف متنه لمتن الثقات ؟! بل العكس هو الصواب ، وهو أن تجعل اللفظين شاهداً على ضعف هذا المتن وبطلانه ؛ كما لا يخفى على من مارس هذا العلم الشريف .

٦٦٤٣ ـ (غمسُه يدَه في العدوِّ حاسِراً . قاله ﷺ لمن قال : يا رسولَ الله ! ما يضحكُ الربَّ من عبْدِه ؟) .

منكر . أخرجه ابن إسحاق في « السيرة » (٢ / ٢٦٨) : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة :

أن عوف بن الحارث ـ وهو : ابن عفراء ـ قال : يا رسول الله ! ما يضحك . . إلخ ، فنزع درعاً كانت عليه فقذفها ، ثم أخذ سيفه فقاتل حتى قتل ، رحمه الله .

ورواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٥ / ٣٣٨) : حدثنا يزيد بن هارون : أنا محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة قال : قال معاذ بن عفراء . .

كذا قال (معاذ بن عفراء) ، وهو خطأ ، والظاهر أنه سقط منه : « الحارث ، وهو أخو . . . » .

وأخرجه أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ١٢٩ / ١) من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق به معنعناً مثل رواية « السيرة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ، وفيه علتان ، إحداهما ظاهرة وهي الإرسال ؛ فإن (عاصم بن عمر) تابعي لم يدرك القصة ، فالله أعلم بمن أخبره بها .

والأخرى ظاهرة أيضاً في رواية (يزيد بن هارون) و(إبراهيم بن سعد) ، وهي عنعنة ابن إسحاق ؛ فقد كان مدلساً معروفاً بذلك ، إلا أنه قد صرح بالتحديث في رواية « السيرة » ، لكنها من رواية (زياد بن عبد الله البكائي) عنه ، وهو مختلف فيه ، وثبته بعضهم في روايته عن ابن إسحاق في (المغازي) ، وهذه منها ، فهو حجة فيها لولا المخالفة للثقتين المذكورين ، فإن سلمت من التدليس ؛ فما هي بسالمة من الإرسال . والله أعلم .

وإذا ثبت ضعف إسناد الحديث ، فقد جاء دور بيان نكارة متنه ، فإن قوله : « حاسراً » يعني : ليس على بدنه درع ولا مغفر - كما في « النهاية » - ، فمن المستبعد جداً أن يحض النبي ﷺ من كان عليه درع أن ينزعها ؛ وأن يقاتل العدو حاسراً ، فإن هذا ينافي كل المنافاة مبدأ الأخذ بأسباب الوقاية الممكنة ، والإعداد المأمور به في الآية الكريمة : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ ، كما ينافي سنة النبي ﷺ وسيرته العملية في الجهاد ، وقتاله للأعداء ، مع كونه أشد الناس شجاعة وتوكلاً على الله ، فقد صح عنه أنه كان يضع البيضة (الخوذة) على رأسه . (البخاري : ٢٩٠٢) وأنه هشمت على رأسه يوم أحد . (البخاري : ٢٩١١) ، كما صح (فيه : ٢٩٠١) أنه تترس بالترس ، وأنه تدرع بالدرع يوم أحد . (٢٩١٥) بل ثبت في « السنن » أنه تظاهر فيه بين درعين . (صحيح أبي داود : ٢٣٣٢) ، ودخل مكة يوم الفتح وعليه مغفر . متفق عليه (مختصر الشمائل : رقم ٩١) .

وليس هذا فقط ؛ بل صح عنه ﷺ أنه استعار من صفوان بن أمية مئة درع وما يصلحها من عدتها . (الإرواء : ٥ / ٣٤٥) . وهذا من اهتمامه بالأخذ بالأسباب ، والمحافظة على حياة المجاهدين معه ﷺ .

فليس من المعقول - إذن - أن يصدر منه ﷺ الحض على مخالفة هديه ﷺ ،

وهو القائل :

« وخير الهدى هدى محمد » . رواه مسلم .

فثبت بما تقدم أن متن الحديث منكر ، وهو ظاهر جداً .

وفي القصة نكارة أخرى ، وهي قذف عوف رضي الله عنه للدرع ؛ فإنه يدخل في باب إضاعة المال المنهي عنه في حديث المغيرة رضي الله عنه في « الصحيحين » وغيرهما ، وما كان للنبي ﷺ أن يقر ذلك ؛ بله أن يحض على ما ينتج ، أو يكون سبباً لذلك .

نعم ؛ يمكن أن يقع نحوه من بعض المجاهدين باجتهاد منه مأجور أجراً واحداً ، أو لغلبة حب الاستشهاد في سبيل الله ، والنكاية في أعداء الله ؛ كما جاء في قصة استشهاد جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه في غزوة (مؤتة) ، حين اقتحم عن فرسه وعقرها ، ثم قاتل حتى قتل رضي الله عنه . (صحيح أبي داود : ٢٣١٨) ، فهذا مغتفر منه ؛ لأنه كان عن اجتهاد منه ؛ كما قال الحافظ في « الفتح » (٦ / ٩٧) ، واستدل على ذلك بقوله :

« والأصل عدم جواز إتلاف المال ؛ لأنه يفعل شيئاً محققاً في أمر غير محقق » .

قلت : وهذا هو العلم والفقه الصحيح ، وقد أشار إلى ذلك الإمام البخاري بقوله في « صحيحه » : (باب : من لم ير كسر السلاح عند الموت) . وإن مما لا شك فيه أن القذف المذكور في القصة يدخل في هذا الباب وفي الأصل المتقدم عن الحافظ ؛ كما هو جلي ظاهر .

هذا ؛ ولقد كان من البواعث على تخريج هذا الحديث أنني قرأت في « جريدة

السبيل » (العدد ١٢١-السنة الثالثة) مقالاً كتبه دكتور في الجامعة ، ساق هذا الحديث مستدلاً به على بعضِ المسائل ؛ قائلاً :

«وإنما جعل النبي ﷺ الدخول في مواجهة العدو للقتل من أرفع أنواع الجِهاد عندما قال ﷺ للرجل الذي سأله قائلاً :

ما الذي يضحك الرب من عبده؟ فقال ﷺ :
أن يغمس يده في العدو حاسراً حافراً (كذا) .
أي : أن يتوجه إلى العدو من غير درعٍ يقيه السهام والرماح» .

قلت : لما قرأت هذا الحديث استغربته ؛ لعدم وروده في دواوين السنة المشهورة ، ولأن ظاهره مخالف للأدلة القاضية بوجوب الأخذ بوسائل القوة في الجهاد ـ كما تقدم ـ ، ولكني لما كنت أرى أن هذا لا يكفي في رد الحديث وتضعيفه ؛ لاحتمال أن يكون ثابتاً في بعض كتب الحديث ، وأن يكون له وجه من المعنى غير ظاهر لنا ، كما أنه لا يكفي أن يحكم على الحديث بالصحة لمجرد صحة معناه ؛ بل لا بد في كل من الحالتين من الرجوع إلى علم الحديث وقواعده ، والبحث عن إسناده ؛ خلافاً لبعض الكتاب المعاصرين العقلانيين الذين يصححون ويضعفون بعقولهم وأهوائهم ؛ كما فعلوا بحديث البخاري :

« ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحِرَ [والخمر] والحرير والمعازف . . » الحديث ، وبغيره .

ومنذ أيام قريبة قيض لي أن أرى في التلفاز والمذيع يعلن عن وفاة شيخ مصري مشهور ، صورة ذاك الشيخ وهو يلقي كلمة في بعض المؤتمرات ؛ يقول فيها : وقد صح ـ أو قال : ثبت ـ عندي أن النبي ﷺ قال :

« أَحِبُّوا الله لما يغذوكم من نعمه . . . » . ثم رأيته بكى واضطرب ، فقطع البث .

وكان هو قد بيَّن وجهة نظره في تصحيح الحديث في مقدمة كتاب له في « السيرة » : أنه يكفي عنده أن يكون معناه « متفقاً مع آية من كتاب الله أو أثر من سنة صحيحة » ! وقد كنت رددت عليه في بعض لقاءاتي معه : أن هذا لا يكفي عند أهل العلم في تصحيح المتن ، ونسبته إلى النبي ﷺ ؛ خشية الوقوع في وعيد قوله ﷺ : « من قال عليّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

ورجوت منه أن يعيد النظر في موقفه هذا ، فوعد خيراً ، ولكنه لم يفعل ؛ بل إنه استمر على ما عاش عليه . غفر الله له !

من أجل ذلك بادرت إلى البحث عن الحديث ، والنظر في سنده ؛ لنكون على بينة من أمره ، فكان ما رأيت من الضعف في سنده ، والنكارة في متنه ، ومخالفته لهدي النبي ﷺ .

ويرى القراء أن الدكتور الفاضل لم يذكر جملة : « فنزع درعاً كانت عليه فقذفها » ، فلا أدري أسقطت من قلمه أو حافظته ، أو أنه لاحظ ما تقدم بيانه من النكارة ؛ فلم يستجز روايتها ، وفي جريدةٍ سيّارةٍ .

وعلى كل حال ؛ فهنا سؤال يطرح نفسه - كما يقول بعضهم اليوم - : هل يجوز رواية مثل هذا الحديث المنكر سنداً ومتناً ، ونشره على الناس دون أي تنبيه على ضعفه ، وعزوه لمصدر من كتب السنة التي تروي الأحاديث بأسانيدها ليتيسر لطالب العلم الرجوع إليها إذا أراد التثبت منها ؟ لا سيما وفي آخره لفظ : « حافراً » ، وليس له ذكر في شيء من المصادر الثلاثة المتقدمة ، ولا فهمت له معنى مناسباً هنا .

وأقول الآن : لعل أصل الحديث ما رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٥ /

٢٨٧) بإسناد صحيح عن نعيم بن هَمَّار : أن رجلاً سأل النبي ﷺ : أي الشهداء أفضل ؟ قال :

« الذين إن يلقوا في الصف لا يلفتون وجوههم حتى يقتلوا ، أولئك ينطلقون في الغرف العلى من الجنة ، ويضحك إليهم ربهم ، وإذا ضحك ربك إلى عبد في الدنيا ؛ فلا حساب عليه » .

وقد سبق تخريجه في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم (٢٥٥٨) من المجلد السادس ، وهو تحت الطبع ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى(*) .

قلت : فهذا يغني عن حديث الترجمة الضعيف ، ويقوم مقامه في الاستدلال لمواجهة الأعداء للقتل بنية الجهاد في سبيل الله ، والنكاية بهم ؛ دون أن يكون فيه نكارة ما .

ونحوه قصة عمير بن الحُمام الأنصاري في غزوة بدر من حديث أنس بن مالك قال : . . . فدنا المشركون ، فقال رسول الله ﷺ :

« قوموا إلى جنة عرضها السماوات والأرض » .

قال عمير : يا رسول الله ! جنة عرضها السماوات والأرض ؟ قال :

« نعم » .

قال : بخٍ بخٍ . فقال رسول الله ﷺ :

« ما يحملك على قولك : بخٍ بخٍ ؟ » .

(*) صدر في حياة الشيخ رحمه الله وبإشرافه ، والسابع منها ـ وهو الأخير ـ طبع بعد وفاته بأقسامه الثلاثة . (الناشر) .

قال : لا والله يا رسول الله ! إلا رجاء أن أكون من أهلها . فأخرج تمرات من قَرَنه ، فجعل يأكل منهن ، ثم قال : لئن أنا حَيِيتُ حتى آكل تمراتي هذه ، إنها لحياة طويلة ! قال : فرمى بما كان معه من التمر ، ثم قاتلهم حتى قتل رضي الله عنه .

أخرجه مسلم (٦ / ٤٤) .

فهذا ليس انتحاراً يأساً من الحياة ، وإنما هو استشهاد في سبيل الله ، وشوقاً إلى لقائه في جنة عرضها السماوات والأرض .

٦٦٤٤ - (تدرونَ لمَ أمَّنتُ ؟

قالوا : اللهُ ورسولُه أعلمُ . قال :

« جاءني جبريلُ عليه السلام فأخبرني أنّه : من ذكرتَ عندَه فلمْ يصلِّ عليك ؛ دخلَ النّار ، فأبعدَه الله وأسحقَه ! فقلتُ : آمين .

ومن أدركَ والديه أو أحدَهما فلمْ يبرَّهما ؛ دخلَ النّار فأبعدَه الله وأسحقَه ، فقلت : آمين .

ومن أدركَ رمضانَ فلمْ يغفر له ؛ دخلَ النّار ، فأبعدَه الله وأسحقَه ! فقلت : آمين) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٨٤ / ١٢٥٥١) عن إسحاق بن عبد الله بن كيسان عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ ارتقى على المنبر فأمَّن ثلاث مرات ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علتان :

الأولى : عبد الله بن كيسان ، وهو المروزي ؛ ضعفوه ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٣٣ و ٥٢) ، ومع ذلك فإنه قال فيه :

« يخطئ » ! ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

الأخرى : ابنه إسحاق ضعيف ؛ جداً ، لم يوثقه أحد ؛ بل قال البخاري في ترجمة أبيه (٣ / ١ / ١٧٨) :

« له ابن يسمى (إسحاق) ؛ منكر الحديث » .

ونقل الذهبي في « المغني » مثله عن أبي أحمد الحاكم .

وقال ابن حبان في الموضع الأول من ترجمة أبيه :

« يتقى حديثه من رواية ابنه عنه » .

وأشار الحافظ في « اللسان » إلى أن له حديثاً في « المختارة » في نزول : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ ، قال :

« فتعقبه الصدر الياسوفي فيما رأيت بخطه فقال : هو من رواية إسحاق عن أبيه ، وفيهما الضعف الشديد » .

قلت : وهذا الحديث مما يشهد لضعفه الشديد ، وقول البخاري فيه : « منكر الحديث » ، وذلك قوله فيه : « وأسحقه » ، فإنها منكرة جداً ؛ لأن الحديث قد صح من طرق عند ابن حبان والحاكم وغيرهما عن كعب بن عجرة ومالك بن الحويرث وأبي هريرة بنحوه ؛ دون هذه الزيادة المنكرة ؛ ولذلك فقد تساهل المنذري بقوله في « الترغيب » (٢ / ٢٨٣) :

« رواه الطبراني بإسناد ليِّن » !

ومثله أو أسوأ منه قول الهيثمي (١٠ / ١٦٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان ، وفيه ضعف » .

فهذا لو قيل في أبيه (عبد الله) ؛ لكان فيه تساهل ؛ لأن قوله : « فيه ضعف » يشعر بأن الضعف يسير ، بحيث يصح أن يقال مثله في راوي الحديث الحسن ، فكيف و(عبد الله) ليس كذلك ؟! لأنه لم يوثقه أحد إلا من عرف بتساهله في التوثيق ، فكيف والهيثمي قال هذا التضعيف اليسير فيمن اتفقوا على تضعيفه ، ومنهم ابن حبان نفسه المتساهل في توثيق أبيه ؟ فأخشى ما أخشاه أنه أراد بهذا التضعيف الأب دون الابن . والله أعلم .

(تنبيه) : عرفت مما سبق أن (عبد الله) هذا لم يوثقه غير ابن حبان ؛ فلا يغرنك ما جاء في التعليق على قول الحافظ في « الكاشف » : « ضعفه أبو حاتم » :

« ووثقه أبو داود ، والحاكم أبو أحمد ، وابن حبان » .

فإنه سبق قلم من المعلقين الفاضلين ، أو خطأ مطبعي ؛ فإن محله على الترجمة التي قبل هذه .

٦٦٤٥ - (طلبُ الحلالِ فريضةٌ بعْدَ الفريضةِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٩٠ / ٩٩٩٣) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٦ / ٤٢٠ / ٨٧٤١) عن يحيى بن يحيى النيسابوري : ثنا عباد بن كثير عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، رجاله ثقات ؛ غير (عباد بن كثير) ، وهما اثنان ، أحدهما : ثقفي بصري مكي ، والآخر : فلسطيني رملي ، والأول متروك متفق على تضعيفه ، والآخر ضعيف وثق ، وكنت متردداً في تحديد المراد منهما ؛ لأن في كل منهما قرينة تساعد على تعيينه لا توجد في الآخر ، فالأول ذكروا في شيوخه سفيان الثوري ، ولم يذكروا في الرواة عنه يحيى النيسابوري ، والآخر على العكس من ذلك ، ذكروا في الرواة عنه يحيى النيسابوري ، ولم يذكروا في شيوخه سفيان الثوري . انظر « تهذيب المزي » .

ثم وجدت ما يزيل التردد ، ويبين أن المراد هو الرملي في كلام ابن حبان ، حيث قال في « الضعفاء » (٢ / ١٦٩ ـ ١٧٠) :

« عباد بن كثير الرملي ، يروي عن سفيان الثوري . روى عنه يحيى بن يحيى ، كان يحيى بن معين يوثقه ، وهو عندي لا شيء في الحديث ؛ لأنه روى عن سفيان الثوري . . . (فذكر الحديث) . ومن روى مثل هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد ؛ بطل الاحتجاج بخبره فيما يروي ما لا يشبه حديث الأثبات .

والدليل على أن (عباد بن كثير الرملي) ليس بـ (عباد بن كثير) الذي كان بمكة أن يحيى بن يحيى روى عنه ، ويحيى لم يلحق الثوري ، و (عباد بن كثير المكي) مات قبل الثوري ، ولم يشهد الثوري جنازته ، ويحيى بن يحيى في ذلك الوقت كان طفلاً صغيراً ، فهذا دليل على أنهما اثنان ليسا بواحد ، مات الثوري سنة إحدى وستين » .

قلت : فتعين أنه (عباد بن كثير الرملي) ، وقد ضعفه الجمهور ، وذكره الذهبي في « المغني » ، وقال :

« قال النسائي : ليس بثقة » . وقال البيهقي عقب الحديث :

« قال أبو عبد الله (يعني : الحاكم) : تفرد به عباد بن كثير عن الثوري ، وبلغني عن محمد بن يحيى أنه قال : لم أكره ليحيى بن يحيى شيئاً قط غير رواية هذا الحديث » .

ولم يتنبه الهيثمي لهذا التحرير ؛ فقال (١٠ / ٢٩١) :

« . . . وفيه عباد بن كثير الثقفي وهو متروك » .

وأما المنذري فاكتفى (٣ / ١٢) بالإشارة إلى تضعيفه ! وصرح العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٢٢١) بضعف سنده .

قلت : وقد روي بلفظ :

« طلب الحلال واجب على كل مسلم » .

وهو ضعيف أيضاً ، وقد مضى برقم (٣٨٢٦) .

٦٦٤٦ - (من دخلَ في شَيءٍ من أسْعار المسلمينَ لِيغليه عليهم ؛ فإنّ حقّاً على اللهِ تبارك وتعالى أنْ يقعده بِعُظم من النّار يومَ القيامةِ)(*) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٢٥ / ٩٢٨) ، ومن طريقه الدولابي في « الكنى » (٢ / ١٢٤) ، وأحمد (٥ / ٢٧) - والسياق له - ، والحاكم (٢ / ١٢ - ١٣) ، والبيهقي في « السنن » (٦ / ٣٠) عن الطيالسي أيضاً ،

(*) أملى الشيخ رحمه الله على حاشية تخريج هذا الحديث : « أسد الغابة » (٤ / ٤٥٧) ، ولعلها ملاحظة لنفسه ، والله أعلم . (الناشر) .

و« شعب الإيمان » (٧ / ٥٢٥ / ١١٢١٤) ، والروياني في « مسنده » (٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ / ١٢٩٥ ، ١٣٠٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٢٠٩ - ٢١٠ / ٤٧٩ - ٤٨١) ، و« الأوسط » (٩ / ٢٩٦ / ٨٦٤٦) من طرق عن زيد بن مرة أبي المعلى عن الحسن قال :

ثَقُلَ معقل بن يسار ، فدخل إليه عبيد الله بن زياد يعوده ، فقال : هل تعلم يا معقل أني سفكت دماً ؟ قال : ما علمت . قال : هل تعلم أني دخلت في شيء من أسعار المسلمين ؟ قال : ما علمت . قال : أجلسوني ، ثم قال : اسمع يا عبيد الله ! حتى أحدثك شيئاً لم أسمعه من رسول الله ﷺ مرة ولا مرتين ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكره) ، قال : أنت سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ؛ غير مرة ولا مرتين . وقال الحاكم :

« ليس من شرط هذا الكتاب » .

يشير إلى أنه ضعيف . وأقره الذهبي في « تلخيصه » ، وأكده بقوله :

« لا أعرف زيداً هذا » .

وتبعه ابن الملقن في « مختصر الاستدراك » (١ / ٥١٣) ، وتبعه المعلق عليه ، واستشهد بي ! فقد كنت قد خرجت الحديث تخريجاً مختصراً في « غاية المرام » (١٩٧ / ٣٢٨) ، لم تتيسر لي يومئذٍ ما تيسر لي الآن من المصادر والمراجع ، والحمد لله ، فكان لا بد من الاعتماد على من تقدم من الحفاظ ، وبخاصة منهم الذهبي النقاد .

ثم تبين لي أن الرجل ثقة ، وتعجبت كل العجب من تتابع الحفاظ على عدم معرفتهم إياه ؛ مع أنه مترجم في كتب التراجم القديمة التي هي المرجع في كثير من

الترجمات الواردة في كتب الحفاظ المتأخرين كالذهبي ، والمزي ، والعسقلاني وغيرهم ، فأقول :

١ ـ قال البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٤٠٥) :

« زيد بن مرة ـ هو : ابن أبي ليلى أبو المعلى ، مولى بني العدوية البصري ـ ، سمع الحسن ، ورأى أنساً ، روى عنه معتمر بن سليمان وأبو داود » .

٢ ـ وكذا في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٥٧٣) ، وزاد عطفاً على : « وأبو داود » ، فقال :

« وعبد الصمد بن عبد الوارث » .

قلت : وعبد الصمد هذا ، هو شيخ أحمد في هذا الحديث .

٣ ـ ابن حبان ؛ فقد ذكره في طبقة التابعين من « الثقات » (٦ / ٣١٨) ، وقال :

« يروي عن الحسن ، روى عنه المعتمر وأبو داود » .

قلت : فهؤلاء ثلاثة ثقات ، ومعهم ثلاثة آخرون ذكرتهم في « تيسير الانتفاع » اثنان منهما ثقتان أيضاً ، فلا جرم أنه وثقه أبو داود الطيالسي وابن معين وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

ومع ذلك لم يعرفه من سبقت الإشارة إليه ، وهم :

١ ـ الحافظ المنذري ؛ قال في « الترغيب » (٣ / ٢٧) بعدما عزاه لأحمد والطبراني والحاكم :

« رووه كلهم عن زيد بن مرة عن الحسن ، وقال الحاكم : سمعه معتمر بن سليمان وغيره من زيد . قال الحافظ : ومَنْ زيد بن مرة ؟ فرواته كلهم ثقات معروفون غيره ، فإني لا أعرفه ، ولم أقف له على ترجمة » !

٢ ـ الحافظ الذهبي ، وقد سبق كلامه .

٣ ـ الحافظ الهيثمي (٤ / ١٠١) ؛ [قال] :

« وفيه زيد بن مرة أبو المعلى ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

٤ ـ الحافظ ابن حجر ؛ فإنه استدرك ترجمته في « اللسان » على « الميزان » (٢ / ٥١١) ، ونقل كلام المنذري المتقدم وأقره !

فيستغرب منه أن يخفى عليه حاله أكثر من غيره ؛ لسعة دائرة حفظه ، ولذلك لم يترجم له في « تعجيل المنفعة » ـ وهو على شرطه ـ ؛ لرواية أحمد له !

٥ ـ ومثله العلامة سراج الدين ابن الملقن ؛ لإقراره الحافظ الذهبي في قوله المتقدم : « لا أعرف زيداً هذا » !

ويتلخص مما تقدم : أن الصواب أن يقال في « تخريج الحديث » :

« ورجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ غير زيد بن مرة ؛ وهو ثقة » .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل يصح الحديث بذلك ؟

فأقول : لا ؛ لأن الحسن البصري معروف بالتدليس ؛ مع ثقته وفضله وزهده ، ولذلك ؛ فحديثه الذي لم يصرح فيه بالتحديث معلول ، وهذا منه ؛ فإنه علقه فقال :

« قال : ثقل معقل بن يسار . . » . فصورته صورة المرسل ، وقد قال بعض الحفاظ :

« مراسيل الحسن البصري كالريح » .

(تنبيه) : (زيد) المتقدم وقع في « المسند » (يزيد) بزيادة الياء في أوله ! وهو خطأ من بعض النساخ ، ويبدو أنه خطأ قديم ؛ فإني رأيته كذلك في « جامع المسانيد » لابن كثير (١١ / ٦٨٨) . وعلى الصواب وقع في « أطراف المسند » للحافظ ابن حجر (٥ / ٣٥٦ / ٧٣١٨) ، فلا أدري أهكذا في نسخته من « المسند » ، أم أصلحه هو ؟ والظاهر الأول ، ويؤيده أنه كذلك عند شيخه الهيثمي - كما تقدم - ، وقد عزاه لأحمد والطبراني . والله أعلم .

٦٦٤٧ - (من انصرفَ غَريمه وهو راضٍ عنه ؛ صلَّتْ عليه دوابُّ الأرض ، ونونُ الماءِ .

ومن انصرفَ غَرِيمه وهو ساخطٌ ؛ كُتبَ عليه في كلِّ يوم وليلةٍ وجمُعةٍ وشهْرٍ ظلمٌ)(*) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٢٣٣ / ٥٩١ ، ٦٣٥) من طريق بقية بن الوليد عن ابن أبي الجون عن أبي سعد عن معاوية بن إسحاق عن خولة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين خولة (وهي بنت قيس الأنصارية امرأة حمزة بن عبد المطلب) و(معاوية بن إسحاق) ؛ فإن عامة رواياته عن التابعين ، ولذلك أورده

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه بهامش الأصل : « انظر الرقم (٦٤٦٦) » . (الناشر) .

ابن حبان في طبقة (أتباع التابعين) (٧ / ٤٦٧) ، والحافظ في (الطبقة السادسة) .

الثانية : أبو سعد هذا ـ هو : سعيد بن المرزبان ، وهو ـ ضعيف مدلس ـ كما في « التقريب » وغيره ـ .

الثالثة : ابن أبي الجون ؛ لم أعرفه ، وقد فتشت عنه ما ساعدني نشاطي ووقتي ، فلم أجده ، ويغلب على الظن أنه من شيوخ بقية المجهولين .

الرابعة : بقية بن الوليد ؛ مدلس معروف ، وقد عنعن .

قلت : ومع كل هذه العلل الظاهرة قنع الهيثمي بواحدة منها ؛ فقال (٤ / ١٣١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو سعد البقال ، وهو ضعيف » !

وأشار المنذري في « الترغيب » إلى تضعيف الحديث (٣ / ٣٨) .

ثم رواه الطبراني (رقم ٥٩٢) ، وفي « الأوسط » أيضاً (٦ / ١٥ ـ ١٦ / ٥٠٢٥) من طريق حبان بن علي عن سعد بن طريف عن موسى بن طلحة عن خولة امرأة حمزة به نحوه .

وهذا فيه علتان :

الأولى : سعد بن طريف ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رماه ابن حبان بالوضع » .

والأخرى : حِبان بن علي ؛ وهو ضعيف .

(تنبيه) : كان في أول الحديث قوله ﷺ :

« ما قدس الله أمة لا يأخذ ضعيفها الحق من قويها غير متعتع » .

فما رأيت أن أذكره مع هذا الحديث الواهي لثبوته من طرق أخرى ، منها :

عن أبي سعيد الخدري : عند ابن ماجه (٢٤٢٦) في قصة ذكرت فيها خولة بنت قيس .

وإسناده صحيح . وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٦ / ٥٩٢ / ٣١٤٧) دون القصة ، ومن طريقه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٣٤٤ / ١٠٩١) .

وجاء في قصة أخرى من حديث ابن مسعود قال :

لما قدم النبي ﷺ المدينة أقطع الدور ، وأقطع ابن مسعود فيمن أقطع ، فقال له أصحابه : يا رسول الله ! نَكّبه عنا ! قال :

« فلم بعثني الله إذن ؟! إن الله لا يقدس أمة لا يعطون الضعيف منهم حقه » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢٧٤ / ١٠٥٣٤) وفي « الأوسط » (٥ / ٤٩٨ / ٤٩٤٦) من طريق يحيى بن جعدة بن هبيرة عنه .

قلت : ورجاله ثقات ـ كما قال الهيثمي (٤ / ١٩٧) ـ ؛ لكن يحيى هذا لم يدرك ابن مسعود ـ كما قال الحربي وأبو حاتم ـ ، ولولا ذاك ؛ لكان صحيح الإسناد ، فقول المنذري في « الترغيب » (٣/٤٠) :

« بإسناد جيد » ؛ غير جيد . ورواه البيهقي (٦ / ١٤٥) عن يحيى مرسلاً .

ثم روى له شاهداً من حديث بريدة مرفوعاً .

أخرجه (٦ / ٩٥) من طريق حامد بن أبي حامد بسنده عنه .

وحامد هذا ـ هو : ابن محمود المروزي ـ ؛ لم أعرفه ، ومن فوقه ثقات .

ثم أخرج له شاهداً آخر من طريق شيخ يحدث عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب عن النبي ﷺ نحوه .

وأخرجه الحاكم (٣ / ٢٥٦) . وسمى الشيخ في رواية (عبد الله بن أبي سفيان) وقال :

« لم يسمع عبد الله بن أبي سفيان عن أبيه » .

٦٦٤٨ - (من أخذَ من طَريقِ المسلمينَ شِبْراً ؛ جاءَ يومَ القِيامة يحْمِلُه من سبْعِ أرضِين) .

منكر بذكر : (الطريق) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » - كما في « المطالب العالية المسندة » (ق ٨٢ / ١) - من طريق عون بن كهمس ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٤١ / ٣١٧٢) ، وفي « الصغير » (رقم ٢٩٥ - الروض) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٤٤٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٤٧ - ٢٤٨) من طريق محمد بن عقبة السدوسي : ثنا محمد بن حمران كلاهما عن عطية بن سعد الدَّعاء عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعاً .

قلت : أعله الهيثمي بقوله في « المجمع » (٤ / ١٧٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الصغير » ، وفيه محمد بن عقبة السدوسي ، وثقه ابن حبان ، وضعفه أبو حاتم ، وتركه أبو زرعة » .

وأشار المنذري (٣ / ٥٤) إلى إعلاله به .

قلت : لكنه قد توبع من الطريق الأول ، وعون بن كهمس فيه ثقة ـ كما حققته في ترجمته من « تيسير الانتفاع » ـ ، فلم يبق إعلاله إلا بـ (عطية بن سعد الدعاء) ، وهو مجهول الحال ، لا يعرف إلا من الطريقين المذكورين ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٦٣) ولم يعرفه الهيثمي ـ كما سأذكر قوله في الحديث الآتي بعده ـ . وعلى هذا فقول الحافظ في « الفتح » (٥ / ١٠٤) :

« ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي . . . » .

فهو غير حسن ، لا سيما وذكر الطريق فيه لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة التي شرحها من « صحيح البخاري » ، ولا في غيرها مما خرجه المنذري . والله أعلم .

٦٦٤٩ ـ (إذا دفنتمُوني ، ورششتُم على قبْري الماءَ ؛ فقوموا على قبْري ، واستقبلُوا القبلةَ ، وادْعُوا لي) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣١٧١) من طريقين عن محمد بن حُمران عن عطية الدّعاء عن الحكم بن الحارث السلمي أنه غزا مع رسول الله ﷺ ثلاث غزوات ، قال : قال لنا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لما سبق بيانه من جهالة حال عطية الدعاء في الحديث الذي قبله . وقال الهيثمي (٣ / ٤٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عطية الدعاء ، ولم أعرفه » .

ومحمد بن حمران ؛ صدوق فيه لين ؛ كما في « التقريب » .

وقال الذهبي في « الكاشف » :

« قال (س) : ليس بالقوي » .

(فائدة) : اختلفوا في ضبط (الدعاء) اختلافاً كثيراً ، والراجح ما أثبته هنا ، وفي الذي قبله ، وبيانه في « التيسير » .

٦٦٥٠ - (من أُشْرِبَ قلبُه حبَّ الدّنيا التاطَ منها بثلاث : شقاءٍ لا ينفذُ عَناه ، وحرصٍ لا يبلغُ غناهُ ، وأملٍ لا يبلغُ مُنتهاهُ ، فالدُّنيا طالبةٌ ومطلوبةٌ ، فمَنْ طلبَ الدّنيا ؛ طلَبَتْه الآخرةُ حتّى يأتيَه الموتُ فيأخذَه ، ومَنْ طلبَ الآخرةَ ؛ طلَبَتْه الدُّنيا حتّى يستوفيَ منها رزقَه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢٠١ / ١٠٣٢٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١١٩ - ١٢٠) ، وكذا الشجري في « الأمالي » (٢ / ١٦٣) قال : حدثنا جبرون بن عيسى المقري بمصر : ثنا **يحيى بن سليمان الحُفْري المغربي** : ثنا فضيل بن عياض عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث فضيل والأعمش وحبيب ، لم نكتبه إلا من حديث جبرون عن يحيى » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

عنعنة الأعمش وحبيب بن أبي ثابت .

ويحيى بن سليمان الحُفري المغربي فيه مقال ؛ كما قال أبو نعيم في حديث

آخر بهذا الإسناد ، كنت خرجته شاهداً في « الصحيحة » برقم (٣٤٣) ، والراوي عنه (جبرون) لم يوثقه أحد ، وقد ذكره الأمير ابن ماكولا في « الإكمال » (٣ / ٢٠٨) وقال :

« توفي سنة (٢٩٤) » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقد روى له الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٢٣٦ - ٢٣٨) حديثين عن (الحفري) هذا ، أحدهما في « المعجم الصغير » أيضاً (ص ٦٨ - هندية) ، و(٢١ - الروض) ، وروى له في « الكبير » ستة أحاديث عن شيخه (الحفري) أحدها الشاهد المشار إليه آنفاً كلها عن ابن عباس (١١ / ٢٦٧ - ٢٦٩) ، وفي الشاهد المذكور جمع بين النسبتين بشيخه المذكور ؛ فقال :

« يحيى بن سليمان الحُفري القرشي » .

وقد غفل عن هذا الجمع الحافظ الذهبي ، ثم الحافظ الهيثمي تقليداً له ، فقال عقب الحديث (١٠ / ٢٤٩) :

« ولم أعرف (جبرون) . وأما (يحيى) ؛ فقد ذكر الذهبي في « الميزان » في آخر ترجمة (يحيى بن سليمان الجعفي) ؛ فقال :

فأما سميه (يحيى بن سليمان الحفري) ؛ فما علمت به بأساً .

ثم ذكر بعده (يحيى بن سليمان القرشي) ، قال أبو نعيم : فيه مقال . وذكره ابن الجوزي » .

قال الهيثمي عقبه :

« فإن كانا اثنين ؛ فـ (الحفري) ثقة ، والحديث صحيح على شرط الخُطبة .

والله أعلم . وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : يشير بـ « شرط الخطبة » إلى قوله في خطبة الكتاب :

« ومن كان من مشايخ الطبراني في « الميزان » نبهت على ضعفه ، ومن لم يكن في « الميزان » ألحقته بالثقات الذين بعده » !

فأقول : يرد على هذا التعقيب والشرط المذكور أمور :

أولاً : لم أفهم مرجع الضمير في قوله : « الذين بعده » ، والكلام واضح دونه ، فلعله مدرج من بعض النساخ .

ثانياً : لا يصح عندي الإطلاق المذكور في كل شيوخ الطبراني ؛ بل أرى تقييد ذلك بالشيوخ الذين أكثر الرواية عنهم ؛ فإنه يدل على شهرتهم واعتنائهم بهذا العلم ، وإن مما لا شك فيه أن معرفة هذا النوع منهم يتطلب تتبعاً خاصاً ، لا يتيسر ذلك إلا لمن تيسرت له سبل البحث من المتخصصين فيه ، فمن يسر الله له ذلك ، ووجد فيه الشرط المذكور أمكنه الاعتماد عليه ، وإلا بقي على الجهالة الحالية على الأقل ، و (جبرون) المذكور من هذا القبيل .

ثالثاً : يضاف إلى الشرط المذكور ؛ أن يكون الإسناد فوقه سالماً من ضعف أو علة ؛ لأنه في حالة عدم السلامة لا يزول احتمال أن يكون الضعف من الشيخ ، وحينئذ لا يعتمد عليه ، وهذا هو حال هذا الإسناد ، فإن فيه العلل المتقدمة ، وبخاصة (الحُفري) هذا ، ففيه المقال المتقدم عن أبي نعيم .

رابعاً : استرواح الهيثمي إلى تفريق الذهبي بين (الحفري) و(القرشي) إنما هو اجتهاد منه لا دليل عليه ، فلا يصح الركون إليه ، وكيف يمكن توثيق مثله

والذهبي نفسه لم يسم شيخاً له غير (**عباد بن عبد الصمد**) ؟! وهو ضعيف جداً ؛ كما قال أبو حاتم وغيره ، وروى له الطبراني عنه حديثين منكرين جداً ، خرجت أحدهما فيما تقدم برقم (٥١٨٣) ، والآخر في « الروض النضير » رقم (٢١) وإنما يمكن التوثيق إذا توفر الشرطان المذكوران في (ثانياً) و(ثالثاً) ، وكان المتن معروفاً ، وليس منكراً كهذا .

خامساً : يبطل التفريق المذكور جمع (جبرون) ـ في (يحيى) هذا ـ بين النسبتين (الحفري القرشي) ؛ ـ كما تقدم ـ ، وهذا ظاهر جداً ، وكأنه لذلك أعرض الحافظ في « اللسان » عن ذكر تفريق الذهبي المذكور ، بل أشار في كتابه « تبصير المنتبه » إلى الرد عليه مفيداً أنهما واحد فقال (١ / ٣٤٠) :

« وبحاء مهملة مضمومة (يحيى بن سليمان الحُفري المغربي) نسب إلى موضع بالقيروان يقال له : « الحُفرة » ، روى عن الفضيل بن عياض ، وعباد بن عبد الصمد ، وعنه جبرون بن عيسى » .

وهذا أخذه الحافظ بالحرف الواحد من « الإكمال » لابن ماكولا (٢ / ٢٤٤) ، والشاهد منه أنهما جعلا الراوي عن « الفضيل » هو نفس الراوي عن (عباد) خلافاً للذهبي ، فهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أنه واحد ، وأنه ممن فيه بأس .

ومن تناقض الحافظ العراقي ؛ أنه قال في حديث الترجمة ، وقد ذكره الغزالي في « الإحياء » (٤ / ٢٢٣) :

« أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود بسند حسن » !

وهذا يناقض تصريحه بضعف إسناد حديث ابن عباس الشاهد الذي سبقت الإشارة إليه ـ كما كنت نقلته هناك عنه ـ .

ولِـ (جبرون) هذا عن يحيى المذكور حديث آخر منكر ، وهو الآتي :

٦٦٥١ - (بعثتُ لخرابِ الدُّنيا ، ولم أبعثْ بِعمارتها) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ / ٧٦٥) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٣٠) : حدثنا **جبرون بن عيسى المغربي** : ثنا **يحيى بن سليمان الجُفري** المغربي : ثنا فضيل بن عياض عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه :

أن معاوية بن أبي سفيان ضرب على الناس بعثاً ؛ فخرجوا فرجع أبو الدحداح ، فقال له معاوية : ألم تكن خرجت مع الناس ؟ فقال : بلى ، ولكني سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً ، فأحببت أن أضعه عندك ؛ مخافة أن لا تلقاني : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« يا أيها الناس ! من ولي منكم عملاً ، فحجب بابه عن ذي حاجة المسلمين ؛ حجبه الله أن يلج باب الجنة ، ومن كانت همته الدنيا ؛ حرم الله عليه جواري ، فإني بعثت . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة (جبرون) ، وشيخه (يحيى الجفري) ؛ فيه ضعف - كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله - . وقال أبو نعيم :

« غريب لم نكتبه إلا من حديث الجفري » . وقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٤٢) :

« رواه الطبراني ، ورواته ثقات ؛ إلا شيخه (جبرون بن عيسى) ؛ فإني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل . والله أعلم » .

كذا قال ! و(يحيى بن سليمان الجفري) لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ، بل ضعفه أبو نعيم ـ كما تقدم ـ في الحديث الذي قبله ، ولذلك لم يوثقه الهيثمي ، بل إنه لم يعرفه ـ خلافاً لما تقدم عنه في الحديث الذي قبله ـ ؛ فقال في تخريجه (٥ / ٢١١) :

« رواه الطبراني عن شيخه جبرون بن عيسى عن يحيى بن سليمان الجفري ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

قلت : وأنا أظن أنه التبس على المنذري بـ (يحيى بن سليمان الجعفي) وهو من شيوخ البخاري ، وهو غير (الجفري) هذا ؛ كما نص عليه الذهبي ، وجرى عليه الحافظ في « تهذيبه » و« تقريبه » .

وأما سائر الحديث ؛ فهو ثابت بنحوه ، فجملة الولاية والحجب ، لها بعض الشواهد قبل هذا في « الترغيب » ، وجملة الدنيا يأتي في « الترغيب » (٤ / ٨٢) من حديث زيد بن ثابت وأنس بن مالك ما يغني عنه ؛ دون جملة الخراب .

(تنبيه) : (الجفري) هكذا وقع في هذا الإسناد بالجيم ، وتقدم آنفاً عن « الإكمال » و« التبصير » ضبطه بالحاء المهملة . لكن يبدو أن ضبطه بالجيم له وجه أيضاً ، فانظر التعليق على « الإكمال » .

ومن جهل المعلقين الثلاثة ، وإقدامهم على التكلم بغير علم : قولهم في تعليقهم على « الترغيب » (٣ / ١١٧) :

« حسن بشواهده (!) قال الهيثمي . . » !

هكذا أطلقوا التحسين بالشواهد دون أن يبينوا ـ كعادتهم ـ وبخاصة ما يتعلق

بحديث الترجمة ؛ فإنه منكر ، لا شاهد له . والله المستعان .

٦٦٥٢ - (من وليَ من أمْر المسلمينَ شَيئاً ، فأمَّرَ عليهم أحداً محاباةً ؛ فعليه لعنةُ الله ، لا يقبلُ الله منه صَرفاً ولا عَدْلاً حتّى يدخلَه جهنَّمَ .

ومَنْ أعطَى أحداً حِمى الله ؛ فقد انتهك في حِمى الله شَيئاً بغير حقّه ؛ فعليه لعنةُ الله - أو قال : تبرأَتْ منه ذمّةُ الله عزّ وجلّ -) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١ / ٦) من طريق بقية بن الوليد قال : حدثني شيخ من قريش عن رجاء بن حيوة عن جنادة بن أبي أمية عن يزيد بن أبي سفيان قال : قال أبو بكر رضي الله عنه - حين بعثني إلى الشام - :

يا يزيد ! إن لك قرابة ، عسيت أن تؤثرهم بالإمارة ، وذلك أخوف ما أخاف عليك ؛ فإن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير شيخ بقية الذي لم يسم ، وقد جاء مسمى من طريق موسى بن أيمن عن بكر بن خنيس عن رجاء بن حيوة به ؛ دون الشطر الثاني منه .

أخرجه الحاكم (٤ / ٩٣) وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بكر ؛ قال الدارقطني : متروك » .

وقد روى من طريق آخر أشد ضعفاً عن جنادة : أخرجه أبو بكر المروزي في « مسند أبي بكر الصديق » (٢٠٠ - ٢٠١ / ١٣٢) بسنده الصحيح عن الوليد بن

الفضل العنَزَي قال : حدثنا القاسم بن أبي الوليد التميمي عن عمرو بن واقد القرشي عن موسى بن يسار عن مكحول عن جنادة بن أبي أمية به . إلا أنه قال مكان جملة اللعن الأولى :

« لم يرح رائحة الجنة » .

وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ عمرو بن واقد : متروك متهم بالكذب .

والقاسم بن أبي الوليد التميمي ؛ كذا وقع فيه (أبي الوليد) ، والصواب (الوليد) بإسقاط أداة الكنية - كما في « التهذيب » وغيره - ، وهو ثقة ؛ لكن قال ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٣٤) :

« يخطئ ويخالف » .

والوليد بن الفضل العنزي ؛ متروك أيضاً متهم بالوضع ؛ قال ابن حبان (٣ / ٨٢) :

« روى المناكير التي لا يشك من تبحّر في هذه الصناعة أنها موضوعة » . وقال الحاكم وأبو نعيم وأبو سعيد النقاش :

« روى عن الكوفيين الموضوعات » .

(تنبيه) : أورد الشطر الأول من الحديث المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٤٢) وقال :

« رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد . (قال الحافظ المنذري) : فيه بكر بن خنيس ، يأتي الكلام عليه ، ورواه أحمد باختصار ، وفي إسناده رجل لم يسم » .

قلت : قوله : « باختصار » خطأ واضح ، والصواب أن يقال : « بزيادة » ؛ لأن الشطر الثاني من الحديث ليس في رواية الحاكم ، وقد غفل عن هذا الخطأ وهي العادة عند المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ١١٩) ؛ مع أنهم عزوه للمكان المشار إليه من « المسند » !

٦٦٥٣ - (إيّاكم والخِيانةَ ؛ فإنّها بئستِ البِطانة ، وإياكم . . .) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٠٤ / ٥٣٨) ، و« الأوسط » (١ / ٣٦٨ / ٦٣٣) من طريق **عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة** عن عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد قال :

رأيت رسول الله ﷺ يخطب على ناقته ، فقال : . . . فذكره ، وتمام الحديث :

« وإياكم والظلم ؛ فإنه ظلمات يوم القيامة ، وإياكم والشح ؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الشح ، حتى سفكوا دماءهم ، وقطعوا أرحامهم » .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن الهرماس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة ؛ قال الحاكم :

« الغالب على رواياته المناكير » .

وخطأه عبد الرحمن بن مهدي في حديثين - كما ذكر الحافظ في « اللسان » - .

قلت : ولعل أحدهما هذا الحديث ؛ فقد خالفه أبو الوليد الطيالسي فقال : أخبرنا عكرمة بن عمار : أخبرنا الهرماس بن زياد قال :

انصرف رسول الله ﷺ ، وأبي مردفي وراءه على جمل له ، وأنا صبي صغير ، فرأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الأضحى بمنى .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٢ / ١٨٥ ـ ١٨٦) : أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي به .

قلت : وهذا إسناد جيد على شرط مسلم ، وصححه الحافظ في ترجمة (الهرماس) هذا من « الإصابة » ، ورواه أبو داود وابن حبان وغيرهما وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٧٠٧) من طرق أخرى عن عكرمة بن عمار به .

قلت : فمخالفة ابن مليحة لهؤلاء في زيادته عليهم هذه الخطبة تدل على نكارتها .

وأيضاً ، فقد جاءت هذه الخطبة عن جمع من الصحابة منهم : جابر ، وأبو هريرة ، وابن عمرو ، وليس فيها حديث الترجمة ، ولذلك خرجته هنا دون سائره ، وهو مخرج عن المذكورين في « الصحيحة » (٨٥٨) .

وإذا عرفت هذا ، فالعجب من الحافظ المنذري ، فإنه مع تصديره الحديث بقوله : « وروي . . . » مشيراً إلى تضعيفه قال في تخريجه (٣ / ١٤٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وله شواهد كثيرة » !

فإن الشواهد التي أشار إليها تنافي أولاً : تصديره المذكور ، وهي ثانياً : ليس فيها جملة الخيانة ، فشهادتها قاصرة ، فكان عليه البيان ، لكي لا يغتر به من لا علم عنده ؛ كما فعل المعلقون الثلاثة عليه ؛ فإنهم قالوا ـ أيضاً تقليداً كعادتهم ـ :

« ولمتنه شواهد » !

بل إنهم أوهموا أنه من قول الهيثمي ، وكذبُوا !

٦٦٥٤ - (من تحبّبَ إلى النّاسِ بما يحبُّونه ، وبارزَ اللهَ [بما يكرهُ] ؛ لقيَ اللهَ تعالى وهو عليه غضْبان)(*) .

موضوع . روي من حديث عصمة بن مالك الخطمي ، وأبي هريرة السدوسي .

١ - أما حديث عصمة ؛ فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٨٦ / ٤٩٩) : حدثنا أحمد بن رشدين : ثنا إبراهيم بن منقذ : ثنا إدريس بن يحيى : ثنا الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ، مسلسل بالعلل ، بعضها أوهى من بعض :

الأولى : عبيد الله بن موهب ، نسب لجده ، وهو (عبيد الله بن عبد الله بن موهب أبو يحيى التيمي) ، قال أحمد :

« لا يعرف » . ولم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٧٢) .

الثانية : الفضل بن المختار . قال أبو حاتم :

« أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل » . وقال ابن عدي :

« أحاديثه منكرة ، عامتها لا يتابع عليها » .

قلت : ولذلك قال الحافظ في ترجمة (عصمة) من « الإصابة » :

« ضعيف جداً » . فهو الآفة .

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٢٢٦٤٥ ، ٣٩٨٧) » . (الناشر) .

الثالثة : إبراهيم بن منقذ ، لم أجد له ترجمة .

الرابعة : أحمد بن رِشدين ، قال ابن عدي :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » ؛ كما في « الميزان » ، وساق له حديثاً من أباطيله .

والحديث أعله الهيثمي (١٠ / ٢٢٤) بالعلة الثانية فقط ! فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف » !

كذا قال ! وهو تقصير آخر ، فحاله أسوأ مما ذكرت ـ كما عرفت ـ .

وقوله : « الأوسط » سبق قلم أو خطأ مطبعي ؛ فإنه ليس في « الأوسط » من حديث (عصمة) ، وإنما من حديث أبي هريرة ـ كما يأتي ـ .

وعصمة نفسه غير معروف بالرواية عن النبي ﷺ ، ولذلك قال الحافظ في « الإصابة » :

« له أحاديث أخرجها الدارقطني والطبراني وغيرهما ، مدارها على (الفضل ابن مختار) ، وهو ضعيف جداً » .

قلت : وعددها في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٧٨ ـ ١٨٦) اثنان وثلاثون حديثاً ، هذا أحدها ، وأغلبها مناكير ، وقد خرجت بعضها فيما تقدم (٢٣٦٦ و٣٨٨٣ و٣٩٨٥) ، وأخرج واحداً منها ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٥٧ ـ ١٥٨) ، وأعله بما تقدم من كلام أبي حاتم وابن عدي .

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه سليمان بن داود الشاذكوني قال : حدثنا

محمد بن سليمان بن مَسْمُول المخزومي قال : حدثنا مطيع بن عبد الرحمن عن أبيه عنه به . والزيادة منه ، ووقع فيه « بما يكرهون » !

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٣٩٠ / ٢٨٣٨) وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن سليمان » .

قلت : قال ابن عدي :

« عامة ما يرويه لا يتابع عليه متناً وإسناداً » .

ثم ساق له حديثين منكرين سبق تخريج أحدهما برقم (٢٠٤٧) ، والآخر مخرج في « الإرواء » (٨ / ٢٨٢ / ٢٦٦٧) .

لكن الشاذكوني أسوأ منه ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« رماه ابن معين بالكذب . وقال البخاري : فيه نظر » .

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سليمان بن داود الشاذكوني ، وهو متروك » .

(تنبيه) : الحديث الأول عن (عصمة) وقع في « المجمع » : (عبد الله بن عصمة بن فاتك) ، وهو خطأ ، وليس خطأ مطبعياً - إلا قوله : (فاتك) - فإنه قلد في ذلك المنذري ، فإنه كذلك ذكره في « الترغيب » (٣ / ١٥٤) ، وهو من أوهامه الكثيرة التي فاتت الحافظ الناجي أن ينبه عليها ؛ فإن (عبد الله) لا ذكر له في السند .

وأما (فاتك) فأظنه خطأً مطبعياً ، وقد اغتر به المعلقون الثلاثة على « الترغيب » فاعتمدوه ! وذكروا في التعليق أن في نسخة : (مالك) ! ذلك مبلغهم من العلم .

٦٦٥٥ - (من شَهِدَ على مسْلم شهادةً ليس لها بأهْلٍ ؛ فلْيتبوأْ مقعدَه من النّار) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٥٠٩) من طريق جهير بن يزيد العبدي عن **خداش بن عياش** قال :

كنت في حَلْقة بالكوفة ، فإذا رجل يحدث قال : كنا جلوساً مع أبي هريرة ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٤٣ / ٢٥٨) ، و« الغيبة والنميمة » (١١١ / ١٢٣) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ٦٩) .

وأعله المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٦٦) بتابعيه الذي لم يسم . وتبعه العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٥٥) ، والهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٠٠) ، وقد سقط من إسناد ابن أبي الدنيا ؛ كما نبه عليه العراقي .

وخداش بن عياش : ليس بالمشهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦ / ٢٧٦) ، وقال الترمذي في حديث له (٢٧٦٧) :

« لا نعرفه » .

واعتمده الذهبي في « المغني » ، وأشار إلى تليين توثيقه في « المغني » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

٦٦٥٦ - (أشْرفت الملائكةُ على الدُّنيا ، فرأتْ بني آدمَ يعْصُون ، فقالوا : يا ربِّ ! ما أجهلَ هؤلاءِ ! ما أقلَّ معرفةَ هؤلاءِ بعظَمتكَ ! فقال اللهُ تعالى : لو كنتُم في مِسْلاخِهم لعصيتُموني ، قالوا : كيفَ يكونُ هذا ونحنُ نسبّح بحمْدك ونقدّسُ لك ؟! قال : فاختْاروا منكم مَلَكينِ ، قال : فاخْتارُوا هاروتَ وماروتَ ، ثم أُهْبطا إلى الدُّنيا ، وركِّبتْ فيهما شهواتُ بني آدمَ ، ومُثّلتْ لهما امْرأةٌ ، فما عُصما حتى واقعا المعصيةَ ، فقالَ الله عز وجل لهما : اختارا عذابَ الدُّنيا أو عذابَ الآخرةِ ؟ فنظر أحدُهما إلى صاحبه ، فقال : ما تقولُ ؟ قال : أقولُ : إنّ عذابَ الدنيا ينقطعُ ، وإنّ عذابَ الآخرةِ لا ينقطعُ ، فاختارا عذابَ الدّنيا ، فهما اللّذان ذكَرهما الله عز وجل في كتابه : ﴿ وما أُنزلَ على الملَكين ببابل هاروت وماروت ﴾) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ١٨٠ - ١٨١) من طريق محمد بن يونس بن موسى : ثنا عبد الله بن رجاء : ثنا سعيد بن سلمة عن موسى بن جبير عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« ورويناه من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً عليه ، وهو أصح ، فإن ابن عمر أخذه عن كعب » .

ثم ساقه بإسناده الصحيح عن سفيان عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر عن كعب قال : . . . فذكر نحوه ، وقال :

« وهذا أشبه أن يكون محفوظاً » .

قلت : وهو في « تفسير عبد الرزاق » (١ / ٥٣ - ٥٤) : نا الثوري عن موسى ابن عقبة به .

وهذا إسناد صحيح عن كعب ، فهو يجعل رواية موسى بن جبير عن موسى ابن عقبة . . عن ابن عمر مرفوعاً ؛ منكراً ، وقد كنا قدمنا تحقيق ذلك في المجلد الأول برقم (١٧٠) ، وإنما أعدت تخريجه هنا من طريق سعيد بن سلمة - وهو : أبو عمرو السدوسي - لأنني كنت نقلته هناك عن ابن كثير من تخريج ابن منده ، وقلت ثمة :

« سكت عن علته ابن كثير ، ولكنه قال : غريب . أي : ضعيف . وفي « التقريب » : موسى بن سرجس مستور . قلت : ولا يبعد أنه هو الأول ، اختلف الرواة في اسم أبيه ، فسماه بعضهم : (جبيراً) ، وبعضهم (سرجساً) ، وكلاهما حجازي . والله أعلم » .

هذا ما كنت قلته هناك ، مخرجاً إياه من طريق زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن نافع عن ابن عمر . ثم من طريق سعيد بن سلمة عن موسى بن سرجس ، وقلت عقبه ما ذكرته آنفاً من سكوت ابن كثير عنه . والآن ؛ وقد وقفت على رواية البيهقي هذه من الطريق المذكور عن سعيد بن سلمة عن موسى بن جبير ، بادرت إلى تخريجها ؛ لأنها تؤيد ما كنت استقربته هناك أن موسى بن سرجس هو موسى بن جبير ، وأن هذا الاختلاف في اسم أبيه إنما هو من بعض الرواة .

على أن في هذه الطريق من لا ينبغي السكوت عنه ، وهو (محمد بن يونس ابن موسى) - وهو : الكديمي - ، قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

فالعجب من البيهقي كيف سكت عنه ؟! بل وأوهم القراء صحته ، بقوله في الوجه الآخر الذي ذكره عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً :

« وهو أصح » .

فكان الصواب أن يقول : « وهو الصحيح » ؛ لأن مقابله ضعيف غير صحيح - كما هو ظاهر - ، كما كان عليه أن يبين علة هذا الضعيف المرفوع من جهة إسناده ، وليس من جهة معارضته للوجه الآخر عن ابن عمر .

هذا ما دعاني إلى إعادة تخريجي مرة أخرى ، وفي ذلك فائدة تذكر إن شاء الله تعالى .

٦٦٥٧ - (من شربَ خَمْراً ؛ أخْرجَ الله نورَ الإيمانِ من جَوْفه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٢٧ / ٣٤٣) : حدثنا أحمد بن رشدين قال : حدثني أبي عن أبيه عن جده رِشدين قال : حدثني أبو عيسى المؤذن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مرزوق التجيبي عن سهل بن علقمة النسائي عن أبي عثمان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل ، وأجْمَلَ القول في ذلك الهيثمي ؛ فقال (٥ / ٧٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه من لم أعرفهم » .

وبيان ذلك كالتالي :

أولاً : أحمد بن رشدين ـ هو : (أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشدين بن سعد أبو جعفر المصري) ـ ، قال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن عدي : يكتب حديثه مع ضعفه » . وقد كذبه بعضهم ، ووثقه آخرون .

ثانياً : أبوه محمد بن الحجاج : قال العقيلي :

« في حديثه نظر » .

وضعفه ابن عدي ـ كما يأتي ـ .

ثالثاً : الحجاج بن رشدين : ضعفه ابن عدي ـ كما يأتي ـ .

رابعاً : رشدين بن سعد : ضعيف أيضاً ـ كما في « التقريب » وغيره ـ ويبدو أنه هو وذريته أهل بيت توارثوا الضعف فرداً فرداً ، قال ابن عدي :

« كأن بيت رشدين خصوا بالضعف ، رشدين ضعيف ، وابنه حجاج ضعيف ، وللحجاج ابن يقال له : محمد ؛ ضعيف » .

خامساً : أبو عيسى المؤذن محمد بن عبد الرحمن : أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما من رواية جمع من الثقات ، وذكره ابن حبان فيهم (٧ / ٣٨٩) ؛ وفات هذا التوثيق على الحافظ ؛ فلم يذكره في ترجمته من « اللسان » ؛ بل ذكر عن ابن أبي حاتم أنه نقل عن أبيه أنه :

« مجهول » .

قلت : ولا يوجد هذا في النسخة المطبوعة من « الجرح » ، فهل سقط من الطابع ، أو هو في كتاب آخر ، أو هو وهم من الحافظ أو الناسخ؟ ذلك مما لم يتبين لي .

وذكر أيضاً عن الأزدي أنه قال :

« مجهول لا يحتج بحديثه » .

قلت : هذا بعيد جداً ، وقد روى عنه الليث بن سعد ومن ذكرنا معه .

وبالجملة : فهذه علة غير قادحة ؛ لأن أبا عيسى هذا محله الصدق ؛ إن شاء الله تعالى .

سادساً : سهل بن علقمة النسائي : لم أجد له ترجمة في شيء من المصادر التي عندي . والله أعلم .

٦٦٥٨ - (من شربَ بصقةَ خمْرٍ ؛ فاجْلدُوه ثمانينَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٤٩ / ١٢٠) من طريق هشام بن يوسف قال : حدثني عبد الرحمن بن صخر عن جميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الرحمن بن صخر شبه مجهول . أورده ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٣٧٦) من رواية ابنه عنه - عبد السلام - فقط ، وتبعوه في « التهذيب » وفروعه ، ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

وجميل بن كريب : لم أعرفه ، والظاهر أنه مجهول ؛ فإنهم لم يذكروه في شيوخ (عبد الرحمن بن صخر) ، ولا في الرواة عن عبد الله بن يزيد - وهو أبو عبد الرحمن الحبلي - وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٦ / ٢٧٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه حميد (كذا) بن كريب ، ولم أعرفه » .

٦٦٥٩ - (ثلاثةٌ لا يُقْبلُ لهم شهادةُ أنْ لا إله إلاّ اللهُ : الراكبُ والمركوب ، والراكبةُ والمركوبة ، والإمامُ الجائر)(*) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٩١ / ٣١٢٨) : حدثنا بكر قال : حدثنا أبو عطاء بلال بن عمرو عن صالح بن أبي صالح عن عمر بن راشد عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن حرملة إلا عمر بن راشد ، ولا عن عمر إلا صالح بن أبي صالح ، تفرد به أبو عطاء » .

قلت : لم أجد له ترجمة ؛ لا في « الأسماء » ولا في « الكنى » .

ومثله شيخه صالح بن أبي صالح ؛ لم أعرفه .

وشيخ هذا (عمر بن راشد) هو المدني الجاري ، قال الحافظ الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم : وجدت حديثه كذباً وزوراً ، وهو (عمر بن راشد مولى بني أمية) الذي تكلم فيه ابن عدي ، يقال له : (الجاري) كان ينزل (الجار) » .

قلت : ساق له ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٧ - ١٨) عدة أحاديث منكرة ، وقال في خاتمة الترجمة :

« ليس بالمعروف ، وهذه الأحاديث التي أمليتها كلها مما لا يتابعه الثقات عليها » .

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا المتن : « مضى برقم (٥٣٦٣) ، وهنا فائدة زائدة » . (الناشر) .

قلت : فهو الآفة ؛ إن سلم ممن دونه .

وبكر شيخ الطبراني هو : ابن سهل الدمياطي ، وقد قال الذهبي في « المغني » :

« حمل الناس عنه ، وهو مقارب الحال ، قال النسائي : ضعيف » . وأشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٠٠) ، وقال :

« حديث غريب جداً ، رواه الطبراني في (الأوسط) » . وكذا عزاه إليه الهيثمي ، وقال (٦ / ٢٧٢) :

« وفيه عمر بن راشد المدني الحارثي (كذا) ، وهو كذاب » .

ثم إنني أقول : هذا الحديث عندي موضوع باطل ، ظاهر البطلان ؛ لأنه مخالف كما عليه أهل السنة : أن الشهادة لا يبطلها الإخلال بشيء من أعمال الجوارح الواجبة ؛ لقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ، إلى غير ذلك من النصوص الثابتة التي يرد بها العلماء على أهل الأهواء ؛ كالإباضية والخوارج ، ومن جرى مجراهم ، وضل ضلالهم من جهلة العصر الحاضر . فالعجب كيف خلت منه كتب الموضوعات ، مثل « موضوعات ابن الجوزي » ، و« اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للسيوطي ، و « ذيل الموضوعات » له ؛ فضلاً عن « العلل المتناهية » لابن الجوزي ، وغيرها .

٦٦٦٠ - (أَلا أدلُّك على أكْرم أخْلاق الدّنيا والآخرة ؟ أنْ تَصلَ من قطعَك ، وأن تعطيَ من حرمَك ، وأن تعفُوَ عمّن ظلمَك) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٢٦٤ / ٥٥٦٣) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : حدثنا نعيم بن يعقوب بن أبي المتئد

أبو المتئد قال : سمعت أبي يذكر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : قال لي النبي ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٩٥) : حدثنا محمد بن إسماعيل قال : حدثنا سلمة بن شبيب قال : حدثنا نعيم بن يعقوب ابن أخت سفيان بن عيينة قال : حدثني أبي نحوه . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي إسحاق إلا يعقوب بن أبي المتئد ، تفرد به نعيم بن يعقوب » .

قلت : وفي ترجمته أورده العقيلي ، وقال :

« لا يتابع على حديثه » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢١٩) برواية الحضرمي عنه ، وقد تابعه سلمة بن شبيب ؛ كما رأيت ، وله عنه راو ثالث ، وهو يزيد بن عبد الرحمن بن مصعب المعني ؛ كما في « الجرح والتعديل » ، ولم يذكر له غيره ، ولا عدله ولا جرحه ، ولكني رأيته في « العلل » (٢ / ٢١٢) قال :

« سألت أبي عن حديث رواه نعيم بن يعقوب بن أبي المتئد عن أبيه . . . » ؛ فساقه بتمامه وقال :

« قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو أبو إسحاق عن ابن أبي حسين عن النبي ﷺ مرسل . ونعيم هذا لا أعرفه » .

قلت : وقد أورده الحافظ في « اللسان » ، وذكر فيه الحديث وقول العقيلي المتقدم ، وتوثيق ابن حبان إياه ، ولم يزد !

ويعقوب بن أبي المتئد : لم أجد له ترجمة ، فلعله هو العلة .

وأما المنذري : فأشار في « الترغيب » (٣ / ٢٠٩) إلى إعلاله بـ (الحارث) فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » من رواية الحارث الأعور عنه » . وصرح بذلك الهيثمي فقال (٨ / ١٨٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الحارث ، وهو ضعيف » .

ثم وجدت ما ينفي إعلال العقيلي الحديث بـ (نعيم) وقوله : « لا يتابع عليه » ، فقد تابعه سعيد بن محمد الجرمي : ثنا يعقوب بن أبي المتئد به .

أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (١٠ / ٢٣٥) .

وسعيد بن محمد الجَرمي ثقة من شيوخ الشيخين ، وذكر الحافظ المزي أنه روى عن (يعقوب بن أبي المتئد خال سفيان بن عيينة) .

ثم رأيت المرسل الذي تقدم نقله مرسلاً عن « علل ابن أبي حاتم » قد أسنده عبد الرزاق في « مصنفه » (١١ / ١٧٢ / ٢٠٢٣٧) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٣١٢ / ٨٣٠٠) عن معمر ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١٤ / ٤٣ / ١٧٥٠١) ، وابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (٦ / ٢٦) عن أبي الأحوص ؛ كلاهما عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي حسين به مرسلاً ، وقال البيهقي :

« هذا مرسل حسن » .

ورأيت قد وصله بعض الضعفاء ، فقال محمد بن سليمان (لُوَيْن) : ثنا محمد بن جابر عن أبي إسحاق عن [ابن] أبي الحسين عن كعب بن عجرة

قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال (لوين) : يقال - والله أعلم - : عبد الله ابن أبي الحسين يكنى (أبا الحسين) .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٥٥ / ٣٤٣) .

ومحمد بن جابر ، هو اليمامي السُّحيمي ، قال الذهبي في « المغني » :

« قال البخاري : ليس بالقوي عندهم . وقال أحمد : له مناكير . وقال ابن معين : عمي واختلط . وقال أبو حاتم : هو أمثل من ابن لهيعة » .

ولخص هذه الكلمات في « الكاشف » فقال :

« سيئ الحفظ » .

ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ذهبت كتبه ؛ فساء حفظه ، وخلط كثيراً وعمي ؛ فصار يلقن ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة » .

قلت : ومما ذكرنا من هذه الأقوال عن هؤلاء الأئمة الجبال يظهر أن الهيثمي غلا - على خلاف عادته - حين قال (٨ / ١٨٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه محمد بن جابر السحيمي ، وهو متروك » .

نعم ؛ لا أشك في وهمه في إسناده عن كعب ؛ لمخالفته الثقات - كما تقدم - ، على أنهم لم يذكروا لابن أبي حسين رواية عن أحد من الصحابة ؛ إلا عن عامر ابن واثلة ، وقد تأخرت وفاته إلى سنة (١١٠) . وذكر بعضهم أنه لم يسمع من عثمان ، وكعب مات بعد الخمسين ، فالظاهر أنه لم يسمع منه . والله أعلم .

وقد يشهد للحديث رواية علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن عقبة ابن عامر مرفوعاً .

« يا عقبة ! ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا والآخرة ؟ » . . . فذكرهن .

أخرجه ابن أبي الدنيا (٥ / ١٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٢٦٩ / ٧٣٩) ، وفي « مكارم الأخلاق » (٥٦ / ٥٦) ، ورواه أحمد (٤ / ١٤٨) بنحوه .

وعلي بن يزيد ـ هو : الألهاني ـ ، قال في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » .

وروي نحوه عن عطاء مرسلاً . وتقدم برقم (٥٩١٢) .

٦٦٦١ ـ (تجافَوا ـ وفي رواية : تجاوزوا ـ عن ذنْبِ السَّخيِّ ، فإنّ الله آخذٌ بيدِه كلما عَثُرَ) .

ضعيف . روي عن عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس .

١ ـ أما حديث ابن مسعود ؛ فيروى من طريقين واهيين عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه .

أما الطريق الأولى ؛ فيرويها بشر بن عبيد الدارسي ، قال : حدثنا محمد بن حميد العَتكي عنه .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٤ ـ ١١٥ / ١١٢١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٥٨ ـ ٥٩) ، وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا محمد بن حميد ، تفرد به بشر » .

قلت : روى عنه جماعة من الثقات منهم أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٤١) فما أبعد ، وكذبه الأزدي ، وجرحه ابن عدي بما لا ينهض ؛ كما حققته في « تيسير الانتفاع » ، فقول الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٢٨٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبيد الله (!) الدارسي ؛ وهو ضعيف » .

قلت : فهو مما لا يعتمد عليه ؛ وإنما علة هذه الطريق في نقدي (محمد بن حميد العتكي) ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، فالظاهر أنه من شيوخ (بشر) المجاهيل الذين أشار إليهم ابن عدي في ترجمته .

وقول الطبراني : « لم يروه عن الأعمش إلا محمد بن حميد » ، يخالفه ما يأتي ، فأقول :

وأما الطريق الأخرى ؛ فيرويها عبد الرحمن بن حماد البصري ، قال : ثنا الأعمش به .

هكذا أخرجه أبو نعيم (٤ / ١٠٨) من طريق إبراهيم بن حماد الأزدي ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٤٣٣ / ١٠٨٦٧)[1] ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٣٦ / ١٥٢١) من طريق أبي خالد يزيد بن محمد العقيلي ، كلاهما قالا : ثنا عبد الرحمن البصري به . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث الأعمش ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

---

(١) وسقط من روايته « عن علقمة » ، ولذلك قال عقبه : « هكذا جاء منقطعاً بين إبراهيم وابن مسعود » .

قلت : هكذا وقع في رواية الأزدي والعقيلي : (عبد الرحمن بن حماد) ، ولم أجد لهما ترجمة ؛ فكأنهما مجهولان ، وقال البيهقي :

« وقيل : عبد الرحيم بن حماد عن الأعمش . . . » إلخ .

ثم ساق إسناده من طريق إبراهيم بن أحمد بن النعمان : نا **عبد الرحيم بن حماد البصري** . . . فذكره . وهذا إسناد مجهول ضعيف ، وعبد الرحيم ينفرد به ، واختلف عليه في إسناده .

قلت : وعبد الرحيم هذا ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٨٢) .

« روى عن الأعمش مناكير ، وما لا أصل له من حديث الأعمش » .

قلت : وقد مضى له حديث آخر في المجلد الثاني عشر برقم (٥٧٥٩) . وثالث في المجلد السابع برقم (٣٠٠٩) ، وقال فيه أبو نعيم :

« متروك الحديث » .

وهذه فائدة لا تجدها في كتب الرجال .

وأما ابن حبان فلم يعرفه ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٤١٣) !

٢ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه **تميم بن عمران القرشي عن محمد بن عقبة المكي** عن فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد عنه .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٣٣٢ / ٥٧٠٦) ، والبيهقي (١٠٨٦٩) ، وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به **محمد بن عبيد الله الجدعاني** » .

قلت : ولم أعرفه ، وكذا شيخه (تميم) وشيخ هذا ؛ ولكنه لم يتفرد به ، بل تابعه أبو الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري قال : حدثنا فضيل بن عياض به .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ٣٣٤ - ٣٣٥) .

وذو النون هذا هو الزاهد العارف ؛ تكلم فيه الدارقطني ، انظر « الميزان » و« اللسان » . وعلة الحديث ليث - وهو : ابن أبي سليم الحمصي - ؛ وكان اختلط ، وقال البيهقي في إسناد الجدعاني :

« في هذا الإسناد مجاهيل » . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : والأولى إعلاله بالليث ؛ لما ذكرت من المتابعة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ذكره المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٤٩ / ٢٦) من حديث ابن مسعود ، وأشار لضعفه ، وقال :

« رواه ابن أبي الدنيا والأصبهاني . ورواه أبو الشيخ من حديث ابن عباس » .

ولعل أصل الحديث : ما رواه الطبراني في « الأوسط » (٧٥٥٨) من طريق أخرى يستشهد بها عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

« أقيلوا ذوي الهيئات زلاتهم » .

وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد قوي ؛ ولذلك خرجتهما في « الصحيحة » (٦٣٨) .

ورُوي بلفظ :

« أقيلوا السخي زلته . . . » الحديث ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٨٧٠) .

٦٦٦٢ - (إذا جمعَ اللهُ بين الخلائقِ يومَ القيامة ؛ نادى منادٍ : أينَ أهلُ الفضْلِ ؟ قال : فيقومُ ناسٌ ؛ وهم يسيرٌ ؛ فينطلقونَ سِراعاً إلى الجنّةِ ؛ فتلقاهم الملائكةُ ، فيقولونَ : وما فضلكم ؟ فيقولونَ : كنا إذا ظُلِمنا ، صبَرَنا ، وإذا أُسيء إلينا ؛ حَلِمنا . فيقالُ لهم : ادخُلوا الجنّةَ ؛ ﴿ فَنِعْمَ أجرُ العَاملين ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٩٧٢ / ٢٣٧٤) من طريق أبي المطرف مغيرة الشامي عن العرزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (العرزمي) هذا ، وهو متروك بالاتفاق ، واسمه (محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي) ؛ ولأنه لم يسم في الإسناد ، لم يعرفه المعلقون الثلاثة على « الترغيب » للمنذري (٣ / ٤٠٥) ، ولذلك أعلوه بالراوي عنه ، فقالوا :

« وفيه مغيرة بن بكار الشامي مجهول » .

وهذا الإعلال وإن كان في واقعه صحيحاً ؛ لأنه قول ابن أبي حاتم (٨ / ٢١٩)

عن أبيه ، ووافقه الذهبي والعسقلاني ، فهو في الوقت نفسه يدل على جهل هؤلاء المعلقين بهذا العلم ؛ لأنه لا يجوز فيه النزول بالإعلال ، وفي العلو علة أخرى ، ولا سيما إذا كانت أقوى من العلة الدنيا ، ـ كما هو الشأن هنا ـ ؛ ولكنها الجهالة ، وادعاء العلم والتحقيق الذي يعبر عنه بعضهم بالتزبب قبل التحصرم ! والله المستعان .

وقد أشار المنذري إلى تضعيف الحديث بقوله :

« وروي عن عمرو بن شعيب . . . » .

ولقد كنت أتمنى له أن يفصح عن علته الأقوى ؛ حتى لا يتشبث بما دونها من لا علم عنده .

٦٦٦٣ـ (إنَّ المسلمَ إذا لقيَ أخاه ، فأخذَ بيدِه ؛ تحاتَّتْ ذنوبُهما كما يتحاتُّ الورقُ اليابسُ من الشَجَر في يوم عاصفٍ ، وإلا ؛ غُفِرَ لهما ، وإنْ كانت ذنوبُهما مثْلَ زبَد البحْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣١٥ / ٦١٥٠) : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري : ثنا عبيد الله بن عمر القواريري : ثنا سالم بن غيلان قال : سمعت جعداً أبا عثمان يقول : حدثني أبو عثمان النهدي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٤٧٣ / ٨٩٥٠) من طريق ابن أبي قماش قال : نا القواريري قال : نا سالم بن غيلان بن سالم به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير سالم بن غيلان ـ وهو : البصري ـ ، لا المصري ، قال البرقاني في « سؤالات البرقاني » (٣٤ / ٢٠٥) :

« وسألته عن (سالم بن غيلان) ؛ يروي عنه ابن وهب ؟ فقال : بصري متروك » .

قلت : هكذا وقع فيه : (بصري) ، ولا أدري إذا كان محفوظاً ؛ فإن ابن وهب مصري مشهور ، فإذا صحت هذه النسبة فيه ؛ فهو نص من الدارقطني أنه لا يعني (سالم بن غيلان التجيبي المصري) ؛ فإن هذا قد وثقه جمع ، ويشكل عليه أن البخاري وابن أبي حاتم ذكرا ابن وهب في ترجمته ، وتبعهما على ذلك من جاء بعدهما كصاحب « تهذيب الكمال » وفروعه ، وفيها ذكر هؤلاء قول الدارقطني المذكور ! فإما أن يقال : إن الدارقطني شذ بتركه إياه عن الذين وثقوه ، وإما أن يقال : إنه عنى غيره ؛ فلم يشذ . وهذا لعله أرجح ؛ لأنه يوافق ما جاء في التعليق على « تهذيب الحافظ المزي » (١٠ / ١٦٩ ـ ١٧٠) :

« وجاء في حاشية النسخة من تعقبات المؤلف (المزي) على صاحب « الكمال » قوله : وذكر في الأصل أنه يروي عن الجعد أبي عثمان أيضاً ، ويروي عنه عبيد الله ابن عمر القواريري أيضاً . وذلك وهم ؛ إنما ذلك رجل آخر من **أهل البصرة** متأخر عن طبقة هذا ، يقال له : (**أبو الفيض سالم بن عبد الأعلى**) ، وبعضهم يقول : (سالم بن غيلان) ، وهو أحد الضعفاء المشهورين بالضعف » .

قلت : سالم بن عبد الأعلى ذكره الذهبي بكنيته هذه في « المقتنى » وقال :

« سمع عطاء ، واهٍ » .

وذكر في « الميزان » أنه روى عن نافع أيضاً .

فقول المزي : « متأخر . . . » فيه نظر .

والمقصود : أن المزي صرح بأن (سالم بن غيلان) الذي روى عن (الجعد) وعنه (القواريري) هو غير (سالم بن غيلان) الذي روى عن غير (الجعد) وعنه ابن وهب وغيره ، فكان ينبغي على من جاء بعده أن يميزوا بينهما ؛ حتى لا يختلط الأمر ، ويتميز الثقة من الواهي ، وهذا ما لم يتنبه له الحافظ المنذري ، ثم الهيثمي فقال الأول في « الترغيب » (٣ / ٢٧١) :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وقال الهيثمي (٨ / ٣٧) :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير سالم بن غيلان وهو ثقة » !

وقلده المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٣ / ٤٢٥) !

ولعل ما في إسناد البيهقي (سالم بن غيلان بن سالم) مما يرجح أنه غير (سالم بن غيلان) الثقة .

وإن مما يؤكد أنه الضعيف الواهي ؛ أنه زاد في آخر الحديث :

« وإن كانت ذنوبهما مثل زبد البحر » .

فإنها لم ترد في الأحاديث التي بمعناه وفيها ما هو صحيح ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٩٢) .

٦٦٦٤ - (إذا غَضبَ أحدُكم وهو قائمٌ ؛ فليجْلس ، فإنْ ذهبَ عنه الغضبُ ، وإلا ؛ فلْيضطجعْ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ١٥٢) : ثنا أبو معاوية : **ثنا داود بن أبي هند** عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي ذر قال :

كان يسقي على حوض له ، فجاء قوم ، فقال : أيكم يورد على أبي ذر ويحتسب شعرات من رأسه ؟ فقال رجل : أنا ، فجاء الرجل ، فأورد عليه الحوض فدقه ، وكان أبو ذر قائماً فجلس ، ثم اضطجع ، فقيل له : يا أبا ذر ! لم جلست ثم اضطجعت ؟ قال : فقال : إن رسول الله ﷺ قال لنا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ لكن له علة خفية لم أر من تنبه لها ؛ ولذلك قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٧٤) :

« رواه أحمد بإسناد جيد ، وأبو داود ، وفيه عنده انقطاع ، سقط منه (أبو الأسود) » .

قلت : وهنا تكمن العلة ؛ فإن أبا داود أخرجه (٤٧٨٢) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٣٠٩ / ٨٢٨٤) ، وكذا البغوي في « شرح السنة » (١٣ / ١٦٢ / ٣٥٨٤) ، فقال - أعني : أبا داود - : حدثنا أحمد بن حنبل : حدثنا أبو معاوية .

قلت : فذكره دون قوله : « عن أبي الأسود » ، فهو منقطع - كما تقدم عن العراقي - ؛ لكن الحافظ المزي ، وهَّم أبا داود في روايته هذه ، فإنه ساق في « تهذيبه » (٣٣ / ٢٣٥) رواية أحمد المتصلة ، ثم أشار لرواية أبي داود هذه ، وقال :

« ولم يقل : « عن أبي الأسود » ، وذلك معدود من أوهامه » .

فأقول : ليس من السهل توهيم أبي داود لثقته وحفظه وضبطه الذي عرف به ، مع احتمال أن الوهم على الإمام أحمد من أحد رواة « مسنده » ، وبخاصة منهم : الحسن بن علي بن محمد ابن المذهب ، راويه عن أبي بكر القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان الراوي له عن عبد الله بن أحمد عن أبيه ؛ فإنهما مع اعتماد العلماء على روايتهما إياه ، فقد قال الحافظ الذهبي في آخر ترجمة (ابن المذهب) :

« قلت : الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بمتقن ، وكذلك شيخه ابن مالك ، ومن ثم وقع في « المسند » أشياء غير محكمة المتن ، ولا الإسناد . والله أعلم » . وأقره الحافظ في « اللسان » . هذا ما يتعلق بالعلة الخفية .

وفي الإسناد علة أخرى ؛ وهي الاختلاف على داود بن أبي هند ، فقد أخرجه أبو داود عقب روايته عن أحمد من طريق خالد عن داود عن بكر :

أن النبي ﷺ بعث أبا ذر بهذا الحديث . وقال أبو داود :

« وهذا أصح الحديثين » .

يعني : أنه مرسل .

وقد خولف (خالد) - وهو : ابن عبد الله الواسطي الطحان - ؛ فقد أخرجه الديلمي في « مسنده » من طريق ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن داود عن بكر عن أبي ذر . فأسنده عن أبي ذر ! قال الحافظ في « الغرائب الملتقطة » (١ / ٣٥ / ١) :

« قلت : بكر عن أبي ذر منقطع » .

والخلاصة ؛ أن مدار الحديث على داود بن أبي هند ، وأنه اختلف عليه على وجوه ثلاثة :

الأول : أبو معاوية عنه عن أبي حرب عن أبي ذر منقطعاً .

الثاني : خالد عنه عن بكر ـ وهو : ابن عبد الله المزني ـ مرسلاً .

الثالث : عبد الرحيم بن سليمان عنه عن بكر عن أبي ذر منقطعاً .

قلت : ورواة هذه الوجوه عنه كلهم ثقات ، وهذا يعني أن داود بن أبي هند لم يتقن إسناده ، وقد وصفه بعض الحفاظ بشيء من الوهم مع اتفاقهم على توثيقه ، فقال ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٢٧٨) :

« كان من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات ؛ إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه » . وقال أحمد :

« كان كثير الاضطراب والخلاف » . ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة متقن ، وكان يهم بأَخَرة » .

وثمة وجه آخر من الخلاف عليه سنداً ومتناً ؛ إلا أن راويه ممن لا يوثق به ، وهو إسحاق بن عبد الواحد الموصلي : ثنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن بكر بن عبد الله المزني عن عمران بن حصين قال : سمعت النبي ﷺ يقول :

« إذا غضبت ؛ فاجلس » .

أخرجه الخرائطي في « مساوئ الأخلاق » (١٦١ / ٣٤٢) .

وإسحاق هذا : قال الذهبي في « الميزان » :

« واهٍ ، قال أبو علي الحافظ : متروك » .

هذا ؛ وقد كنت ذهبت قديماً إلى تصحيح الحديث جرياً على ظاهر إسناد أحمد ، وتبعاً لمن قواه ممن سلف ، والآن وقد تبينت علته ، فأنا راجع عنه ، وقد يعجب هذا ناساً ، ويغضب آخرين ، وليس يهمني هذا ولا هذا ، وإنما إرضاء رب العالمين ، وهو ولي التوفيق .

٦٦٦٥ - (من اعتذرَ إلى أخيه ، فلم يعذِرْ ، أو يقبلْ عذْرَه ؛ كان عليه مثلُ خَطيئةِ صاحبِ مَكْسٍ) .

ضعيف . روي من حديث جابر بن عبد الله بلفظين ، هذا أحدهما ؛ أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٢٩٣ / ٨٦٣٩) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٣٢١ - ٣٢٢ / ٨٣٣٨) من طريق عبد الله بن صالح : حدثني الليث قال : حدثني إبراهيم بن أعين عن أبي عمرو العبدي عن أبي الزبير عنه به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي الزبير .

الثانية : جهالة أو ضعف أبي عمرو العبدي هذا ؛ فإني لم أجد من ذكره في « الكنى » أو سماه . ولكن يغلب على ظني أنه المذكور في « تهذيب الكمال » وما تفرع عنه :

« عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي العبدي البصري ، روى عن . . . (فذكر جمعاً) ، روى عنه إبراهيم بن أعين ، و . . . » .

ثم ساق أقوال الحفاظ فيه ، وأكثرها على تضعيفه . مثل قول ابن معين والنسائي :

« ليس بثقة » . وذكر في الحاشية : أن الحافظ يعقوب الفسوي قال :

« ضعيف » .

وهو الذي تبناه الحافظ الذهبي في « الكاشف » ، والعسقلاني في « التقريب » :

الثالثة : إبراهيم بن أعين ـ وهو : العجلي البصري نزيل مصر ـ : قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٨٧) عن أبيه :

« شيخ بصري ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، وقع إلى مصر » .

وقال البخاري في « التاريخ » (١ / ٢٧٢ / ٨٧٥) :

« فيه نظر في إسناده » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ٥٧) . وفرق بينه وبين (إبراهيم ابن أعين الشيباني الرملي) . وهو الظاهر . والله تعالى أعلم .

الرابعة : عبد الله بن صالح ـ وهو : كاتب الليث ـ : فيه ضعف معروف ؛ مع كونه من شيوخ البخاري .

ومع كل هذه العلل ، فقد اقتصر الهيثمي على العلة الثالثة فقال في « المجمع » (٨ / ٨١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (إبراهيم بن أعين) ، وهو ضعيف » .

وكذا عزاه شيخه العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ١٨٤) وقال :

« . . . بسند ضعيف » .

والحديث ساقه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣١٥ - ٣١٦ / ٢٤٦١) عن أبيه هكذا : حدثنا أبو صالح كاتب الليث عن الليث **عمن حدثه عن** أبي الزبير عن جابر .

فأسقط من الإسناد رجلاً ، ولم يسم الآخر .

وبهذا ينتهي الكلام على اللفظ الأول من حديث جابر .

وأما اللفظ الآخر ؛ فيرويه **علي بن قتيبة الرفاعي** قال : حدثنا **مالك** بن أنس عن أبي الزبير به ، ولفظه :

« من اعتُذِر إليه فلم يقبل ؛ لم يرد علي الحوض » .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » أيضاً (٢ / ٢١ / ١٠٣٣) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٠٩ / ٤٣٧) ، وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه علي بن قتيبة الرفاعي ، وهو **ضعيف** » .

قلت : حاله أسوأ مما قال ؛ فقد قال ابن عدي (٥ / ٢٠٧) فيه :

« منكر الحديث » . ثم ساق له حديثين هذا أحدهما ، ثم قال :

« وهذه الأحاديث باطلة عن مالك » . ونحوه قول ابن عبد البر في « التمهيد » (٢ / ٣٠٩) :

« حديث غريب من حديث مالك ، ولا أصل له في حديث مالك عندي » .

وأول حديثه عند ابن عدي والأصبهاني :

« بروا آباءكم ، تبركم أبناؤكم ، وعفّوا تعفّ نساؤكم ، ومن تُنصِّل إليه فلم يقبل ؛ لم يرد عليَّ الحوض » .

وقد ذكر المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٩٣) رواية التنصل هذه عقب رواية الطبراني اللفظ الأول ؛ دون أن يعزوها لأحد بقوله :

« وفي رواية ، قال رسول الله ﷺ : من تُنُصِّل . . . » .

فأوهم أنها من رواية الطبراني ، وليس كذلك .

ثم وجدت لرواية (أبي عمرو العبدي) متابعاً من الحسن بن عمارة عن أبي الزبير به .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٠٦ / ٢ ـ بغية الباحث) .

والحسن بن عمارة : متروك ؛ فلا يفرح بمتابعته .

وقد عزاه الحافظ في « المطالب العالية » إليه (٢ / ٣٩٥ / ٢٥٦٠) ، وسكت عنه .

وروي الحديث بإسناد فيه عنعنة ابن جريج . . عن (جودان) رفعه .

وهو مرسل ضعيف ، و(جودان) : لم تثبت صحبته ، وهو مجهول . وقول المنذري : إنه رواه أبو داود في « المراسيل » وابن ماجه بإسنادين جيدين ؛ فهو من أوهامه ؛ كما حققته في « التعليق الرغيب » .

٦٦٦٦ - (إنّ النّميمةَ والحقدَ - وفي رواية : النميمةَ ؛ وهو الكذب - والشتيمةَ والحقِيبةَ في النّار ، لا يجتمعانِ في قلْبِ مسْلمٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو أمية الطرسوسي في « مسند عبد الله بن عمر » (٢٥ / ١٩) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٣٣٠ - ٣٣١ / ٤٦٥٠) - والسياق له - ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٣٨١) - والرواية الأخرى له - من طريق عفير بن معدان قال : حدثنا عطاء بن أبي رباح قال : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

ذكره ابن عدي في ترجمة (عفير بن معدان) في أحاديث أخرى ساقها له ، وختمها بقوله :

« وله غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة رواياته غير محفوظة » .

قلت : وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ، واتهمه أبو حاتم ، وتقدمت له أحاديث موضوعة تدل على حاله ، فانظر على سبيل المثال رقم (٢٩٣ و ٨١٧) . وقال الهيثمي عقب الحديث (١ / ١٠٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه - عفير بن معدان - : أجمعوا على ضعفه » .

وأحياناً يقول فيه : « ضعيف جداً » - كما في الحديث (٢٩٣) المشار إليه آنفاً - .

وأما تعقيب الطبراني على الحديث بقوله :

« لم يروه عن عطاء إلا عفير ، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : فيرده أنه أخرجه هو في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٤٥ / ١٣٦١٥) ، وكذا ابن عدي (٧ / ٢٧١) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن سنان الرهاوي : حدثني أبي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح ، قال :

سمعت عبد الله بن عمر . . . فذكره بلفظ :

« النميمة ، والشتيمة ، والحمية في النار ، ولا يجتمعن في صدر مؤمن » .

وقال ابن عدي :

« هذا الحديث عن عطاء غير محفوظ ؛ يرويه (يزيد بن سنان) عنه » .

قلت : ضعيف ، وهو الجد ، ويكنى بـ (أبي فروة) أيضاً كحفيده الذي في هذا الإسناد ؛ وهو (يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي) كما ساقه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٨) ، وقال :

« كتب إلى أبي وإليّ » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأورده كذلك ابن حبان في « الثقات » ، وقال (٩ / ٢٧٦) :

« حدثنا عنه أبو عروبة ، مات سنة (٢٦٩) » .

وأما ابنه (محمد بن يزيد بن سنان) ، فقال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بالمتين ، هو أشد غفلة من أبيه ، مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أحلاس الحديث ، صدوق يرجع إلى ستر وصلاح ، وكان النفيلي يرضاه » .

٦٦٦٧ - (**إيّاكم والكِبْرَ ؛ فإنّ الكِبْرَ يكونُ في الرّجلِ ، وإنّ عليه العباءَة**)(*) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٣٢٩ /٥٤٧) : حدثنا أحمد بن القاسم قال : حدثنا عمي عيسى بن المساور قال : حدثنا **سويد ابن عبد العزيز** قال : حدثنا عبد الله بن حميد قال : حدثنا طاوس عن عبد الله ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن طاوس إلا عبد الله بن حميد ، تفرد به سويد » .

قلت : وهو ضعيف متروك ، ضعفه الجمهور ، وتركه أحمد والبخاري ، وذكره ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٥٠) ، وقال :

« كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء ؛ يتخايل إلى من سمعها أنها عملت تعمداً ، والذي عندي : تنكّب ما خالف الثقات ، والاحتجاج بما وافق الثقات ، وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« وقد هَرَتَ (أي : طعن) ابن حبان سويداً ، ثم آخر شيء قال : وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات . قلت : لا ، ولا كرامة ؛ بل هو واهٍ جداً » .

وأقول : الذي فهمته من ترجمة ابن حبان إياه بما قدم وأخر : أنه لما كان (سويد) قريباً من الثقات في عدالته وعلمه[1] ؛ استخار الله تعالى في إيراده إياه في « الضعفاء » بعد أن سبر حديثه ، وتبين له سوء حفظه . فإذا كان كذلك ؛ فتعقيب الذهبي عليه

(*) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا المتن : « تقدم تخريجه مختصراً برقم (٥٢٦٣) » (الناشر) .

(١) وصفه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (١٣ / ٢٢٠) بأنه كان من كبار العلماء .

بما تقدم غير وارد ـ فيما يبدو لي ـ ، ولذلك لم يورده ابن حبان في « الثقات » . والله أعلم .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير (عبد الله بن حميد) ؛ فلم أعرفه ، وفي طبقته (عبد الله بن حميد بن عبيد الأنصاري) ، روى عن عطاء والشعبي وغيره ، وثقه ابن معين وغيره ، فيحتمل أنه هو .

وأحمد بن القاسم ـ هو : ابن مساور الجوهري ـ : من شيوخ الطبراني الثقات ، وهو مترجم في « تاريخ بغداد » وغيره .

وقد خفيت علة الحديث على جماعة من الحفاظ ، منهم المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٦ / ١١) فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات » .

وكذا قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٢٦) ، والحافظ في « الفتح » (١٠ / ٤٩١) . وهذا من الغرابة في مكان أن يخفى على هؤلاء الحفاظ حال (سويد) هذا ، وهم مع الجمهور الذين ضعفوه ، أما المنذري فقد ساق له حديثاً في حق الزوج على الزوجة ، ووثق رواته ـ كما فعل في هذا ـ ؛ لكنه استثنى فقال :

« إلا سويد بن عبد العزيز » . وضعفه في آخر الكتاب . وقد مضى تخريجه برقم (٥٣٤١) .

وأما الهيثمي فقال :

« متروك . . . » إلى آخر كلامه المذكور هناك .

وأما الحافظ فقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

ويدور في خلدي أن سبب اجتماع هؤلاء الحفاظ على هذا الخطأ إنما هو العجلة في التخريج ، يهم الأول ـ لسبب أو آخر ـ ؛ فيتبعه من بعده دون أن يجتهد ، أو أن يتمكن من الرجوع إلى سند الحديث والنظر فيه ، وقد بلوت هذا كثيراً في الهيثمي ؛ يتبع المنذري في التخريج والتعليل !

وقد يكون السبب بالنسبة لغير هؤلاء الحفاظ إنما هو عدم استطاعته الرجوع إلى المصدر الذي وثقوا رجاله ، أو صححوا إسناده ، وهذا مما لا ينجو منه باحث ، ويقع لي كثيراً ، أو يكون السبب الجهل بعلم الجرح والتعديل ، والتصحيح والتضعيف ، وهذه ظاهرة في هذا العصر في كثير من الطلاب والكتّاب ممن يدّعون التحقيق ؛ كالمعلقين الثلاثة على « الترغيب » ، فإنهم يصححون ويحسنون ويضعفون بدون علم ، حتى وبدون تقليد ، فتأمل قولهم في تعليقهم على هذا الحديث :

« حسن ، رواه (كذا !) الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٢٦) : رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » .

فتأمل كيف استلزموا من ثقة رجاله أنه حسن ! وهو غير لازم ؛ لما هو معلوم أنه قد يكون في السند علة قادحة تمنع من تحسينه . وهذا [لو] سلمنا بثقة رجاله ، فكيف وفيه ذاك الضعيف ؟! فوقعوا في مصيبتين ؛ إحداهما : التقليد . والأخرى : التكلم بغير علم ! والله المستعان .

وقد غفل الهيثمي عن هذا (المتروك) في حديث آخر ؛ فأخذ يعله بشيخ له ضعيف ، فرأيتُ تخريجه ، وهو الآتي :

٦٦٦٨ - (أعطيتُ قوَّةَ أربعينَ في البطْش والنِّكاح ، وما من مؤْمنٍ إلا أُعطيَ قوّةَ عشرة ، وجُعلتِ الشهوةُ على عشْرة أجْزاء ، وجُعلتْ تسعةُ أجْزاءٍ منها في النِّساء ، وواحدةٌ في الرّجال ، ولولا ما أُلقيَ عليهنّ من الحياءِ مع شَهواتهنّ ؛ لكانَ لكلّ رجلٍ تسع نسوة مُغْتلماتٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٣٣٩ / ٥٧١) من طريق عيسى بن المساور قال : حدثنا سويد بن عبد العزيز عن المغيرة بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال في جملة أحاديث ساقها عن سويد عن المغيرة :

« لم يرو هذه الأحاديث عن المغيرة إلا سويد بن عبد العزيز » .

قلت : وهو متروك ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله عن بعض الحفاظ المتقدمين ، وعن الهيثمي أيضاً ، ويظهر أنه نسي ذلك ؛ فأعله بشيخه فقال (٤ / ٢٩٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه المغيرة بن قيس ، وهو ضعيف » .

قلت : قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« منكر الحديث »[1] .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٦٨) .

قلت : فكان الأولى إعلاله بـ (سويد) ؛ لشدة ضعفه ، أو يعل به أيضاً على الأقل . واكتفى العراقي بقوله في « تخريج الإحياء » (٢ / ٣٨٠) :

---

(١) مضى له حديث في المجلد الثاني برقم (٦٤٧) .

« .. وسنده ضعيف » .

وقد روي الطرف الأول من الحديث بلفظ :

« فضلت على الناس بأربع : بالسخاء ، والشجاعة ، وكثرة الجماع ، وشدة البطش » .

وحكم الذهبي ببطلانه ، وتقدم الكشف عن علته في المجلد الرابع برقم (١٥٩٧) .

٦٦٦٩ - (ثلاثٌ هنّ أصلُ كلِّ خطيئةٍ ؛ فاتقوهنّ .

وثلاثٌ إذا ذكرْنَ ؛ فأَمْسكُوا :

إياكم والكِبْر ؛ فإنّ إبليسَ إنّما منعَه الكِبْرُ أنْ يسجدَ لآدمَ .

وإياكم والحرصَ ؛ فإنّ آدمَ إنما حملَه الحرصُ على أكْلِ الشّجَرةِ .

وإياكم والحسَدَ ؛ فإنّ ابنَي آدم إنما قتلَ أحدُهما صاحبَه حَسَداً ؛ فهنّ أصلُ كلِّ خطيئةٍ ، فاتقوهنَّ واحذروهنَّ .

والثلاثُ : إذا ذُكرَ القدرُ ؛ فأمسكُوا ، وإذا ذُكرَ النّجومُ ؛ فأَمسكُوا ، وإذا ذُكرَ أَصحابي ؛ فأَمسكُوا) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٧٢ / ٦٠٢ و ٢ / ٩٥٧ / ٢٣٣٣) من طريق ابن وهب قال : حدثني **الحارث بن نبهان عن أبي معبد** (وفي الموضع الآخر : **ابن معبد**) عن أبي قلابة **عن** ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحارث هذا ؛ قال البخاري والنسائي وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . ولهذا قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه جداً » .

وشيخه أبو معبد ـ أو : ابن معبد ـ : لم أعرفه .

ثم رأيت الحديث في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٣٠٩) من طريق آخر عن الحارث بن شهاب (كذا) عن معبد عن أبي قلابة به مختصراً ، وقال :

« الصواب : الحارث بن نبهان ، والنضر بن معبد أبو قحذم » .

ثم رواه ابن عساكر من طريق الأصبهاني المذكور ، وفيه « الحارث بن نبهان عن ابن معبد . . . » .

وبذلك انكشفت لي علة أخرى ، وهي : أن (النضر بن معبد) ضعيف جداً ، وأن أبا قلابة لم يسمع من ابن مسعود ؛ كما كنت ذكرت ذلك في « الصحيحة » (رقم ٣٤) ، فقد خرجت فيه الجملة الأخيرة من حديث الترجمة :

« إذا ذكر القدر ؛ فأمسكوا . . . » إلخ .

قويته فيه ؛ لأن هذا القدر له طريق أخرى عن ابن مسعود خير من هذه ، ولشواهد يقوي بعضها بعضاً خرجتها هناك .

٦٦٧٠ ـ (ذُو الوَجهينِ في الدُّنيا يأتي يومَ القيامةِ وله وجْهانِ من نارٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ١٥١ ـ ١٥٢ / ٦٢٧٤) من طريق خالد بن يزيد العمري قال : حدثنا سعيد بن مسلم بن بانك عن سعيد

ابن أبي أويس عن ابن كعب عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به خالد بن يزيد العمري » .

قلت : وهو كذاب - كما تقدم مراراً - ، وبه أعله الهيثمي (٨ / ٩٥) ، واكتفى المنذري في « الترغيب » (٤ / ٣٠ / ٣) بالإشارة إلى تضعيفه !

٦٦٧١ - (أَلْيَنُ هذا الدِّينِ : شهادة أنْ لا إله إلاّ الله ، وأنّ محمّداً رسولُ الله ، وأشدُّه - أخا العالية ! - الأمانة ، إنَّه لا دينَ لمن لا أمانةَ له ، ولا صلاةَ ، ولا زكاةَ .

يا أخا العالية ! إنّه من أصابَ مالاً من حَرام ، فلبسَ جلباباً - يعني : قميصاً - ؛ لم تُقبلْ صلاتُه حتى ينحِّي ذلكَ الجلْبابَ عنه ، إنّ الله تبارك وتعالى أكرمُ وأجلُّ - يا أخا العالية ! - من أنْ يتقبَّل عملَ رجلٍ أو صلاتَه وعليه جِلباب حرام) .

منكر جداً . أخرجه البزار في « البحر الزخار » (٣ / ٦١ / ٨١٩ / ١) ، ومن طريقه الشجري في « الأمالي » (١ / ٣٨ - ٣٩) - قال : حدثنا عبد الله بن سعيد قال : نا أبو عبد الرحمن بن منصور - قال أبو سعيد : سألت رجلاً من قومه عن اسمه ؟ فقال : (النضر) - قال : نا أبو الجنوب قال : نا علي قال :

كنا جلوساً مع رسول الله ﷺ . فطلع علينا رجل من أهل العالية ، فقال : يا رسول الله ! أخبرني بأشد شيء في هذا الدين وألينه . قال :

« ألينه شهادة . . . » الحديث . وقال :

« لا نعلم له إسناداً إلا هذا ، وأبو الجنوب فلا نعلم أسند عنه إلا النضر بن منصور » .

قلت : كذا قال ! وقد روى عنه أيضاً عبد الله بن عبد الله الرازي ـ ؛ كما في « التهذيب » ـ ؛ لكن قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٣ / ٣١٣ / ١٧٤٣) :

« ضعيف الحديث ، وهو مثل أصبغ بن نباتة ، وأبي سعيد (عقيصا) ، متقاربان في الضعف ، ولا يشتغل به » .

وهو راوي حديث : « طلحة والزبير جاراي في الجنة » .

واستغربه الترمذي ، وتقدم الكلام عليه برقم (٢٣١١ ، ٦٤١٧) .

والنضر بن منصور مثله في الضعف ، أو أسوأ ؛ فقد قال فيه البخاري وابن معين :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥٠) :

« منكر الحديث جداً ، لا يجوز الاعتبار بحديثه ، ولا الاحتجاج به ؛ لما فيه من غلبة المناكير » .

ثم تناقض ؛ فذكره في « الثقات » أيضاً ولم يسم أباه ، وقال (٧ / ٥٣٤) :

« يخطئ » !

والحديث قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٣ / ٩) :

« رواه البزار ، وفيه نكارة » .

واقتصر الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٩٢) على إعلاله بقوله :

« وفيه أبو الجنوب ، وهو ضعيف » .

وقلده المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٢ / ٥٣٥) !

ولا بد لي هنا من التنبيه على أن قوله في الحديث :

« لا دين لمن لا أمانة له » .

هو طرف حديث صحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً . وهو مخرج من طرق عنه في « المشكاة » (رقم ٣٥) ، و« الروض النضير » رقم (٥٦٩) ، وأحدها في « صحيح ابن حبان » (٤٧ - موارد) .

وزيادة : « ولا صلاة له » ؛ صحت عن أبي الدرداء موقوفاً عليه عند ابن نصر في « قدر الصلاة » (ق ٢٤٢ / ١) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١ / . . .) .

٦٦٧٢ - (إنّ أَسْرعَ صدَقة تصعدُ إلى السّماءِ : أنْ يصنَع الرجلُ طَعاماً طيّباً ، ثمّ يدعُوَ إليه ناساً من إِخوانِه) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الإخوان » (٢٣١ / ١٩٨) من طريق هشيم عن عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن أبي جبلة **قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ فيه علل :

الأولى : الإرسال : فإن حبان هذا تابعي يروي عن العبادلة ، ووثقه ابن حبان (٤ / ١٨١) وغيره . ولذلك فما أحسن السيوطي حين عزاه إلى ابن أبي الدنيا عنه دون أن يقيده بقوله : « مرسلاً » ـ كما هي عادته في مثله ؛ كما كنت نبهت عليه في التعليق على « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » (٢ / ٢٩ / ١٣٨٦ ـ الطبعة الأولى الشرعية) ـ ، وكذلك أطلق العزو إليه في « الجامع الكبير » (١ / ٢٢٤) ، وسقط منهما كلمة (تصعد) .

الثانية : (عبد الرحمن بن يحيى) : فإنه مجهول الحال ، ويقال فيه : (يحيى ابن عبد الرحمن) ، ذكره البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٢٩٠) على الوجهين ، وذكره ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٠٢) على الوجه الأول ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ٦٠٩) على الوجه الآخر المقلوب (يحيى بن عبد الرحمن) ، وكلهم كنوه بـ (أبي شيبة) .

ثم رأيت أنه وثقه غيره أيضاً ؛ فهو صدوق ـ كما ذكرت في « تيسير الانتفاع » ـ .

والعلة الثالثة : عنعنة (هشيم) .

٦٦٧٣ ـ (يتكلمُ رجلٌ بعْدَ الموتِ [مِنْ خَيرِ التّابعينَ]) .

منكر مرفوعاً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨) ، ومن طريقه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤ / ٣٦١ ـ ٣٦٢) بسنده عن **جعفر بن محمد بن رباح الأشجعي** : حدثني **أبي** عن عبيدة عن عبد الملك بن عُمير عن ربعي بن خِراش قال :

كنا أربع إخوة ، وكان الربيع أخونا أكثر صلاة ، وأكثر صياماً في الهواجر ، وأنه

توفي ، فبينا نحن حوله ـ وقد بعثنا من يبتاع لنا كفناً ـ ؛ إذ كشف الثوب عن وجهه فقال :

السلام عليكم !

فقال القوم : وعليكم السلام يا أخا بني عبس ! أبعد الموت ؟

قال : نعم ؛ إني لقيت ربي عز وجل بعدكم ، فلقيت رباً غير غضبان ، واستقبلني بروح وريحان وإستبرق ، ألا وإن أبا القاسم ينتظر الصلاة عليّ ، فعجلوني ولا تؤخروني . ثم كان بمنزلة حصاة رمي بها في طست .

فنمي الحديث إلى عائشة رضي الله تعالى عنها فقالت : أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

« هذا حديث مشهور ، رواه عن عبد الملك جماعة ، منهم : إسماعيل بن أبي خالد ، وزيد بن أبي أنيسة ، والثوري ، وابن عيينة ، وحفص بن عمر ، والمسعودي ، ولم يرفعه أحد إلا عبيدة بن حميد عن عبد الملك ، ورواه المسعودي نحوه في الرفع » . وأقره الذهبي .

قلت : عبيدة بن حميد ثقة من رجال البخاري ؛ لكن السند إليه لا يصح ؛ فإن (جعفر بن محمد بن رباح) وأباه لا يعرفان في شيء من كتب الرجال التي عندي . يضاف إلى ذلك أنهما زادا الرفع على أولئك الثقات الذين سماهم أبو نعيم آنفاً ، وكذلك رواه آخرون ـ كما يأتي النقل في ذلك ـ عن علي بن المديني عقب ذكر القصة من طريق ابن عيينة موقوفاً ؛ دون ذكر حديث الترجمة .

وأما حديث المسعودي ؛ فهو مع كونه كان اختلط ، ومخالفاً أيضاً لمن ذكرنا من

الثقات ؛ فليس حديثه صحيحاً في الرفع ، يرويه عاصم بن علي قال : ثنا المسعودي عن عبد الملك بن عمير به نحوه ، وفيه :

« فما شبهت خروج نفسه إلا كحصاة ألقيت في ماء فرسبت ، فذكر ذلك لعائشة فصدقت بذلك ، وقالت :

قد كنا نتحدث أن رجلاً من هذه الأمة يتكلم بعد موته . قال : وكان أقومنا في الليلة الباردة ، وأصومنا في اليوم الحار » .

أخرجه أبو نعيم أيضاً .

وعاصم بن علي ـ وهو : الواسطي ـ : فيه ضعف مع كونه من رجال البخاري ؛ لكن تابعه إسحاق بن يوسف الأزرق عن المسعودي به ؛ إلا أنه قال :

« قال : فذكرت ذلك لعائشة ، فقالت : قد بلغنا أنه سيكون في هذه الأمة رجل يتكلم بعد موته » .

أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٦ / ٤٥٤ ـ ٤٥٥) .

وإسحاق هذا ؛ ثقة من رجال الشيخين ؛ فالعلة المسعودي .

وكذلك رواه يزيد بن هارون عن المسعودي به عن عائشة ، باختصار القصة .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « من عاش بعد الموت » (٢١ / ١٠) .

ثم رواه (رقم ١١) ، ومن طريقه البيهقي (٤٥٥) عن خالد بن نافع : أخبرنا علي بن عبيد الله الغطفاني وحفص بن يزيد قالا :

بلغنا أن ابن خراش كان حلف أن لا يضحك أبداً ، حتى يعلم هو في الجنة أو

في النار ، فمكث كذلك لا يضحكه أحد ، فضحك حين مات . . . فذكر نحو حديث عبد الملك بن عمير ؛ غير أنه قال :

فبلغ ذلك عائشة ، فقالت : صدق أخو بني عبس رحمه الله ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره بالزيادة .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ حفص بن يزيد : مجهول ؛ ذكره ابن أبي حاتم برواية خالد بن نافع الأشعري ، ولم يذكر فيه شيئاً .

وخالد بن نافع : ضعيف الحديث كما قال أبو زرعة ، ونحوه قول أبي حاتم :

« ليس بقوي ، يكتب حديثه » . وانظر « اللسان » .

وعلي بن عبيد الله الغطفاني : لم أجد له ترجمة ؛ فهو في عداد المجهولين .

وأما طريق سفيان بن عيينة الموقوفة ؛ فقد أخرجها ابن أبي الدنيا (رقم ٩) ، ومن طريقه أبو نعيم عن حفص بن عمر وابن سعد في « الطبقات » (٦ / ١٥٠) ، والبيهقي في « الدلائل » (٦ / ٤٥٤) عن إسماعيل بن أبي خالد وابن عبد البر في « الاستيعاب » (ترجمة زيد بن خارجة) من طريق علي بن المديني ، ثلاثتهم عن ابن عيينة قال : سمعت عبد الملك بن عمير يقول : حدثني ربعي بن خراش قال :

مات أخ لي كان أطولنا صلاة ، وأصومنا في اليوم الحار ، فسجيناه ، وجلسنا عنده ، فبينما نحن كذلك ؛ إذ كشف عن وجهه ثم قال :

السلام عليكم ! قلت : سبحان الله ! أبعد الموت ؟ قال :

إني لقيت ربي ، فتلقاني بروح ورَيحان ، ورب غير غضبان ، وكساني ثياباً خضراً من سندس وإستبرق ، أسرعوا بي إلى رسول الله ﷺ ؛ فإنه قد أقسم أن لا

يبرح حتى أدركه أو آتيه ، وإن الأمر أهون مما تذهبون إليه ؛ فلا تغتروا .

ثم والله ! كأنما كانت نفسه حصاة فألقيت في طست . وقال ابن عبد البر :

« قال علي : وقد روى هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير غير واحد ، منهم جرير بن عبد الحميد ، وزكريا بن يحيى بن عمارة . قال علي : ورواه عن ربعي بن خراش حميد بن هلال ، كما رواه عبد الملك بن عمير ، ورواه عن حميد بن هلال : أيوب السختياني ، و عبد الله بن عون » . وذكر علي الأحاديث عنهم كلهم » . وقال البيهقي عقبه :

« هذا إسناد صحيح ، لا يشك حديثيٌّ في صحته » .

ثم أخرجه ابن سعد وابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧) من طريقين آخرين عن عبد الملك بن عمير به .

وبالجملة ؛ فالقصة صحيحة بلا شك ، والله على كل شيء قدير .

وأما ما رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن الحسن التغلبي : حدثنا شريك عن منصور عن ربعي قال : . . . فذكر القصة مختصرة ، وفيه :

« قال : فذكر لعائشة ، قالت : صدق ربعي ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من أمتي من يتكلم بعد الموت » .

فهو منكر أيضاً ، والعلة من شريك ـ وهو : ابن عبد الله القاضي ـ ، وقد ضعف من قبل حفظه ؛ فلا تقبل زيادته على « الثقات » .

وإبراهيم بن الحسن التغلبي ؛ روى عنه جمع [من] الثقات ، وقال أبو حاتم :

« شيخ » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٨٠) .

٦٦٧٤ - (من أتى كاهناً ، فسأَله عن شَيءٍ ؛ حُجِبتْ عنه التّوبةُ أربعينَ ليلةً ، فإنْ صدَّقه بما قالَ ؛ كَفَرَ) .

ضعيف جداً بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٦٩ / ١٦٩) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي : ثنا يحيى بن [أبي] الحجاج : ثنا عيسى بن سنان عن أبي بكر بن بشير قال : سمعت واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو بكر بن بشير : مجهول ، ذكره البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٨٦) من رواية مجهول آخر عنه ؛ وهو : **عبد الملك بن أبي جميلة** ، وتقدم حديثهما برقم (٥٧٩٧) .

الثانية والثالثة : عيسى بن سنان ، ويحيى بن أبي الحجاج : كلاهما ليِّن الحديث - كما قال الحافظ في « التقريب » - .

الرابعة : سليمان بن أحمد الواسطي : كذبه يحيى ، وقال البخاري :

« فيه نظر » . وبه أعله الهيثمي فقال (٥ / ١١٨) :

« وهو متروك » .

والحديث قد صح عن أبي هريرة وغيره بنحوه ؛ دون ذكر التوبة . فانظر

« الترغيب » (٤ / ٥٢ ـ ٥٣) .

٦٦٨٥(*) ـ (مَنْ رماانا بالّليل ؛ فليسَ منّا ، ومَنْ رَقَدَ على سطْحٍ لا جدارَ له فماتَ ؛ فدمُه هدْرٌ) .

ضعيف جداً بالشطر الثاني . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٨٧ / ٢١٧) من طريق محمد بن أبي رجاء العَبّاداني قال : ثنا سلمة بن رجاء عن يزيد بن عياض عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يزيد بن عياض ؛ قال النسائي وغيره :

« متروك » . وكذبه مالك وغيره . وبه أعله الهيثمي (٨ / ٩٩) .

وسائر رجاله ثقات ؛ غير محمد بن أبي رجاء العباداني ، ذكره المزي في الرواة عن (سلمة بن رجاء) من « التهذيب » ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٢٠) برواية شيخه عبد الله بن قحطبة عنه .

و(العبَّاداني) : بفتح العين المهملة وتشديد الباء الموحدة ، والدال المهملة نسبة إلى (عَبَّادان) ، بُلَيْدة بنواحي البصرة في وسط البحر ؛ كما في « الأنساب » ، ولم يذكر فيها ابن أبي رجاء هذا . وفي « تاريخ بغداد » (٥ / ٢٧٥) :

« محمد بن أبي رجاء الخراساني ، ولي القضاء ببغداد أيام المأمون ، وهو من أصحاب أبي يوسف القاضي . . . » .

وذكر أن وفاته كانت سنة (٢٠٧) . وفيها ذكره الذهبي في « تاريخ الإسلام » (١٤ / ٣٥١ ـ ٣٥٢) ، وقال :

(*) كذا الترقيم في أصل الشيخ رحمه الله ، قَفْزٌ في عشرة أرقام . (الناشر) .

« لا أعرفه » .

فيحتمل أن يكون هو العَبّاداني ؛ فإنه من طبقته . والله أعلم .

والشطر الأول من الحديث قد صح من حديث ابن عباس وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٣٣٩) .

٦٦٨٦ - (يخرجُ المهديُّ وعلى رأْسه مَلَكٌ ينادِي : إنّ هذا المهديُّ ؛ فاتّبعُوه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (٢ / ٧١ - ٧٢ /٩٣٣٧) ، ومن طريقه الخطيب في « تلخيص المتشابه في الرسم » (١ / ٤١٧ / ٦٦٠) قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي : ثنا **عبد الوهاب بن الضحاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٩٥ - ٢٩٦) من طريقين آخرين عن عبد الوهاب بن الضحاك به ؛ إلا أنه قال :

« وعلى رأسه عمامة فيها مناد ينادي . . . » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الوهاب بن الضحاك ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« كذبه أبو حاتم . وقال النسائي وغيره : متروك . وقال الدارقطني : منكر الحديث . وقال البخاري : عنده عجائب » .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، هذا أحدها ، وقال :

« إنه من أوابده » ! ثم ساق له حديثاً آخر بالسند نفسه ، وقال :

« إنه من بلاياه » . وقد مضى تخريجه برقم (٣٠٣٤) .

والحديث عزاه السيوطي في رسالته « العرف الوردي في أخبار المهدي » (٢ / ٢١٧ ـ الحاوي للفتاوى) للحاكم وأبي نعيم أيضاً .

(تنبيه) : إبراهيم هذا شيخ الطبراني أورده الذهبي في « الميزان » ، وتبعه الحافظ في « اللسان » فقال :

« إبراهيم بن محمد الحمصي . شيخ للطبراني غير معتمد ، قال : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة : حدثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان عن عبد الرحمن بن جبير عن كثير بن مرة عن ابن عمر (كذا) مرفوعاً : « يخرج المهدي . . . » (الحديث) ؛ فالمعروف بهذا الحديث هو عبد الوهاب بن الضحاك . . . لا ابن نجدة » .

فأقول : نعم ؛ هذا هو المعروف ـ كما رأيت في التخريج ـ ، لكن غمزه لإبراهيم بأنه ذكر : (عبد الوهاب بن نجدة) . . . مكان : (عبد الوهاب بن الضحاك) في رواية الطبراني عنه ، يخالف ما في « مسند الشاميين » للطبراني ، كما يخالف رواية الخطيب عنه ـ كما تقدم ـ ؛ فأخشى أن يكون قد وهم الذهبي على الطبراني أو على شيخه إبراهيم ، ومن الظاهر أنه لم يعرفه ، وقد روى له في « المعجم الأوسط » (٣ / ١٧٦ ـ ١٨٣) قرابة عشرين حديثاً ، وسماه في أحدها ـ في مكان آخر منه رقم (٢٩٨١) ـ : (إبراهيم بن الحارث بن محمد بن عبد الرحمن بن عرق الحمصي) ؛ فتبين أن (عرق) جده الأعلى . وهذه فائدة تستدرك على « الإكمال » (٧ / ٢١) وفروعه ؛ مثل « التبصير » لابن حجر (٣ / ١٤٤) ، و « التوضيح » لابن ناصر الدين ، بل إن هذا فرق بينهما ، وجعلهما شيخين للطبراني ـ لما قدمته آنفاً ـ .

والغريب أن الحافظ ابن عساكر لم يذكره في « تاريخ دمشق » . والله أعلم .

ومن الأحاديث التي رواها الطبراني في « الأوسط » عنه (٣ / ١٨٢ - ١٨٣ / ١٣٧٥) ، وحسن إسناده المنذري ثم الهيثمي قوله ﷺ :

« إن لكل شيء سيداً ، وإن سيد المجالس قُبالة القبلة » .

ومقتضى التحسين المذكور أنهم مشوا حديث إبراهيم هذا . ولذلك كنت خرجت حديثه في « الصحيحة » (٢٦٤٥) ، وذكرت له شاهداً ولكنه ضعيف جداً ، وآخر خير منه ؛ فهو بمجموع ذلك على الأقل حسن . والله أعلم .

٦٦٨٧ - (لا تصحبُ الملائكةُ رِفقةً فيها جلدُ نَمِرٍ) .

منكر . أخرجه أبو داود في « سننه » (٤١٣٠) من طريق أبي داود : حدثنا عمران عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير (عمران) - وهو : ابن داوَر القطان البصري - : مختلف فيه ، قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق ، ضعفه يحيى والنسائي » .

ونحوه - بل وأبين منه - قول الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

قلت : فمثله يحسن حديثه ، وعلى ذلك جريت في كثير من الأحاديث ، ومنها هذا ؛ فقد حسنته قديماً في بعض المختصرات ، مثل تعليقي على « المشكاة » .

وما كان كذلك من الأحاديث والرواة ، فحديثه معرض للنقد ، إذا ما خولف

من ثقة ضابط ، وقد انكشفت لي ـ بفضل الله ـ المخالفة ؛ فقد قال معاذ بن هشام : ثنا أبي عن قتادة بلفظ :

« . . . جرس » . . مكان : « جلد نمر » .

رواه أحمد ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٨٧٣) .

وتوبع معاذ بن هشام : فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ٢٢٩ / ١٢٦٤٣) : حدثنا وكيع قال : ثنا هشام الدستوائي عن قتادة به ؛ إلا أنه أوقفه على أبي هريرة ، ولا يضر ، فقد رفعه معاذ عن أبيه ؛ فهو به أعرف وألصق ، ولا سيما وقد صح من طرق أخرى عن أبي هريرة وغيره مرفوعاً عن النبي ﷺ ـ كما تراه في المصدر المذكور آنفاً ـ .

والمقصود أن ذكر « جلد نمر » في الحديث من أوهام عمران القطان التي أشار إليها الحافظ في كلمته المتقدمة ، وعلى ذلك ؛ فهو لفظ منكر أو شاذ . والله أعلم .

٦٦٨٨ ـ (ما مِنْ راكبٍ يخلو في مسيرهِ بالله وذِكْره ؛ إلا ردفَه مَلَك ، ولا يخلُو بشِعْر ونحوه ؛ إلا ردَفَه شيطانٌ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٣٢٤ / ٨٩٥) من طريق عبد الله بن صالح : حدثني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله ابن شراحيل قال : سمعت عقبة بن عامر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليس فيه دون الصحابي ، ومن المذكورين ثقة غير يزيد بن أبي حبيب .

أما عبد الله بن شراحيل فهو غير معروف في شيء من كتب الرجال ، حتى إن الحافظ المزي لم يذكره في الرواة عن (عقبة) ، ولا فيمن روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، والطبراني نفسه لم يذكر تحت ترجمته غير هذا الحديث . وهذا يدل على أنه مجهول لا يعرف .

وأما ابن لهيعة وعبد الله بن صالح فهما معروفان بالضعف ، إلا في بعض الأحوال المعروفة عند العلماء ، ولا شيء من ذلك هنا ، فإن تعجب ؛ فاعجب من قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٦٧ / ٤) ، ومتابعة الهيثمي إياه (١٠ / ١٣١) :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » !

وأما تقليد المعلقين الثلاثة لهما في طبعتهم لـ « الترغيب » (٣ / ٦٥٧) فلا عجب ؛ لأنهم ليسوا من أهل هذا العلم بل هم من المعتدين عليه ، ككثير من الطلبة الناشئين المغرورين بما عندهم من ثقافة مزجاة . والله المستعان .

٦٦٨٩ - (من سرّه أن يسبقَ الدائبَ المجتهدَ ؛ فَلْيكفَّ عن الذنوبِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٨ / ٣٦١ / ٤٩٥٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١١٦) من طريقين عن علي بن مسهر عن يوسف بن ميمون عن عطاء عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن ميمون - هو : الصباغ - ؛ ضعفه أحمد وغيره . وقال ابن أبي حاتم :

« سئل أبي عنه ؟ فقال : ليس بالقوي ، منكر الحديث جداً ، ضعيف » . وقال ابن حبان (٣ / ١٣٤) :

« فاحش الخطأ ، كثير الوهم ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات » .
وقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ٧٣) :

« رواه أبو يعلى ، ورواته رواة « الصحيح » إلا يوسف بن ميمون » .

ونحوه في « مجمع الهيثمي » ؛ إلا أنه قال (١٠ / ٢٠٠) :

« . . . وفيه يوسف بن ميمون ، وثقه ابن حبان ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

وتعقبه المعلقون الثلاثة بقولهم (٤ / ٧) :

« قلنا (!) : فيه أيضاً سويد بن سعيد : ضعيف » .

قلت : وصورة هذا الاستدراك منهم دليل من الأدلة الكثيرة على أنهم لا يفقهون من هذا العلم شيئاً ؛ لأن (سويداً) هذا من رجال مسلم في « صحيحه » ؛ فكان حق الاستدراك أن يقال : « نعم ؛ لكن سويد بن سعيد ، مع كونه من رجال « الصحيح » ، إلا أنه ضعيف » ، أو نحو ذلك مما يجمع بين تصويب قولهما ، والاستدراك الحق عليهما . والأحسن في مثل هذا الاستدراك أن يبين سبب الضعف ، وهو أنه كان يتلقن ـ كما قال الحافظ ابن حجر وغيره ـ .

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى : فلا فائدة من هذا التضعيف ؛ لأن (سويداً) متابع عند أبي نعيم ، وقد أشرت إلى ذلك بقولي في التخريج : « من طريقين » . لكن خفاء هذا على أولئك الثلاثة ليس فيه غرابة ؛ لأنهم مجرد نقلة !

٦٦٩٠ ـ (كانتْ قريتانِ : إحداهما صالحةٌ ، والأُخرى ظالمةٌ ، فخرجَ رجلٌ من القريةِ الظالمةِ يريدُ القريةَ الصّالحةَ ، فأتاه الموتُ حيثُ شاءَ اللهُ ؛ فاختصَم فيه المَلَكُ والشيطانُ ، فقال الشيطانُ : واللهِ ! ما عصاني قطُّ ، فقال المَلَكُ : إنّه قد خرجَ يريدُ التّوبةَ ، فقضَى بينهما أنْ ينظرَ إلى أيِّهما أقربُ فوجدُوه أقربَ إلى القريةِ الصّالحة بشبْرٍ ؛ فغفرَ له . قال مَعْمر : وسمعتُ من يقولُ : قرّبَ اللهُ إليه القريةَ الصّالحةَ) .

منكر جداً بذكر : (اختصام الشيطان) . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١١ / ٢٨٤ / ٢٠٥٥٠) ؛ ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ١٩٠ / ٨٨٥١) : أخبرنا معمر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد رجاله رجال « الصحيح » كما قال الهيثمي (١٠ / ٢١٣) ، وجرى على ظاهره المنذري ، فقال (٤ / ٧٧ / ٢٥) :

« رواه الطبراني بإسناد صحيح ، وهو هكذا في نسختي غير مرفوع » .

قلت : وتوسط المعلقون الثلاثة عليه ـ كعادتهم ـ ؛ تحفظاً منهم وستراً لجهلهم ، فقالوا (٤ / ١٤) :

« موقوف حسن ، قال الهيثمي . . . » .

فلا هم بينوا سبب اقتصارهم على التحسين ، ولا تبعوا المنذري في التصحيح !! وأنا أرى أن في الحديث عللاً إسناداً ومتناً :

الأولى : الوقف : فيحتمل أن يكون من الإسرائيليات .

الثانية : أبو إسحاق - وهو : عمرو بن عبد الله السبيعي ، وهو - : مدلس مختلط ، وقد عنعنه ، ومعمر - وهو : ابن راشد - لم يذكر فيمن روى عنه قبل الاختلاط . فهذه علة ظاهرة ما كان ينبغي أن تخفى على الحافظ المنذري .

الثالثة : أنه من رواية **إسحاق بن إبراهيم** - وهو : **الدبري** - وفي روايته عن (عبد الرزاق) كلام معروف .

الرابعة : قوله في متن الحديث : « **فاختصم فيه الملك والشيطان** » ؛ فإنه منكر جداً ؛ لأن المحفوظ في هذه القصة من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه ، وأتم منه بلفظ :

« فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب . . . » .

أخرجه البخاري (٣٤٧٠) ، ومسلم (٨ / ١٠٣ - ١٠٤) .

نعم ؛ زاد ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٨٩ / ١٦٠٦٧) ، وعنه ابن ماجه (٢٦٢٢) ، وأحمد (٣ / ٧٢) :

« قال إبليس : إنه لم يعصني ساعة قط » .

فهذه الزيادة تؤكد أنه لا علاقة للشيطان في المخاصمة في قبض روح الرجل ، وإنما هو تدخل متطفلاً مؤيداً وجهة نظر ملائكة العذاب الذين قالوا :

« إنه لم يعمل خيراً قط » ، وزاد :

« فأتاهم ملك في صورة آدمي ، فجعلوه بينهم ، فقال : قيسوا ما بين الأرضين ، فإلى أيتهما كان أدنى ؛ فهو له . فقاسوه ؛ فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد [بشبر] ؛ فقبضته ملائكة الرحمة » . والسياق لمسلم ، ولفظ البخاري :

« فغفر له » .

ثم خرجته في « الصحيحة » برواية أحمد وسياقه ، وزيادات الشيخين وغيرهما عليه ؛ فراجعه إن شئت برقم (٢٦٤٠) .

٦٦٩١ - (قَتَلَ رجلٌ من بني إسرائيل سبعةً وتسعينَ نفْساً ، فذهبَ إلى راهبٍ فقال : إني قتلتُ سبْعةً وتسعينَ نفْساً ؛ فهلْ تجدْ لي من توبةٍ ؟ قال : لا . فقتلَ الراهبَ .

ثم ذهبَ إلى راهبٍ آخرَ فقال : إنِّي قتلتُ ثمانيةً وتسعينَ نفْساً ؛ فهلْ تجدْ لي من توبةٍ ؟ قال : لا . فقتلَه .

ثم ذهبَ إلى الثّالث فقالَ : إنِّي قتلتُ تسْعةً وتسعينَ نفْساً منهم راهبانِ ؛ فهلْ تجدْ لي من توبةٍ ؟ فقال : لقد عملتَ شرّاً ، ولئن قلتُ : إن الله ليس بغفور رحيم لقد كذبت ؛ فتب إلى الله . قال : أما أنا فلا أفارقك بعد قولكَ هذا . فلزمَه على أنْ لا يعصيَه ، فكانَ يخدمُه في ذلك ، وهلكَ يوماً رجلٌ والثناءُ عليه قبيحٌ ، فلما دُفنَ ؛ قعدَ على قبْره ، فبكَى بُكاءً شديداً ، ثم تُوفي آخرُ والثناء عليه حسَنٌ ، فلمّا دفنَ ؛ قعَدَ على قبْره فضحكَ ضَحِكاً شديداً ، فأنكَر أصحابُه ذلك ؛ فاجْتمعُوا إلى رأسهم ، فقالوا : كيف تُؤوي إليكَ هذا قاتلَ النفوس ، وقد صنعَ ما رأيتَ ؟ فوقع في نفْسه وأنفسِهم ، فأتى إلى صاحبهم مرّة من ذلك ومعه صاحبٌ له ، فكلّمه فقال له : ما تأمُرني ؟ فقال : اذهبْ فأوقدْ تنّوراً . ففعلَ ثمّ أتاه بخبره أنْ قدْ فعلَ ، قال : اذهب فألْقِ نفْسَك فيها . فلهَى عنه الراهبُ ،

وذهبَ الآخرُ ، فألقَى نفْسَه في التنّور ، ثمّ استفاقَ الراهبُ ، فقال : إنِّي لأظنُّ الرجلَ قد ألقَى نفسَه في التنّور بقولي له . فذهبَ إليه فوجدَه حيّاً في التنّور يعرق ، فأخذَ بيده ؛ فأخرجَه من التنّور ، فقال : ما ينبغي أن تخدمَني ، ولكن أنا أخدمُك ، أخبرني عن بكائك على المتوفَى الأولِ ، وعن ضَحِككَ على الآخرِ ، قال : أمّا الأول : فإنّه لما دفن رأيتُ ما يلقَى من الشّر ؛ فذكرتُ ذنوبي فبكيتُ ، وأما الآخرُ : فإني رأيتُ ما يلقَى به من الخير ؛ فضحكتُ ، وكان بعدَ ذلك من عظماءِ بني إسرائيل) .

منكر بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣١١ / ٧٨٨) : حدثنا **يحيى بن عثمان بن صالح** : حدثني أبي : ثنا **ابن لهيعة** : حدثني عبيد الله بن المغيرة عن أبي قيس مولى بني جمح قال : سمعت أبا زمعة البلوي - وكان من أصحاب الشجرة ، بايع النبي ﷺ تحتها - وأتى يوماً بمسجد الفسطاط ، فقام في الرحبة - وقد كان بلغه عن عبد الله بن عمرو بعض التشديد - فقال : لا تشددوا على الناس ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ويبدو أنه من تخاليط ابن لهيعة ، وبه أعله الهيثمي فقال (١٠ / ٢١٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف » .

ويحتمل أن العلة من (يحيى بن عثمان بن صالح) المصري ؛ فقد تكلم فيه بعضهم ، فقال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« حافظ أخباري ، له ما ينكر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق رمي بالتشيع ، ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله » .

٦٦٩٢ - (يا أبا ذرّ ! أعلمتَ أن بينَ أيدينا عقبةً كؤوداً ، لا يصعدُها إلا المُخِفُّون ؟ فقالَ رجلٌ : يا رسول الله ! أمن المخفِّين أنا أم من المثْقلين ؟ قال :

عندكَ طعامُ يومٍ ؟

قال : نعم ؛ وطعامُ غدٍ . قال :

وطعامُ بعد غدٍ ؟

قال : لا . قال :

لو كانَ عندكَ طعامُ ثلاثٍ ؛ لكنتَ من المثقلين) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ٤٠٦ - ٤٠٧ / ٤٨٠٦) : حدثنا **عبيد بن عبد الله بن جحش** قال : حدثنا **جُنادة بن مروان** قال : حدثنا **الحارث بن النعمان** قال : **سمعت** أنساً يقول :

خرج رسول الله ﷺ يوماً وهو آخذ بيد أبي ذر ، فقال : . . . فذكره . وقال - وقد ساق بهذا الإسناد خمسة أحاديث - :

« لم يرو هذه الأحاديث عن أنس إلا الحارث بن النعمان » .

قلت : قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وضعفه آخرون . وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٤ / ١٣٥) .

وذكر الحافظ في « التهذيب » أنه ذكره في « الضعفاء » أيضاً ؛ ولكنه غير موجود في النسخة المطبوعة منه . والله أعلم .

و(جنادة بن مروان) - وهو : الحمصي - : ضعفه أبو حاتم بقوله :

« ليس بقوي ، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضاً بحيال شفتيه » .

وفسر الحافظ في « اللسان » قوله : « كذب » بـ : « أخطأ » ، ورد على الذهبي قوله :

« اتهمه أبو حاتم » ؛ فأصاب . وبه أعله الهيثمي كما يأتي .

و(عبيد بن عبد الله بن جحش) - وهو : الأسدي - ؛ كما جاء في الحديث الأول من تلك الأحاديث الخمسة ، فهو من شيوخ الطبراني الذين لم نجد لهم ذكراً في شيء من كتب الرجال ؛ فالإسناد مسلسل بالعلل ؛ فالعجب من قول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » (وفيه جنادة بن مروان) ، قال أبو حاتم : ليس بقوي ، وبقية رجاله ثقات » .

وأشار المنذري (٤ / ٨٥ / ٣) إلى تضعيف الحديث ؛ ولكنه أطلق عزوه للطبراني ؛ فأوهم أنه في « المعجم الكبير » ، وليس فيه .

٦٦٩٣ - (لو كانت الدّنيا تعدلُ عندَ الله مثقالَ حبَّةٍ من خردلٍ ؛ لم يعطها إلا أولياءَه وأحباءه من خَلْقِه) .

منكر بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣٤٨ -

٣٤٩ / ١٣٣١٠) من طريق **يحيى بن عبد الله البابلتي : ثنا أيوب بن نُهيك** قال : سمعت محمد بن قيس قال : سمعت ابن عمر يقول : سمعت النبي ﷺ يقول :

« والذي نفسي بيده ! إن الدنيا أهون على الله من هذه السخلة على أهلها ، ولو كانت . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أورده الهيثمي بتمامه (١٠ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨) وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي ، وهو ضعيف » .

قلت : إعلاله بشيخه (أيوب بن نهيك) أولى ؛ لأنه أشد منه ضعفاً ، ولذلك قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » .

ولما ساق له الحافظ في « اللسان » حديثاً آخر له عنه ؛ قال :

« ويحيى ضعيف ؛ لكنه لا يحتمل هذا » . يشير إلى إعلاله بأيوب . انظر الحديث (٥٠٨٧) .

والحديث قد صح من طريق أخرى عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« . . . ما سقى كافراً منها شربة ماء » .

وكذلك روي عن جمع آخر من الصحابة من طرق يقوي بعضها بعضاً ، وقد خرجتها في « الصحيحة » (٦٨٦ ، ٩٤٣) .

وأما الطرف الأول من الحديث فإني لم أسقه مع حديث الترجمة ؛ لأن له شواهد صحيحة ، خرجت بعضها في « الصحيحة » برقم (٣٣٩٢) .

٦٦٩٤ - (الدنيا دارُ من لا دارَ له ، ومالُ مَنْ لا مالَ له ، ولها يجمعُ مَنْ لا عقْلَ له) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الجوع » (ق ٢٩ / ٢) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٣٧٥ / ١٠٦٣٨) من طريق الحسين بن محمد : ثنا **أبو سليمان النصيبي** عن أبي إسحاق عن زرعة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وزرعة هذا : لم أعرفه ، ومن المحتمل أنه (أبو عمرو السَّيباني الفلسطيني) اسمه : (زرعة) ؛ فإنه من هذه الطبقة ، روى عن عمر وغيره من الصحابة ، ولكنهم لم يذكروا فيهم عائشة ، ولا ذكروا في الرواة عنه أبا إسحاق . فالله أعلم .

وأبو إسحاق ؛ إن لم يكن عمرو بن عبد الله السبيعي ؛ فلم أعرفه ، والسبيعي مدلس مختلط .

وأبو سليمان النصيبي ؛ لم أره في كتب (الكنى) التي عندي ، ولا ذكره السمعاني في نسبة (النصيبي) ؛ فهو إسناد مظلم ، فمن الغريب قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٠٤) :

« رواه أحمد والبيهقي . . . وإسنادهما جيد » !

فأقول : أنى لهما الجودة وفيه ما تقدم من الجهالة بالنسبة لرواية البيهقي وكذلك بالنسبة لرواية أحمد ؟! لكنها كشفت لنا عن اسم (أبي سليمان النصيبي)

وشيء من حاله ؛ فقال أحمد (٦ / ٧١) : ثنا حسين بن محمد قال : ثنا دويد عن أبي إسحاق . . . به ؛ دون قوله : « ومال من لا مال له » .

فرواية أحمد هذه توضيح أن (أبا سليمان النصيبي) هو : (ذويد) ؛ لاتحاد شيخه والراوي عنه ، فمن (ذويد) هذا ؟ لقد تبادر لذهني أنه لعله : (دويد الفلسطيني) المترجم في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٢٣٧) وغيره . لكني لم أجد أحداً ذكر ما هنا من شيخه والراوي عنه ، وإن كان الهيثمي يشير إلى أنه هو بقوله (١٠ / ٢٨٨) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح » .

فإن يكن هو ؛ فالعلة ممن فوقه . والله أعلم .

وقد روي عن ابن مسعود موقوفاً :

أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٦١) ، وابن أبي الدنيا أيضاً ، وفي « ذم الدنيا » أيضاً (١٧ / ١٦ ط) وعنه البيهقي عن مالك بن مِغْول عنه .

ورجاله ثقات ؛ لكنه معضل ؛ بين ابن مغول وابن مسعود واسطتان على الأقل .

وأخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ١٤١٨) من طريق أبي حمزة قال : قال ابن مسعود رضي الله عنه : . . . فذكره .

وهذا صورته صورة المنقطع أيضاً ، ولكني لم أعرف أبا حمزة ، ولا بعض من دونه .

ثم رأيت الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٢٠٣) جود أيضاً إسناد ابن أبي الدنيا والبيهقي .

ثم رأيت الأمير (ابن ماكولا) ، قد أورد (دويداً) هذا في « **الإكمال** » (٣ / ٣٨٧) - في دويد . . أوله دال مهملة - وقال :

« لم ينسب ، يروي عن أبي إسحاق عن زرعة عن عائشة : الدنيا . . . » .

وفرق بينه وبين من ذكره قبله :

« **دويد بن سليمان** : حدث عن سلم بن بشر بن جحل ، وعثمان بن عطاء . روى عنه حسين بن محمد المروزي » .

وأنت ترى أن (دويداً) الأول - راوي الحديث - روى عنه محمد بن حسين هذا . وعلى كل حال فهو مجهول لا يعرف .

٦٦٩٥ - (لا يلجُ النّار من بكَى من خَشْية الله ، ولا يدخلُ الجنةَ مصرٌ على معصيةٍ ، ولو لم تذْنبوا لجاءَ الله بقومٍ يذنبونَ ، فيغْفر لهم) .

موضوع بفقرة (الإصرار) . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤٨٩ / ٧٩٨) من طريق الكديمي : ثنا عبد الله بن الربيع الباهلي : ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

لما نزلت ﴿ أفمِن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون ﴾ ؛ بكى أصحاب الصفة حتى جرت دموعهم على خدودهم ، فلما سمع رسول الله ﷺ حنينهم ؛ بكى معهم ، فبكينا ببكائه ، فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (الكديمي) - واسمه : محمد بن يونس البصري - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« هالك ، قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

وعبد الله بن الربيع الباهلي ؛ لم أجد له ترجمة .

وإنما خرجت الحديث هنا من أجل الفقرة الوسطى ؛ لتفرد هذا الوضاع بها ، بخلاف الفقرتين الأخريين ، فالأولى منهما قد جاءت في « السنن » من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً ، وصححه الترمذي والحاكم ، وأقرهما الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣١٢) .

والفقرة الأخرى لها طرق أخرى عن أبي هريرة ؛ أحدها صحيح عند مسلم ، والأخرى حسنة ، وشواهد بعضها عند مسلم أيضاً ، وهي مخرجة في « الصحيحة » (٩٦٧ - ٩٧٠ و ١٩٤٨ - ١٩٥١) .

٦٦٩٦ - (ألا أنبئكُم بخِيارِكم ؟ خيارُكم إذا سُدِّدُوا) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٦ / ٢١٤ / ٣٤٩٦) : حدثنا الجراح بن مخلد : حدثنا سالم بن نوح : حدثنا **سهيل** : حدثنا ثابت عن أنس مرفوعاً .

وبهذا الإسناد أخرجه البزار (٢ / ٤٠٦ / ١٩٧٠) ؛ لكن بلفظ :

« . . . أحاسنكم أخلاقاً - أو قال : أحسنكم خلقاً - . . . » . وقال :

« لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا سهيل » .

قلت : وهو ابن أبي حزم - كما وقع في رواية البزار - : وهو لين ؛ كما قال الحافظ في « مختصر الزوائد » (٢ / ١٩٣ / ١٦٧٩) ، وقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

وعليه فقول المنذري (٤ / ١٣٥ / ٤٣) - وتبعه الهيثمي (١٠ / ٢٠٣) - :

« رواه أبو يعلى بإسناد حسن » .

فهو غير حسن ! ولا سيما ولفظه مخالف للفظ البزار ، ثم هو منكر ؛ لمخالفته للأحاديث الواردة بنحوه ، ومنها حديث عبد الله بن بسر مرفوعاً بلفظ :

« خير الناس من طال عمره وحسن عمله » .

وما في معناه ؛ فانظر « الصحيحة » (١٢٩٨ ، ١٨٣٦) .

٦٦٩٧ - (من وُعكَ ليلةً فصبرَ ، ورضيَ بها عنِ اللهِ ؛ خرجَ من ذُنوبه كيومِ ولدتْه أمُّه) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « المرض والكفارات » (٦٣ - ٦٤ / ٨٣) و« الرضا عن الله » (١٠٥ - ١٠٦ / ٧٥) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ١٦٧ / ٩٨٦٨) من طريق زافر بن سليمان عن إسماعيل بن إبراهيم عن أبي سفيان عن سالم عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : زافر بن سليمان ، وهو مختلف فيه ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« فيه ضعف ، وثقه أحمد » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الأوهام » .

الثانية : إسماعيل بن إبراهيم : لم أعرفه .

الثالثة : أبو سفيان : لم أعرفه أيضاً .

الرابعة : سالم ـ هو : ابن عبد الله الخياط البصري ـ : **مختلف فيه أيضاً ، قال الذهبي في « الكاشف »** :

« ضُعِّف » . وقال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

الخامسة : عنعنة الحسن ـ وهو : البصري ـ ؛ مدلس .

وقد روي عنه من وجه آخر مرفوعاً نحوه ، وموقوفاً ، وقد مضى برقم (٦١٤٤) .

٦٦٩٨ ـ (يخرجُ لابنِ آدمَ يومَ القيامةِ ثلاثة دواوينَ : ديوانٌ فيه العملُ الصالحُ ، وديوانٌ فيه ذنوبه ، وديوانٌ فيه النِّعمُ من الله ، فيقولُ الله لأصغر نِعَمِهِ ـ أحسبُه قال ـ في ديوان النِّعم : خذِي ثمنك من عمله الصّالح . فتستوعبُ عملَه الصالحَ كلَّه ، ثم تنحى وتقول : وعزّتك ! وعزّتكَ ! ما استوفيتُ ، وتبقَى الذنوبُ ، والنِّعم ، وقد ذهبَ العملُ الصالحُ كلُّه ، فإذا أرادَ الله أنْ يرحَمَ عبْداً ؛ قالَ : يا عبْدي ! قد ضاعفتُ لك حسناتِك ، وتجاوزتُ عن سيّئاتِك ، ـ أحسبُه قال : ـ ووهبتُ لك نِعَمِي) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٤ / ١٦٠) من طريق **داود بن المحبر** : ثنا **صالح المري** عن جعفر بن زيد العبدي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً - إن لم يكن موضوعاً - ؛ آفته (داود بن المحبر) : قال الذهبي في « المغني » :

« صاحب « العقل » واهٍ . قال ابن حبان : كان يضع الحديث . وأجمعوا على تركه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وأكثر « كتاب العقل » الذي صنفه موضوعات » .

قلت : فالعجب بعد هذا أن يكتفي المنذري بالإشارة إلى تضعيف الحديث في « الترغيب » (٤ / ١٩٩ / ٧) بتصديره إياه بقوله فقط : « روي » !

وأعجب منه غفلة الهيثمي عن الآفة المذكورة ، وقوله في « المجمع » (١٠ / ٣٥٧) :

« رواه البزار ، وفيه صالح المري ، وهو ضعيف » !

وأعجب من هذا العجب قول الحافظ ابن كثير - بعد أن ساق الحديث بإسناد البزار (٢ / ٥٤٠ / سورة إبراهيم) - :

« غريب ، وسنده ضعيف » !

وقد تكررت الغفلة والإشارة المذكورة في حديث آخر لابن المحبر هذا في « الميزان » ، أخرجه البزار أيضاً (٣٤٤٥) عنه عن صالح المري عن ثابت البناني وجعفر بن زيد ومنصور بن زاذان عن أنس يرفعه :

« ملك موكل بالميزان ، فيؤتى بابن آدم فيوقف بين يدي الميزان ، فإن ثقل ميزانه ؛ نادى مَلك بصوت يسمع الخلائق : سعدَ فلانٌ سعادةً لا يشقى بعدها أبداً . وإن خفَّ ميزانه نادى ملَك بصوت يسمع الخلائق ؛ شقي فلان شقاوة لا

يسعد بعدها أبداً » .

فضعفه المنذري (٤ / ٢١١) بقوله : « وروى . . . » ، وعزاه للبيهقي أيضاً .

وقال الهيثمي (١٠ / ٢٥٠) :

« رواه البزار ، وفيه صالح المري ، وهو مجمع على ضعفه » .

وقد تنبه لهذه الغفلة هنا دون هناك الحافظ ابن حجر ، فتعقبه في تعليقه عليه في الحاشية ـ وأحسن ـ بقوله :

« بل آفته من دواد بن المحبر ؛ فقد اتهموه بوضع الحديث ، وصالح غايته أنه كان سيئ الحفظ » .

ومع أن المعلقين الثلاثة على « الترغيب » نقلوا (٤ / ٣٢٥ ـ ٣٢٦) عن الحافظ هذا التعقيب العلمي ، فإنهم لم يستفيدوا منه شيئاً ؛ لجهلهم بهذا العلم ، وغلبة التقليد للهيثمي عليهم ؛ فقد اقتصروا على قولهم في هذا الحديث ـ كالحديث الذي قبله ـ :

«ضعيف » !

فلا فرق عندهم بين ما غفلوا عنه تقليداً لغيرهم ، وبين ما نبهوا عليه ، إذ الغاية تكثير السطور بالنقول ، وتسويد الصفحات ، وإخراج الكتاب في أربع مجلدات ، والهدف معروف عند ذوي الألباب !

٦٦٩٩ ـ (إنّ لكلِّ يومٍ نحْساً ؛ فادْفعُوا نحْسَ ذلكَ اليوم بالصّدَقة ِ) .

منكر . أورده الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه « لطائف المعارف » (ص ٧٦) قائلاً :

« وفي حديث . . . » .

وما وجدت له مصدراً حتى الآن ، ولا عزاه هو لأحد .

ثم رأيت السيوطي قد عزاه في « الدر المنثور » (٥ / ٢٣٩) لابن مردويه ؛ يعني : في « التفسير » ، وهو غير مطبوع ، وما أظن إسناده بصحيح . والله أعلم .

وإني لأشم منه رائحة التشاؤم والتطير ، ولا شيء من ذلك في الإسلام ـ كما هو معلوم ـ ، ونحوه حديث :

« آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر » .

وهو موضوع ـ كما تقدم بيانه برقم (١٥٨١) ـ .

والأيام كلها سواء ، لا نحس فيها إلا بالنظر لما قد يقع فيها من المعاصي ؛ فيصيب شؤمها أصحابها ؛ ـ كما في قوله تبارك وتعالى في عاد : ﴿ إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً في يوم نحسٍ مستمر ﴾ ـ . قال ابن كثير :

« ﴿ يوم نحس ﴾ ؛ أي : عليهم ، قاله الضحاك وقتادة والسدي .

﴿ مستمر ﴾ عليهم نحسه ودماره ؛ لأنه يوم اتصل فيه عذابهم الدنيوي بالأخروي » .

٦٧٠٠ ـ (حوضِي ما بينَ كذا إلى كذا ، فيه من الآنيةِ عددَ النّجومِ ، أطيبُ ريحاً من المسْكِ ، وأحلَى من العَسَلِ ، وأبردُ من الثّلجِ ، وأبيضُ من اللّبَنِ ، مَنْ شربَ منه شربةً ؛ لم يظمأْ أبداً ، ومنْ لم يشربْ منه ؛ لم يُروَ أبداً) .

منكر بزيادة : « ومن لم يشرب . . . » . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٨٤ / ٢١٣٥) ، ومن طريقه البزار (٤ / ١٧٨ / ٣٤٨٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط »

(٦ / ١٣ / ٥٢٠) من طريق عاصم بن علي كلاهما قالا : حدثنا **المسعودي** عن عدي بن ثابت عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ المسعودي كان اختلط ، وبه أعله المنذري (٤ / ٢٠٧ / ٢) ، والهيثمي (١٠ / ٣٦١) ، وقد أشار الطبراني إلى تفرده به ؛ فقال عقبه :

« لم يروه عن عدي بن ثابت إلا المسعودي » .

وقد خالفه في إسناده **عبد الغفار بن القاسم** : فقال : عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن أُبي بن كعب مرفوعاً به .

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ /٣٣١ / ٧١٧) .

لكن عبد الغفار كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن المديني ، وكذا قال أبو داود ـ كما في « لسان الحافظ » ـ ، فالعجب منه كيف سكت عن زيادته هذه في « الفتح » (١١ / ٤٧٣) ، وقد عزاها لابن أبي عاصم فقط !

وقد رويت من طرق أخرى ، فأنا أسوقها لأبين وهاءها :

الأولى : عن عثمان بن عمير عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال :

جاء ابنا مليكة إلى النبي ﷺ . . . الحديث بطوله ، وفي آخره :

« من شرب منه شربة ؛ لم يظمأ بعده ، وإن حرمه ؛ لم يرو بعده » .

أخرجه أحمد (١ / ٣٩٨ ـ ٣٩٩) ، والبزار (٤ / ١٧٥ ـ ١٧٦ / ٣٤٧٨) ،

والطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ١٠٠١٧) ، وقال البزار :

« لا يروى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف ، عثمان بن عمير - وهو أبو اليقظان - قال الذهبي في « الكاشف » و« المغني » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيّع » .

وقال الهيثمي بعد أن عزاه للثلاثة المذكورين (١٠ / ٣٦٢) :

« وفي أسانيدهم كلهم عثمان بن عمير ، وهو ضعيف » .

الثانية : عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن أبي بردة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

« إن لي نهراً ما بين صنعاء إلى أيلة . . . » الحديث ، وفيه :

« ومن لم يطعمه ؛ لم يُروَ أبداً » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٨٩ / ٦٥٥٨) من طريق زهير ابن عباد الرؤاسي قال : حدثنا داود بن هلال عن محمد بن عبيد الله العرزمي . . . وقال :

« لم يروه إلا العرزمي ، ولا عنه إلا داود بن هلال ، تفرد به زهير » .

قلت : هو ثقة ؛ كما قال أبو حاتم .

وشيخه داود بن هلال : لا يعرف إلا بهذه الرواية ـ كما يستفاد من « الجرح والتعديل » (١ / ٤٢٧٢) ـ .

والآفة : العرزمي ؛ فإنه متروك ـ كما قال الهيثمي ـ .

وإن مما يؤكد [نكارة] هذه الزيادة أن حديث الحوض متواتر ـ كما ذكر العلماء ـ ، ودل عليه التتبع لطرقه والاستقراء ، وقد جاء في الكثير الطيب منها أن من شرب منه شربة ؛ لم يظمأ بعدها أبداً ، دون الزيادة ؛ من ذلك : حديث ثوبان ، وعبد الله ابن عمرو ـ وقد أخرجه الشيخان ـ ، وأبي ذر ، وابن عمر ـ وهما في مسلم ـ وأبي برزة ، وحذيفة ، وأبي أمامة ، وسهل بن سعد ـ وهو متفق عليه ـ ، وقد ساق أسانيدها ابن أبي عاصم في « السنة » ، وخرجتها في « ظلال الجنة » (٢ / ٣٢٥ ـ ٣٤٥) ، وبعضها في « الترغيب » للمنذري (٤ / ٢٠٧ ـ ٢٠٩) ، وفي الباب عن جمع آخر من الأصحاب ؛ فراجع « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٦١ ـ ٣٦٧) إن شئت .

وقد جهل هذه الحقائق المعلقون الثلاثة على « الترغيب » ؛ فقالوا في تعليقهم على الحديث (٤ / ٣١٨) :

« حسن بشواهده » !

دون أن يذكروا ـ أو على الأقل أن يشيروا أو يحيلوا إلى ـ الشواهد التي ادعوها ، وتلك عادتهم ، يلقون الكلام على عواهنه دون تَرَوٍّ أو تفكّر وبيان . والله المستعان .

(تنبيه) : سقطت هذه الزيادة المنكرة من الحديث في « المجمع » . وقال (١٠ / ٣٦١) :

« رواه البزار والطبراني في « الأوسط » ، وفيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

ونقله المعلقون المشار إليهم دون أن ينبهوا للفرق بين ما في « المجمع » و« الترغيب » ! وقد كنت تعرضت لهذا في « الظلال » (٢ / ٣٣٢) ، واستظهرت يومئذ أن الزيادة ليست عند البزار والطبراني معاً ؛ وإنما عند أحدهما . وكان ذلك قبل طبع كتابيهما ، والآن تبين أن في « المجمع » سقطاً ، كان من واجب التحقيق الذي يدعونه أن يبينوه ، ولكن صدق من قال : (فاقد الشيء لا يعطيه) !!

٦٠٧١ - (ما أحسنَ محسنٌ من مسْلم ولا كافرٍ إلا أثابَه اللهُ عز وجل . قال : فقلنا : يا رسولَ الله ! ما إثابةُ الله للكافرِ ؟ قال : إنْ كان قد وصلَ رحماً ، أو تصدّق بصدَقة ، أو عملَ حسَنةً ؛ أثابَه الله المالَ والولدَ والصحّةَ ، وأشباه ذلك . قال : فقلنا : وما إثابتُه في الآخرةِ ؟ فقال : عذاباً دون العذابِ . وقرأ رسولُ الله ﷺ : ﴿ أدخِلُوا آلَ فرعونَ أشدَّ العذابِ ﴾ [غافر : ٤٦])(*) .

منكر بمرة . أخرجه الحاكم (٢ / ٢٥٣) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ٢٦٠ - ٢٦١ / ٢٨١) وفي « البعث » (٣٢ / ١٩) ، والبزار (١ / ٤٤٨ / ٩٤٥) من طريق عتبة بن يقظان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود مرفوعاً ، والسياق للبيهقي . وقال :

« لا يثبت ؛ لأن في إسناده من لا يحتج به » .

(*) كتب الشيخ رحمه الله بخطه فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٤٩٨٣) ؛ فيعاد النظر فيه » .

يشير إلى (عتبة بن يقظان) ، وبه تُعُقِّبَ الحاكم لما قال :

« صحيح الإسناد » . فردّه الذهبي بقوله :

« قلت : عتبة واهٍ » .

وقال في « الميزان » ـ ، وقد ساق الحديث من رواية ابن ماجه في « تفسيره » من طريق عامر بن مدرك عن عتبة ، وذكر أقوال الجارحين لعتبة ، وقال ـ :

« قواه بعضهم ، عامر صدوق ، والخبر منكر » .

ويشير إلى ذكر ابن حبان لعتبة في « الثقات » (٧ / ٢٧١) مخالفاً في ذلك لأئمة الجرح ـ مثل النسائي ـ ؛ فإنه قال :

« غير ثقة » . وابن الجنيد :

« لا يساوي شيئاً » . وقال الدارقطني في « السنن » (٤ / ٢٨١) :

« متروك » .

ولذلك جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » ، ولمّا قال شيخه الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١١١) :

« رواه البزار ، وفيه عتبة بن يقظان ، وفيه كلام ، وقد وثقه ابن حبان » !

رده الحافظ بقوله في « مختصر الزوائد » (١ / ٣٩٢) :

« قلت : قد تفرد بهذا ، ولا يُحتمل التفرد من مثله ، والمتن شاذ بمرة » .

وقال في « الفتح » (١١ / ٤٣٢) ـ بعد ما عزاه لابن مردويه والبيهقي ـ :

« سنده ضعيف » .

وروى ابن جرير في « التفسير » (٣٠ / ١٧٥) من طريق **ليث** قال : ثني **المعلى** عن محمد بن كعب القرظي **قال** : قال رسول الله ﷺ : فذكره مختصراً جداً بلفظ :

« ما أحسن من محسن ؛ مؤمن أو كافر ؛ إلا وقع ثوابه على الله في عاجل دنياه ، أو آجل آخرته » .

قلت : وهذا مرسل ضعيف . ليث ـ هو : ابن أبي سُليم ـ ، وكان اختلط .

و(المعلى) : لم أعرفه .

٦٧٠٢ ـ (يُشَفِّع اللهُ تبارك وتعالى يومَ القيامة آدمَ من جميعِ ذرّيته في مئة أَلْفِ أَلْفٍ ، وعشْرة آلافِ أَلْفٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٤٣٠ / ٦٨٣٦) من طريق موسى بن إسماعيل : حدثنا نوح بن قيس الطاحي (الأصل : الطائي !) عن **يزيد الرقاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به موسى بن إسماعيل » .

قلت : هو ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك سائر الرواة ثقات ؛ غير يزيد ـ وهو : ابن أبان الرقاشي ـ وهو ضعيف ، وفي ترجمته أورد الحديث الذهبيُّ من مناكيره . وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٥٤٤) ، وتلميذه الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٨١) واللفظ له :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه يزيد الرقاشي ، وهو ضعيف » .

ونحوه في « الترغيب » (٤ / ٢٢٠ / ١٦) .

٦٧٠٣ - (أشْفعُ لأمّتي حتّى يناديني ربِّي تبارك وتعالى ، فيقولُ : أَرضيتَ يا محمَّدُ ؟! فأقول : ربِّ رضيتُ) .

منكر . أخرجه ابن خزيمة في « التوحيد » (ص ١٨٠) : حدثنا محمد بن أحمد بن زيد - بعَبَّادان - قال : ثنا عمرو بن عاصم قال : ثنا **حرب بن سريج البزار** قال : قلت لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين : جعلت فداك ! أرأيت هذه الشفاعة التي يتحدث بها أهل العراق ؛ أحق هي ؟ قال : شفاعة ماذا ؟ قال : شفاعة محمد ﷺ . قال : حق والله ! إي والله ! لحدثني عمي محمد بن علي ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

وبهذا الإسناد أخرجه البزار في « البحر الزخار » (٢ / ٢٣٩ / ٦٣٨) و(٤ / ١٧٠ / ٣٤٦٦ - كشف الأستار) ؛ لكن وقع فيهما (محمد بن يزيد المذاري) منسوباً إلى جده . لكن في « الكشف » (المدارلي) ، وهو خطأ مطبعي .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » قال (٣ / ٤٤ / ٢٠٨٣) : حدثنا أحمد بن زهير قال : حدثنا محمد بن أحمد بن زيد المذاري به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير حرب بن سريج ، فهو مختلف فيه ، فوثقه بعضهم ، وضعفه آخرون ، بل قال البخاري ؛ كما روى العقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٩٥) :

« فيه نظر » .

وقول الدكتور القلعجي في التعليق عليه :

« ووثقه ابن حبان ، وقال : يخطئ » !

فهو من أوهامه ؛ لأنه لم يذكره في « ثقاته » ، ولم يذكر أحد ممن ترجمه توثيقه عنه ؛ بل هو أورده في كتابه « المجروحين » (١ / ٢٦١) وقال :

« يخطئ كثيراً ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به » .

من أجل ذلك ؛ فإني لم أطمئن لقول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٢١ / ٢١) :

« رواه البزار والطبراني ، وإسناده حسن إن شاء الله » .

وقال الهيثمي ـ بعدما عزاه للمذكورَيْن ـ (١٠ / ٣٧٧) :

« وفيه محمد بن أحمد بن زيد المداري ، ولم أعرفه ؛ وبقية رجاله وثقوا ، على ضعف في بعضهم » .

يشير إلى (حرب بن سريج) .

وأما (المداري) ؛ فيستغرب منه عدم معرفته به ، وهو في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٢٣) ، وذكره الهيثمي نفسه في كتابه « ترتيب الثقات » ؛ لكن لم تقع فيه نسبته هذه ، وهي في « الثقات » (المدادي) بالدالين المهملتين ، والصواب : (المذاري) ـ كما تقدم عن « الأوسط » ـ ؛ فإن السمعاني أورد المترجم فيها ، وأفاد أنها نسبة إلى (مذار) قرية بأرض البصرة ، وذكر أنه روى عنه عبد الله بن قحطبة ، وهذا نقله من « ثقات ابن حبان » ، وعبارته فيه :

« حدثنا عنه عبد الله بن قحطبة وغيره » .

وقد استفدنا من تخريجنا لهذا الحديث أنه روى عنه ابن خزيمة أيضاً ـ وهو من شيوخ ابن حبان الذين أكثر عنهم ـ ، والبزار أيضاً ؛ فعلّة الحديث (حرب بن سريج) . والله أعلم .

وله حديث آخر في الشفاعة ؛ ولكنه قد توبع عليه ـ كما تراه محققاً في « ظلال الجنة » برقم (٨٣٠) ـ .

(تنبيه) : وقع في « الترغيب » زيادة في أول الحديث بلفظ :

« ما أزال أشفع . . . » .

ولا أصلَ لها عند أحد ممن أخرج الحديث ؛ فاقتضى التنبيه !

ومن الادعاءات الكاذبة للمعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٣٤٥) تقويتهم للحديث بقولهم :

« حسن بشواهده ، قال الهيثمي . . . » ! وليس له ولا شاهد واحد ! والله المستعان .

ثم رأيت الناجي نقل عبارة الهيثمي المتقدمة على وجه آخر ؛ قال (ق ٢٢٧ / ٢) :

« وعبارة الهيثمي : فيه محمد بن أحمد بن زَبْدا وغيره ممن ضعف » !

كذا وقع فيه ، ثم عقب عليه بقوله :

« قلت : وهذا المذكور (ابن زَبْدَا) : بزاي معجمة مفتوحة ، ثم باء موحدة ساكنة ، ثم دال مهملة مفتوحة ثم ألف ساكنة .

(المذاري) : بالميم والذال المعجمة المفتوحتين ، والراء المهملة المكسورة ، منسوب إلى (المذار) ؛ قرية بأسفل أرض البصرة يروي عن عمرو بن عاصم ، وعنه

أحمد بن يحيى بن زهير ، ولم يذكره ابن الجوزي في « الضعفاء » ، ولا الذهبي في « الميزان » . والله أعلم » .

قلت : ولقد كان من حق شيخه الحافظ ابن حجر عليه ، أن يقول أيضاً : (ولا الحافظ ابن حجر في « اللسان ») ، لأن الحافظ كثيراً ما يستدرك على الذهبي كثيراً من التراجم ، وبخاصة ما كان منها في « ثقات ابن حبان » - كما هو معروف عند المعتنين بهذا العلم ، وخصوصاً بكتابيهما - ، ولكنه فاتته هذه الترجمة - كما فاتت تلميذه الناجي - ، وهي في « ثقات ابن حبان » - كما قدمت - .

وقد استفدنا مما ذكره الناجي رحمه الله من الضبط والترجمة فائدتين :

الأولى : ضبط اسم شيخ(*) ابن خزيمة والبزار ؛ وذلك يعني : أن ما وقع في إسنادهما وإسناد الطبراني أيضاً : (زيد) : هو محرف : (زبدا) ، وهكذا على الصواب ذكره المزي في ترجمة (عمرو بن عاصم) ، لكن وقع فيه : (زبدة) . . بالتاء المربوطة مكان الألف الساكنة .

والفائدة الثانية : أن من الرواة عنه (أحمد بن يحيى بن زهير) - وهو : التستري - الحافظ ، وهو من شيوخ الطبراني الذين أكثر عنهم في « معجميه » « الكبير » و« الأوسط » ، وروايتـه عن (ابن زبدا) في « الأوسط » (٣ / ٣٣ / ٢٠٥٧) ، وبهذه الرواية يقوى حال (ابن زبدا) ، ويجتمع عندنا أنه روى عنه أربعة من الحفاظ ؛ فخذها فائدة عزيزة قلما تراها .

والفائدتان المذكورتان ، هما في « الإكمال » لابن ماكولا ، وإن كان الناجي لم يعزهما إليه !

(*) في أصل الشيخ رحمه الله : « جد » . (الناشر) .

٦٧٠٤ - (يا معْشَر المسلمينَ ! ارغبُوا فيما رغَّبكم اللهُ فيه ، واحذرُوا مما حذَّركم اللهُ منه ، وخافوا مما خوَّفكم اللهُ من عذَابِه وعقابِه ومن جهنَّمَ ، فإنّها لو كانتْ قطرةٌ من الجنّةِ معَكُم في دُنْياكمُ التي أنتُم فيها ؛ حلَّتها ، ولو كانتْ قطْرةٌ من النّار معكم في دُنياكم التي أنتُم فيها ؛ خبَّثتها عليكُم) .

منكر . أخرجه البيهقي (٢٩١ / ٥٩٩) من طريق عبد الله بن محمد الآمُلي : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا **عبد الرحمن بن سوار الهلالي** : حدثني **أبو عكرمة الطائي** قال : سمعت أنس بن مالك يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ أبو عكرمة الطائي ، والهلالي الراوي عنه ليس لهم ذكر في كتب الرجال فيما علمت ؛ فهما مجهولان . وكأن المنذري يشير إلى ذلك بقوله (٤ / ٢٢٣ / ٩) :

« رواه البيهقي ، ولا يحضرني إسناده » .

٦٧٠٥ - (سمِعَ رسولُ اللهِ ﷺ صَوتاً هالَهُ ، فأتاهُ جبريلُ عليه السلام ، فقال رسولُ الله ﷺ : ما هذا الصّوت يا جبريلُ ؟ فقال : هذه صخْرةٌ هوتْ من شَفيرِ جهنَّم من سبعينَ عاماً ، فهذا حين بلغتْ قعْرَها . فأحبَّ اللهُ أن يسمعَكَ صوتَها .

فما رؤِيَ رسولُ اللهِ ﷺ بعدَ ذلك اليومِ ضاحكاً ملءَ فيهِ حتّى قبضَه اللهُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٤٥٣ / ٨١٩) من طريق **أحمد بن عبد الصمد الأنصاري** قال : حدثنا **إسماعيل بن قيس** عن

يحيى بن سعيد عن أبي سعيد عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا إسماعيل بن قيس ، تفرد به أحمد بن عبد الصمد » .

قلت : ذكره ابن حبان في « الثقات » فقال (٨ / ٣٠) :

« أحمد بن عبد الصمد أبو أيوب النهرواني : يروي عن إسماعيل بن قيس عن يحيى بن سعيد الأنصاري . ثنا عنه محمد بن إسحاق الثقفي وغيره ، يعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات » .

قلت : وشيخه هنا (إسماعيل بن قيس) ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال البخاري وأبو حاتم والدارقطني :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٢٧) :

« في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته ، مات وقد نيِّف على تسعين سنة » .

(تنبيه) : ذكر الذهبي في « الميزان » أحمد بن عبد الصمد هذا بكنيته (أبي أيوب الأنصاري) ، وساق له حديثاً آخر من رواية إبراهيم بن زياد المصري : ثنا أحمد بـ (النهروان) : ثنا مالك . . . إلخ ، ثم قال :

« لا يعرف ، والخبر منكر » .

وعقب عليه الحافظ في « اللسان » بترجمة ابن حبان المتقدمة إياه ، ثم قال :

« وأظن النهرواني غير صاحب الترجمة » .

قلت : وأنا أرى أنه هو هو ؛ لأنه (نهرواني) أيضاً ، - كما في الرواية التي ساقها الذهبي - . والله أعلم .

والحديث سكت عنه المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٣١ / ٣) ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٨٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إسماعيل بن قيس الأنصاري ، وهو ضعيف » .

وحقه أن يقول : (ضعيف جداً) ؛ لدلالة أقوال الأئمة الأربعة المتقدمة على ذلك .

وفي السند أيضاً (أبو سعيد) ، ولم أعرفه ، ويحتمل أنه (أبو سعيد المقبري) واسمه : (كيسان) ، وهو من هذه الطبقة ، وثقة . والله أعلم .

هذا ؛ وقد صح الحديث مختصراً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

كنا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وجبة ، فقال النبي ﷺ :

« تدرون ما هذا ؟ » قال : قلنا : الله ورسوله أعلم . قال :

« هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً ، فهو يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها » .

أخرجه مسلم (٨ / ١٥٠) ، والبيهقي في « البعث » (٢٦٥ / ٥٣١) ، وأحمد (٢ / ٣٧١) من طريقين عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عنه .

ثم وجدت لحديث الترجمة طريقاً أخرى ببعض اختصار ، فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٦٢ / ١٥٩٩٦) : حدثنا محمد بن بشر عن هارون بن أبي إبراهيم عن أبي نصر (كذا) قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول :

كنا يوماً عند رسول الله ﷺ ، فرأيناه كئيباً ، فقال بعضهم : يا رسول الله ! بأبي وأمي ما لي أراك هكذا ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« سمعت هدة لم أسمع مثلها ، فأتاني جبريل ، فسألته عنها ؟ فقال : هذا صخر قذف به في النار منذ سبعين خريفاً ؛ فاليوم استقر قراره » .

فقال أبو سعيد : والذي ذهب بنفس نبينا ﷺ ! ما رأيته ضاحكاً بعد ذلك اليوم حتى واراه التراب .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير (أبي نصر) ، فلم أعرفه ، ومن المحتمل أنه : (أبو نضرة) . . وهو : (العبدي) . . واسمه : (المنذر بن مالك بن قطعة) ، وهو ثقة معروف بالرواية عن أبي سعيد ، ولكني لم أر من ذكره في شيوخ (هارون بن أبي إبراهيم) ، وهو ثقة أيضاً مترجم في « التهذيب » وغيره . والله أعلم .

٦٧٠٦ - (قصْرٌ في الجنّةِ من لؤلؤةٍ ، فيها سبعونَ داراً من ياقوتةٍ حمْراءَ ، في كلِّ دارٍ سبعونَ بيْتاً من زمرّدةٍ خضراءَ ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ سَريراً ، على كل سرير سبعون فراشاً من كل لون ، على كلّ فراشٍ امرأةٌ [من الحورِ العِين] . في كلِّ بيتٍ سبعونَ مائدةً ، على كلِّ مائدة سبعونَ لَوناً من طعام . في كلِّ بيتٍ سبعونَ وَصِيفاً ووصيفةً ، ويعطَى المؤمنُ من القوّة ما يأْتي على ذلكَ كلِّه في غَداةٍ واحدةٍ) .

منكر جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٥١ ـ ٥٢ / ٢٢١٧ ـ الكشف) ، والطبري في « تفسيره » (١٩ / ١٢٤) ، وابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٦٣ / ١٨١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٦٠ ـ ١٦١) وفي « الأوسط » (٥ / ٤٣١ / ٤٨٤٦) ـ الشطر الأول منه ـ ، والحسين المروزي في « زيادات الزهد » (٥٥٠ / ١٥٧٧) ، وأبو نعيم في « صفة الجنة » (٢١٠ ـ ٢١١ / ٣٧٧ ـ تحقيق الأخ علي رضا) ، والبيهقي في « البعث » (١٦٠ / ٢٨١) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) ؛ كلهم من طريق جسر بن فرقد عن الحسن ـ وأدخل بينهما بعضهم رجلاً ـ عن عمران بن حصين وأبي هريرة قالا :

سئل رسول الله ﷺ عن قوله : ﴿ ومساكن طيبة في جنات عدن ﴾ ؟ قال : . . . فذكره . وقال البزار :

« لا نعلم له طريقاً إلا هذا ، و (جسر) : ليِّن الحديث ، وقد حدث عنه أهل العلم ، والحسن : فلا يصح سماعه عن أبي هريرة من رواية الثقات » .

وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفي إسناده جسر ؛ قال يحيى : ليس بشيء ، لا يكتب حديثه . وقال ابن حبان : خرج عن حد العدالة » .

قلت : عبارة ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢١٧) :

« كان ممن غلب عليه التقشف ، حتى أغضى عن تعهد الحديث ؛ فأخذ يهم إذا روى ، ويخطىء إذا حدث ، حتى . . . » .

قلت : فالظاهر أنه أصابته غفلة الصالحين ؛ فروى ما لا أصل له ؛ فإن لوائح

الصنع والوضع في هذا الحديث ظاهرة ، وقد نقل بعضهم عن الحافظ ابن كثير أنه قال :

« الأشبه أنه موضوع » .

ولم أره في كتابه « النهاية » (٢ / ٢٤٠ - تحقيق أبو عبية فهيم الأزهري) ، فالذي فيه :

« قلت : وهذا الحديث غريب ؛ فإن هذا (الجسر) ضعيف جداً ، وإذا كان (الجسر) ضعيفاً ؛ فلا يملك الاتصال » !

إلا أن هذا المحقق (الفهيم) ممن لا يوثق بأمانته وتحقيقه ؛ فقد تصرف في الكتاب بتراً وحذفاً - حسب فهمه - ؛ كما صرح بذلك في كثير من تعليقاته ! وهي تدل دلالة قاطعة على جهله التام بعلم الحديث ورجاله ومصطلحه من جهة ، وأنه لا يقيم وزناً للعارفين به من الأئمة ، فالعلم عنده هو عقله وفهمه ! فهو من نمط (أبي ريا) و(الغزالي المصري) وأمثالهما من العقلانيين الذين ابتليت بهم الأمة .

فعبارة ابن كثير المذكورة ليست صريحة بما نقلته عن (بعضهم) آنفاً . والله أعلم .

هذا ؛ ولم يتعقب السيوطيُّ في « اللآلي » (٢ / ٤٥٢) بشيء يذكر ، سوى أنه عزاه لجمع ممن أخرجوه من طريق (جسر) نفسه ، منهم ابن أبي حاتم في « التفسير » ! وليس بشيء ؛ لأنهم لم يلتزموا عدم إيرادهم ما هو موضوع - ما دام أنهم يذكرون سنده ؛ كما هو ظاهر لا يخفى على العلماء - . وأما قول ابن عراق في « تنزيه الشريعة » - بعد أن ذكر تعقب السيوطي المشار إليه - :

« وجسر لم يتهم بكذب » .

فليس بشيء أيضاً ؛ لأن ابن الجوزي إنما حكم بوضع الحديث من حيث متنه ، لا اتهاماً لراويه بالكذب . وهذا أسلوب معروف عند العلماء النقاد . ولا يتقنه إلا النابغون منهم ، الجامعون بين علم الرواية والدراية .

وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٥٣٧) ـ وعزاه لأبي الشيخ في « العظمة » ، والآجري في « النصيحة » من رواية الحسن بن خليفة عن الحسن قال : سألت أبا هريرة وعمران بن حصين في هذه الآية ـ :

« ولا يصح ، والحسن بن خليفة لم يعرفه ابن أبي حاتم ، والحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة ـ على قول الجمهور ـ » .

٦٧٠٧ ـ (ما أحدثَ قومٌ بدْعةً إلا رُفع مثلُها من السُّنّةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ١٠٥) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ١٣٧) ، وابن بطة في « الإبانة » (١ / ٣٤٨ / ٢٢٤) من طريق بقية عن أبي بكر بن عبد الله عن حبيب بن عبيد الرحبي عن غضيف بن الحارث الثمالي قال :

بعث إليَّ عبد الملك بن مروان فقال : يا أبا أسماء ! إنا قد جمعنا الناس على أمرين . قال : وما هما ؟ قال : رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة ، والقصص بعد الصبح والعصر . فقال :

أما إنهما أمثل بدعكم عندي ، ولست مجيبك إلى شيء منهما . قال : لم ؟ قال : لأن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وزاد :

« فتمسّكٌ بسنةٍ خيرٌ من إحداث بدعة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : بقية بن الوليد وهو : مدلس ، وقد عنعن ، ولكنه قد توبع ـ كما يأتي قريباً ـ .

والأخرى : أبو بكر بن عبد الله ـ وهو : ابن أبي مريم الغساني ـ : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، وكان قد سُرق بيته فاختلط » . ومع هذا فقد قال في « الفتح » (١٣ / ٢٥٣) :

« أخرجه أحمد بسند جيد عن غضيف بن الحارث » !

فجل ربي ، ﴿ لا يَضِلُّ ربي ولا يَنْسى ﴾ .

أما المتابعة ؛ فهي عند البزار في « مسنده » (١ / ٨٢ / ١٢١ ـ كشف الأستار) ، ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٩٩ / ١٧٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ١٣١ / ٢) ، ومن طريقه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٢ ـ ٢٣ ـ الغرائب الملتقطة) ، واللالكائي في « السنة » (٢ / ٩٠ / ١٢١) ، وكذا ابن منده في « المعرفة » (٢ / ١٠٨ / ٢) أخرجوه من طرق أخرى ـ بعضهم مختصراً ـ عن أبي بكر بن أبي مريم به ، ولفظ الزيادة التي في آخره عند اللالكائي :

« فالتمسك بالسنة أحب إلي من أن أُحدث بدعة » .

مما يؤكد أنها موقوفة على (غضيف) وأنها ليست من تمام الحديث ؛ ولذلك لم

يذكرها السيوطي في « الجامع الصغير » ، وغفل عن هذه الحقيقة المعلقون الثلاثة ، فجعلوها ؛ من تمام الحديث ؛ فأغلقوا الحديث الذي ابتدأوه بفتح الهلالين الصغيرين («) ، ثم أغلقوه بهما في آخره (») ! ذلك مبلغهم من العلم !

وقد وقع للمنذري ومَن قبله بعض الأوهام فيه ، فيحسن التنبيه عليها ـ ، ولم يتنبه لكل ذلك المشار إليهم آنفاً ـ :

أولاً : عزا المنذري في « الترغيب » (١ / ٤٥ / ٧ ، ٨) رواية أحمد المذكورة ـ وفيها القصة ـ للبزار أيضاً ؛ إلا المرفوع ، وبلفظ :

« ما من أمة ابتدعت بعد نبيها بدعة ؛ إلا أضاعت مثلها من السنة » .

ثم عزا هذا اللفظ للطبراني وحده ، وهو إنما رواه من طريق البزار ـ كما سبق ـ ؛ فعزوه إليه أولى !

وقلده في هذا كله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٨٨) ؛ فكأنه يتبعه في بعض التخريجات دون أن يرجع إلى الأصول ، وقد بلوت مثل هذا منه كثيراً !

ثانياً : الطبراني : فإنه أخرجه تحت ترجمة (عفيف بن الحارث اليماني) وتحت عنوان (من اسمه « عفيف ») ، مع أنه أفرد ترجمة لـ (غضيف بن الحارث الكندي) ، وساق له حديثاً آخر ؛ فتحرف عليه (غضيف) إلى (عفيف) ، كما تحرف عليه (الغساني) إلى (النَّسائي) ! وكل ذلك مخالف لأصله الذي رواه من طريقه (البزار) ! وقد بيَّن ذلك الحافظ في ترجمة (عفيف) هذا من القسم الرابع من « الإصابة » ؛ فقال ـ بعد أن ساق رواية الطبراني عنه ـ :

« قال أبو موسى في « الذيل » : وقع التصحيف عنده في مواضع :

الأول : في اسمه ؛ وإنما هو : (غضيف) . . بمعجمتين .

الثاني : في نسبه ؛ وإنما هو : (الثُمالي) . . بضم المثلثة .

الثالث : في السند ؛ وإنما هو : (أبو بكر الغساني) - وهو : ابن أبي مريم - ، قال : « وقد أورده الطبراني في « كتاب السنة » على الصواب » .

ولعل أصل هذا الحديث موقوف ، فرفعه (الغساني) ؛ فقد روى الدارمي (١ / ٤٥) ، وابن وضاح القرطبي في « البدع والنهي عنها » (ص ٣٧) ، واللالكائي أيضاً (٢ / ٩٣ / ١٢٩) عن حسان بن عطية قال :

« ما ابتدع قوم بدعة في دينهم ؛ إلا نزع الله من سنتهم مثلها ، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة » .

وإسناده صحيح إلى حسان .

٦٧٠٨ - (إنَّ اللهَ عزّ وجلّ لا يُغلب ، ولا يُخلب ، ولا يُنبّأ بما لا يعلم . من يُرِدِ اللهُ به خيْراً ؛ يفقهه في الدين ، ومن لم يفقهه ؛ لم يُبَلْ به) .

ضعيف جداً . قال أبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ٣٧١ / ٧٣٨١) : حدثنا سويد بن سعيد : حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً .

وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ٢٤٠ / ٤٢٨) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٢١٨ - ٢١٩) قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا سويد بن سعيد به ، إلا أنه قال :

« لم يبالِ به » . والمعنى واحد . وقال أبو نعيم :

« هذه اللفظة الأخيرة من المبالاة لم يروها عن معاوية غيره ، ورواه عدة عن معاوية في الفقه ، ورواه ثابت بن ثوبان عن أبي عبد ربه الزاهد عن معاوية ، وذكر الغلبة والخلابة وغيرها » .

قلت : ذكر هذا في ترجمة (خالد بن معدان) ، فأشار إلى نكارة هذه اللفظة ؛ لمخالفتها للطرق العدة عن معاوية ، لكن نسبة ذلك إلى خالد لا يخلو من نظر ؛ لأن الطريق إليه واهية ، وآفتها (الوليد) ـ وهو : ابن محمد الموقري ـ ، وهو متروك ـ كما في « التقريب » ـ ، وسويد بن سعيد : ضعيف وإن كان من شيوخ مسلم .

واقتصر الحافظ في « الفتح » (١ / ١٦٥) على عزوه لأبي يعلى من وجه ضعيف ! وكأنه تبع في ذلك شيخه الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٨٣) .

وإن مما يؤيد النكارة : أن ثابت بن ثوبان روى عنه يزيد بن يحيى بن عبيد : أن شيخاً حدثه : أنه سمع جده قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان على المنبر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكر الحديث ؛ دون جملة المبالاة .

أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ١٥٨ / ٢٥٧) .

لكن الشيخ وجده مجهولان .

وقد رواه يزيد بن يوسف عن ثابت بن ثوبان عن أبي عبدِ ربٍ قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان به .

أخرجه الطبراني في « المعجم » (١٩ / ٣٦٩ - ٣٧٠ / ٨٦٨) .

وأبو عبد ربٍ هذا هو الزاهد - كما تقدم في كلام أبي نعيم - ، وهو تابعي وثقه ابن حبان ، وروى عنه جماعة من الثقات ، وروى له ابن حبان في « الصحيح » ، ولذا قال الذهبي :

« صدوق » . وهذا أصح من قول الحافظ فيه :

« مقبول » .

لكن في الطريق إليه يزيد بن يوسف ، وهو ضعيف جداً ، قال الهيثمي (١ / ٨٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه يزيد بن يوسف الصنعاني ، وهو ضعيف متروك الحديث » . وقال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » .

وجملة الفقه من الحديث صحيحة - كما أشار إلى ذلك أبو نعيم فيما تقدم - ، وقد رواها الشيخان وغيرهما عن معاوية ، وقد خرجتها في « الصحيحة » برقم (١١٩٤) .

وزاد فيه بعض الضعفاء زيادة أخرى بلفظ :

« وألهمه رشده » .

وسبق تخريجها وبيان علتها برقم (٥٠٣٢) من حديث عبد الله بن مسعود ، وأن المنذري وهم في عزوها للطبراني . فراجع إن شئت .

٦٧٠٩ - (مَنْ طلبَ عِلْماً فأدْركه ؛ كتبَ الله له كِفْلين من الأجرِ ، ومن طلبَ عِلْماً فلمْ يدْركه ؛ كتبَ الله له كِفْلاً من الأجْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الدارمي في « سننه » (١ / ٩٦ - ٩٧) ، وتمام في « فوائده » (١ / ١٢٧ / ٦٥ - من ترتيبه) ، والطبراني في « معجمه » (٢٢ / ٦٨ / ١٦٥) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٢٩٢ / ٤٨١) ، وابن عبد البر في « جامعه » (١ / ٤٥) ، وابن عساكر في « تاريخه » (١٨ / ٢٧٢) - من طريق تمام وغيره ، أخرجوه - من طرق عن يزيد بن ربيعة الصنعاني : حدثنا ربيعة بن يزيد قال : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : . . . فذكره مرفوعاً . وأشار ابن عبد البر إلى تضعيفه بقوله :

« أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديماً في روايتها عن كل ، ولم يُنتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام » .

قلت : وذلك يكون إما بسوقهم لأسانيدها ، أو ببيان حالها عند تجريدها من أسانيدها - كما هو مقرر في محله - .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (يزيد بن ربيعة الصنعاني) الدمشقي الرحبي ؛ فإنه متفق على تضعيفه ، وقال البخاري في « تاريخه » (٤ / ٢ /٣٣٢) :

« حديثه مناكير » . وقال النسائي وغيره :

« متروك » . وشذ ابن عدي ؛ فقال في « الكامل » (٧ / ٢٥٩) :

« أرجو أنه لا بأس به » . مع أنه روى عن أبي مسهر أنه قال :

« كان قديماً غير متهم ؛ ولكني أخشى عليه سوء الحفظ والوهم » .

قلت : وفي قوله « قديماً » إشارة قوية إلى أنه تغير فيما بعد ، وهذا ما صرح به ابن حبان ؛ فقال في « الضعفاء » (٣ / ١٠٤) :

« كان شيخاً صدوقاً ، إلا أنه اختلط في آخر عمره ، فكان يروي أشياء مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » .

ومما تقدم تعلم تساهل المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٤ / ٧) بتصديره الحديث بـ (عن) المشعر بقوته ، وقوله عقبه :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورواته ثقات ، وفيهم كلام » !

على أن قوله : « فيهم » وهم ظاهر ؛ لأن رجاله كلهم ثقات غير يزيد هذا ، ونحوه قول الهيثمي (١ / ١٢٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله موثقون » !

فكأنه قلد المنذري ؛ فقد جمعا بين تشدد وتساهل ، والصواب أن يقولا : « ورواته ثقات ، وفي أحدهم كلام » !

ومن الغريب أن البوصيري قد قلد المنذري أيضاً ـ كما سترى ـ .

وقد رواه بعض الضعفاء عن (يزيد) ، فزاد في المتن ، وأسقط من السند ، فقال أبو يعلى في « مسنده الكبير » ـ كما في « المطالب العالية » (ج ١ / ١١ / ١١) ـ : حدثنا الهذيل بن إبراهيم : ثنا مجاشع بن يوسف : حدثني يزيد بن ربيعة الدمشقي عن واثلة بن الأسقع به .

فأسقط من السند (ربيعة بن يزيد) ، وزاد في المتن فقال :

« ففسره فقال : من طلب علماً فأدركه ؛ أعطاه الله أجر ما علم ، وأجر ما عمل ، ومن طلب علماً فلم يدركه ؛ أعطاه الله أجر ما علم ، وسقط أجر ما لم يعمل » .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٣٨) ، وابن عساكر أيضاً ، أورده ابن حبان في ترجمة (مجاشع) هذا وقال :

« يقلب الأسامي في الأخبار ، ويرفع الموقوف من الآثار ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » . وقال عقب الحديث :

« . . . أقلب اسمه ؛ إنما هو (ربيعة بن يزيد) ـ . . . ورفعه . وهو قول واثلة » .

قلت : (ربيعة) هذا تابعي ، وما أظن مجاشعاً أدركه ؛ فالصواب أن يقال : (أسقطه) ـ كما أسلفنا ـ ، وإلى ذلك أشار الحافظ ابن عساكر بقوله ـ بين يدي الحديث ، وعقب الحديث المتقدم ـ :

« ورواه مجاشع بن يوسف الأسدي عن يزيد بن ربيعة عن واثلة ، وقصر به » .

ثم إن (الهذيل بن إبراهيم) الراوي عنه ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال في « ثقاته » (٩ / ٢٤٥) :

« حدثنا عنه أبو يعلى ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات » .

ونقله عنه في « اللسان » ولم يزد .

وقال البوصيري في « إتحاف السادة المهرة » (ق ٢٠ /٢) :

« رواه أبو يعلى ، وفي سنده يزيد بن ربيعة الدمشقي ، وهو ضعيف ، ورواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات وفيهم كلام » !

كذا قال ! وقلده الشيخ الأعظمي في تعليقه على « المطالب العالية » المطبوعة (٣ / ١٢١) ! وهو من أعجب ما رأيت من التتابع على التقليد ؛ فقد عرفت مما سبق أن هذا كلام المنذري . . وهم فيه وهمين . . قلده عليهما الهيثمي . . ثم البوصيري . . ثم الأعظمي . . وأخيراً المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ١٢٣) . . والمعلق على « الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام » . . فيا حسرتاه على ذهاب العلم ! وفشو التقليد !

ولهذا الأخير وهم آخر ؛ وهو أنه حشر رواية أبي يعلى مع رواية الدارمي وغيره الموصولة ، وكذلك فعل من قبله أخونا حمدي السلفي في تعليقه على « مسند الشهاب » ؛ كما أنه لم ينتبه في تعليقه على « المعجم الكبير » لخطأ الهيثمي المتقدم في توثيق رجاله ؛ فقد نقله وأقره ، ولا لخطأ آخر وقع في إسناد « المعجم » ؛ وهو أنه وقع فيه سقط ووهم من طريق يحيى بن صالح الوحاظي وغيره قالا : ثنا ربيعة بن يزيد الرحبي عن واثلة . . . ؛ فأسقط من الإسناد (يزيد بن ربيعة) - علة الحديث - ، وألصق فيه نسبته (الرحبي) بشيخه الثقة ؛ فقال : (ربيعة بن يزيد الرحبي) ، ولا يعرف بهذه النسبة . . والصواب ما في « مسند الشهاب » من طريق يحيى المذكور : ثنا يزيد بن ربيعة - من أهل دمشق - : حدثني ربيعة بن يزيد عن واثلة . . . وهي رواية الجماعة - كما تقدم - ؛ لكن ليس فيها نسبة (الرحبي) ؛ فاقتضى التنبيه !

ولعل السقط المذكور والوهم المزبور في نسخة « المعجم » التي كانت عند المنذري ؛ فلم ينتبه للسقط ، ولا لوصف ربيعة بن يزيد بـ (الرحبي) - وليست له - ؛ فوثقه ، وإن كان كذلك ؛ فيكون هناك وهم آخر ، وهو أنه لم ينتبه للانقطاع الحاصل من السقط ؛ لأن يحيى بن صالح الوحاظي المتوفى سنة (٢٢٢) لم يدرك بداهة ربيعة بن يزيد الدمشقي ؛ لأنه توفي سنة (ثلاث - على الأكثر - وعشرين ومئة) !

٦٧١٠ - (ما اكْتسبَ مكْتسبٌ مثْلَ فضْلِ عِلْم ؛ يهدِي صاحبَه إلى هدىً ، أو يردّه عن ردَى ، ولا استقامَ دينُه حتّى يستقيمَ عقْلُه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٩٠ / ٢ / ٤٨٦٢ - بترقيمي) و« المعجم الصغير » (ص ١٤٠ - هندية) من طريق أصبغ بن الفرج : ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أصبغ » .

قلت : هو ثقة من شيوخ البخاري ، وإنما الآفة من شيخه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم ؛ فإنه متروك ، وهو صاحب حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ، وقد سبق تخريجه في المجلد الأول .

ثم إن ما ذكره الطبراني من التفرد إنما هو بالنسبة إلى ما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٠٠ / ١ - ٢ - بغية الباحث) : حدثنا داود بن المحبر : ثنا عباد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر[1] به .

لكن داود هذا : متهم بالكذب ، وهو صاحب « كتاب العقل » ، وقد ذكر الحافظ وغيره أن عامة أحاديث العقل موضوعة ؛ لكن لفظ الحديث في « المعجم الصغير » : « عمله » . . مكان : « عقله » .

وبلفظ « الصغير » أورده المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٥) ؛ وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » - واللفظ له - و« الصغير » - إلا أنه قال فيه :

---

(١) وقع في « المطالب العالية » المطبوعة (٣ / ٢٠ / ٢٧٦٥) : « ابن عمر » خطأ .

حتى يستقيم عقله . وإسنادهما مقارب » !

كذا قال ! وهو من تساهله . ونحوه قول الهيثمي (١ / ١٢١) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و« الأوسط » ، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف » !

وفي تخريج المنذري ملاحظتان أخريان :

الأولى : أنه عزاه لـ : « كبير الطبراني » دون « الأوسط » ، وهو خطأ ، لعله من الناسخ ، والعكس هو الصواب ؛ فليس هو في « الكبير » .

والأخرى : أنه جعل لفظ « عقله » لـ : « الصغير » وهو لـ : « الأوسط » .

(تنبيه) : سقط هذا الحديث وآخر عقبه من مطبوعة « المعجم الأوسط » التي قام على تحقيقها الدكتور محمود الطحان ؛ فليس فيه (٥ / ٣٦٦ / ٤٧٢٣ ، ٤٧٢٤) منهما إلا كلمات من إساديهما ، ولا أدري السبب في ذلك إلا قلة العناية بالتحقيق والمقابلة بالأصل المصور ، والحديثان فيه مقروآن ، ومنه نقلت ، وهذا مثال قوي جداً من مئات الأمثلة على مبلغ صدقه فيما ادعاه في المقدمة (ص ١٣) من اعتنائه بتحقيق الكتاب !

٦٧١١ - (من توضّأَ ، فأسبغَ الوضُوء - فغسلَ يدَيه ووجهَه ، ومسحَ على رأْسه وأُذنيه ، ثمّ قامَ إلى الصّلاةِ المفروضةِ - ؛ غفَرَ اللهُ له في ذلكَ اليوم ما مشتْ إليه رِجْلُه ، وقبضَتْ عليه يدَاه ، وسمعتْ إليه أُذناه ، ونظرتْ إليه عَيناهُ ، وحدّثَ به نفْسَه من سُوءٍ) .

منكر بذكر : (اليوم ، وتحديث النفس) . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٣) من

طريق أبان بن عبد الله : ثنا أبو مسلم قال :

دخلت على أبي أمامة وهو يتفلى في المسجد ، ويدفن القمل في الحصى ، فقلت له : يا أبا أمامة ! إن رجلاً حدثني عنك أنك قلت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكره) ؟ قال : والله ! لقد سمعته من نبي الله ما لا أحصيه .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني أيضاً في « المعجم الكبير » (٨ / ٣١٩ / ٨٠٣٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ١٤ / ٢٧٣٦) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة (أبي مسلم) هذا ، فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وأما قول الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٢٢) - بعدما عزاه لأحمد والطبراني - :

« وأبو مسلم : لم أجد من ترجمه بثقة ولا جرح ؛ غير أن الحاكم ذكره في « الكنى » ، وقال : روى عنه أبو حازم . وهنا روى عنه أبان بن عبد الله ، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم » .

قلت : ففيه ما يأتي :

أولاً : أشار إلى أنه لم يوثقه أحد ، ولا ابن حبان المعروف تساهله بتوثيق المجهولين ، وهو كذلك ؛ فإنه لم يورده في كتابه « الثقات » .

ثانياً : قوله : « الحاكم » . . المراد به عند الإطلاق أبو عبد الله صاحب « المستدرك » ، وهو وهم ؛ وإنما هو (أبو أحمد الحاكم) مؤلف « الكنى والأسماء » ، فلعله سقطت الكنية من قلمه أو من بعض النساخ ، وعلى الصواب وقع في « تعجيل المنفعة » للحافظ ابن حجر - كما يأتي - .

ثالثاً : قوله : « روى عنه أبو حازم ، وهنا . . . » إلخ . . خطأ ، نتج منه خطأ آخر ، ذلك أن (أبو حازم) هذا لم يرو عنه ، إنما هو جد أبان الراوي هنا ؛ فقد قال البخاري في (الكنى) من « تاريخه الكبير » (٦٨ / ٦٢٩) :

« أبو مسلم الثعلبي : سمع أبا أمامة ، روى عنه أبان بن عبد الله بن أبي حازم » .

وكذا في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤٣٦ / ٢١٧٨) حرفاً بحرف .

وقد تبع الحافظ ابن حجر شيخه الهيثمي في هذا الخطأ ، وزاد عليه ؛ فقال في « التعجيل » - بعد أن ذكره برواية أبان بن عبد الله عنه - :

« قلت : ذكره أبو أحمد الحاكم في « من لا يعرف اسمه » ، وروى عنه (أبو حازم) ، ونقل ذلك عن البخاري » .

قلت : وهذا النقل خطأ ؛ مخالف لما في « تاريخ البخاري » - كما تقدم - ، ويظهر أنه خطأ قديم ؛ لأني رأيت الحافظ الذهبي قد ذكر أيضاً رواية أبي حازم عنه في كتابه « المقتنى في سرد الكنى » ، وهو مختصر كتاب أبي أحمد الحاكم المذكور آنفاً ؛ فلا أستبعد أن يكون الخطأ منه ، ثم تناقله الحفاظ المذكورون ، دون أن ينتبهوا له .

والخلاصة : أن (أبو مسلم) هذا مجهول لا يعرف ؛ لأنه ليس له إلا راوٍ واحد ، وهو : (أبان بن عبد الله بن أبي حازم) ، وهو صدوق فيه لين - كما في « التقريب » .

فالحديث ضعيف لا يصح ؛ بل هو منكر ؛ لأنه قد جاء من طرق على أبي

أمامة بألفاظ مختلفة ليس فيها ما أشرت إليه في صدر هذا التخريج ؛ وهي عند أحمد (٥ / ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤) ، والطبراني (٨ / ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٦ ـ ١٤٧ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣١٨) و« المعجم الصغير » (٩٠٢ ـ الروض النضير) و« الأوسط » (١ / ٣١٥ ـ ٣٢٠ ـ مجمع البحرين) ، يضاف إلى ذلك أحاديث أخرى في الباب عن عثمان وأبي هريرة وغيرهما ؛ ذكرها المنذري في « الترغيب » (١ / ٩٤ ـ ٩٦) ، وأتبعها بذكر بعض الألفاظ المشار إليها من حديث أبي أمامة ، وفيها هذه الرواية المنكرة التي تفرد بها ذاك المجهول دون سائر الطرق ، ومع ذلك قال المعلقون الثلاثة :

« حسن بشواهده » !!

ذلك مبلغهم من العلم بهذا الفن .

ومن جهلهم بالسنة وعدم جمعهم إياه : أنه خفي عليهم أن قوله في آخر الحديث :

« وحدث به نفسه من سوء » .

مخالف للأحاديث الصحيحة ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام :

« إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ؛ ما لم تتكلم به ، أو تعمل به » .

أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٩١٥) .

وقال ﷺ في الحديث القدسي :

« . . . وإذا هم [عبدي] بسيئة ولم يعملها ؛ لم أكتبها عليه ، فإن عملها ؛

كتبتها سيئة واحدة » .

متفق عليه أيضاً ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٢ / ٣٤٧) .

فقد فرقت هذه الأحاديث بين ما يعمله العبد من السيئات ـ فهي ذنب يؤاخذه الله عليه إلا أن يغفره ـ ، وبين ما حدث به نفسه ولم يعمله ـ فهو لا يؤاخذ عليه ـ ، بينما حديث الترجمة سوَّى بين الأمرين ، وجعل حديث النفس ذنباً يؤاخذ عليه كسائر الأعمال . . . فكان منكراً من ناحية المتن أيضاً .

وهنا شيء لا بد من التنبيه عليه ؛ وهو : أنه لم يذكر في الحديث غسل الرجلين في كل من « المسند » و« المعجم » ، وكذلك هو في « جامع المسانيد » (١٣ / ٢٣٠) لابن كثير ، و « أطراف المسند » لابن حجر (٦ / ٤٤) ، وأما المنذري في « الترغيب » (١ / ٩٦) ففيه زيادة « وغسل رجليه » ؛ فالظاهر أنها زيادة من بعض النساخ إن لم يكن وهماً من المنذري رحمه الله .

ثم إن نسبة (أبي مسلم الثعلبي) هي بالثاء المثلثة في كل المصادر المتقدمة ، ورأيته في ترجمة (أبان) من « تهذيب الكمال » (٢ / ١٤) بالتاء المثناة من فوق ، ولم يَرد (أبو مسلم) هذا في أي من النسبتين في « إكمال » ابن ما كولا ، و« تبصير » ابن حجر .

٦٧١٢ ـ (لا تقومُ السّاعةُ حتّى يتحوّلَ خيارُ أهْلِ العِراق إلى الشّام ، ويتحوّلَ شِرار أهْل الشّام إلى العِراق) .

ضعيف موقوف . أخرجه أحمد (٥ / ٢٤٩) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٩٧ ـ دار الفكر) من طريق الجريري عن أبي المشاء ـ وهو :

لقيط بن المشاء - عن أبي أمامة قال : . . . فذكره موقوفاً ، وزاد :

وقال رسول الله ﷺ : « عليكم بالشام » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف على وقفه ، رجاله ثقات ؛ غير (لقيط بن المشاء أبو المشاء) : لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال (٥ / ٣٤٤) :

« يخطئ ويخالف » .

ولم يذكر له راوياً غير الجريري ؛ لكن قرن معه ابن أبي حاتم (٧ / ١٧٧) قرة ابن أبي خالد . ورواية هذا عنه في « كنى » الدولابي (٢ / ١١٥) و« معجم » الطبراني (٨ / ٣٠٦ / ٧٩٩٥) بحديث آخر في (فضل الوضوء) .

وأما الزيادة المرفوعة : « عليكم بالشام » ؛ فهي ثابتة صحيحة من حديث عبد الله بن حوالة ، وله عنه أربعة طرق ، وشاهد من حديث عبد الله بن عمر ، وقد خرجتهما في « فضائل الشام » (ص ١٠ - ١١ ، ٣٢ - مكتبة المعارف) ، وحديث ابن عمر في « الصحيحة » برقم (٢٧٦٨) .

(تنبيه) : وقع (مشاء) في « المسند » : (المثنى) . . في الكنية واسم الأب ؛ فصححته من « التاريخ » ، و« جامع المسانيد » (١٣ / ١٧٩ / ١٠٣٥٣) لابن كثير ، و« أطراف المسند » (٦ / ٣٥ / ٧٦٦٦) لابن حجر ، و« معجم » الطبراني ، و« المقتنى » للذهبي ، وغيرها .

٦٧١٣ - (لزمتُ السِّواك حتى خَشِيتُ أن يُدْرِدَني) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٧١ / ٦٥٢٢) من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عائشة قالت : قال رسول

الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف منقطع ، وإن كان رجاله رجال الصحيح ـ كما قال الهيثمي (٢ / ٩٩) ، تبعاً للمنذري في « الترغيب » (١ / ١٠٢ / ١٤) ـ ؛ فإن ذلك لا ينفي العلة ؛ كما نبهنا على ذلك مراراً تعليماً للجاهلين ، وتنبيهاً للغافلين ، أو المتساهلين ، من أمثال المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٢٣٠) ؛ فقد صدروا تخريجه إياه في تعليقهم عليه بقولهم :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » فذكروا ما أشرت إليه من قوله ، وزادوا عليه موهمين أنه من كلامه ، فقالوا :

« ورواه البزار ؛ كما في « كشف الأستار » (٤٩٧) ، وقال الهيثمي (٢ / ٩٩) : رواه البزار وفيه عمران بن خالد وهو ضعيف » .

قلت : وهذا من تخاليطهم وجهلهم ؛ فإن رواية البزار هذه في الموضع المشار إليه من « الكشف » و« المجمع » إنما هي عن أنس لا عن عائشة ، وبلفظ : « أمرت بالسواك . . . » ، وليس بلفظ : « لزمت » . . خلافاً لما أوهموا !!

ثم إذا كانوا يريدون بهذه الرواية تقوية حديث عائشة ـ والفرق بينهما ظاهر ـ ؛ فلا وجه لذكرها دون غيرها مما روي عن غير أنس ؛ كابن عباس وغيره مما كنت خرجته في « الصحيحة » (٤ / ٧٧ ـ ٧٨ / ١٥٥٦) تقوية للَّفظ المذكور .

هذا ؛ وقد كنت قلت هناك في رواية (عمرو بن أبي عمرو) عن عائشة :

« وما أظن أنه سمع منها » .

والآن لا بد لي من بيان وجهة ذلك ؛ فأقول :

لقد ذكروا في ترجمة (عمرو بن أبي عمرو) هذا أنه توفي سنة (١٤٤) ، وفي ترجمة عائشة أنها توفيت سنة (٥٦) ، فبين وفاتيهما (٨٨) سنة . فهذا يعني : أنه ولد بعد وفاتها رضي الله عنها . وهذا هو السبب ـ والله أعلم ـ أنهم لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ إلا أنس بن مالك رضي الله عنه الذي تأخرت وفاته إلى سنة (٩٢) ، وقال أبو حاتم ـ كما في « جامع التحصيل » (٣٠١ / ٥٧٩) ـ :

« حديثه عن أبي موسى الأشعري مرسل » .

قلت : وكانت وفاته سنة (٥٠) ؛ أي : قبل وفاة عائشة بست سنين .

ولحديث أنس شاهد من حديث ابن عباس وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٥٥٦) .

٦٧١٤ ـ (منْ سَمعَ المؤذِّنَ يؤذِّنُ ؛ فقالَ كما يقولُ ، ثمّ يقولُ : رضيتُ بالله ربّاً ، وبالإسلام دِيناً ، وبمحمّدٍ ﷺ نبيّاً ، وبالقُرْآنِ إماماً ، وبالكَعْبة قِبْلة ؛ أشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، اللهمّ ! اكتبْ شهادَتي هذه في علّيّينَ ، وأَشْهِدْ عليها ملائكتَك المقرّبينَ ، وأنبياءَك المرسلينَ ، وعبادكَ الصّالحينَ ، واختِم عليها بـ (آمينَ) ، واجعلْها لي عندَك عهْداً توفِّينيه يومَ القيامةِ إنّكَ لا تخلفُ الميعادَ ؛ بدرتْ إليه بطاقةٌ من تحت العرش فيها أَمانُه من النّارِ) .

منكر جداً ؛ شبه موضوع . أخرجه البيهقي في « الدعوات الكبير » (١ / ٣٥ /

٥١) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٤٧ / ٢٧٤) من طريق أبي الوليد هشام بن إبراهيم المخزومي : حدثنا موسى بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري عن عمه عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . قال أبو الوليد :

« سألته عن البطاقة ؟ فقال : الصكّ الصّغير » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ومتن مركب شبه موضوع ؛ آفته (موسى بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري) ؛ قال الذهبي في « الميزان » .

« لا يعرف ، وخبره ساقط » .

ثم ساق له حديثاً في آخره أنه قال لحفصة :

« يلي الأمرَ بعدي أبو بكر ، ويليه من بعد أبي بكر أبوك » . وقال الذهبي :

« قلت : هذا باطل » . وقال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٥٥) :

« مجهول بالنقل ، لا يتابع على حديثه ، ولا يصح إسناده » .

ثم ساق حديث الولاية ، وقال :

« ولا يعرف إلا به » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ، وساق له حديث الترجمة وقال :

« وزاد فيه على حديث عائشة عند أبي داود زيادات مستغربة ، ورأيت له حديثاً آخر ، أخرجه الطبراني في « الأوسط » في ترجمة (إبراهيم بن محمد الصنعاني) في صلاة التسابيح . وعمه لم أقف على اسمه ، ولا عرفت حاله ،

ولا رأيت لموسى هذا ذكراً في « تاريخ » البخاري ، ولا « ثقات » ابن حبان ، وهو أخو محمد وإسماعيل ابني جعفر بن أبي كثير المتقنين المشهورين . والله أعلم » .

قلت : وكنت أود أن يفيدنا من علمه بحال الراوي عنه (هشام بن إبراهيم المخزومي) ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي . والله أعلم .

٦٧١٥ - (من قالَ مثْلَ مقالته - يعني : أذانَ بلالٍ - ، وشهدَ مثْلَ شهادته ؛ فلَه الجنَّة) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٧ / ١٦٥ / ٤١٣٨) : حدثنا أبو الربيع الزهراني : حدثنا سلام عن زيد العمي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك :

أن رسول الله ﷺ عرّس ذات ليلة ، فأذن بلال ؛ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بعلل ثلاث :

الأولى : سلام بن سُليم الطويل ، وهو : متروك - كما قال الذهبي والعسقلاني - .

الثانية : زيد العمي - وهو : ابن الحواري - : قال الحافظ :

« ضعيف » . وقال الذهبي في « المغني » :

« مقارب الحال . قال ابن عدي : لعل شعبة لم يرو عن أحد أضعف منه » .

الثالثة : يزيد الرقاشي ـ وهو : ابن أبان ـ : قال الذهبي في « الكاشف » ، وابن حجر في « التقريب » :

« ضعيف » .

ومن هذا التحقيق يتبين أن العلة الأولى هي الأقوى من الأخريين ، بحيث أنه إذا اقتصر عليها بالذكر أغنى عن ذكر غيرها ؛ لشدة وهائها ، فمن الغرائب أن يغفل عنها حفاظنا :

أولهم : الحافظ المنذري في « الترغيب » (١ / ١١٣ / ٧) : فإنه ذكره من رواية أبي يعلى عن يزيد الرقاشي عن أنس . . . يشير إلى تضعيفه بـ (يزيد) فقط !

ثانيهم : الهيثمي : فإنه أفصح عن ذلك بقوله (١ / ٣٣٢) :

« وفيه يزيد الرقاشي ، ضعفه شعبة وغيره ، ووثقه ابن عدي ، وابن معين في رواية » .

ثالثهم : البوصيري : فإنه قال في « إتحافه » (١ / ٥٦ / ٢) :

« يزيد الرقاشي ؛ ضعيف ، وكذا الراوي عنه » .

وهذا ـ وإن كان أنبههم فقد ـ غفل أيضاً عن العلة الكبرى ، وقد قلده في ذلك الشيخ الأعظمي في تعليقه على « المطالب العالية » (١ / ٦٨) ، وتبعه في ذلك المعلق على « مسند أبي يعلى » (ص ١٦٥) !!

وأما المعلق على « المقصد العلي » (١ / ١١٧) فإنه ـ مع قوله بأن « إسناده ضعيف جداً » ؛ فإنه ـ لم يعله بما يدل على قوله إلا بقول الهيثمي المذكور آنفاً ، وهو إلى أن يدل على أنه حسن عنده أقرب من أن يدل على ضعفه ؛ بله ضعفه الشديد ، ومثل هذا التناقض إنما يأتي من التقليد والتلفيق بين الأقوال المتناقضة ، والجهل بهذا العلم الشريف .

هذا ؛ ويغني عن هذا الحديث الواهي ويفيض عليه في الإفادة حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً بلفظ :

« إذا قال المؤذن : الله أكبرُ الله أكبر ، فقال أحدكم : الله أكبرُ الله أكبر . . . » الحديث إلى قوله :

« ثم قال : لا إله إلا الله ، قال : لا إله إلا الله من قلبه ؛ دخل الجنة » . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٢٥٨ / ٢٤٠) وغيره .

والاستشهاد بهذا أقرب مما استشهد به المعلق على « مسند أبي يعلى » وهو حديث ابن عمرو بلفظ :

« إذا سمعتم المؤذن ؛ فقولوا مثلما يقول ، ثم صلوا علي . . . » ، الحديث ، وفيه : « فمن سأل الله لي الوسيلة ؛ حلت له الشفاعة » .

رواه مسلم أيضاً وغيره ، وهو مخرج في المصدر المذكور برقم (٢٤٢) . وليس يخفى الفرق بين الحديثين على العلماء والفقهاء .

٦٧١٦ - (من بنَى مسْجداً يصلِّى فيه ؛ بنَى اللهُ عزّ وجلّ له [بَيتَاً] في الجنّةِ أَفضلَ منه) .

منكر بزيادة : (أفضل منه) . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٧١) ، وأحمد (٣ / ٤٩٠) ، وكذا ابنه عبد الله ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٨٨ - ٨٩ / ٢١٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٢٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣١٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٢٣١ - ٢٣٢) ؛ كلهم من طريق الحسن بن يحيى الخُشَني عن بشر بن حَيان قال :

جاء واثلة بن الأسقع ونحن نبني مسجدنا ، قال : فوقف علينا فسلم ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . والسياق لأحمد وغيره ؛ كأبي نعيم ، وقال هو وابن عدي :

« تفرد به الخشني عن بشر » .

والخشني هذا : مختلف فيه ، والجمهور على تضعيفه ، وقال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، تركه الدارقطني وغيره » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الغلط » .

وابن عدي - مع أنه مشاه ولم يضعفه جداً - قال في آخر ترجمته - وساق له مع هذا الحديث أحاديث أخرى - :

« وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي أمليتها ، وهو ممن تحتمل روايته » .

وأما ابن حبان فقال في « الضعفاء » (١ / ٢٣٥) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما لا أصل له ، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه . . . وقد كان رجلاً صالحاً يحدث من حفظه ، كثير الوهم فيما يرويه ، حتى فحش المناكير في أخباره عن الثقات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ؛ فلذلك استحق الترك » .

ثم ساق له حديثاً آخر وقال : إنه « باطل » . فانظره في المجلد الأول رقم (٢٠١) .

والحديث أشار المنذري إلى ضعفه (١ / ١١٧) ، وعزاه لأحمد والطبراني ، وبيَّن السببَ الهيثمي فقال (٢ / ٧) :

« . . . وفيه الحسن بن يحيى الخشني ، ضعفه الدارقطني وابن معين في رواية ، ووثقه في رواية ، ووثقه دحيم وأبو حاتم » !

كذا قال ؛ لم يبتَّ فيه برأي ، مع أن الجرح مقدم على التعديل حين يكون مفسراً - كما هنا - ، على أنه أخطأ فيما نسب إلى أبي حاتم من التوثيق ، فإنما قال فيه : « صدوق سيئ الحفظ » ، وهذا منه تضعيف له منه ، إلا أنه وصفه بالصدق وأنه لا يتعمد الكذب ، فكلامه يلتقي مع كلام الجارحين وبخاصة مع كلام ابن حبان الذي صرح بتركه ، مع وصفه إياه بالصلاح وعدم تعمد الكذب . ولقد اغتر بكلام الهيثمي هذا المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٢٦٥) ؛ فحسنوا الحديث ، وساقوا كلامه !! وذلك مما يؤكد أنهم مجرد نقلة لا علم عندهم . والله المستعان .

بقي شيء : أن نكشف عن حال (بشر بن حيان) شيخ الحسن بن يحيى الخشني ، لم أجد أحداً مِنَ الحفاظ المتأخرين مَنْ ذكره ، بخلاف بعض المتقدمين منهم ؛ كالبخاري ، فقد ذكره في « التاريخ » ، وساق له الحديث ، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم برواية الخشني هذا عنه . وكذا ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٧٠) :

وهذا من غرائبه ، ومخالفاته لما هو الحق من قوله :

« والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة ؛ فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به ؛ لأن رواية الضعيف لا يخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين ، إلى جملة أهل العدالة ؛ لأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سواء » .

قلت : وهذا النص كنت نقلته منذ نحو عشرين سنة في أول المجلد الثاني من هذه « السلسلة » (٢ / ٣) ، وهو من النصوص الهامة التي تؤكد ما عليه العلماء الحفاظ أن ابن حبان متساهل في التوثيق ، وهذا هو المثال بين يديك ؛ لقد وثق من لم يرو عنه إلا الخشني هذا الذي شهد هو نفسه أنه ضعيف ؛ بل متروك ، ومثله كثير ، لو تتبعها أحد من طلاب العلم ؛ لكان منها رسالة مفيدة .

والخلاصة : أن الحديث لا يصح من حيث إسناده ؛ فيه ضعف وجهالة ، ومتنه منكر ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة الخالية من زيادة :

« أفضل منه » .

فهي في النكارة ؛ كالزيادة الأخرى بلفظ :

« بيتاً في الجنة من در وياقوت » .

وتقدم تخريجها برقم (٥٠٣٩) .

(تنبيه) : (حيان) والد (بشر) : هو بفتح المهملة والمثناة التحتية المشددة ، هكذا في كل المصادر المتقدمة التي روت الحديث أو ترجمت له ؛ فمن الأوهام العجيبة التي لا يعرف مثلها عن مثل الحافظ إبراهيم الناجي المحقق المدقق الناقد قوله في « عجالته » (ص ٤٨) تعليقاً على اسم (بشر بن حيان) الوارد في

حديث « الترغيب » للمنذري :

« لم يتعرض لضبط هذا الراوي ؛ لشهرته ، وهو ؛ (بشر) بالكسر والإعجام ؛ بل ولم يضبط أباه (حيان) ، وهو من الأسماء الخفية التي قل من تنبه لها ، أو نبه عليها ، والموجود في نسخ « الترغيب » وغيرها من الكتب المذكور فيها هذا الحديث أو الاسم (ابن حيان) بفتح المهملة وبالياء الأخيرة ، وكأنه من المشي على الظاهر ، وإنما هو (حِبان) بكسر أوله وبالموحدة ؛ كما أفاده إمام هذا الفن : الأمير ابن ماكولا في كتابه ، ونقله عنه شيخنا ابن حجر في تحريره لـ « مشتبه » الذهبي . لكن غفل شيخنا ؛ فلم يذكر لـ (بشر) ترجمة في كتابه : « رجال الأربعة » ، وكذا جرى الشريف الحسيني ؛ فأخل بذكره في رجال « المسند » ، وذلك عجب منهما » .

قلت : أعجب منه جزمه بخطأ اسم (حيان) في كل « الكتب المذكور فيها هذا الحديث » ، وقد ذكرت منها خمسة ، (أو الاسم) ، وقد ذكرت منها « الكامل » و« المغني » و« التقريب » ، و« ضعفاء ابن حبان » ، و« مجمع الهيثمي » و« الجرح والتعديل » و« تاريخ البخاري » و« ثقات ابن حبان » !

وأعجب من كل ذلك أن ما عزاه لكتاب الأمير ، وشيخه ابن حجر يخالف ما عزاه إليهما ، ويطابق ما في المصادر المذكورة آنفاً ، ذكرا ذلك في مادة (الخشني) ، وفيها أورده الذهبي في « المشتبه » (ص ٢١٧) فقال :

« أبو ثعلبة الخشني الصحابي ، ومسلمة بن علي الخشني ، والحسن بن يحيى الخشني - شاميان واهيان . وبشر بن حيان الخشني - تابعي » .

وهكذا جاء في « تبصير المشتبه » لشيخه الحافظ ، وكذلك هو في « توضيح المشتبه » للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي . فلا أدري مع هذا كله كيف وقع

الحافظ الناجي في هذا الخطأ العجيب الغريب ؟!

٦٧١٧ - (من بنَى لله مسْجداً ، صَغِيراً أو كَبيراً ؛ بنى اللهُ له بَيتاً في الجنّة) .

منكر بزيادة : (أو كبيراً) . أخرجه الترمذي (٣١٩) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ٤٥) من طريق عبد الرحمن مولى قيس عن زياد النميري عن أنس مرفوعاً .

قلت : أشار الترمذي إلى تضعيفه إياه بقوله : « روي . . . » ، وكأنه لذلك لم يتكلم على إسناده على خلاف غالب عادته ، ولعل ذلك لظهور ضعفه ؛ وذلك لأن عبد الرحمن مولى قيس [لا يعرف] إلا برواية نوح بن قيس عنه هذا الحديث ؛ فهو مجهول - كما أشار إلى ذلك الذهبي في « الميزان » وصرح به الحافظ في « التقريب » - .

وزياد - وهو : ابن عبد الله النميري - : مختلف فيه ، قال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعيف ، وقد وثّق » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

والحديث قال الشوكاني في تخريجه تحت حديث عثمان المتفق عليه دون زيادة (الحجم) (٢ / ١٢٤) :

« رواه الترمذي ، وفي إسناده زياد النميري ، وهو ضعيف ، وله طرق أخر عن أنس منها عند الطبراني ، ومنها عند ابن عدي ، وفيهما مقال » .

قلت : فيه أن الزيادة موجودة في الطريقين المشار إليهما ، وعلى ذلك جرى الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على حديث الترمذي في « سننه » (٢ / ١٣٥) ، فنقل - بعد أن بين ضعفه - كلام الشوكاني وأقره ، مشيراً بذلك إلى تقويته ، وكنت تبعته في ذلك في « التعليق الرغيب » (١ / ١١٧ / ٥) ، وعليه أوردته في « صحيح الترغيب » (١ / ١٨٢ / ٢٦٧) ، ثم لما طبع « المعجم الأوسط » وكتاب ابن عدي « الكامل » ؛ ظهر أن الزيادة ليست فيهما ، فحذفته من الطبعة الجديدة لـ « صحيح الترغيب » ، وهي حافلة - والحمد لله - بالفوائد والتحقيقات التي لم تكن في الطبعات السابقات . من أجل ذلك كان لابد من بيان ما أجملته ، فأقول :

أولاً : أما الطبراني فأخرجه (٢ / ٥١١ / ١٨٧٨) من طريق شريك عن الأعمش عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« من بنى لله عز وجل مسجداً كمفحص قطاة ؛ بنى الله عز وجل له بيتاً في الجنة » . وقال :

« لم يروه عن الأعمش إلا شريك » .

قلت : وهو : ابن عبد الله القاضي ، وليس بالقوي .

ثم هو منقطع ؛ فإن الأعمش لم يسمع من أنس ، مع أنه مدلس .

فأنت ترى أنه ليس فيه تلك الزيادة ، وإنما فيه :

« . . . كمفحص قطاة . . . » ؛ فهو يصلح شاهداً لحديث جابر ؛ فإن فيه هذه وزيادة أخرى وهي :

« . . . أو أصغر . . . » ، وهو الحديث الرابع في « صحيح الترغيب » .

ولم يتكلم على إسناده الدكتور الطحان في تعليقه على « المعجم الأوسط » إلا بقوله :

« الحديث من طريق أنس من الزوائد ؛ إذ لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة عن أنس ، لكني لم أعثر عليه في « مجمع الزوائد » . فالله أعلم » .

قلت : خفي عليه إخراج الترمذي إياه بدون الزيادة ؛ ولذلك لم يخرجه الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، وهذه عادته . فتنبه !

ثانياً : أما ابن عدي فأخرجه (٥ / ٢٤) من طريق العباس بن الحسن البلخي : ثنا يحيى بن غيلان : أخبرنا عمر بن رُدَيح : أخبرنا ثابت البناني عن أنس مرفوعاً بلفظ حديث شريك ، وزاد :

قالوا : يا رسول الله ! إذن نكثر . قال :

« فالله أكثر » .

أورده في ترجمة (عمر) هذا مع حديثين آخرين له ، وقال :

« وله غير ما ذكرت من الحديث ، ويخالفه الثقات في بعض ما يرويه » . وقال الذهبي في « الميزان » و « المغني » :

« ضعفه أبو حاتم : وقال ابن معين : صالح الحديث » .

لكن في الطريق إليه (العباس بن الحسن البلخي) ، وقد أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال ابن عدي في ترجمة (أصرم) : كان يسرق الحديث . وقال الخطيب [١٢ / ١٤١] : ما علمت من حاله إلا خيراً » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« قال ابن عدي : والعباس الراوي عن أصرم في عداد الضعفاء الذين يسرقون الحديث . ولم أره أفرده بترجمة » .

٦٧١٨ - (إنِّي رأيتُها في الجنّة ؛ لما كانت تلقطُ القذَى من المسْجدِ - يعني : المرأةَ -) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢٣٨ / ١١٦٠٧) و« الأوسط » (٩ / ١٠٣ / ٨٢١٦) من طريق **عبد الملك بن عبد الرحمن الذِّماري** قال : حدثنا **فائد** بن عمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه :

أن امرأة كانت تَلقُط القذى من المسجد ، فتوفيت ، فلم يُؤذَن النبي بدفنها ، فقال النبي ﷺ :

« إذا مات منكم ميت ؛ فآذنوني » ، وصلى عليها ، وقال : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن الحكم بن أبان إلا فائد بن عمر ، تفرد به الذِّماري » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« صويلح . قال الدارقطني : ليس بقوي » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كان يصحف » .

وشيخه (فائد بن عمر) : لم أجد من ذكره هكذا ، وإنما ذكره ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٣٩٢ / ١٨٢٣) كالتالي :

« عبد العزيز بن فائد أبو عمر العدني : روى عن الحكم بن أبان ، روى عنه

عبد الملك الذماري ، سمعت أبي يقول ذلك ، وسمعته يقول : هو مجهول » .

وبهذه الرواية ذكره ابن حبان في « الثقات » والاسم أيضاً ، وزاد : « من أهل اليمن » ؛ فالظاهر أن قوله : « فائد بن عمر » وهم وقع في إسناد الطبراني ، وهو ما صرح به الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٢ / ١٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وقال في (تراجم النساء) :

الخرقاء السوداء التي كانت تميط الأذى عن مسجد رسول الله ﷺ » .

وذكر بعد هذا الكلام إسناداً عن أنس ، قال : . . . فذكر الحديث . ورجال إسناد أنس رجال الصحيح ، ، وإسناد ابن عباس فيه (عبد العزيز بن فائد) وهو مجهول ، وقيل فيه : (فائد بن عمر) وهو وهم » .

قلت : وإسناد أنس عند الطبراني تحت ترجمة « الخرقاء التي . . . » إسناده هكذا : قال (٢٤ / ٢٥٦ / ٦٥٥) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي : ثنا هدبة ابن خالد : ثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس (فذكر الحديث) .

هكذا قال ؛ لم يسق لفظه ، ولم أعثر عليه ، والظاهر أنه غير معروف حتى عند الحفاظ ؛ فقد أورد (الخرقاء) هذه أبو نعيم أيضاً في « المعرفة » (٢ / ٣٤٧ / ٢) كما ذكرها الطبراني ، ولم يزد ! وكذلك فعل الحافظ في « الإصابة » وقال :

« هكذا أوردها ابن منده وتبعه أبو نعيم » .

وفاته الطبراني !

وقد رواه حبيب بن الشهيد عن ثابت به مختصراً بلفظ :

أن النبي ﷺ صلى على قبر امرأة قد دفنت .

أخرجه أحمد ، وأصله في « مسلم » . وأخرجه البيهقي في طريق خالد بن خداش عن حماد بن زيد عن ثابت به ؛ أتم منه ؛ لكن فيه أن الميت رجل . وقد صح من طرق أخرى عن حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة .

أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد ، أو شاباً ، ففقدها رسول الله ﷺ ؛ فسأل عنها أو عنه . . . الحديث ، وفيه أنه صلى عليها .

أخرجه الشيخان هكذا على الشك . ورواه ابن ماجه وابن خزيمة بلفظ :

« إن امرأة سوداء كانت . . . » الحديث بدون شك .

وإسناده صحيح . وله شواهد انظر « الإرواء » (٣ / ١٨٤ ـ ١٨٦) ، و« أحكام الجنائز » (ص ١١٣ ـ ١١٥) .

٦٧١٩ ـ (إنّ العبدَ إذا قامَ في الصّلاةِ ؛ فتحتْ له أبوابُ الجنّةِ ، وكُشفتْ له الحجُبُ بينَه وبينَ ربِّه ، واستقبلتْه الحورُ العِينُ ما لم يتمخط أو يتنحنح) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٩٩ / ٧٩٨٠) من طريق طريف بن الصلت أبي غالب : ثنا حجاج بن عبد الله بن هارون عن إسماعيل الشامي عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ الثلاثة الذين دون أبي أمامة ليس لهم ذكر في شيء من كتب الرجال ، والطبراني ساقه تحت ترجمة (إسماعيل الشامي لم

ينسب عن أبي أمامة) ؛ فهو غير معروف أيضاً خلافاً لما يوهمه صنيع الهيثمي حيث قال (٢ / ٢٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » من طريق طريف بن الصلت عن الحجاج بن عبد الله بن هرم (كذا) ، ولم أجد من ترجمهما » .

وكنيته أبو غالب لم يذكر الذهبي تحتها في « المقتنى » طريفاً هذا ، مما يؤكد أنه غير معروف . فلا غرابة بعد هذا أن يقول المنذري في « الترغيب » (١ / ١٢٢ / ١٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير» ، وفي إسناده نظر » .

على أنه لم يعطه حقه من النقد ؛ فإن هذا لا يقال فيما علته ظاهرة ، فكأنه لم يتيسر له دراسة وتتبع ترجمة هؤلاء الثلاثة ، وإلا ؛ لجزم بجهالتهم ـ كما يفعل أمثالهم ـ ولَمَا صَدَّرَ الحديث بقوله : « وعن » المشعر عنده بأنه حسن أو قريب من الحسن !

٦٧٢٠ ـ (إنَّ اللهَ عزّ وجلّ ضمنَ لمن كانتِ المساجدُ بيتَه الأمْنَ ، والجَوازَ على الصِّراطِ يومَ القِيامةِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٢١٧ / ٤٣٤ ـ الكشف) : حدثنا نصر بن علي : ثنا أبو أحمد : ثنا إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن محمد بن واسع عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال :

لتكن المساجد بيتك ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلم بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد ، وإسناده حسن ، وقد روي نحوه بغير لفظه » .

قلت : ووافقه المنذري في « الترغيب » (١ / ١٣٣) على تحسينه ، وهو عندي صحيح ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم(*) . وقال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٢٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، والبزار ، وقال : إسناده حسن . قلت : ورجال البزار كلهم رجال الصحيح » .

وإسناد الطبراني من طريق أخرى ، ولكنها ضعيفة ؛ فقد أخرجه في « المعجم الأوسط » (٨ / ٧٣ / ٧١٤٥ ـ ط) (٢ / ١٤٨ / ٢ / ٧٢٩١ ـ بترقيمي) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ٣٤٠) من طريق عمرو بن جرير : ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : سمعت أبا الدرداء وهو يقول لابنه :

يا بني ! ليكن المسجد بيتك ؛ فإن المساجد بيوت المتقين ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره مع تقديم وتأخير ، وقال :

« لم يروه عن إسماعيل إلا عمرو بن جرير » .

قلت : قال في « الميزان » :

« كذبه أبو حاتم ، وقال الدارقطني : متروك الحديث » .

قلت : فمثله لا يستشهد به ؛ فالعمدة على طريق البزار ، وقد رواه الطبراني من طريق أخرى مختصراً بلفظ :

« المسجد بيت كل تقي » .

وقد مضى تخريجه والكلام عليه في المجلد الثاني [من « الصحيحة »] برقم

(*) سجل الشيخ رحمه الله هنا ـ بالرصاص ؛ تذكيراً : « سيأتي أنه معلول » . (الناشر) .

(٧١٦) ؛ فليرجع إليه من شاء .

(تنبيه) : قد أورد الحديث ابن الجوزي في « العلل » (١ / ٤١٠ - ٤١١) من طريق الخطيب ، وأعله بعمرو بن جرير وقول الدارقطني فيه ، ثم قال :

« قال الدارقطني : روى عبد الله بن المختار عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : « المساجد بيوت الله في الأرض ؛ فقد ضمن الله لمن كانت المساجد بيته بالرحمة والجواز على الصراط » . قال الدارقطني : رواه حماد بن سلمة عن محمد بن واسع أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان ، والمرسل هو المحفوظ » .

قلت : ونص كلام الدارقطني في « العلل » (٦ / ٢٣٠) :

« وسئل عن حديث ابن أبي الدرداء عن أبي الدرداء قال رسول الله ﷺ : . . . (فذكر الحديث) ، فقال :

يرويه محمد بن واسع ، واختلف عنه ؛ فرواه عبد الله بن المختار عن محمد بن واسع عن ابن أبي الدرداء عن أبي الدرداء .

ورواه إسماعيل بن أبي خالد ، واختلف عنه ؛ فقيل : عنه عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء .

وقيل : عن إسماعيل عن رجل من أهل البصرة عن محمد بن واسع عن أبي الدرداء .

ورواه حماد بن سلمة ومطعم بن المقدام الصنعاني عن محمد بن واسع : أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان ، ولم يذكر بينهما أحداً ، والمرسل هو المحفوظ » .

قلت : يعني : المنقطع ؛ لأن أكثر الروايات لم تذكر الواسطة بين محمد بن

واسع وأبي الدرداء .

ورواية مطعم الصنعاني وصلها البيهقي في « الشعب » (٧ / ٣٧٩ / ١٠٦٥٧) .

وروى أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢١٤) من طريق معمر عن صاحب له أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان . . . الحديث .

قلت : وأنا أظن أن الصاحب المشار إليه هو (محمد بن واسع) ؛ لأن هذا ذكر في شيوخه ، فهو مما يرجح الانقطاع الذي جزم به الدارقطني ؛ فهو علة الحديث ، وهي تكشف عن وهم أحد رواة البزار في وصله ، ولعله عبد الله بن المختار ؛ فإنه مع كونه من رجال مسلم ووثقه ابن معين وغيره ؛ فقد قال أبو حاتم ـ وتبعه الحافظ ـ :

« لا بأس به » .

فمثله لا تحتمل مخالفته لمن هو أوثق منه : إسماعيل بن أبي خالد ؛ فكيف ومعه ثقات آخرون مخالفون في الوصل؟ . . فهو شاذ .

على أنني لاحظت فرقاً بين رواية البزار عنه ؛ ففيها : أن شيخ محمد بن واسع : (أم الدرداء) ، ورواية الدارقطني ؛ ففيها أنه : (ابن أبي الدرداء) ، فإذا كان هذا ثابتاً في كتاب الدارقطني ؛ فيكون ابن المختار قد خالف مخالفة أخرى ، و(ابن أبي الدرداء) اسمه : (بلال) ، وهو ثقة ، ولم يعرفه المعلق على « العلل » .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ؛ لجهالة الواسطة بين محمد بن واسع ، وأبي الدرداء في أكثر الروايات .

نعم ؛ لجملة : « المسجد بيت كل تقي » ما يقويه ؛ فراجعه في المكان المشار إليه من المجلد الثاني [من « الصحيحة »] .

٦٧٢١ - (عليكُم بِذكْر ربِّكم ، وصلُّوا صلاتكم في أوّلِ وقْتِكم ؛ فإنّ الله يضاعفُ لكم) .

موضوع . أخرجه الطبراني في« المعجم الكبير » (١٧ / ٣٦٩ - ٣٧٠ / ١٠١٣) عن **سليمان بن داود المنقري** : ثنا عثمان بن عمر عن **النهاس بن قهم** و**محمد بن سعيد** عن أبي شيخ الهُنائي قال : حدثني رجل من عبد القيس يقال له : **عياض** : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ١٢٢ / ١) ، ولم يزد ، الأمر الذي يشير أن هذا الرجل (عياض) لا تثبت صحبته ، ولو صرح بسماعه من النبي ﷺ ؛ لأن السند إليه مظلم هالك ، ففيه :

أولاً : محمد بن سعيد : والظاهر أنه المصلوب في الزندقة ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وقد كذبوه . وإن لم يكن هو ؛ فلم أعرفه .

ثانياً : النهاس بن قهم ! قال الذهبي في « المغني » :

« لينه أبو أحمد الحاكم ، وتركه القطان » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

ثالثاً : سليمان بن داود المنقري : وهو الحافظ الشاذكوني فإنه مع حفظه متهم في صدقه ، كذبه ابن معين وغيره ، وقال في رواية :

« يضع الحديث » . وقال الذهبي في « المغني » :

« حافظ مشهور ، رماه ابن معين بالكذب . وقال البخاري : فيه نظر » .

قلت : فقول الهيثمي في « المجمع » (١ / ٣٠٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه النهاس بن قهم ، وهو ضعيف » .

فيه ذهول عن العلة الكبرى التي لا يذكر تجاهها ضعف النهاس - كما لا يخفى - ! ولذا قال الحافظ في « الإصابة » :

« وفي السند من لا يعرف ، وفيه سليمان بن داود المنقري - وهو : الشاذكوني - المشهور بالحفظ والضعف الشديد » .

واكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه على غالب عادته في « الترغيب » (١ / ١٤٧) ، وقلده مع الهيثمي المعلقون الثلاثة ؛ فاقتصروا على تضعيفه وتقليد كلام الهيثمي فيه ! ﴿ ذلك مبلغهم من العلم ﴾ .

٦٧٢٢ - (لو يعلمُ هذا المتخلفُ عن الصَّلاةِ في الجماعةِ ما لهذا الماشِي إليها ؛ لأَتاها ولو حَبْواً على يدَيه ورِجْلَيه) .

منكر بذكر : (الرِّجلين) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٦٦ - ٢٦٧ / ٧٨٨٦) من طريق الحسين بن أبي السري العسقلاني : ثنا محمد بن شعيب : حدثني أبو حفص القاص عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال :

أقبل ابن أم مكتوم وهو أعمى ، وهو الذي أنزلت فيه : ﴿ عبس وتولى . أن جاءه الأعمى ﴾ ، - وكان رجلاً من قريش - إلى رسول الله ﷺ ، فقال له : يا رسول الله ! بأبي أنت وأمي ، أنا كما تراني ، قد كبرت سني ، ورق عظمي ، وذهب

بصري ، ولي قائد لا يلاومني[1] قياده إياي ؛ فهل تجد لي من رخصة أصلي في بيتي الصلوات ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« هل تسمع المؤذن من البيت الذي أنت فيه ؟ » . فقال : نعم يا رسول الله ! قال رسول الله ﷺ :

« ما أجد لك من رخصة ، ولو يعلم . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ فيه علل :

الأولى : علي بن يزيد - وهو : الألهاني - : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » . وقال في « الكاشف » :

« ضعفه جماعة ولم يترك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

الثانية : عثمان بن أبي العاتكة أبو حفص القاص : قال في « المغني » :

« وثق ، وضعفه النسائي وغيره » . وقال الحافظ :

« صدوق ، ضعفوه في روايته عن الألهاني » .

قلت : فالعلة مترددة بينهما ؛ إن سلم من الآتي ، وهو :

الثالثة : الحسين بن أبي السري العسقلاني : قال في « المغني » :

« ضعفه أبو داود . وقال أبو عَروبة الحراني : هو خال أمي ، وهو كذاب » . وقال الحافظ :

---

(١) كذا وقع في « المعجم » ، وفي « الترغيب » و« المجمع » : (يلايمني) . . وهو الصواب .

« ضعيف » .

ثم إن الحديث فيه جمل استنكرتها ؛ لأنها لم ترد في رواية الثقات لها ، فقد أخرجها مسلم وغيره من حديث أبي هريرة - وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧) - ، ومن حديث ابن أم مكتوم نفسه ، عند أبي داود وغيره - وهو مخرج في « المشكاة » رقم (١٠٧٨) ، وفي « صحيح أبي داود » (٥٦١ و ٥٦٢) - .

وروي من حديث كعب بن عجرة عند الطبراني - والبراء أيضاً - من تلك الجمل المستنكرة : قوله في آخر الحديث :

« ولو حبواً على يديه ورجليه » .

نعم ؛ جاء قوله : « ولو حبواً » في حديث جابر بن عبد الله قال :

أتى ابن أم مكتوم النبي ﷺ . . . مختصراً جداً ، وفيه :

« قال : فإن سمعت الأذان ؛ فأجب ولو حبواً أو زحفاً » .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٦٧) - والسياق له - ، وأبو يعلى (٣ / ٣٣٧ / ١٨٠٣) ، وعنه ابن حبان (٤٢٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٨٣) ، والطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٣٩ / ٣٧٣٨) من طريق يعقوب القمي عن عيسى بن جارية عنه .

وفي ترجمة عيسى ساقه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٤٩) مع أحاديث أخرى له ، وقال فيها :

« وكلها غير محفوظة » . ولذلك قال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« مختلف فيه . قال ابن معين : عنده مناكير » . وفي « المغني » :

« مختلف فيه . قال النسائي : متروك . وقال أبو زرعة : لا بأس به » . وقال الحافظ :

« ليِّن » . وأشار إلى هذا الهيثمي بقوله في « المجمع » (٢ /٤٢) :

« رواه أحمد ، وأبو يعلى ، والطبراني في « الأوسط » ، ورجال الطبراني موثقون كلهم » !

فقوله : « موثقون » تشعر بضعف التوثيق ، وهذا مما بلوته من الحافظ الذهبي ؛ فإنه يستعمله كثيراً بهذا المعنى ، وبخاصة في توثيق ابن حبان للمجاهيل ، وقوله المتقدم : « وثق » في (عثمان بن أبي العاتكة) ليس ببعيد عنك .

إلا أن قوله : « ورجال الطبراني » لا وجه له ألبتة ؛ أعني : إضافة الرجال إلى (الطبراني) ، وذلك ؛ لأن إضافتهم إلى أحمد وأبي يعلى أولى ؛ لأن رجالهما من رجال « التهذيب » ، ولأن شيخ الطبراني فيه : (**عثمان بن عبيد الله الطلحي**) ، ليس منهم ، ولا له ذكر في شيء من كتب الرجال التي عندي ؛ فأخشى أن يكون ذكر الطبراني فيه خطأ من الناسخ أو الطابع ، وأن الصواب : (ورجاله) ؛ أي : بالنظر إلى أن طرقهم دارت على من أشار إليهم بقوله : « موثقون . . . » ، وهما : يعقوب القمي وعيسى بن جارية .

ومما يؤيد ما ذكرت من الخطأ أن الهيثمي لما أخرج حديث جابر : « صدق أُبَيٌّ » من رواية أبي يعلى والطبراني في « الأوسط » ، وهو عندهما بهذا الإسناد عينه ؛ قال (٢ / ١٨٥) :

« رواه أبو يعلى ، والطبراني في « الأوسط » بنحوه ، وفي « الكبير » باختصار ، ورجال أبي يعلى ثقات » .

فأضاف الرجال هنا إلى أبي يعلى . . وهو الصواب ـ لما تقدم ـ ؛ لكنه أخطأ في قوله فيهما : « ثقات » ؛ لأن يعقوب وعيسى لا يصح توثيقهما ، وفيهما خلاف معروف ، وغاية ما يمكن أن يقال في إسناد حديثهما أنه يحتمل التحسين ؛ كما قلت في غير ما حديث لهما ، ومن ذلك حديث أُبَي المشار إليه آنفاً ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٢٥١) كشاهد . وهذا هو طبيعة أحاديث من كانت ترجمتهم كترجمتها ؛ فهي مرشحة للتقوية تارة بالمتابعات أو الشواهد ـ كما هو حال حديث (أبي) ، وتارة للتضعيف ؛ بسبب المخالفة ـ كما هو الشأن في حديث جابر هذا ـ .

وقد كنت غفلت عن هذه المخالفة يوم ألفت كتابي « صحيح الترغيب » منذ نحو عشرين سنة ؛ فأوردته فيه محسناً له لشواهده المذكورة في الباب ، وهو مخالف للدقة التي التزمتها فيه في أمثاله ؛ وهو حذف الجملة المخالفة منه ، والإشارة إلى ذلك بالنقط (. . .) ، ولكن لحكمة أرادها الله كانت الغفلة ، وتبعني عليها بعض المعلقين المشتغلين بهذا العلم ، الذين يستفيدون من تخريجاتي وتحقيقاتي ، ولكن (على النصت) ـ كما يقال في بعض البلاد ـ ؛ بل ومع تتبع العثرات ! فحسنه أيضاً المحققان المعلقان على « موارد الظمآن » (١ / ١٩٦ ـ طبع المؤسسة) ، وكذا المحققان المعلقان عليه طبع الثقافة (٢ / ١٣٢) ، مع أنهم جميعاً صرحوا بضعف إسناده في التعليق على « الإحسان » (٥ / ٤١٣) ، وعلى « مسند أبي يعلى » (٣ / ٣٣٧) !!

وأما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » في طبعتهم الجديدة فهم لجهلهم أتبع لي من ظلي ! ولغيري أيضاً ! فهم كالشاة العائرة ؛ فقد قلدوني في التحسين المشار إليه في حديث جابر ، وحديث الترجمة أيضاً ! (١ / ٣٣٨ / ٥٨٠ و ٣٥٣ / ٦١٢ / ٦١٣) .

نعم ؛ قد صحت جملة : « ولو حبواً » في حديث لأبي هريرة في فضل صلاة العشاء والفجر في المسجد جماعة ، وفيه :

« ولو يعلمون ما فيهما ؛ لأتوهما ولو حبواً » .

متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦) .

ومما استنكرته أيضاً في حديث الترجمة قول ابن أم مكتوم :

« وقد كبرت سني ، ورق عظمي » !

فإنه لم يرد له ذكر في شيء من طرق الحديث المشار إليها فيما سبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٧٢٣ - (من توضّأَ ثمّ أَتى المسجدَ ، فصلَّى الرّكعتينِ قبلَ الفجْر ، ثمّ جلسَ حتّى يصلِّي الفجْرَ ؛ كتبتْ صلاتُه يومئذٍ في صَلاة الأبرارِ ، وكُتبَ في وفْد الرّحمنِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢١٨ / ٧٧٦٦) من طريق إسماعيل بن هود : ثنا محمد بن يزيد عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن عروة بن رويم عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أشار المنذري (١ / ١٥٤ / ٧) إلى إعلاله بـ (القاسم) هذا - وهو : أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة - ، وأفصح عن ذلك الهيثمي ؛ فقال (٢ / ٤١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه القاسم أبو عبد الرحمن ، وهو مختلف في

الاحتجاج به » .

قلت : والذي استقر عليه عمل الحفاظ المتأخرين أنه صدوق حسن الحديث ما لم يخالف ، وأشار المنذري إلى ذلك بتصديره لحديثه هذا بقوله : « وعن أبي أمامة . . . » . ولما كان الأمر كذلك ؛ فإني كنت اعتمدت عليهما في تحسين الحديث ، وفي إيرادي إياه في كتابي « صحيح الترغيب » ، ثم لما عزمنا على متابعة نشر بقية أجزائه ، وعلى إعادة طبع الجزء الأول منه طبعة رابعة ؛ اقتضى الشعور بضعف الإنسان ، وبحقيقة قوله تعالى : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾ ، ووجوب التبصر في الدين ، ونبذ التقليد ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولاسيما بعد أن يسر الله ذلك بتيسيره لبعض الناس نشر كثير من الكتب والمصادر التي لم تكن قد طبعت من قبل ، ومن ذلك « المعجم الكبير » للطبراني وغيره ؛ ولذلك فقد رأيت أن من الواجب علي أن أعيد النظر فيما كنت قررت من الأحكام قديماً ، وبخاصة ما كنت فيه ناقلاً عن غيري ، أو تابعاً له ؛ فأنت ترى أن اقتصار المنذري ثم الهيثمي على إعلال الحديث بالقاسم المذكور فيه غفلة أو تقصير بمن هو أولى بالإعلال منه ، ألا وهو : (إسماعيل بن هود) ؛ فقد أورده الذهبي في « المغني في الضعفاء » وقال :

« قال الدارقطني : ليس بالقوي » . وزاد في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : كان جهمياً » . زاد ابن أبي حاتم (١ / ١٥٧) عنه :

« فلا أحدث عنه » . قال ابن أبي حاتم :

« وانتهى أبو زرعة في « مسند ابن عمر » إلى حديث لإسماعيل بن إبراهيم ابن هود ، فقال : اضربوا عليه . ولم يقره . وسمعت أبي يقول : كان يقف في

القرآن ؛ فلا أحدث عنه » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ، وقال (٨ / ١٠٤) :

« حدثنا عنه الحسن بن سفيان وغيره من شيوخنا » .

قلت : وقد نفر قلبي من قول الراوي فيه : « ثم أتى المسجد فصلى الركعتين قبل الفجر . . . » ؛ لمخالفته سنة النبي ﷺ العملية والقولية ، فإنه ﷺ كان يصلي الركعتين في بيته ، ثم يخرج فيصلي الفجر في المسجد ، ورغب في ذلك أمته في أحاديث كثيرة معروفة منها قوله ﷺ :

« أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » . ومثله كثير ؛ فانظر « الترغيب » (١ / ١٥٨ - ١٥٩) . فاستنكرت أن يكون من فضائل الأعمال المخالف لهذه السنة ، وأن يكتب في (وفد الرحمن) . والله أعلم .

٦٧٢٤ - (والذي نفْسي بيدِه ! إنّهم إذا خرجُوا من قُبورهم ؛ يُستقبلون - أو : يؤتون - بنوق بيْض ، لها أجنحةٌ وعليها رحالُ الذّهبِ ، شُرُك نعالهم نورٌ يتلألأُ ، كلُّ خُطوةٍ منها مدُّ البَصَرِ ، فينتهُون إلى شَجَرةٍ ينبُعُ من أَصلها عينانِ ، فيشربونَ من إحداهما ، فتغسلُ ما في بطونهم من دَنَسٍ ، ويغتسلونَ من الأخرى ؛ فلا تشعث أبشارُهم ولا أَشعارُهم بعدَها أبداً ، وتجرِي عليهم نضْرةُ النَّعيم ، فينتهونَ - أو : فيأتون - بابَ الجنَّةِ ، فإذا حلقةٌ من ياقوتة حمْراءَ على صَفائح الذّهبِ ، فيضربونَ بالحلقةِ على الصَّفْحةِ ، فَيُسمعُ لها طَنين - يا عليُّ ! - ، فيبلغُ كلَّ حوراءَ أنَّ زوجَها قد أَقبلَ ، فتبعثُ قيِّمها ؛ فيفتحُ له ، فإذا رآه ؛ خرَّ له - قال مسلمة : أُراه قال : -

ساجداً ، فيقولُ : ارفعْ رأسَك ؛ فإنّما أنا قَيمكَ ، وكلتُ بأمركَ ، فيتبعه ويقفُو أثرَه ، فَتَستخِفُ الحوراءُ العجلةَ ، فتخرجُ من خيامِ الدرّ والياقوتِ حتى تعتَنقَه ، ثم تقولُ : أنتَ حِبّي وأنا حِبُّكَ وأنا الخالدةُ التي لا أموتُ وأنا النّاعمةُ التي لا أبأسُ ، وأنا الراضيةُ التي لا أسخطُ ، وأنا المقيمةُ التي لا أظعنُ ، فيدخلُ بَيتاً من أُسِّه إلى سَقْفِه مائةُ ألْفِ ذراعٍ ، بناؤه على جَندلِ اللؤلؤ ، طرائقُ أحمرُ وأصْفر وأخضرُ ، ليس منها طريقةٌ تُشاكلُ صاحبتَها ، وفي البيتِ سبعونَ سَريراً ، على كلِّ سَرير سبعونَ حشية ، على كلِّ حَشية سبعونَ زَوجة ، على كلِّ زوجةٍ سبعونَ حُلّة ، يرى مخُّ ساقِها من وراءِ الحُللِ ، يقضي جماعَها في مقدارِ ليلةٍ من لياليكم هذه ، الأنهار من تحتهم تطّرد ، أنهارٌ من ماءٍ غيرِ آسنٍ - قال : صافٍ لا كَدَر فيه - ، وأنهارٌ من لبن لم يتغيّر طعمُه ، ولم يخرج من ضُروعِ الماشيةِ ، وأنهارٌ من خمْرٍ لذّةٍ للشاربينَ ، لم يعتصرها الرِّجالُ بأقدامِهم ، وأنهارٌ من عَسَل مصفّى ، لم يخرجْ من بطونِ النّحل ، فيستجلي الثمارَ ، فإنْ شاء ؛ أكلَ قائماً ، وإنْ شاءَ ، قاعداً ، وإنْ شاءَ ؛ متكئاً ، ثمّ تلا : ﴿ ودانيةً عليهم ظِلالُها وذلّلتْ قُطُوفُها تذْليلاً ﴾ ، فيشتهي الطعامَ ؛ فيأتيه طيْرٌ أبيضُ - وربما قال : أخضرُ - ، فَتَرفَع أجنحتَها ؛ فيأكل من جنوبها أيَّ الألوانِ شاءَ ، ثم تطيرُ فتذهبُ ، فيدخلُ الملَكُ فيقول : سلام عليكم ، ﴿ تلك الجنةُ التي أُورثتُموها بما كنتم تعمَلون ﴾ ، ولو أنّ شعْرةً من شعرِ الحوراء وقعتْ لأهلِ الأرضِ ؛ لأضاءت الشمسُ معها سواد في نورٍ) .

باطل ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » من طريق مسلمة بن جعفر البجلي : سمعت أبا معاذ البصري قال : إن علياً كان ذات

يوم عند رسول الله ﷺ ، فقرأ هذه الآية : ﴿ يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً ﴾ ، فقال : ما أظن (الوفد) إلا الراكب يا رسول الله ! فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . فذكره .

ساقه ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ١٣٧ ـ ١٣٨) قائلاً :

« وروى ابن أبي حاتم ههنا حديثاً غريباً جداً مرفوعاً عن علي ، فقال : . . . » .

فساق إسناده إلى (مسلمة) .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ وفيه علتان :

الانقطاع بين أبي معاذ البصري ؛ فإنه لم يدرك علياً ـ واسمه : سليمان ابن أرقم ـ ، وضعفه الشديد في شخصه ، قال البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢) :

« روى عن الحسن والزهري ، تركوه ، كنيته أبو معاذ » . ولذا قال الذهبي في « الكاشف » :

« متروك » . وأما الحافظ فاقتصر في « التقريب » على قوله فيه :

« ضعيف » !

ولذلك تعجب منه أخونا الفاضل (علي رضا) في تعليقه على « صفة الجنة » لأبي نعيم (٢ / ١٢٩) ، وهو محق ، ولكنه غفل عن الانقطاع الذي ذكرته ؛ وأعله أيضاً بـ (مسلمة بن جعفر) ؛ فقال :

« أورده ابن أبي حاتم في « الجرحُ والتعديل » (٤ / ١ / ٢٦٧) ولم يذكر فيه

جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول » !

قلت : لو أنه قال : (مجهول الحال) ؛ لكان أهون ، لأن الإطلاق يشعر بأنه مجهول العين ، وليس كذلك ؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه ستة من الرواة ، أكثرهم من الثقات المعروفين ؛ فمثله لا يقال فيه : « مجهول » ؛ بل الأولى أن يقال فيه : (صدوق) ، ولا سيما وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٨٠) برواية ثقتين منهم ؛ ولذلك أخذت على الذهبي في كتابي « تيسير انتفاع الخلان » قوله فيه : « يجهل » - في « المغني » و« الميزان » - ! وهو معذور ؛ لأنه لم يقف على ما ذكرته ، وغاية ما قال فيه :

« . . . عن حسان بن حميد عن أنس عنه في سب الناكح يده . يجهل هو وشيخه ، وقال الأزدي : ضعيف » .

هذا عذر الذهبي ؛ فما عذر مقلِّده ؟ وقد وقف على رواية أولئك الثقات عنه في « الجرح » ، وعلى استدراك الحافظ العسقلاني في « اللسان » توثيقَ ابن حبان إياه ، ولكنها الغفلة التي لا ينجو منها إنسان إلا من عصم الله ، أو الحداثة المنتشرة في هذا الزمان .

والحديث ساقه المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣) من رواية ابن أبي الدنيا في كتاب « صفة الجنة » عن الحارث - وهو : الأعور - عن علي مرفوعاً هكذا - يعني : مطولاً - ، ورواه ابن أبي الدنيا أيضاً والبيهقي وغيرهما عن عاصم بن ضمرة عن علي موقوفاً عليه بنحوه ، وهو أصح وأشهر ، ولفظ ابن أبي الدنيا قال : . . . » فساقه .

قلت : ومن طريق الحارث أخرجه أبو نعيم أيضاً في « صفة الجنة » (٢ / ١٢٧)

عقب رواية عاصم بن ضمرة ، ولكنه لم يسق لفظه ، ولا رفعه ، وإنما قال :

« وذكر نحو حديث عاصم بن ضمرة » .

والحارث : ضعيف ؛ بل كذبه بعضهم . قال الذهبي في « الكاشف » :

« قال ابن المديني : كذاب . وقال الدارقطني : ضعيف . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقد كذبه الشعبي . وقال أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال : لم يكن يصدق عن علي في الحديث إلا أصحاب عبد الله » .

قلت : فلا يحتج بحديثه سواء رفعه أو أوقفه .

وأما عاصم بن ضمرة : فهو حسن الحديث ، ومع أنه أوقفه فإنما رواه عنه أبو إسحاق - وهو : السبيعي - ، وهو مدلس ، ولم يصرح بالتحديث في كل الروايات عنه ، وقد أخرجها الأخ علي رضا (٢ / ١٢٦) ، ثم قال :

« قال الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » (٤ / ٤٠٠) : هذا حديث صحيح ، وحكمه الرفع ؛ إذ لا مجال للرأي في مثل هذا . وأقره السيوطي . قلت : مدار الطرق على أبي إسحاق - وهو : السبيعي - ، وكان مدلساً ، وقد عنعنه ؛ فأنى له الصحة ! » .

ولقد صدق - وفقه الله - ؛ ولذلك فلم يصب المنذري في تصديره الحديث بقوله : « عن علي . . . » المشعر بحسنه على الأقل !

٦٧٢٥ - (إنّه سيصيبُ أمَّتي في آخرِ الزّمانِ بلاءٌ شديدٌ من سُلْطانهم ، لا ينجُو فيه إلا رجلٌ عَرَفَ دينَ اللهِ بلسانِه وقلبِه ويدِه ؛ فذلكَ الذي سبقت له السّوابق .

ورجلٌ عرفَ دِينَ اللهِ فصدّقَ به ؛ فالأولُ عليه سابقٌ .

ورجلٌ عرفَ الله فسكتَ ، فإنْ رأى من يعملُ بخيرٍ ؛ أحبّه عليه ، وإنْ رأى من يعملُ باطِلاً ؛ أبغضه عليه ؛ فذلكَ الذي ينجُو على إبطائِه) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٨١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٩٥/ ٧٥٨٧) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي : ثنا سالم المرادي عن عمرو بن هرم الأزدي عن جابر بن زيد عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين جابر بن زيد - وهو : أبو الشعثاء البصري - وعمر بن الخطاب رضي الله عنه : فإنهم لم يذكروا له رواية عنه ، وإنما عن ابنه عبد الله ، وعبد الله بن عباس وأمثاله ، وبين وفاتيهما سبعون أو ثمانون سنة .

والأخرى : ضعف (سالم المرادي) - وهو : ابن عبد الواحد ، أو : ابن العلاء ، أبو العلاء - : قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال النسائي : ضعيف . وضعفه ابن معين أيضاً ، ووثقه ابن حبان » . وقال في « الكاشف » :

« ضُعِّف ، وقد وثق » .

كذا ، ولعل الأصل : (ضعيف وقد وثق) ؛ فليحقق .

وأما الحافظ فقال :

« مقبول » ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث ـ كما نص عليه في المقدمة ـ .

و(محمد بن عبيد الطنافسي) ـ فمع كونه من رجال الشيخين ؛ فقد ـ : أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« صدوق مشهور . قال أحمد بن حنبل : يخطئ ويُصر » .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الشعب » محرفاً في بعض جمله ، وفي « الجامع الكبير » للسيوطي مقتصراً على قوله : « فصدق به » ؛ دون ما بعده معزواً لأبي نصر السجزي في « الإبانة » وأبي نعيم ؛ فليصحح إذن من هنا . ووقع في « المشكاة » (٥١٥١) كاملاً برواية البيهقي ، ولم يتيسر لي يوم أن علقت عليه تخريجه وبيان مرتبته .

٦٧٢٦ ـ (كانَ إذا صلّى الفجْرَ ؛ لم يقمْ من مجْلِسه حتّى يمكنه الصلاة) .

منكر . أخرجه السراج في « مسنده » (ق ١٠٧ / ١) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠) من طريقين عن الفضل بن الموفق قال : حدثنا مالك بن مِغوَل عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن مالك بن مغول إلا الفضل بن موفق » .

قلت : قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه أبو حاتم ، وقال : روى موضوعات » .

قلت : وعبارته في كتاب ابنه (٣ / ٢ / ٦٨) :

« ضعيف الحديث ، كان شيخاً صالحاً ، قرابة لابن عيينة ، وكان يروي أحاديث موضوعة » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٩ / ٦) ؛ فكأنه لم يقف على ما أشار إليه أبو حاتم من الأحاديث التي كشفت عن ضعفه ، وهذا الحديث منها في نقدي ؛ لأنه يخالف ، ويزيد على حديث مسلم وغيره عن جابر بن سمرة قال :

« كان ﷺ لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح أو الغداة حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس ؛ قام » .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١١٧١) .

ولم يتنبه لما ذكرته من المخالفة المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (١ / ١٦٥ / ٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات ، إلا الفضل بن الموفق ؛ ففيه كلام » ! ومثله قال الهيثمي (١٠ / ١٠٥) ، إلا أنه قال في (الفضل) :

« وثقه ابن حبان ، وضعف حديثه أبو حاتم الرازي » ! وهذا من تساهلهما تبعاً لتساهل ابن حبان المعروف تساهله ، مع مخالفته لأبي حاتم في جرحه الشديد إياه ! ولذلك لم يعبأ الذهبي بتوثيق ابن حبان ؛ فقال في « المغني » :

« ضعفه أبو حاتم وقال : روى موضوعات » .

قلت : فمن جهل المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٣٧٠) قولهم : « حسن . قال الهيثمي . . . » .

(تنبيه) : للحديث تتمة بلفظ :

« وقال : من صلى الصبح ثم جلس في مجلسه حتى تمكنه الصلاة ؛ كان بمنزلة عمرة وحجة متقبلتين » .

ولم أستجز أن أذكرها مع الحديث حتى لا يتبادر لذهن أحد من القراء أن حكمها حكمه ؛ وذلك لأن لها من الشواهد ما يقويها ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٣٤٠٣) .

ثم إنني قد استغربت جداً إغفال الحافظين المزي والعسقلاني في « تهذيبيهما » توثيق ابن حبان للفضل بن الموفق هذا ، وأغرب منه متابعة الدكتور بشار إياهما في ذلك ، وهو المتفرد اليوم بطول باعه بالاستكثار من ذكر المصادر تحت كل ترجمة ، من المطبوعات والمخطوطات ، مما يساعد الباحثين على التحقيق والتدقيق في التخريج والتعديل والتجريح .

٦٧٢٧ - (كانَ رسولُ الله ﷺ إذا استَوى النَّهارُ ؛ خرجَ إلى بعض حِيطانِ المدينة ، وقد يُسِّر له فيها طَهورٌ ، فإن كانتْ له حاجةٌ ؛ قضَاها ، وإلا ؛ تطهَّر ، فإذا زالتِ الشمسُ عن كَبِدِ السَّماء قدْرَ شِراكٍ ؛ قامَ فصلَّى أربعَ ركعاتٍ ، ولم يتشهَّد بينهنَّ ، وسلَّم في آخرِ الأربع ، ثمَّ يقومُ فيأتي المسجدَ . فقالَ ابنُ عباس : يا رسولَ الله ! ما هذه الصلاةَ التي تصلِّيها ولا نصلِّيها ؟ قال : ابنَ عباس ! من صلاهنّ من أمّتي ؛ فقد أحيى ليلتَه ، ساعةَ يُفْتحُ فيها أبوابُ السّماء ، ويُستجابُ فيها الدّعاءُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٦١ / ١١٣٦٤)

من طريق نافع أبي هرمز عن عطاء عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، قال الهيثمي (٢ / ٢٢٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه نافع أبو هرمز ، وهو متروك » .

قلت : وقد صح منه صلاة الأربع بعد الزوال من حديث عبد الله بن السائب وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٠٤) ، وجملة :

« لم يتشهد بينهن » لها شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري ؛ لكن سنده ضعيف ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١١٦١) .

٦٧٢٨ - (من صلّى الضُّحى ، وصامَ ثلاثةَ أيامٍ من الشّهْرِ ، ولم يترك الوتْرَ في سَفَرٍ ، ولا حَضَرٍ ؛ كُتبَ له أجْرُ شهيدٍ) .

منكر . ذكره المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٠٦ / ٤) من حديث ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه نكارة » .

وبين علته الهيثمي ؛ فقال (٢ / ٢٤١) :

« وفيه أيوب بن نهيك ، ضعفه أبو حاتم وغيره ، ووثقه ابن حبان ، وقال : يخطئ » . كذا قال ! وقال الحافظ في « المغني » :

« تركوه » .

قلت : ولم أره في « المعجم الكبير » المطبوع من مسند ابن عمر ؛ فإنه ينقص

منه قسم لا بأس به من أحاديثه ـ كما يدل عليه عزو الحفاظ إليه كهذا الحديث ـ ، وقد رواه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٣٢) من طريق **يحيى بن عبد الله البابلتي** قال : ثنا **أيوب بن نهيك** قال : سمعت الشعبي يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« غريب من حديث الشعبي ، تفرد به أيوب » .

قلت : والبابلتي ضعيف ، ولكنه أحسن حالاً من أيوب ، وقد أشار إلى هذا الحافظ بقوله في حديث آخر له عن أيوب :

« ومن مناكيره . . . ويحيى ضعيف ، لكنه لا يحتمل هذا » .

وهو الحديث المتقدم برقم (٥٠٨٧) ، ولهما عقبه حديث آخر .

٦٧٢٩ ـ (من قالَ حين يستيقظُ وقد ردَّ اللهُ عليه روحَه : لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، له المُلْكُ وله الحَمْدُ بيده الخير ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ؛ غُفرتْ له ذنوبُه وإن كانتْ مثْلَ زَبَدِ البَحْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٢٦ / ١ ـ بغية الباحث) : حدثنا **خالد بن القاسم** : ثنا ليث بن سعد عن **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة** عن موسى بن وردان عن نابل ـ صاحب العباء ـ عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق بن أبي فروة : متروك .

وخالد بن القاسم : متهم بالوضع ـ كما في « المغني » ـ .

٦٧٣٠ - (إنّ الله يباهي الملائكةَ بالعبْدِ إذا نامَ وهو ساجدٌ ؛ يقولُ : انظروا إلى عبْدِي هذا ، نفْسُه عندي ، وجسدُه في طاعتي) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « التهجد » (٣ / ٦٣) من طريق زائدة : ثنا شيخ من أهل البصرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير الشيخ البصري ، فإنه لم يسمَّ ؛ فهو مجهول .

٦٧٣١ - (كانَ النبيُّ ﷺ يقولُ في جَوفِ اللّيل : [اللهمّ !] نامت العيونُ ، وغارت النجومُ ، وأنتَ الحيُّ القيّومُ ، لا يوارى منك ليلٌ ساج ، ولا سماءٌ ذاتُ أبراج ، ولا أرضٌ ذاتُ مهادٍ ، ولا بحْرٌ لُجيٌّ ، ولا ظُلماتٌ بعضُها فوقَ بعْضٍ ، تعْلمُ خائنةَ الأعينِ وما تخْفي الصدورُ ، اللهمّ ! إني أشْهَدُ لك بما شهدْتَ به على نفْسِك ، وشهدَتْ به ملائكتُك وأنبياؤك وأُولو العِلم ، ومن لمْ يشْهد بما شهدت به ؛ فاكتبْ شهادتي مكانَ شهادته ، أنتَ السّلامُ ومنكَ السّلامُ ، تباركتَ ذا الجَلالِ والإِكرام ، اللهمّ ! إني أسأُلك فكاكَ رقَبتي من النّار) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « التهجد » (٣ / ٦٧) ، ومن طريقه الديلمي في « مسنده » (١ / ٢ / ١٠٢ / ٢ - الغرائب الملتقطة) عن **محمد بن حميد** : ثنا جرير عن محمد بن خالد الضبي عن أنس قال : . . . فذكره . والزيادة من « المسند » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير محمد بن حميد - وهو :

الرازي ـ : حافظ ضعيف .

وروى طرفه الأول إلى قوله : « القيوم » مالك في « الموطأ » (١ / ٢٢٠) : أنه بلغه أن أبا الدرداء كان . . . فذكره . هكذا بلاغاً ؛ بغير إسناد . ولقد حاولت أن أرى ما قاله الحافظ ابن عبد البر في تخريجه من كتابه العظيم « التمهيد » ، ولكني لم أعثر عليه بعد مراجعته في مظانه ، والاستعانة عليه بما وضعه له محققوه من الفهارس ، وهي غير دقيقة ، ولا جامعة !

٦٧٣٢ ـ (من قالَ حينَ يصبحُ ثلاثَ مرّات :

اللهمّ ! لك الحمدُ لا إله إلا أنتَ ، أنتَ ربِّي وأنا عبدُك ، آمنتُ بك مخْلِصاً لك دِيني . أصبحتُ على عهْدك ووعْدك ما استطعتُ ، أتوبُ إليك من شرِّ ـ وفي لفظ : سيئ ـ عَمَلي ، وأستغفركَ لذنوبي التي لا يغفرُها إلا أنتَ .

فإنْ ماتَ في ذلكَ اليوم ؛ دخلَ الجنةَ . وإنْ قالَ حين يمسي ثلاثَ مرّات :

اللهمّ ! لك الحمدُ لا إله إلا أنتَ ، أنتَ ربِّي وأنا عبدُك ، أمسيتُ على عهْدك ووعدِك ما استطعتُ ، أتوبُ إليك من شرِّ ـ وفي لفظ : سيئ ـ عَمَلي ، وأَستغفركَ لذنوبي التي لا يغفرُها إلا أنت .

فماتَ في تلكَ الليلة ؛ دخَلَ الجنةَ .

ثمّ كان رسولُ الله ﷺ يحلفُ ما لا يحلف على غيرِه ويقولُ :

والله ! ما قالها عبد في يوم حين يصبحُ ثلاثاً ، فيموتُ في ذلك اليوم ؛ إلا دخَلَ الجنةَ ، وإنْ قالَها حين يمسي فتوفِّي في تلكَ الليلة ؛ دخلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٨٧ / ٣١٢٠) و« الكبير » (٨ / ٢٣١ / ٧٨٠٢) و « الدعاء » (٢ / ٩٣٥ - ٩٣٦ / ٣١٠) : حدثنا بكر قال : حدثنا عمرو بن هاشم قال : حدثنا محمد بن شعيب بن شابور قال : حدثني يحيى بن الحارث الذماري عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن يحيى بن الحارث إلا محمد بن شعيب ، تفرد به عمرو بن هاشم » .

قلت : وهو صدوق يخطئ ، وقد توبع على بعضه كما يأتي ، وإنما العلة من علي ابن يزيد الألهاني ، وهو ضعيف ، وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وتركه الدارقطني » .

ثم أخرجه الطبراني (رقم ٧٨٧٩) من طريق عثمان بن أبي العاتكة عن علي ابن يزيد به مختصراً .

وعثمان هذا : قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألْهاني » .

والحديث أشار [إليه] المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣١ / ٢٢ / ٢) ولم يعزه إلا لـ « الكبير » و« الأوسط » ، وكذلك فعل الهيثمي ، إلا أنه بين السبب ؛ فقال (١٠ / ١١٤) :

« وفيه علي بن يزيد الألْهاني ، وهو ضعيف » .

قلت : وروايته لهذا الحديث هكذا مطولاً مما يؤكد ضعفه ؛ فإن الحديث محفوظ من رواية جماعة من الصحابة مختصراً ؛ منهم : شداد بن أوس ـ عند البخاري في أول « كتاب الدعوات » ـ ، وبريدة بن الحصيب ـ عند أبي داود وغيره ـ . انظر « صحيح الترغيب » (١ / ٦ / ١٤) .

ثم قال المنذري عقب الحديث :

« ورواه ابن أبي عاصم من حديث معاذ بن جبل أنه سمع النبي ﷺ يحلف ثلاث مرات لا يستثني : أنه ما من عبد يقول هؤلاء الكلمات بعد صلاة الصبح فيموت من يومه ؛ إلا دخل الجنة ، وإن قالها حين يمسي فمات من ليلته ؛ دخل الجنة . . . فذكره باختصار ، إلا أنه قال : « أتوب إليك من سيئ عملي » ، وهو أقرب من قوله : « من شر عملي » ، ولعله تصحيف . والله سبحانه أعلم » .

قلت : ورواية : « سيئ عملي » هي رواية الطبراني في « الكبير » وفي « الدعاء » في حديث الترجمة ، بخلاف روايته في « الأوسط » ؛ فهي باللفظ الآخر . ومع أنه لا يصح إسناده على اللفظين ؛ فإن هذا الأخير هو الأولى بالترجيح عندي ؛ لموافقته لحديث شداد المشار إليه آنفاً ، فإنه بلفظ :

« أعوذ بك من شر ما صنعت » . فتأمل .

(تنبيه) : لم أقف على إسناد ابن أبي عاصم لننظر فيه ونعطيه الحكم اللائق به ، وما أظنه إلا أنه مما لا يصح ، وأما قول المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٥١٣ / ٩٧١) في تعليقهم عليه :

« رواه الطبراني في كتاب « الدعاء » (٣١٠) » .

فهو من تخاليطهم ؛ لأن الرقم المذكور إنما هو رقم حديث الترجمة - كما تقدم - ، فهل هو وهم من أوهامهم الكثيرة ، أم هو التظاهر بالبحث والتدقيق ؟! وهم من أبعد المعلقين عنه . والله المستعان .

٦٧٣٣ - (قلْ كلّ يومٍ حين تصبحُ :

لبيكَ اللهمّ ! لبيكَ وسعديكَ ، والخيرُ في يديْك ، ومنكَ وإليكَ .

اللهمّ ! ما قلتُ من قَولٍ ، أو نذرتُ من نَذْرٍ ، أو حلفْتُ من حَلْفٍ ؛ فمشيئتُك بين يدَيه ، ما شئتَ ؛ كانَ ، وما لم تشأْ ؛ لم يكنْ ، ولا حولَ ولا قوّة إلا بكَ ، إنّك على كلِّ شيءٍ قديرٌ .

اللهمّ ! ما صليتُ من صَلاةٍ ؛ فعلَى من صليتَ ، وما لَعنتُ من لعْنة ؛ فعلى من لعنتَ ، إنكَ أنت وليّي في الدّنيا والآخرة ، توفّني مسلماً ، وألْحقني بالصّالحين . . .) الحديث بطوله .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ١٩١) : ثنا أبو المغيرة : ثنا أبو بكر : ثنا ضمرة ابن حبيب بن صهيب عن أبي الدرداء عن زيد بن ثابت :

أن رسول الله ﷺ علمه دعاء ، وأمره أن يتعاهد به أهله كل يوم ، قال : . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » (٥ / ١٢٨ / ٤٨٠٣) و « الدعاء » (٢ / ٩٤٢ / ٣٢١) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٧ / ٤٥) ، وكذا الحاكم

(١ / ٥١٦ ـ ٥١٧) ، ومن طريقه البيهقي في « الدعوات الكبير » (١ / ٢٨ ـ ٢٩ / ٤٢) ؛ كلهم من طريق أبي المغيرة ، غير الحاكم فمن طريق عيسى بن يونس عن أبي بكر بن أبي مريم به ؛ إلا أن عيسى لم يذكر (أبا الدرداء) في إسناده ، وكذلك أبو المغيرة في « دعاء الطبراني » ! وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أبو بكر ضعيف ؛ فأين الصحة ؟ ! » .

قلت : وقد توبع ، لكنه مضطرب ـ كما تقدم ـ ، فإن سلم منه ؛ ففيه انقطاع ـ كما سأبينه ـ ؛ فقال الطبراني في « الكبير » (٥ / ١٧٤ ـ ١٧٥ / ٤٩٣٢) و« الدعاء » (٢ / ٩٤١ / ٣٢٠) : حدثنا بكر بن سهل : ثنا عبد الله بن صالح : حدثني معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب عن زيد بن ثابت به مطولاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منقطع ، أما الضعف فلِمَا هو معروف من الكلام في (عبد الله بن صالح) ، وهو : كاتب الليث .

وبكر بن سهل ـ وهو : الدمياطي ـ : قال الذهبي في « الميزان » :

« حمل الناس عنه ، وهو مقارب الحال . قال النسائي : ضعيف » . وقال في « المغني » :

« متوسط ، ضعفه النسائي » .

واتهمه في « الميزان » بوضع قصة ، وساق له حديثاً منكراً ، لكن الحافظ ذكر له في « اللسان » متابعاً ، وقال :

« وقال مسلمة بن قاسم : تكلم الناس فيه ، ووضعوه من أجل الحديث الذي

حدث به (. . .) عن مسلمة بن مخلد رفعه : أعروا النساء يلزمن الحجال » .

قلت : من أحاديثه المنكرة التي تفرد بها - كما تقدم بيانه في المجلد السادس برقم (٢٨٢٧) - .

ولما ترجمه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٢١ / ١٣٥) ؛ ذكر تضعيف النسائي له ، ولم يزد .

وجملة القول فيه : أنه ضعيف لا يحتج به ؛ لعدم وجود مخالف للنسائي ، مع العلم أن الجرح مقدم على التعديل لو وجد ؛ ولذلك فإني أقول :

لقد تساهل الحافظ المنذري بتصديره الحديث بقوله في « الترغيب » (١ / ٢٣٢ / ٢٩) :

« وعن زيد بن ثابت . . . » .

وبسكوته عن إعلاله بقوله في تخريجه :

« رواه أحمد والطبراني والحاكم وقال : صحيح الإسناد . وروى ابن أبي عاصم منه إلى قوله : (بعد القضاء)[1] » .

كما تسامح الهيثمي بقوله (١٠ / ١٧٣) :

« رواه أحمد والطبراني ، وأحد إسنادي الطبراني رجاله وثقوا ، وفي بقية الأسانيد أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف » .

---

(١) يعني : في الجملة التي تلي آخر ما ذكرت من الحديث ، وهي : « اللهم ! إني أسألك الرضا بعد القضاء » . وكتاب ابن أبي عاصم ؛ لم أقف عليه ، وأظنه « الدعاء » له .

ووجه التسامح إطلاقه قوله في رجاله : « وثقوا » . . فإنه يوهم أن (بكر بن سهل) له موثق من الحفاظ المتقدمين ، كابن حبان ، فإنه كثير الاستعمال لقوله هذا فيمن وثقهم ابن حبان ، وهذا لم يوثقه أحد منهم لا هو ولا غيره ، ولربما عنى هنا قول الذهبي المتقدم : « متوسط » ، وقد عرفت ما فيه .

ثم إنه قد خفي عليه وعلى كل من وقفت على تخريجه لهذا الحديث الانقطاع الذي وعدت ببيانه ؛ فأقول :

لقد توفي زيد بن ثابت سنة (٤٨) ، وتوفي ضمرة بن حبيب سنة (١٣٠) ؛ - كما جاء في « التهذيب » وغيره - ؛ فبين وفاتيهما (٨٢) سنة ، وهذا يعني أنه ولد بعد وفاة (زيد) رضي الله عنه ، أو على الأقل كان صغيراً ، ومثله يقال - وأولى - في روايته الأولى عن أبي الدرداء ؛ لأن هذا توفي في نحو سنة (٣٥) ، في خلافة عثمان رضي الله عنه .

ومن هذا التحرير والتحقيق يتبين أنه لا وجه لتحسين الحديث مطلقاً - كما فعل المعلق على « الدعاء » (٢ / ٩٤١ ، ٩٤٢) ، والمعلق على « مختصر استدراك الحافظ الذهبي » (١ / ٤٢٨) ، فضلاً عن المعلقين الثلاثة على « الترغيب والترهيب » (١ / ٥١٦) الذين لا يحسنون حتى النقل ! - .

ولا بد لي بهذه المناسبة من أن أعترف بأنني كنت قد حسنت الحديث في « صحيح الترغيب » ، تبعاً للمنذري ، ثم الهيثمي الذي كنت نقلت كلامه على نسختي من « الترغيب » ؛ لعدم وقوفي يومئذٍ على الإسناد الثاني للطبراني الذي أشار إليه الهيثمي ، فكان لا بد لي في هذه الحالة من الاعتماد عليهما ، إعمالاً مني للقاعدة التي كنت وضعتها في الحكم على الأحاديث (ص رقم ٣٥) ،

وخلاصتها : الاعتماد على المنذري في التصحيح والتضعيف ، حينما لا تطول يدي المصدر الذي عزا الحديث إليه . ومن هنا يظهر الفرق بيني وبين من حسَّن الحديث وقد وقف على إسناديه !! والحمد لله على توفيقه وأسأله المزيد من فضله .

٦٧٣٤ - (من صلَّى بسُورةِ ﴿ الدُّخَان ﴾ ليلةً ؛ باتَ يستغفرُ له سبعونَ ألْفَ مَلَكٍ حتّى يصبحَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٦٥) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٧٨٨ / ١٩٢٥) من طريق **عمر بن عبد الله بن أبي خثعم** : ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته (ابن أبي خثعم) هذا : قال البخاري :

« ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث » ، وضعفه جداً . وقال ابن حبان (٢ / ٨٣) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن ثقات أئمة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

ومن طريقه أخرجه الترمذي في « سننه » (٢٨٩٠) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ٦٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٨٤ / ٢٤٧٥) - مختصراً - ، وكذا ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٤٨) وذكر كلام ابن حبان المتقدم . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وعمر بن أبي خثعم يضعف ، قال محمد (هو : الإمام البخاري) : وهو منكر الحديث » . وكذا قال البيهقي .

وروي من حديث أبيّ بن كعب ، وفيه متهم بالوضع ، وغيره ، وقد تقدم برقم (٤٦٣٢) .

(تنبيه) : عزا حديث ابن أبي خثعم السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (١ / ٢٣٥) لابن نصر في كتاب « الصلاة » ، وهو وهم ؛ فإنه لم يخرجه فيه - وقد طبع والحمد لله - ، وإنما في « قيام الليل » - كما تقدم - .

وأشار المنذري إلى ضعفه في « الترغيب » (١ / ٢٦١ / ٣) ، وذكره من رواية الترمذي بلفظيه ، ومن رواية الأصبهاني بلفظه ، وقال المعلقون الثلاثة عليه في تخريج هذا (١ / ٥٧٧ - ٥٧٨) :

« . . . والأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٩١٨) ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٦٨) : رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه فضال بن جبير ، وهو ضعيف جداً » .

فأقول : هذا من تخليطاتهم الكثيرة التي لا تحصى ؛ فإن التخريج المذكور وبالأرقام المذكورة ، إنما هو لحديث آخر عندهما عن فضال بن جبير عن أبي أمامة مرفوعاً نحوه بلفظ :

« . . . بنى الله له بها بيتاً في الجنة » !

وهو مما تقدم تخريجه برقم (٥١١٢) .

٦٧٣٥ - (أربعٌ فرضَهنَّ اللهُ في الإسلام ، فمن جاءَ بثلاثٍ ؛ لم يغْنينَ عنه شَيئاً ، حتّى يأتيَ بهنَّ جميعاً : الصلاةُ ، والزكاةُ ، وصيامُ رمضان ، وحجُّ البيتِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « المسند » (٤ / ٢٠٠ - ٢٠١) : ثنا قتيبة بن

سعيد قال : ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عن المغيرة بن أبي بردة عن زياد بن نعيم الحضرمي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكنه مرسل ؛ زياد بن نعيم الحضرمي : تابعي ، وقد روي عنه مسنداً ؛ فقد قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٦٩) وقد ذكره من حديث عمارة بن حزم رضي الله عنه :

« رواه أحمد ، وفي إسناده ابن لهيعة ، ورواه أيضاً عن نعيم بن زياد الحضرمي مرسلاً » .

وكذلك ذكره الهيثمي في « المجمع » وقال (١ / ٤٧) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده ابن لهيعة » .

ولم أره في « مسند أحمد » المطبوع إلا مرسلاً ـ كما ذكرت ـ ؛ بل ليس لعمارة ابن حزم فيه أي حديث آخر ، ولا أورده الحافظ ابن كثير في « جامع المسانيد » (٤ / ٣٨٩) إلا عن زياد بن نعيم الحضرمي مرسلاً ، وتبعه السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ٢٩٨) ، ومن قبله الحافظ ابن حجر في « أطراف المسند » ، وقال (٢ / ٣٦٥ / ٢٣٩٨) :

« هكذا وقع في بعض النسخ ، وعليه مشى ابن عساكر ، ووقع في بعضها : عن عمارة بن حزم » .

ثم لم يذكره في (مسند عمارة بن حزم) (٥ / ١٣ ـ ١٤) .

وكذلك فعل ابن كثير (٩ / ٣١٥ ـ ٣١٦) ، وإنما ذكرا له حديثين آخرين

أحدهما قوله ﷺ : « لا تؤذ صاحب القبر » ، وتقدم تخريجه ـ وبيان أنه ليس في « المسند » المطبوع ـ في المجلد السادس من « الصحيحة » رقم (٢٩٦٠) . غير أن ابن كثير ساق عقبهما حديث الترجمة من رواية أبي نعيم : حدثنا سليمان بن أحمد : حدثنا أبو يزيد القراطيسي : حدثنا أسد بن موسى : حدثنا ابن لهيعة به نحوه .

وأبو نعيم هو : الأصبهاني ، أخرجه في كتابه « معرفة الصحابة » (٢ / ١٠٢ / ٢) ، وسليمان بن أحمد هو : الطبراني ، وقد تقدم في كلام الهيثمي أنه رواه في « المعجم الكبير » ، وليس في المطبوع منه مسند عمارة بن حزم هذا ، ومن المعلوم أن في المطبوع خرماً كبيراً .

ثم إن (أبو يزيد القراطيسي) ـ شيخ الطبراني ، اسمه : (يوسف بن يزيد) وهو :ـ ثقة . وشيخه (أسد بن موسى) ـ هو المعروف بـ (أسد السنة) ، وهو : ـ صدوق ؛ فعلة الحديث المسند ابن لهيعة ؛ لسوء حفظه ، وغرابة متنه . والله أعلم .

ثم رأيت السيوطي قد أورد الحديث في « الجامع الكبير » (١ / ٩١ ـ المصورة) من رواية أحمد والطبراني في « الكبير » عن (عمارة بن حزم) وحُسِّن ، وأحمد والبغوي عن زياد بن نعيم الحضرمي !

(تنبيه) : انقلب اسم الحضرمي هذا على المنذري ؛ فوقع في كتابه : (نعيم ابن زياد الحضرمي) ـ كما تقدم ـ ؛ فلعله من بعض النساخ ، ولم يتنبه له المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٥٩٦) ، رغم أنهم عزوه ـ كعادتهم في النقل الأعمى ـ إلى أحمد والهيثمي بالرقم ، وهو فيهما على الصواب .

٦٧٣٦ - (لا يكونُ الدِّينارُ على الدِّينارِ ، ولا الدِّرهمُ على الدِّرهم ، ولكن يوسّع جلدُه ﴿ فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . . . ﴾ الآية) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » - كما في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ٤١ / ٢) - قال : حدثنا محمود بن خداش : ثنا **سيف بن محمد** عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحافظ :

« هذا ضعيف جداً ؛ لضعف سيف » .

قلت : هو سيئ الحال جداً ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« كذاب ، والعجب من الترمذي . . . يحسن له » . وقال في « المغني » :

« قال أحمد : كذاب يضع الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٤٦) :

« كان شيخاً صالحاً متعبداً ، إلا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير ، كان ممن يُدخل عليه فيجيب ، إذا سمع المرء حديثه ؛ يشهد عليه بالوضع » .

والحديث أورده ابن كثير في تفسير الآية المذكورة من رواية ابن مسعود موقوفاً عليه ، وقال (٢ / ٣٥٢) :

« وقد رواه ابن مردويه عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولا يصح رفعه » .

قلت : وأثر ابن مسعود المشار إليه أخرجه ابن جرير في « التفسير » (١٠ / ٨٧) ، وابن أبي حاتم أيضاً (٤ / ٤٣ / ١) ، والطبراني (٩ / ١٦٤ / ٨٧٥٤) من طريق

الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عنه .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، وعبد الله بن مرة ـ هذا ، هو : الهمْداني الخارفي ، وهو ـ : ثقة من رجال الشيخين ، وقع في « تفسير ابن كثير » : (عبد الله بن عمرو بن مرة) ـ وهو : المرادي الجملي ـ ، وهو أدنى من الأول طبقة وثقة ، ومن الظاهر أن قوله : « عمرو بن » زيادة مقحمة من النساخ .

وعزاه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٦٥) بلفظ :

« لا يكون رجل يكنز فيمس درهم درهماً ، ولا دينار ديناراً ، يوسع جلده حتى يوضع كل دينار ودرهم على حدته » . وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات » . وكذا في مكان آخر ؛ إلا أنه قال (٧ / ٣٠) :

« لا يكوى . . . » . وقال :

« . . . ورجاله رجال الصحيح » . وقال المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٧١ / ٢٠) :

« رواه الطبراني موقوفاً بإسناد صحيح » .

وأما المعلقون الثلاثة عليه فتوسطوا ـ كغالب عادتهم أمام مثل هذا النص الذي يحتمل الصواب والخطأ ، ولا علم عندهم يساعدهم على الترجيح ـ ؛ فقالوا (١ / ٦٠٠) :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » !

ثم رأيتـه في « المعـجم الكبـيـر » (٩ / ١٦٤ / ٨٧٥٤) من طريق زائدة عن الأعمش به ، لكن بلفظ الهيثمي الآخر ؛ فصدق قوله :

« ورجاله ثقات » و« رجاله رجال الصحيح » ، وقول المنذري : « بإسناد صحيح » ، وكذب المعلقون في قولهم : « حسن » !

٦٧٣٧ - (كـانَ رسـولُ الله ﷺ في الصّـحـراء ، فإذا مناد يناديه : يا رسولَ الله ! فالتفتَ فلم يَرَ أحداً ، ثم التفت ، فإذا ظَبْية موثقةٌ ، فقالت : ادْنُ منِّي يا رسولَ الله ! فدنا منها ، فقال :

حـاجتُكِ ؟ قـالت : إن لي خِشـفين في ذلك الجبل ، فَحُلَّني حتى أذهبَ فأُرضِعَهما ، ثم أَرجع إليكَ . قال :

وتفعلينَ ؟ قالت : عذَّبني الله بعذابِ العشار إنْ لم أفعلْ . فأطلَقها ، فذهبتْ فأرضعتْ خِشْفَيْها ، ثم رجعتْ فأوثَقها ، وانتبه الأعرابيُّ ، فقال : لك حاجةٌ يا رسولَ الله ؟! قال :

نعم ؛ تطلقْ هذه . فأطلقَها ، فخرجتْ تعدُو وهي تقولُ : أشهدُ أنْ لا إله إلا الله ، وأنّك رسولُ الله) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٣٣١ - ٣٣٢ / ٧٦٣) ، وأبو نعيم - كما في« البداية » (٦ / ١٤٧ - ١٤٨) - من طريق حَبان بن أغلب بن تميم المسعودي عن أبيه عن هشام بن حسان عن الحسن عن ضَبة بن محصن عن أم سلمة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أغلب بن تميم : قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » .

وابنه حَبان : وهاه أبو حفص الفلاس ، وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » ـ كما في « الميزان » ـ ، وذكر له في « اللسان » هذا الحديث ، مشيراً إلى نكارته .

وأخرجه أبو نعيم في « دلائل النبوة » (ص ٣٢٠) ، والبيهقي في « الدلائل » أيضاً (٦ / ٣٤ ـ ٣٥) من طريق يعلى بن إبراهيم الغزال : حدثنا الهيثم بن حماد عن أبي كثير عن زيد بن أرقم قال :

كنت مع النبي ﷺ في بعض سكك المدينة ، فمررنا بخباء أعرابي ، فإذا ظبية مشدودة إلى الخباء ، فقالت : يا رسول الله ! إن هذا الأعرابي اصطادني ، ولي خشفان في البرية . . . الحديث بتمامه نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في ترجمة الهيثم بن حماد هذا من « الميزان » :

« لا يعرف ؛ لا هو ، ولا شيخه ، روى عنه يعلى الغزال ، والظاهر أنه الهيثم بن جماز الذي تقدم » .

قلت : وابن جماز هذا : متروك .

وقال الذهبي في ترجمة (يعلى) المذكور :

« لا أعرفه ، له خبر باطل ، عن شيخ واهٍ . . . » . ثم ساق هذا الحديث .

وقد رويت القصة من طرق أخرى ، لا يصح منها شيء ، وفي بعضها ما ليس

في الأخرى ، ومنها الآتي :

٦٧٣٨ - (لو علمت البهائمُ من الموتِ ما تعلمونَ ؛ ما أكلتُم منها سَميناً أبداً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٦ / ٣٤) من طريق أبي العلاء خالد بن طهمان عن عطية عن أبي سعيد قال :

مر رسول الله ﷺ بظبية مربوطة إلى خباء ، فقالت : يا رسول الله ! حلَّني حتى أذهب فأرضع خشفي ، ثم أرجع فتربطني . فقال رسول الله ﷺ :

« صيدُ قوم وربيطة قوم » . قال : فأخذ عليها ، فحلفت له ، فَحَلَّها ، فما مكثت إلا قليلاً حتى جاءت وقد نفضت ما في ضرعها ، فربطها رسول الله ﷺ ، ثم أتى خباءَ أصحابها ، فاستوهبها منهم ، فوهبوها له ، فحلها ، ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : ضعف عطية العوفي وتدليسه الذي تفرد به في روايته عن أبي سعيد دون سائر المدلسين ، وهو معروف . انظر بيان ذلك في مقدمة المجلد الأول من « الضعيفة » في الرد على الشيخ الأنصاري ، طبعة المعارف .

والأخرى : اختلاط خالد بن طهمان ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق اختلط » . ولذلك أشار البيهقي إلى تضعيفه بقوله عقبه :

« وروي من وجه آخر ضعيف » .

يشير إلى حديث زيد بن أرقم المخرج تحت الحديث السابق .

٦٧٣٩ - (١ - ما نقَصتْ صدَقةٌ من مالٍ قطُّ .

٢ - وما مَدَّ عبدٌ يدَه بصدقةٍ إلا أُلقيتْ بيدِ الله قبْلَ أن تقعَ في يدِ السائلِ .

٣ - ولا فتحَ عبدٌ بابَ مسألةٍ له عنها غِنى إلاّ فتحَ اللهُ عليه بابَ فقْرٍ) .

منكر بذكر الفقرة (٢) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٤٠٥ / ١٢١٥٠) : حدثنا محمد بن أبان الأصبهاني : ثنا الحسين بن محمد بن شيبة الواسطي : ثنا يزيد بن هارون : أنا **شريك** عن **يزيد بن أبي زياد** عن مقسم عن ابن عباس رفعه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف (شريك) - وهو : ابن عبد الله القاضي - ، وشيخه (يزيد بن أبي زياد) ، وتغافل عنهما الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٣ / ١١٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه من لم أعرفه » !

وليس فيه من لا يعرف ! إلا أن يعني (الحسين بن محمد بن شيبة الواسطي) ؛ فإنه غير مترجم في كتب الجرح والتعديل المعروفة ؛ كما جاء هنا : (ابن شيبة) ، وهو من شيوخ (بحشل) في كتابه « تاريخ واسط » وكناه بـ (أبي عبد الله) (ص ٢٣٢ - ٢٣٣) ، وساق له حديثاً معروفاً صحيحاً في مؤاخاة النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، وقوله له : « إن عليك لربك حقاً . . . » الحديث .

لكن يبدو أنه خفي عليه أن (شيبة) سلك فيه بعضُ النساخ [غير] الجادة ، وأنه محرف (شنَبَة) ؛ فإنه هكذا جاء في « تهذيب المزي » فقال :

« الحسين بن محمد بن شَنَبة الواسطي أبو عبد الله البزار . . . » .

وذكر أنه روى عن جمع ؛ منهم (يزيد بن هارون) شيخه هنا ، وعنه جماعة ، منهم ابن ماجه وبحشل الواسطي ، وقال :

« قال أبو حاتم : صدوق » .

قلت : وهو في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٦٥) - كما في « التهذيب » - ، وعلق عليه محققه العلامة اليماني بقوله :

« ضبطه أصحاب المشتبه وغيرهم ؛ (يعني : بفتح المعجمة والنون) ، ووقع في الأصلين : (شيبة) » . وقد قال فيه ابن أبي حاتم :

« كتبت عنه مع أبي ، وهو صدوق » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٨٨) وقال :

« حدثنا عنه شيوخنا » .

إذا عرفت هذا ؛ فالذي يتحرر عندي أن الهيثمي وقع له هذا الاسم محرفاً في نسخته من « كبير » الطبراني - كما هو في مطبوعته - ؛ فلم يعرفه ، أو أنه غفل عنه ، ولم ينشط للبحث عنه ، وهو الذي يترجح عندي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما شيخ الطبراني (محمد بن أبان الأصبهاني) فهو من شيوخه المعروفين الثقات ، توفي سنة (٢٩٢) .

ومن فوقه من رجال الإسناد المترجمين في « التهذيب » بالثقة والضبط حاشا الاثنين المذكورين ، فإنهما مذكوران فيه بالضعف ؛ فهما العلة - كما تقدم - . والله ولي التوفيق .

هذا ؛ وإنما خرجت الحديث في هذه « السلسلة » ، من أجل الفقرة الثانية منه ؛ فإني لم أجد لها شاهداً ، وكأنه لذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٠ / ٦) إلى تضعيفه ، بخلاف الفقرة الأولى منه ؛ فلها شاهد عن غير ما واحد من الصحابة ، منهم أبو هريرة في « صحيح مسلم » وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٧ / ٢٥٩ / ٢٢٠٠) ، و « الصحيحة » (٢٣٢٨) .

وكذلك الفقرة الثالثة لها شواهد من حديث عبد الله بن عباس ، وعبد الرحمن ابن عوف وغيرهما ، يقوي بعضها بعضاً ، وهي في كتابي « صحيح الترغيب » (٨ - الصدقات / ٤ - الترهيب من المسألة . . .) . ومن حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٥٤٣) .

ونحوه حديث ابن مسعود ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٧٨٧) ، و« صحيح أبي داود » (١٤٥٢) .

٦٧٤٠ - (تدْرونَ ما الصُّعْلوك ؟ قال : قلنا : الرجلُ الذي لا مالَ له . قال : إنّ الصُّعلوكَ كلَّ الصُّعلوكِ الرجلُ له المالُ لم يقدِّمْ منه شَيئاً) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢١٠ / ٣٣٤١) من طريق عبد الملك بن محمد : نا وهب بن جرير : نا شعبة عن يزيد بن خصيفة عن المغيرة بن عبد الله الجعفي قال :

جلسنا إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له : **خصفة - أو : ابن خصفة -** ، فجعل ينظر إلى رجل سمين ، فقلت له : ما تنظر إليه ؟ فقال : ذكرت حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ؛ سمعته يقول :

« هل تدرون ما الشديد ؟ » . قلت : الرجل يصرع الرجل . قال :

« إن الشديد كل الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب . تدرون ما الرقوب ؟ » . قلنا : الرجل لا يولد له . قال :

« إن الرقوب الرجل له الولد ، لم يقدم منهم شيئاً » . قال : . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه علل :

الأولى : خَصفة أو ابن خَصَفة : كذا وقع في هذه الرواية ، وفي رواية أحمد التي سأذكرها : (ابن حصبة) ، أو : (أبي حصبة) ، وهنا وجه ثالث من الخلاف تراه في « الإصابة » ، وقد قال في ضبط (خصفة) :

« بفتح المعجمة ، ثم المهملة » .

فلا غرابة مع هذا أن لا يكون من المعروفين بالصحبة ، ولما ذكروه في تراجم الصحابة ؛ قالوا فيه :

« مجهول » .

كما قال ابن الأثير في « أسد الغابة » (٢ / ٦١٤ / ١٤٥٩) ؛ تبعاً لأبي نعيم - كما سيأتي - ، وتبعهما الذهبي في « التجريد » (١ / ١٦٠ / ١٦٥٩) والحسيني - كما في « التعجيل » (٤٧٦ / ١٢٥٧) - ، فلعله لذلك لم يورده ابن حبان في الصحابة

من كتابه « الثقات » ، وكذا ابن عبد البر في « الاستيعاب في أسماء الأصحاب » .

على أن رواية أحمد المشار إليها ، تشير إلى أنه تابعي ـ كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ـ .

الثانية : المغيرة بن عبد الله الجعفي : لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ، وقد سمي في غير هذه الرواية بـ : (عروة بن عبد الله الحنفي) ـ كما يأتي ـ ، وهي أصح .

الثالثة : عبد الملك بن محمد ـ وهو : الرقاشي ـ : قال الذهبي في « المغني » :

« قال الدارقطني : كثير الوهم ، لا يحتج به » .

ومن طريقه أخرج منه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » حديث الترجمة فقط ، في ترجمة (خصيفة) ، وقال فيه :

« مجهول » ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ .

وقد خولف الرقاشي في إسناده : فقال أحمد (٥ / ٣٦٧) : ثنا محمد بن جعفر : ثنا شعبة قال : سمعت عروة بن عبد الله الحنفي يحدث عن ابن حصبة ـ أو : أبي حصبة ـ عن رجل شهد رسول الله ﷺ يخطب ، فقال :

« أتدرون ما الرقوب ؟ . . . » الحديث نحوه ؛ بتقديم وتأخير .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، رجال الشيخين ؛ غير عروة بن عبد الله الحنفي ، وهو ثقة مترجم في « التهذيب » ، وغير (أبي حصبة) ـ أو : ابن حصبة ـ ،

وهو مجهول ـ كما قال الحسيني ـ؛ فهو علة الحديث، وهذا يرجح أنه ليس بصحابي؛ لأن السند إليه صحيح، وقد رواه هو عن صحابي شهد رسول الله ﷺ، بخلاف رواية الرقاشي؛ فقد جعله صحابياً، وخالف في اسمه ـ كما تقدم ـ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم إن جملة الشديد والرقوب لها شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند مسلم وغيره، وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٣٤٠٦)، كما يشهد لها حديث أبي هريرة في «الصحيحين».

والحديث قال المنذري في «الترغيب» (٢ / ٢٩ / ٤٦):

« رواه البيهقي، وينظر في سنده ».

فأقول: قد نظرت في سنده، وكشفت لك عن علته التي دندن حولها الحافظ الناجي في «عجالته» (ق ١٢٧ / ١ ـ ٢) ولم يَشْفِ؛ لأنه لا يخرج القارئ من كلامه ـ مع توسعه فيه ـ بخلاصة واضحة. ولعل ذلك من أسباب تحسين المعلقين الثلاثة للحديث! مع أنهم نقلوا (١ / ٦٧٧) قول الحسيني في أبي حصنة (!) أو ابن حصنة (كذا في الموضعين !): «مجهول»!

حسنوه هنا، وفي آخره حديث الترجمة المنكر، وفي مكان آخر ذكره المنذري برواية أحمد مقتصراً على جملة (الشديد) بلفظ آخر، وبألفاظ زائدة على رواية البيهقي التي حسنوها؛ بل وعلى الشاهد الصحيح المشار إليه آنفاً، ومع ذلك قالوا (٣ / ٤٤١):

« حسن بشاهده المتقدم »! ولو عكس؛ لكان أقرب إلى الصواب، وليس بصواب.

* * *